قال صاحب كشف الظنون

كافية في النحو للشيخ جمال الدين ابي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المالكي النحوي

المتوفى سنة ٦٤٦ وهو مختصر جدا شهرته مغنية عن التعريف وله

عليها شروح وصنف السيد ركن الدين حسن بن محمد الاسترابادي المتوفى ثلاثة

شروح عليها كبير وهو المسمى بالبسيط ومتوسط وهو المسمى بالوافية وهو

المتداول [illegible] انتهى





هذا كتاب وافية على الكافية بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون والتوفيق

احمد الله على عظمة جلاله حمد غريق بمطالعة جماله واشكره لجزيل نواله شكر
معتقد لمعاده ومآله واحمده باشرف اسمائه وصفات كماله وانزهه عن
معتقد اهل التشبيه ومقالة واصلي على سيدنا محمد المبعوث لبيان حرامه وحلاله
واستعين لادراك مطالبه بصحبه واله وبعد فاني بعد ان شرحت كتاب
الكافية في النحو ولاح لي ايرادات واجوبة وابحاث كثيرة شرحته ثانيا مقتصرا
على حل الفاظه وشرح معانيه والاشارة الى تحليل تركيباته ومبانيه الا نادرا
مع ذكر على الكثير بها لرسم خدمة الامير الكبير العالم الفاضل الكامل سلالة الامراء
والكبراء والوزراء مفخر العرب والعجم ناصر الدولة والدين شمس الاسلام والمسلمين
يحيى ابن المخدوم المعظم ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب السيف والقلم صلاح
العالم جلال الدنيا والدين ابراهيم بن يغرشي بيلكا ملك الختني اعز الله انصارهما
وضاعف اقتدارهما بسبب اشتغاله بهذا الكتاب الذي هو دستور في هذا
الفن لاولي الالباب وسميته بالوافية في شرح الكافية لكونه وافيا لحل الفاظه
وشرح معانيه وموصلا الطالب الى مقاصده ومعانيه وما توفيقي الا بالله عليه توكلت
واليه انيب قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان معرفة هذا الحد موقوفة

على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ ما يتلفظ به الانسان او في حكمه
مهملا كان او مستعملا والمراد من الوضع ههنا تخصيص شيء بشيء متى اطلق الشيء الاول
او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني والمراد من المعنى المفرد هو ان لا يدل
جزء لفظه على جزء معناه واذا عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس للكلمة وباقي
قيوده كالفصل فلفظ احتراز به عن الخطوط والعقود والاشارة والنصب قوله
وضع لمعنى احتراز به عن المهملات وهي الالفاظ الغير الدالة على معنى بالوضع قوله مفرد
احتراز به عن المركبات نحو زيد قائم وخمسة عشر ولا يشكل الحد بالكلمات التي مدلولها
الالفاظ كالاسم والفعل والحرف فانها وضعت لمثل زيد ورجل وضرب وقد لان الالفاظ
التي وضعت الالفاظ لها معان فان المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع
لمعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره ولقائل ان يقول انه يشكل الحد بالكلمات الموضوعة للالفاظ
مركبة كلفظة الخبر والجملة فان لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قائم وذهب عمرو فـ
يمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم ان لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قائم بل موضوعة
لمفهوم صدق على مثل زيد قائم وهو مركب منه نعته ان يحتمل الصدق والكذب وهذا المفهوم
ليس بمركب وهذا الجواب بعينه جواب عن الاشكال الاول ولو سلمنا ان مثل الخبر موضوع
لمثل زيد قائم لكن لا نسلم انه مركب لانه لا يدل جزء لفظه على جزء معناه وان كان

والجملة صح

مركبا باعتبار معناه لدلالة جزئه على جزء معناه فزيد قائم مركب من جهة معناه
ومفرد من جهة اللفظ الموضوع له وهو الخبر ويظهر انه يجوز ان يكون الشيء الواحد مفردا او
مركبا باعتبارين ولقائل ان يورد عليه النقض بمثل قائمة فان قائما فيها يدل على
جزء معنى قائمة وهو ذات موصوفة بالقيام والتاء تدل على الجزء الآخر وهو التأنيث فلزم
تركيبه فلا تكون كلمة ويمكن ان يجاب عنه بمنع دلالة قائم على معنى فضلا عن ان يدل على جزء
معنى قائمة غاية ما في الباب انه موافق في اللفظ لقائم الذي هو دال على معنى والذي يدل انه
لا يدل على معنى انه لو دل عليه لزم اجتماع التذكير والتأنيث فيها وهو محال قوله وهي
اسم وفعل وحرف اي انحصرت الكلمة في هذه الانواع الثلاثة لان الكلمة لا تخلو من ان
تدل على معنى في نفسها او لا تدل فان لم تدل فهي الحرف وان دلت فهي اما ان تقترن باحد
الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال والاستقبال او لا تقترن فان اقترنت فهي الفعل
وان لم يقترن فهي الاسم والمراد من قولنا الحرف لا يدل على معنى في نفسه ان الحرف له معنى ولذكر المعنى
متعلق لا بد من ذكره فذكر المتعلق عند ذكر الحرف نحو من فان معناه الابتداء وللابتداء
متعلق وهو البصرة والكوفة او غيرهما فلا بد من ذكر البصرة او الكوفة او غيرهما عند ذكر من
وهو منقوض بمثل ذو والاصوب ان يقال معناه ان الحرف مشروط في دلالته على
معناه الافرادي ذكر متعلقه ح لا يرد عليه النقض بمثل ذو لانه غير مشروط فيه فذكره

ولا يمتنع ان يكون الشيء الواحد مفردا ... معناه مركبا

الا انه انما جيء به للتوصل في جعل الجنس صفة للشيء فلزم من ذكره ذكر متعلقه لاجل
دلالته على معناه قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها اي وقد علم بدليل حصر الكلمة في الاسم
والفعل والحرف حد كل من الاسم والفعل والحرف لانه قسمت الكلمة التي هي جنسها اليها بايراد الفصول
المميزة لكل واحد منها عن غيره فيتميز جنسها وفصولها معلومين مع تقييد الجنس بالفصول قوله
الكلام ما تضمن كلمتين الخ قوله تضمن كلمتين شامل لمثل غلام زيد وخمسة عشر فلما قال
بالاسناد خرج عنه مثل غلام زيد لان مثل غلام زيد وان كان متضمنا للكلمتين لكنه
ليس بالاسناد لان المراد بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الآخر ليفيد المخاطب فائدة
يصح السكوت عليها نحو قام زيد واكرم امرا للمخاطب ومثل اكرم ومثل كلام مركب
اكثر من كلمتين كمسألة واحدة ولهذا قال تضمن ولم يقل تركب لانه لو قال تركب لزم
ان يكون الامر خارجا عن الحد لان التركيب يقتضي وجود الاجزاء والتضمن لا يقتضيه كما في
قولنا اكرم لان احد جزئيه غير موجود ولا يشكل بمثل قائم ابوه في قولنا زيد قائم ابوه
فانه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين بالاسناد لانه ليس فيه الاسناد بالتفسير المذكور لانه لا يصح
السكوت عليه قوله ولا يتأتى ذلك اي ولا يمكن حصول الكلام الا في المركب من اسمين نحو
زيد قائم او من فعل واسم نحو قام زيد وانما لم يكن الا من هذين القسمين لان التركيب العقلي
من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة اقسام وهي المركب من اسمين والمركب من فعلين
والمركب من حرفين والمركب من اسم وفعل والمركب من اسم وحرف والمركب من فعل وحرف والكلام

وقد يشرح

لا يمكن الا من قسمين من هذه الاقسام الستة وهي المركب من الاسمين والمركب من
فعل واسم لان الكلام يقتضي الاسناد على ما ذكرنا في تعريفه والاسناد يقتضي المسند و
المسند اليه لان الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه ووجوب تحقق المنتسبين
عند تحقق النسبة فالكلام يقتضي المسند والمسند اليه وهما موجودان في المركب من الاسمين
لجواز وقوع الاسم مسندا ومسندا اليه وفي المركب من فعل واسم لجواز وقوع الفعل مسندا
والاسم مسندا اليه وهما غير موجودين في البواقي لانتفائهما كليهما او واحد منهما اما في المركب
من الفعلين فلانتفاء المسند اليه واما في المركب من الحرفين فلانتفاء كل واحد من المسند
والمسند اليه واما في المركب من الاسم والحرف فلانتفاء المسند او المسند اليه لان الا
سم الواحد لا يكون الا كذلك واما في المركب من الفعل والحرف فلانتفاء المسند اليه لان
الفعل يقع مسندا والحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه اقول
فقوله ما دل على معنى يتناول الاسم والفعل والحرف وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج الفعل لكن يرد فيه ما لا يدل على الزمان نحو رجل وما
مدلوله الزمان فقط اليوم وامس وما مدلوله معنى مقترن بزمان غير الثلثة نحو الا
صطباح والاغتباق وينبغي ان يراد بالدلالة دلالة الوضع لئلا ينتقض باسماء الافعال
فانها تدل على معنى في نفسها مقترن بزمان معين نحو صه فانه دال على السكوت المقترن
بالاستقبال الان ودلالته عليه ليست بالدلالة الوضعية لانه لو لا يدل الا على اسكت
وهو

وهو اسكت يدل على السكوت المقترن بالاستقبال وينبغي ان يعرف ايضا ان المراد من الا
قتران وعدم الاقتران اي هو بحسب الوضع لئلا يتوجه عليه النقض باسمي الفاعل والمفعول
في قولنا زيد ضارب عمرا الان او غدا او مضروب امس لان اقترانهما ليس بحسب الوضع
وانما هو بعارض ولا يتوجه عليه ايضا النقض بمضارع المشترك بين الحال والاستقبال
لان عدم اقترانه بالزمان المعين انما هو بسبب العارض لانه في اصل وضعه اقترانه لاحد
الزمانين معينا لكن حصل الالتباس عند السامع وللقائل ان يورد النقض على هذا
التعريف من وجهين احدهما انه منقوض بنفس الحد لانه يصدق على مجموع الحد انه دال
على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فيلزم ان يكون مجموع الحد اسما لانه كلما
صدق الحد صدق المحدود والثاني انه منقوض بالخطوط والعقود والاشارات والنصب
لكونها دالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لكنها ليست باسم لانها
ليست بكلمة ويمكن ان يجاب عنه بان يقال لما قسمت الكلمة الى الاسم والفعل والحرف
اولا علم ان الاسم كلمة فصار تقدير الحد الاسم كلمة دلت على معنى الخ لكن حذفت الكلمة
اكتفاء على فهم المتعلم فاذا يسقط كل واحد من النقضين اما الاول فلانه لا يصدق
على مجموع الحد انه كلمة لان مجموع الحد مركب والمركب لا يصلح ان يكون كلمة لان الكلمة مفردة
واما الثاني فلان الخطوط والعقود والاشارات والنصب ليست بكلمة وللقائل ان

لكونها ح

نفظه فيدخل اسمي فالاولى ان يقال انما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر ليشمل جر
المضاف اليه والثالث التنوين والمراد بالتنوين ما عدا تنوين الترنم وانما اختص
التنوين المذكور بالاسم ولم يدخل الفعل لان التنوين على خمسة انواع تنوين التمكن
وتنوين التنكير وتنوين العوض وتنوين المقابلة وتنوين الترنم اما تنوين
التمكن فلكونه دليلا على امكنية الكلمة التي يدخل عليها في الاسمية ولا امكنية للفعل
في الاسمية فلم يدخل هذا التنوين الفعل واما تنوين التنكير فلانه انما يدخل الاسم ليفرق
بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويه ما فانه بلا تنوين معرفة ومع التنوين نكرة
وصه اي اسكت السكوت الان وصه اي اسكت سكوتا ما اي وقتا ما والفعل لا
يقع معرفة فلم يحتج فيه الى الفارق بين كونه معرفة ونكرة واما تنوين العوض عن
المضاف اليه كالتنوين الذي في يومئذ اي يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه وحينئذ
عوض عن المضاف اليه التنوين فلان الفعل لما لم يضف الى شيء لم يحذف المضاف اليه
حتى يعوض التنوين عنه فلم يدخل التنوين عوضا عن المضاف اليه واما تنوين المقابلة
نحو التنوين الذي في مسلمات فانه مقابل وعوض عن النون التي في مسلمين ليكون ما يجيء في
بابه وهو ما لم يجمع في المؤنث والفعل لم يدخل تنوين المقابلة واما تنوين الترنم فليس مخصوصا بالاسم
بل يدخل الاسم والفعل والحرف واما العلامات المعنوية وهي اثنتان الاول ... فالا

الاسناد اليه اي كونه مسندا اليه وانما اختص الاسناد بالاسم ولم يدخل الفعل لان
الفعل مسند الى شيء دائما فلو وقع مسندا اليه لزم ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة
وهو غير جائز والثاني الاضافة اي كونه مضافا اليه بتقدير حرف الجر نحو غلام زيد لا بتلفظ
حرف الجر له وانما لم يضف الفعل الى شيء لان الاضافة اما للتعريف او التخصيص واما للتخفيف
فلا يجوز اضافته للتعريف والتخصيص لانه لا يحتاج الى التعريف والتخصيص لما ذكرنا انهما
زايدان على الكلمة والفعل لا يحتاج الى هذا الزايد لافادته بدونه ولا يجوز اضافته للتخفيف
لان الاضافة للتخفيف انما هي بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد في الفعل التنوين
ولا ما يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف وانما قيدنا الاضافة بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض
بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا قوله وهو معرب ومبني
اي الاسم معرب ومبني لانه لا يخلو من ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا
او لا يختلف فان اختلف فهو المعرب وان لم يختلف فهو المبني قوله المعرب المركب الذي لم
يشبه مبني الاصل اعلم ان قوله المركب احترز به عن الالفاظ التي لم تتركب مع غيرها
كاعداد وغيرها وسائر الاسماء وهو شامل للمبني ايضا نحو هؤلاء في قام هؤلاء
فلما قال لم يشبه مبني الاصل خرج عنه مثل هؤلاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما يجيء
في بابه والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي وامر المخاطب والحرف واعلم ان المعرب انما يكون معربا بشرطين

احدهما وجود وهو سبب الاعراب وهو التركيب على ما يجيء فتعرض له بقوله ركب
والثاني عدمي وهو انتفاء المانع وهو عدم المشابهة لمبني الاصل فتعرض له بقوله لم
يشبه مبني الاصل ولقائل ان يورد عليه النقض بنفس مبني الاصل لانه يصدق عليه
انه مركب لم يشبه مبني الاصل لامتناع مشابهة الشيء لنفسه وجوابه ان نقول الدال
النحو على ان المعرب لم يشبه مبني الاصل فدلالته على انه ليس بمبني الاصل اولى ولان
تقدير النحو هكذا المعرب الاسم المركب الذي لم يشبه مبني الاصل لانه بحث عن احوال
الاسم فحينئذ لم يتوجه الاشكال واعلم ان في قوله المعرب المركب تساهلا لان المركب
من حيث هو مركب قد يكون مبنيا لكن مراده جزء المركب اي المعرب الذي ركب مع
غيره والمراد منه التركيب الاسنادي لئلا يتوجه عليه النقض بمثل غلام
زيد والمراد بالمشابهة المنفية في قوله لم يشبه مبني الاصل هو المشابهة الموجبة للبناء
لئلا يخرج عنه التوصيف غير المنصرف لكونه مشابها بالفعل الماضي وامر المخاطب
في تحقق الفرعيتين ولئلا يخرج عنه اسم الفاعل لكونه مشابها للماضي في وقوعه
موقعه في نحو خبر المبتدأ وفي دلالة كل واحد منهما على الحدث لان هذه المشابهة
غير موجبة للبناء فان قيل التوصيف المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة لانه
يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لانه يشبه ضمير المخاطب الذي هو ادعوك كي

مجيئه

مر حتم به في علة بنائه وهو ليس بمبني الاصل على تقدير مبني الاصل فيلزم ان يكون
معربا وليس كذلك قلنا لا نسلم انه ليس بمشابه لمبني الاصل فانه مشابه للكاف
الذي في ادعوك الذي هو مشابه للكاف الذي في ذلك واياك فيلزم مشابها للكاف
الذي في ذلك واياك لان المشابه بالشيء مشابه بذلك الشيء وهذا الكاف حرف
لا يقال لا نسلم ان المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء لجواز تغاير المشابهتين
لانا نقول لا تغاير هاهنا لانه يشبه الكاف الذي في ادعوك في الافراد والخطاب
والتوصيف ووقوعه موقعه وهذا الكاف يشبه الكاف الذي في ذلك واياك
في الافراد والخطاب والتوصيف ان لم يشبه في وقوعه موقعه فيكون المنادى
المذكور مشابها للكاف الذي في ذلك واياك في الافراد والتوصيف والخطاب و
هذا القدر كاف في ايجاب البناء فيكون مشابها لمبني الاصل واعلم انه لو قيل ابتداء
بني المنادى المذكور لكونه مشابها للكاف الذي في ذلك واياك لكان اجوب
جيدا ولم يتوجه النقض المذكور على التوصيف اصلا قوله وحكمه ان يختلف آخره اي
وحكم المعرب وخاصته ان يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا نحو جاءني زيد و
رأيت ومررت بزيد او تقديرا نحو جاءني فتى اصله فتي ورأيت فتى اصله فتيا
ومررت بفتى اصله بفتي قلبت الياء الفا في الاحوال الثلث لتحركها وانفتاح

ما قبلها فصار حتى في الاحوال الثلثة وانما قال ان يختلف آخره لانه لو كان الا
ختلاف في غير الاخير لم يكن من خواص المعرب نحو اختلاف الراء في امرء والنون في
ابنم تقول جاءني امرء وابنم ورايت امرءًا وابنما ومررت بامرء وابنم وانما
جعل الاعراب في آخر المعرب لان الاعراب كالوصف للمعرب فكما يذكر الوصف بعد
الفراغ من الموصوف كذلك يذكر الاعراب بعد المعرب وانما قال لاختلاف العوامل
احترازا من اختلاف الآخر لا لاختلاف العامل فانه لا يكون من خواص المعرب نحو اختلاف
آخر من في من ابنك ومن الرجل ومن زيد واعلم انه قال في شرح هذا الكتاب
وانما عرف المعرب بما عرف به سائر النحاة وهو الذي يختلف آخره باختلاف العامل
لفظا او تقديرا لانه تعريف الشيء بما هو اخفى منه لان الغرض من تعريف المعرب ان
يثبت له هذا الحكم وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل واثبات هذا الحكم له انما
يكون بعد العلم به فيكون هذا الحكم اخفى من المعرب فلو عرف به لزم تعريف الشيء بما هو اخفى
منه وانه غير جائز ويمكن ان يجاب عنه نصرة للنحاة بان يقال لا نسلم ان الغرض من
تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم باستعمال المعرب بل الغرض من
تعريفه ان يعرف ان المعرب على اي نوع من انواعه حتى سماه وهي فعال يطلق بعد ان
عرف ان احد نوعيها يختلف آخره باختلاف العوامل والنوع الآخر لا يختلف آخره باختلاف

العوامل

العوامل باسمى المعرب قوله والاعراب ما اختلف آخره به اي هو اعراب هو الذي يجعل آخره
اختلاف آخر المعرب اي الاعراب هو سبب اختلاف آخر المعرب وهو الضمة والفتحة والكسرة
او ما يقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو وهي الالف والياء كما في
الاسماء الستة اعلم ان المراد بالسبب هٰهنا هو السبب القريب الغير التام اما تقييده
بالقريب فلئلا يدخل فيه العوامل والمعاني المختلفة فانها اسباب بعيدة للاختلاف
ولا تسمى اعرابا واما تقييده بغير التام فلان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الضم و
الفتح والكسر ولو حمل السبب على السبب التام لكان له وجه لان الاختلاف يوجد مع
كل واحد منها بناء على ان الاسم وضع بغير معرب والاسم اعرب بسبب العامل فحصول كل واحد
منها بعد ما لم يكن موجب لاختلاف آخر الكلمة قيل ليدل على المعاني المعتورة عليه متعلق
بما اختلف في قوله ما اختلف آخره به وهو اشارة الى علة وضع الاعراب في الاسماء
وهي انه لما كان في الاسماء معان مختلفة كالفاعلية والمفعولية والاضافة وجب اعراب
الاسم لتمييز تلك المعاني بعضها عن بعض نحو ما احسن زيدا وما احسن زيد وما احسن
زيد فان معنى الاول شيء احسن زيدا ومعنى الثاني ما صار زيد ذا حسن ومعنى الثالث
اي عضو من اعضاء زيد او اي خلق من اخلاقه زيد احسن ومعنى المعتورة المتداولة
يقال اعتوروا الشيء اذا تداولوه قوله وانواعه رفع ونصب وجر اي انواع الاعراب رفع
ونصب وجر وانما لم يذكر الجزم مع انه من انواع الاعراب لانه هٰهنا ذاكر احوال الاسم والجزم ص

واذا وضعوا الاضافة علم الاضافة ... ح
قوله ليس من احواله ص الرفع علم الفاعلية ... الفاعلية وانما قال الرفع علم الفاعلية ... ولم يجعل علم الفاعلية ... على الفاعل او وجود ... بالمبتدأ وخبره ... والاشياء المشبهة ... والخبر واسم ... كالمبتدأ والخبر وغيرها ... وما ولا ... النصب علم المفعولية ... الجر علم الاضافة وانما ... لكونه علما للاضافة ... لا لوجه ... قوله ... الرفع والنصب ... والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي اي العامل ما به ... يحصل المعنى المقتضي للاعراب ... مقتضي للاعراب ... شيء والمقتضي للاعراب ... شيء آخر نحو قام زيد

مثلا فالعامل قام والمعنى المقتضي للاعراب هو الفاعلية وهي انما حصلت وتقومت بقام وفيه نظر لانه يخرج عنه عوامل الفعل لان عاملة ليس بسبب المقتضي اعرابه وجوابه انه ذاكر عوامل الاسم قوله فالمفرد المنصرف الخ اعلم انا نذكر مقدمة قبل الشروع في تفسير هذا الكلام وهي ان اصل الاعراب ان يكون بالحركات لكونها اخصر من الحروف فلو كان بالحروف فلعله واصل ما كان من اعرابه بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فلعله واصل ما كان اعرابه بالحروف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس كل حرف حركة وذلك للاعراب فان كان بخلاف ذلك فلعله واذا عرفت ذلك فنقول لما كان انواع الاعراب مختلفة بان كان بعضها بالحركات وبعضها بالحروف وكان للاعراب بالحركات والحروف ايضا مختلفا قسم صاحب هذا الكتاب الاسماء الى اقسام كل قسم منها يشترك في نوع واحد من الاعراب قوله فالمفرد المنصرف اي اعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف حال الرفع بالضمة وحال النصب بالفتحة وحال الجر بالكسرة لفظا او تقديرا نحو جاءني زيد ورجال ورأيت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال واعرابهما جار على الاصل وانما قيد المفرد والجمع المكسر بالمنصرف لانهما

بالمنصرف لانهما لو كانا غير منصرف لم يكن جرهما بالكسرة وانما قيد الجمع بالمكسر لانه لو كان سالما لم يكن اعرابه كذلك لانه ان كان مذكرا كان بالحروف وان كان مونثا لم يكن نصبه بالفتحة ولقائل ان يقول في العبارة نظر والعبارة الصحيحة ان يقال رفع الضمة اي اعرابه الضمة رفعا ولقائل ان يقول ذكر المفرد ههنا غير جائز لان المراد به اما مقابل المثنى والمجموع واما مقابل المركب مع الغير لا سبيل الى الاول لان الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم المكبرة مفردة بهذا الوجه مع ان اعرابها ليس كذلك ولا سبيل الى الثاني لان مثل غلام زيد غير مفرد بهذا الوجه مع ان اعرابه كذلك فان قيل المراد به الاول لكنه يخرج عنه الاسماء الستة لذكر احكامها بعد قلنا لا حاجة الى ذكر قيد المنصرف لذكر احكام غير المنصرف بعد واذا عرفت ذلك فالمراد بالمفرد غير المثنى والمجموع وغير الاسماء الستة قوله جمع المونث السالم بالضمة والكسرة اي رفع جمع المونث السالم بالضمة ونصبه وجره بالكسرة فنصبه غير جار على الاصل لان جمع المونث السالم فرع جمع المذكر السالم ونصب جمع المذكر السالم تابع للجر كما يجي فجعل ههنا كذلك ليلا يلزم للفرع مزية

على الاصل قوله غير المنصرف بالضمة والفتحة اي رفع غير المنصرف
بالضمة ونصبه وجره بالفتحة بلا تعليله اعلم انه يشكل بمثل مسلمات
علما فانه غير منصرف مع ان اعرابه بالضمة والكسرة عند المصنف كما
ذكره في بعض كتبه وبمثل جوار حالة الجر فانه ليس بالفتحة لفظا ولا
تقديرا والا لكان مفتوحا حالة الفتحة على الياء قوله اخوك وابوك وحموك
الخ انما قيد اعراب هذه الاسماء بالحروف لكونها مضافة فيه لانها لو
كانت مفردة كان اعرابها بالحركات تقول جاءني اب ورايت
ابا ومررت باب وانما اشترط كونها مضافة الى غير يا المتكلم
لانها لو كانت مضافة الى يا المتكلم كانت مبنية او معربة اعرابها
تقديريا نحو جاءني ابي ورايت ابي ومررت بابي وكان من الواجب
عليه ذكر شرط اخر وهو كونها مكبرة لانها لو كانت مصغرة كان اعرابها
بالحركات تقول جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وهذا النوع
جار على خلاف الاصل من حيث ان اعرابها بالحروف وانما جعل اعرابها
بالحروف لانه كان في اواخرها حروف تصلح ان يكون اعرابا عن الحركات
بان يحصل نقل حركتها الى ما قبلها حال الرفع نحو جاءني ابوك اصله ابوك نقلت حركة

الواو

الواو الى الباء بعد سلب حركة ما قبلها وبان يحصل قلبها حال النصب نحو رايت اباك
اصله ابوك قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رايت اباك وبان
يحصل نقل حركتها الى ما قبلها بعد سلب حركته وقلبها ياء حال الجر نحو مررت بابيك
اصله مررت بابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب حركة الباء ثم قلبت
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار مررت بابيك قوله المثنى
وكلا مضافا الى مضمر واثنان الخ اعلم ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان
اعرابها بالالف حال الرفع والياء حالتي النصب والجر تقول جاءني الزيدان
وكلاهما واثنان ورايت الزيدين وكليهما واثنين ومررت بالزيدين
وكليهما واثنين وانما قيد كلا بقوله مضافا الى مضمر لانه لو كان مضافا
الى مظهر لم يكن اعرابه كذلك بل يكون اعرابه تقديريا نحو جاءني كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين وانما افرد ذكر كلا واثنان لانهما ليسا [illegible] في المثنى لان
المراد بالمثنى اسم معرب لحق باخره الف او ياء ونون ونظائر ان كلا واثنان
ليسا كذلك قوله جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها الخ اعلم
ان جمع المذكر السالم واولو وعشرون الى تسعين اعرابها حال الرفع بالواو
وحالتي النصب والجر بالياء تقول جاءني الزيدون واولو مال وعشرون

ورايت كلا الرجلين

مكسورة

ورايت الزيدين والى مال وعشرين ومررت بالزيدين والى مال وعشرين
وانما افرد الو وعشرون واخواتها بالذكر لانها ليست بداخلة في جمع المذكر
السالم لان المراد بالجمع المذكر السالم اسم مفرد لحق باخره واو او ياء ونون مفتوحة
فظاهر ان الو وعشرون ليست كذلك فان قيل عشرين كذلك لان واحده عشرة
قلنا لم يجز ان يقال عشرون جمع عشرة والذي يدل على ذلك انه لو كان
كذلك لجاز اطلاق عشرين على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة
مقادير الواحد لكنه ليس كذلك ولو وجب لما يقال عشرون بفتح العين
والشين وانه يدل على عدد معين والاشياء من الجمع يدل على عدد معين
فلا يكون عشرون جمعا ثم اعلم ان اعراب المثنى والمجموع جار على خلاف القياس
من وجهين احدهما من حيث ان اعرابهما بالحروف والثاني من حيث
ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف ونصب المجموع
ليس بالالف اما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الاول فلان
المثنى والمجموع فرعان على الاحاد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب
بالحركات واعراب بعض الاحاد وهو الاسماء الستة بالحروف فلو
لم يجعل اعرابهما بالحروف لكان للفرع مزية على الاصل وانه غير جائز لانه

كان في اواخرهما حروف وهي علامة للتثنية والجمع تصلح ان يكون
اعرابا بقلب بعضها الى بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان الحروف
بعد الحركة اخف من الحروف مع الحركة واما العلة في مخالفتهما القياس
في الوجه الثاني فلان حروف الاعراب ثلثة ومحل الاعراب ستة ثلثة
للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعرابهما حالة الرفع بالواو وحالة النصب
بالالف وحالة الجر بالياء لالتبس المثنى بالمجموع الا ترى انك لو
قلت رايت زيدا لم يعلم انه مثنى او مجموع ولو جعل اعراب
المثنى كذلك دون الجمع لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت هذه الحروف على
المثنى والمجموع بان جعلوا اعراب المثنى حالة الرفع بالالف لان الالف
تقع ضمير المرفوع للمثنى نحو يضربان وضربا واعراب المجموع حال الرفع
بالواو لوقوع الواو ضمير المرفوع للجمع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرا
بهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا
النون في المثنى وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون في الجمع فتبعها الجر دون الرفع
لمناسبة النصب الجر دون الرفع من حيث ان كل واحد منهما فضلة في
الكلام ومن حيث المخرج لان الفتح من اقصى الحلق والكسر من وسط

الضم والضم من الشقتين اعلم ان الالف والياء في للمثنى للاعراب
وكل واحد منهما مع فتح ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة التثنية
والواو والياء في الجمع للاعراب وكل واحد منهما مع كسر ما قبل الياء
مع النون وبدونها علامة الجمع فالنون حالة الاضافة بمنزلة التنوين
في كونها للعلامة فقط وليس النون عوضا عن الحركة لان سنه الحرف
عند نفس الاعراب قوله التقدير فيما تعذر الخ اعلم ان الاعراب
تقديري ولفظي اما الاعراب التقديري ففي موضع احدها ان يتعذر فيه
الاعراب لفظا والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب لفظا بل يستثقل
اما الاول ففي موضع احدها في الاسم المقصور وهي اسم في اخرها
الف مفردة نحو حبلى وعصى وفتى تقول جاءني فتى ورايت فتى ومررت
بفتى وانما تعذر الاعراب لفظا لكون الالف في اخره وامتناع
قبول الالف الحركة فان قيل لا نسلم وجود الالف في فتى لوجوب حذفه
لالتقاء الساكنين قلنا وجوده في حالتي اللام والاضافة ظاهر
واما في حال التنكير فمقدر ولهذا لم يجر الاعراب على ما قبله والثاني
الاسم المفرد والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم المضافة الى ياء المتكلم

نحو غلامي وغلماني ومسلماتي وانما تعذر الاعراب لفظا لوجوب
حركة ما قبل الياء بالكسر لاجل الياء ويمتنع اعرابه لفظا اما
الرفع والنصب فظاهر لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين
مختلفتين واما الكسرة فكذلك لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين متماثلتين
لا يقال لم لا يجوز ان يكون هذه الكسرة كسرة الاعراب مع كونها للياء لانا نقول
هذه الكسرة لاجل ذات الاسم المضاف الى ياء المتكلم من غير نظر الى الاعراب
وكسرة الاعراب لاجل المعنى الذي هو سبب الاعراب وهما بالذات
متقدم على ما بالغير فهذه الكسرة غير كسرة الاعراب ولان هذه الكسرة
موجودة قبل التركيب المقتضي للاعراب وكسرة الاعراب متاخرة
عن التركيب فتكون غير كسرة الاعراب وانما قال مطلق للخلاف
فيه لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامي تقديري في حالتي الرفع والنصب
دون حالة الجر لوجود الكسرة في حالة الجر واختار المصنف
انه تقديري في الاحوال الثلث كما ذكرنا الثاني المستثقل في موضع
احدها الاسم المنقوص وهي اسم في اخرها ياء قبلها كسرة فان اعرابها
تقديري رفعا وجرا دون النصب تقول جاءني قاض اصله جائي

قاضي ومررت بقاضٍ اصله قاضيٌ استثقلت الضمة والكسرة
على الياء فحذفتا فالتقى الساكنان فحذفت الياء دون التنوين
لكون التنوين للعلامة وبابي التمكن بخلاف الياء فصار جاني
قاضٍ ومررت بقاضٍ وتقول في النصب رايت قاضيا
بلحوق الفتحة على الياء والثاني جمع المذكر السالم اذا اضيف الى يا المتكلم
فان اعرابه تقديري رفعا دون النصب والجر تقول جاني
مسلمي اصله جاني مسلموي اجتمعت الواو والياء وسبقت
احداهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت
الياء للياء لانه كان من الواجب ان يكون بالياء وهنا كذلك
واذا عرفت ان الاعراب تقديري في اي صورة فما سواه
لفظي تحقيقا وابدلت ضمة ما قبل الواو كسرة للياء فصار مسلمي
واما النصب والجر فلفظي لانه كان من الواجب ان يكونا بالياء
وهنا كذلك واذا عرفت ان الاعراب التقديري في اي
صورة فما سواه لفظي لا يقال قوله فما سواه لفظي مكرر لانه ذكره
من قبل بقوله فالمفرد المنصرف والجمع لانا نقول قوله فالمفرد للتمثيل

بالجمع المكسر

لغة متناول للفظي والتقديري لان اعرابها بالضم والفتح والكسر
قد يكون لفظيا وقد يكون تقديريا **قوله** غير المنصرف ما فيه علتان
من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما اي غير المنصرف اسم معرب
يكون فيه علتان من تسع علل او واحدة من هذه التسع تقوم
مقامهما والعلل التسع ما ذكره في البيت وانما قال بهذا القول لتقريب
لان في عدد العلل خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها
ثنتان الحكاية والتركيب اما الحكاية نحو وزن الفعل مع الوصف نحو
اعلم الجهل او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتنع الصرف فيهما
بطريق الحكاية الفعلية الى الاسمية كذلك لا يدخل عليهما بعد النقل
لانا لا نقول يخلو الكذا على واما التركيب ففي البواقي كتركيب
التانيث بالتاء والعلمية او التعريف بالالف وهو ايضا تركيب
التانيث مع العلمية او تركيب حرف التانيث مع الاسم وتركيب
العدل فيه وجه ان يجعله علتين عدل تقدير لان الواضع قصد
التسمية بعامر فعدل عنه خوف اللبس الى عمر وكذلك ثلاث
فانه بمنزلة ثلاثة وتركيب الجمع بمنزلة جمعين وتركيب اسمين

ثلاثة

~~في جعلك وتركيب الالف والنون مع الاسم ووضع العلمية و~~
~~مع الوصفية وتركيب العجمة والوامعا تركيبهما في العجم والعربي~~
~~وتركيبها العلمية مع كل نوع~~ وقال بعضهم انها احدى عشرة وهي
التسع للذكورة وشبه الف التانيث نحو ارطى ومراعاة الاصل
نحو احمر بعد التنكير فقال القول انها تسعة تقريب واقرب مما
ذكره عشرة ويكون المراد به ان ذكر العلل التسع منظومة
تقريب على فهم المبتدي وزائدة في البيت منصوبة على
انها حكاية عن جار في مثل قولنا يمنع الاسم الصرف النون زائدة
اذ لا عامل ههنا بنصبها على الحال ولا يمكن رفعها بان يكون
خبر مبتدا وهو النون لان الجملة وهي قولنا النون زائدة ليست
بسبب منع الصرف ولا بان يكون صفة للنون لكونها نكرة والنون
معرفة باللام الا ان يحكم بزيادة اللام في النون ويدل عليها ذكر
بقية الاسباب في البيتين نكرة واعلم ان كل واحد من هذه
العلل التسع فرع لشيء فالعدل فرع للمعدول عنه
والوصف فرع للموصوف والتانيث فرع التذكير لانك

تقول قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم
تقول الرجل والعجمة فرع العربي لان لغة كل قوم اصل بالنسبة اليهم
ولغة غيرهم فرع لغتهم والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد
واما الالف والنون المزيدتان فاختلف فيه فقال البصريون انه
انما يمنع الصرف لمشابهته الف التانيث ولم يقل انه فرع لشيء
وقال الكوفيون انه يمنع الصرف بالاصالة لا للمشابهة وفرع
يكون فرعا على ما زيد عليه اعني الالف والنون عن الزائدتين
ووزن الفعل فرع على وزن الاسم فكما ان الاسم اصل والفعل
فرع كذلك وزن الاسم اصل ووزن الفعل فرع فلما فرغ المصنف
عن ذكر العلل اورد امثلتها على ترتيب ذكر العلل بقوله
نحو عمر واحمد فعمر غير منصرف للعدل والتعريف واحمر للوصف
ووزن الفعل وطلحة للتانيث اللفظي والعلمية وزينب
للتانيث المعنوي والتعريف وابراهيم للعجمة والعلمية ومساجد
للجمعية المكررة ومعديكرب للتركيب والعلمية وعمران
للالف والنون والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية

قوله وحكم ان لا كسر ولا تنوين اي وحكم غير المنصرف ان لا يدخله كسر ولا تنوين التمكن اذا كان الكسر مخصوصا في الاسم بل الجر لو كان منصرفا ولهذا لو سميت امراة بعلى كان حالها في الاعراب حال كونها منصرفا قبل التسمية غير منصرفة حال التسمية وانما لم يمنع الكسر لانه ليس علامة للجر فقط لكونه مشتركا بين النصب والجر وعلامة النصب للخيرف من غير المنصرف وانما كسر حال الجر ايضا لان غير المنصرف يجعل جره كنصبه كما يفعل في ساير المواضع لكونه معربا حال الجر وانما لم يحذف التنوين لانه لا يمنع غير المنصرف من التنوينات الا التنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف وغير المنصرف وهذا التنوين ليس للتمكن بل للمقابلة فلا يمنع وانما لم يدخل غير المنصرف التنوين والكسر لانه شابه الفعل من وجهين منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر والتنوين وانما قلنا انه شابه الفعل من وجهين لان في الفعل فرعيتين لان الفعل فرع الاسم من جهة الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان فرع

والفرع مستقان من الفرع من جهة الافادة لان الفعل والاسم يتوقف في الافادة على الاسم لا يتوقف على الفعل في الافادة

قوله ويجوز صرفه للضرورة او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف لاجل شيئين احدهما ضرورة الشعر لان الضرورة ترد الاشيا الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون منصرفا ومثاله

اعذ ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع

والثاني تناسب الكلام كقوله تعالى سلاسلا واغلالا فان سلاسل غير منصرف للجمع لكنه صرف لتناسب الكلام لانه لما كان ما قبله او ما بعده منونا صرف ونون ايضا للتناسب لان التناسب مقصود منهم عندهم

قوله وما يقوم مقامهما الجمع والف التانيث اي وما يقوم مقام العلتين الجمع والف التانيث المقصورة نحو حبلى او الممدودة نحو حمراء ونحو انبياء وانما ذكره ههنا وانما ذكر ههنا لانه قال من قبل غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامها اثنان احدهما الجمع وانما قال فاحتاج ههنا الى بيان العلة التي تقوم مقام العلتين فالعلة التي تقوم مقام العلتين اثنتان

واحدة ح

جمعا

اعنى الجمع وانما قلنا ان الجمع مقام العلتين لان كونه جمعا بمنزلة علة وكونه

على صيغة منتهى الجموع اى على صيغة غير صيغ جمع السالم يمتنع جمعها

جمع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين لا يقال لو كان الجمع

وصيغة منتهى الجموع سببا اخر لكان مثل حمر غير منصرف للجمع والوصف

الصفة لانا نقول لا نسلم ذلك لجواز ان يكون الجمع مع صيغة منتهى

الجموع علة تامة لمنع الصرف ولا يكون مع الصفة كذلك والثانية الف

التانيث وانما قام الف التانيث مقام العلتين لان التانيث

بمنزلة علة وكون التانيث لازما للكلمة غير مفارق عنها بمنزلة

علة اخرى فكان فيه علتين **قوله** فالعدل خروجه عن صيغته

الاصلية اى العدل خروج الاسم عن صيغته الاصلية الى

صيغة اخرى وهو على ضربين احدهما تحقيقى والاخر تقديرى

والمراد بالعدل التحقيقى انه اذا نظر الى الاسم المعدول وجد قياس

غير منع الصرف يدل على ان اصله شيء اخر كثلث ومثلث

ورباع ومربع واحاد وموحد وثنى ومثنى وتحقيق العدل

فيه انه اذا نظر الى ثلاث ومثلث وجد قياس غير منع الصرف

الى نحوه الامثلة

يدل على ان اصله شيء اخر وذلك انه من الاعداد والاعداد من الواحد

الى العشرة واحد واثنان وثلثة واربعة فاحاد وموحد معدول لان

عن واحد واحد وثنى ومثنى عن اثنين اثنين وثلث ومثلث

عن ثلثة ثلثة ورباع ومربع عن اربعة اربعة لان المراد من كل واحد

منها العدد المكرر فهى غير منصرفة للعدل والصفة كما فى قوله تعالى

اولى اجنحة مثنى وثلث ورباع واما فوق الاربعة يعنى

خماس ومخمس وسداس ومسدس الى عشار ومعشر

هل يقال ام لا ففيه خلاف والاصح انه لا يقال لضعف الرواية

واما تحقيق العدل فى اخر فلانه اسم التفضيل وقياس اسم

التفضيل اذا لم يكن مع لام التعريف ولا مع الاضافة ان يكون وجب

على صيغة افعل من وههنا اخر ليس مع لام التعريف ولا

مع الاضافة فوجب ان يكون على صيغة آخر من فاقيل اخر علم

انه معدول عن آخر من وتحقيق العدل فى جمع ان جمع جمع جمعاء وجمعاء تابع اجمع وجمعاء

جمعه وفعلاء غير صفة فقياس الجمع على فعالى او فعلاوات

كما يجمع صحراء على صحارى او صحراوات فقياس جمعاء ان يجمع على

حاجي او جمعاوات فلا قيل جمع ولم يقل حاجي ولا جمعاوات تحكم انه معدول عن حاجي او جمعوات قوله او تقدير العدل التقديري اي انه اذا نظر الى الاسم لم يوجد قياس يدل على ان اصله شيء اخر غير انه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية فقدر فيه العدل حفظا لقاعدتهم وهي ان الاسم لم يمنع الصرف الا اذا كان فيه سببان ومثاله عمر فانه اذا نظر اليه لا يوجد قياس يدل على ان اصله شيء اخر غير انه وجد غير منصرف وليس فيه سوى العلمية فقدر العدل فيه لامكان تقدير العدل وامتناع تقدير غيره فيه حفظا لقاعدتهم واما باب قطام ففيه اشكال وذلك انه عند بني تميم غير منصرف للعلمية والتانيث فلم توجب الضرورة تقدير العدل فيه والذي يمكن ان يقال في توجيهها انه غير منصرف وليس فيه السببان الا العلمية والتانيث عند اهل الحجاز واما عند بني تميم فان لم يكن في اخره راء فهو معرب غير منصرف وان كان في اخره راء نحو حضار وبوار فمبني وليس فيه السببان وهما العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء

فقدر فيه

فقدر فيه العدل للضرورة ليحصل موجب البناء فلما قدر العدل فيما في آخره راء قدر في غيره لاطراد الباب وضعف هذا ظاهر لعدم الاحتياج الى تقدير العدل فيه وانا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على المصنف ولم يكن فيها لفظة قطام فسألت كاتبها عنها فقال حذفها المصنف عند قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها لمقصوده قوله الوصف شرطه ان يكون في الاصل اي اخره اي شرطه ان يكون وصفا في الاصل فلا تضره الغلبة الاسمية على الوصفية الاصلية فلا تؤثر الوصفية العارضة ولاجل ان شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل صرف اربع في قولنا مررت بنسوة اربع فان اربعا فيه وزن الفعل والصفة فلو كان الوصف العارض مانعا من الصرف لكان اربع غير منصرف للعلتين فلما لم يكن غير منصرف علمنا ان الوصف العارض لا يكون مانعا من الصرف لا يقال ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف منتف في اربع لان شرطه ان لا يقبل

التاء وهو منتف لقبوله التاء لانا نقول ان التاء الذي
في ربع ليس للتأنيث بل علامة للتذكير والمراد بالتاء تاء التأ
نيث قوله لاجل ان غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية لا تفرد
امتنع صرف اسود وارقم للحية وادهم للقيد وبيانه ان اسود
صفة في اصل الوضع ثم جعل اسما للحية وارقم صفة في الاصل
ثم جعل اسما للحية وكذلك ادهم صفة في اصل الوضع لشيء فيه سواد
ثم جعل اسما للقيد فاسود وارقم وادهم صفات في اصل الوضع فصارت
اسماء بسبب العارض فلو كانت غلبة الاسمية العارضة على الوصفية الا
صلية مؤثرة في تأثير الوصفية الاصلية لكان اسود وارقم وادهم
منصرفا لكنه غير منصرف فلم تؤثر غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية
قوله وضعف منع نحو افعى اعلم ان نحو افعى للحية واجدل
للصقر واخيل للشقراق مذهبين احدهما منع الصرف لتوهم
الخبث في افعى وكونه لاجدل من الجدل وهو القوة وكون للاخيل من التخيل فيمنع من الصرف
لوزن الفعل والصفة وبعضهم يجوز حسان بن ثابت في ربيعي وعلي بالامور وشيحتي فما طاري
فيها عليا بالخيلا والمذهب الثاني الصرف لعدم الوصفية لكنها صفات في اصل الوضع واصل للاسم العرف وفيها قال وضعف منع نحو افعى وجواز صرف اخيل واجدل قوله

شرط التأنيث بالتاء الى اخره اي شرط

اي شرط التأنيث بالتاء في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التاء في معرض الزوال
فلا يكون لازما والتأنيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف قائمة في قولنا
مررت بامرأة قائمة مع تحقق الوصف فيها والتأنيث بالتاء من
غير العلمية وانما قيد التأنيث بقوله بالتاء احترازا عن التأنيث بالالف
كحبلى وحمراء فان العلمية ليست بشرط فيه قوله والمعنوي كذلك
اي وشرط التأنيث المعنوي في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم
يكن علما لكان ذلك التأنيث في معرض الزوال فلا يكون لازما
والتأنيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف جريح في قولنا مررت
بامرأة جريح مع تحقق الوصفية والتأنيث المعنوي من غير العلمية
وكذلك صرف ارنب مع تحقق التأنيث المعنوي ووزن الفعل
من غير العلمية قوله وشرط تحتم تأثيره اي شرط وجوب
تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلث وهو ان يكون
زايدا على ثلثة احرف او متوسط متحركا او العجمة لانه لو انتفت هذه
الامور الثلثة باسرها لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير العجمة فهو في
غاية الخفة فغلبت خفته على احد السببين اللذين فيه فلم يبق في

الاسم الا سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه ولما
من منع الصرف فعملا بالقياس لوجود السببين ولم ينظر الى الخفة فاما اذا
تحرك الاوسط فلم يعتبر فيه تلك الخفة المقابلة وكذلك اذا كان التانيث
مع العجمة وان لم يكن وسطه فانها وان لم يكن مع الثلاثي الساكن الوسط
سببا مستقلا كما في مقوية للتانيث حتى تحتم تاثيره فهند يجوز صرفه
لانتفاء شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي ولا يجب صرفه لوجود
التانيث والعلمية التي هي شرط جواز منع صرفه وزينب وجب منع
صرفها لوجود العلتين مع شرط وجوب منع صرفها وهي الزيادة
على الثلثة وسقر وجب منع صرفها لوجود العلتين والتانيث والعلمية مع شرط وجوب منع صرفها وهو
تحرك الاوسط وماه وجور وجب منع صرفها لوجود العلتين وهما العلمية والتانيث مع شرط
وجوب منع صرفها وهو العجمة وانما اختص المعنوي بهذا الشرط
لعدم احتياج اللفظي اليه لانه لا يوجد مؤنث بالتاء ثلاثي ساكن
الاوسط ولقائل ان يمنع ذلك لوجود مثل شاة وذات ويمكن
ان يجاب عنه بانهما متحرك الاوسط تقديرا الا انه يلزم من هذا الجواب
ان يكون المراد بتحرك الاوسط الذي هو احد امور شرط تحتم التاثير

تحرك الاوسط لفظا او تقديرا ويلزم منه انه ان سمي بمثل شاة وذات مذكر وجب
منع صرفه لكنه ليس كذلك وفيه نظر والذي يحسم مادة هذا الاشكال بالكلية ان
يقال المراد بالتاء في قوله التانيث بالتاء شرطه هو التاء المتمحض للتانيث والتاء في شاة و
ذات ليست كذلك لانها بدل عن حرف اصلي وبشاة شاهة فهي ليست
قوله فان سمي به مذكر الخ اي فان سمي بالمؤنث المعنوي مذكر
فشرطه في منع الصرف ان يكون زائدا على ثلاثة احرف لانه لو كان
على ثلاثة احرف لم يكن فيه تانيث لا من حيث اللفظ ولا من حيث
المعنى اما من حيث المعنى فلكونه خاليا من علامة التانيث وما هو
قايم مقام حرف التانيث وهو الحرف الرابع وانما قلنا ان الحرف الرابع
قايم مقام حرف التانيث لانك تصغر قدما بقديمة وعقربا بعقيرب
والتصغير يرد الاشياء الى اصولها فلولا ان الحرف الرابع بمنزلة تاء التانيث
للزم الاتيان بالتاء في تصغير عقرب واذا تقرر ذلك فقدم اذا سمي به
مذكر انصرف لانتفاء شرط منع صرفه وهو الزيادة على ثلاثة احرف
وعقرب وثلث من نسوة ثلث اذا سمي به مذكر لم ينصرف لتحقق
العلتين مع تحقق شرط منع صرفه ولهذا كان كراع غير منصرف

غير صيغة الجمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير وانما قلنا جمع التكسير
لانه يجوز جمعه جمع السلامة نحو الصواحبات ولهذا الجمع ثلثة امثلة
احدها ان يكون بعد الف التكسير حرفان متحركان نحو مساجد والثاني
ان يكون بعده حرفان اولهما مدغم في الثاني نحو دواب والثالث ان
يكون بعده ثلثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح وانما قال بغير الهاء
لانه لو كان بها نحو صياقلة لشابه المفرد لفظا ومعنى نحو كراهية وطو
اعية فكان حكمه حكم المفرد اما مشابهته كراهية وطواعية لفظا فظاهر
واما مشابهته معنى فلوقوع كل واحد منهما على كثيرين اما الجمع فظاهر
واما نحو كراهية فلكونها مصدرا او وقوع المصدر على كثيرين واعلم ان
المراد بالهاء هاء التانيث لئلا ينتقض بمثل فوارة جمع فارة ولو
قال بغير هاء وياء النسبة لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل مدائني
فانه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد بصيغة منتهى الجموع في قوله هو صيغة
منتهى الجموع بجميع الحروف الموجودة فيه وليس مثل مدائني
كذلك لانه على صيغة منتهى الجموع بغير ياء النسبة الا ان هذا الجواب

يمنع

يمنع عن قوله بغيرها لان الاحتراز عن مثل صياقلة وليس مثلها
على صيغة منتهى الجموع بجميع حروفه فيلزم احد الامرين وهو اما
الاحتراز عن مثل مدائني او ترك الاحتراز عن مثل صياقلة واذا
كان كذلك فوازنه منصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف
لكونها مع الهاء قوله وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن انما يمنع الصرف للجمعية مع كونه
صيغة منتهى الجموع بغير هاء والجمعية منتفية فيه لانه علم للضبع وجوابه
ان يقال لا نسلم ان الجمعية منتفية في حضاجر لان الجمع المعتبر عند
المحققين هو الجمعية الاصلية وهي متحققة ههنا لانه منقول عن
الجمع لانه جمع حضجر والحضجر هو العظيم البطن فان قيل هذا السؤال
غير متوجه في حضاجر وان لم يعتبر فيه الجمعية لان هذا الوزن لم
يمنع الصرف الا للجمعية اذا لم يكن فيه علتان اما اذا كانتا فيه فيمنع
الصرف وان لم يعتبر الجمعية عملا بالعلتين كحضاجر فان فيه
العلمية والتانيث لانه علم للضبع والضبع مونث قلنا لا نسلم
ان في حضاجر تانيثا لان حضاجر علم للجنس فهو علم للحقيقة المشتركة

بين المذكر والمؤنث كعلامة للاسد واذا كان كذا لم يكن فيه تانيث ولئن
سلمنا ان فيه تانيثاً لكن لا نسلم منه ان يكون غير منصرف للعلمية
والتانيث لان العلمية قيد غير مؤثر ولهذا لو نكر لكان غير منصرف
والقائل ان يقول لا نسلم ان يقول الشرط للجمع ان يكون جمعاً في الاصل كما قال
في الوصف قوله وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر اه وهذا دليل
ايضا عن اشكال مقدر وهو ان يقال سراويل على هذا الوزن انما لم يصرف اذا
كان جمعا او منقولا عن الجمع وهو ليس كذلك وجواز اذا لم يصرف
فيه وجهان احدهما انه لفظ اعجمي فلما استعملته العرب حملته على الالفاظ
التي هي على وزنه في العربي وكانت الالفاظ التي على وزنه في ذلك الوزن
غير منصرفة فمنع صرفه ايضا والوجه الثاني انه لما وجد غير منصرف
وعلم من كلام العرب ان هذا الوزن لا يمنع الصرف الا اذا كان
جمعا فقيل انه جمع سروالة تقديرا لحفظ قاعدتهم اعلم ان الابواب
المانعة من الصرف تحقيقي وتقديري بناء على الجانب الثاني الصرف
ولم يتعرض للمصنف لهما لا مواضعهما واما [illegible] اذا صرف سراويل
وهو القليل فلا اشكال لان هذا الوزن لا يمنع الصرف الا لاجل

الجمعية والجمعية منتفية ههنا فوجب صرفه قوله ونحو جوار رفعا وجرا
كقاض اعلم ان مثل جوار مثل قاض رفعا وجرا من حيث اللفظ بلا
خلاف بين النحاة المحققين كما يقال جائني قاض ومررت بقاض
بالتنوين وحذف الياء جائتني جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف
الياء واما من حيث التقدير ففيه خلاف فقال بعضهم انه منصرف
لان هذا الجمع انما لا ينصرف اذا كان بعد الف التكسير حرفان نحو
مساجد او ثلثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح وليس ههنا
بعد الف التكسير حرفان ولا ثلثة احرف فيكون جوار مثل كلام وسلام
فيكون منصرفا وقال سيبويه ومن تابعه لا نسلم انه ليس بعد الف التكسير
حرفان فان الياء مقدرة بعد الراء والذي يدل على ذلك انك تقول
جائتني جوار بكسر الراء فلولا ان الياء مقدرة بعد الراء لكان الاعراب
جاريا على الراء فتقول جائتني جوار بالرفع واذا كانت الياء مقدرة
للاعراب كانت مقدرة لمنع الصرف والجمع مع كون كل واحد منهما
حكما تقديريا فان قيل فما هذا التنوين عند سيبويه فانه غير منصرف
عنده قلنا انه عوض عن الياء او من حركتها لان اصله جواري

استثقلت الضمة على اليا فحذفت فصار هولا جواري فلما كانوا
يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة في المفرد نحو قوله تعالى والليل اذا يسر
والكبير المتعال كان حذف الياء في الجمع الذي هو اثقل من المفرد
اولى فلما حذفت الياء والحركة عوض التنوين عن الياء او عن الحركة
فهذا التنوين فيه عند سيبويه ليس بتنوين التمكن بل التنوين العوض
وعند الاولين تنوين التمكن واما حال النصب فبالاتفاق غير منصرف
تقول رايت جواري لخفة الفتحة ولو قيل مررت بجواري بالفتح لكان
له وجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء كقوله فلو كان
عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
قوله التركيب شرطه العلمية الى اخره اي شرط التركيب المانع من الصرف
وجودي وعدمي اما الوجودي فهو ان يكون علما لانه لو لم يكن علما
لكان في معرض الزوال فلم يكن لازما والتركيب المعتبر هو اللازم
واما العدمي فهو ان لا يكون باضافة وان لا يكون باسناد وانما وجب
ان لا يكون باضافة لان الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او في
حكم المنصرف على المذهبين فالاولى ان لا تجعل غير المنصرف
وانما

وانما وجب ان لا يكون باسناد لانه لو كان باسناد لكان مبنيا ومحكيا على حاله
نحو تابط شرا وشاب قرناها وذري حبا واذا كان مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن
له حظ في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات واعلم انه لو قال ولا بان
يكون التركيب صوتا ولا بان يكون متضمنا للحرف في الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه
النقض عليه بمثل سيبويه وخمسة عشر اذا جعلا علمين في المذهب الاصح فان قيل
لا يتوجه النقض بمثل ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف بالمعرب
قلنا لا حاجة اذا الى الاحتراز عن التركيب الاسنادي لكونه مخصوصا
بالمبنيات فيلزمه احد الامرين وهو اما ترك الاحتراز عن التركيب الاسنادي
او وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه وخمسة عشر علما واعلم ان المراد بالتركيب
من اسمين ليلا يشكل بعشر زيد ... علما مع كونه مركبا من الاسم والتنوين قوله
الالف والنون اذا كانا في اسم الى اخره اعلم ان الالف والنون انما يمنع الاسم من الصرف
عند نحاة البصرة بسبب مشابهتهما لالفي التانيث في امتناع دخول تا التانيث
عليهما واذا عرفت ذلك فنقول اذا كان الالف والنون في اسم فشرطه
في منع الصرف ان يكون على التصحيح مشابهته لالفي التانيث لانه لو لم يكن علما
لم يمتنع دخول تا التانيث عليه نحو سعدان للنبت وسعدانة ومرجان

ومرجانة نحو عمران وفعلان نحو لبيان وان كان في صفة فشرط في
منع الصرف انتفاء فعلانة ليتحقق مشابهته لالف التانيث في امتناع
دخول تا التانيث وقيل شرطه في منع الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما
لانتفاء فعلانة لانه لما وضع للمونث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين
المذكر والمونث بتا التانيث وعلامة نحو سكران وسكرى والاول هو
الحق لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء
فعلانة الذي هو شرط بالذات **قوله** ومن ثم اختلف في رحمن الجاري
ومن اجل انه اختلف في شرط منع الصرف الالف والنون في الصفة
اختلف في رحمن ولم يختلف في سكران وندمان لان من قال الشرط منع
صرفه انتفاء فعلانة منع صرف رحمن لتحقق الشرط وهو انتفاء فعلانة
من رحمن ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى صرف رحمن لانتفاء
شرط منع صرفه وهو وجود فعلى لعدم مجيء فعلى من رحمن وانما لم يختلف
في سكران لتحقق الشرط معا وهما انتفاء فعلانة ووجود فعلى
فسكران غير منصرف بالاتفاق ولم يختلف ايضا في ندمان لانتفاء الشرط
معا لمجيء فعلانة وعدم مجيء فعلى فمنصرف بالاتفاق **قوله** وزن

لا اذا جعلوا علما

الفعل شرطه ان يختص به اي شرط الفعل المانع من الصرف احد الامرين
وهو اما ان يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا من العجمي الى العربي
كبقم او منقولا من الفعل الى الاسم كخضرب وشمر اذا سمي رجل بهما
وكذا نفعل وتفعل واستفعل وافتعل وما اشابهها واما ان يكون في
اوله زيادة كزيادة في اوله غير قابل لتاء التانيث ليتاكد مشابهة الفعل
واوزانه افعل ونفعل وتفعل ويفعل وافعل امر الثلاثي طلب ولا تنفعل
نهايه ونحوه فان سمي رجل بنرجس لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل
لزيادة النون في اوله لعدم مجيء مثل جعفر بكسر الفاء فهو كنضرب
اذا سمي به لا يقال انه اعجمي من اين عرف زيادة النون لانا نقول ان
النحاة يجرون اللفظ المنقول الاعجمي في زيادة حرف من حروفه او
اصالته كاللفظ العربي واذا قالوا النون في [illegible] نرجس
زائدة ارادوا به انه لو اخذ الفعل منه لقيل رجس بخلاف
ما لو سمينا رجلا بنهشل فانه منصرف لان في الاسماء فعللا كجعفر
فلم يكن نونه زائدة ولا يشكل بقبوله التاء كقولهم نرجس
ونرجسة لانه غير قابل للتاء لكونه علما واعلم انه يشكل باسود اسما

للحية فانه غير منصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل مع كونه
قابلا للتاء كقولهم اسودة للحية الانثى واجاب عنه بعضهم بان
قبوله التاء طارئ لاجل استعماله اسما ومعناه ان المراد بانه غير قابل
للتاء انه لا يقبل التاء اذا استعمل صفة وكان غير منصرف للوصفية
ووزن الفعل ولا يتوجه الاشكال بنحو جش علما ولا باسود
اسما للحية (قوله) ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعملي ومن
اجل ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين كما
في اول الفعل غير قابل للتاء لان الهمزة في اوله زائدة لانه من الحمرة
وكونه غير قابل للتاء لانه لا يقال احمرة ومن اجل هذا انصرف يعمل
مع وجود الوصف ووزن الفعل لانتفاء الامرين معا اما الاول
فظاهر واما الثاني فلكونه قابلا للتاء تقول جمل يعمل وناقة
يعملة نعم اذا سمي به كان غير منصرف لانه غير قابل للتاء وكذلك حكم
(قوله) وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف اي كل غير منصرف
فيه علمية مؤثرة اي العلمية سبب في منع الصرف فانه اذا نكر صرف
لانه تبين من قبل ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة الا والعلمية شرط في

مع

في تاثير تلك العلة الا العدل ووزن الفعل فانها تجامع العدل ووزن
الفعل مؤثرة وليست بشرط في العدل ووزن الفعل وانما قلنا انه تبين
ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة اخرى الا وهي شرط فيها لان تلك العلة ان كانت
الوصف فانها لا تجامعه من حيث ان بينهما التضاد وان كانت التانيث
بالتاء او التانيث المعنوي والمعرفة العجمة او التركيب او الالف والنون في الاسم
فالعلمية شرط فيها وان كانا في الصفة فان العلمية لا تجامعهما لما بينهما
من التضاد وان كانت الجمع او التانيث بالالف فانها لا تجامعهما مؤثرة لا
ستقلالهما في منع الصرف بدون العلمية وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة مع
العدل ووزن الفعل لمنع صرف عمر للعدل والعلمية ولمنع صرف
احمد للعلمية ووزن الفعل وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة
وليست بشرط في العدل ووزن الفعل لمنع صرف العدل من غير العلمية
في نحو ثلاث ورباع ولمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية في احمر
اذا كان صفة (قوله) وهما متضادان اي العدل المانع صرف العدل
ووزن الفعل متضادان وهو اشارة الى جواب سوال مقدر و
ذلك السوال ان يقال اذا لم تكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل

فجاز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكرت
زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل لان العلمية ليست
بشرط فيهما فاذا لم يصدق كلما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف
وجوابه ان يقال ان العدل ووزن الفعل متضادان اي لا
يجتمعان معا بالاستقراء فاذا لا يكون مع العلمية الا احدهما وفيه
نظر لانه لا يتوجه السوال المقرر على الشرح لان العلمية في الكلمة المفروضة غير
موثرة وجوابه انا لا نسلم ان العلمية ليست بموثرة ح
والا لزم الترجيح من غير مرجح وليس مثل مساجد علما كذلك
لان الجمع وحده مانع من الصرف من غير النظر الى العلمية وليست
العلمية كذلك ولا شي من العدل ووزن الفعل كذلك واذا عرفت ذلك
فنقول ان لم يكن في غير المنصرف الذي فيه العلمية الموثرة شي منهما
اي العدل ووزن الفعل فاذا نكر صرف لبقائه بلا سبب لزوال
العلمية وزوال ما هي شرط فيه وان كان فيه احدهما فاذا نكر صرف
ايضا لبقائه على سبب واحد لان زوال العلمية وزوال ما هي شرط فيه
ولم يزل احدهما واعلم انه انما قيد العلمية بالموثرة لانها لو لم تكن

موثرة لم يتحقق قوله كلما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف لان مثل مساجد
وحبلى وحمراء اذا نكر لم يصرف مع ان فيه علمية وليس من حكمه اذا نكر
صرف لان العلمية غير موثرة لان منع صرفه انما هو للجمعية الاصلية
والتانيث **قوله** وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما
ان لو احمر غير منصرف للصفة ووزن الفعل واذا سمي به فكذلك
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اما اذا نكر صرف بان يقع فيه
اشتراك اتفاقي ففيه خلاف بين سيبويه والاخفش فقال
سيبويه انه غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلية وقال الا
خفش انه منصرف لانه ان نكر لم يعتبر فيه الوصفية فلم
يكن فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل فيصرف وجوابه ان يقول
لا نسلم انه اذا نكر لم يعتبر فيه الوصفية لكن لم قلتم انه لم يعتبر بعد
بعد ذلك وبيان ذلك ان احمر اذا كان علما لم يمكن اعتبار الو
صفية لان التضاد واذا نكر زال ذلك المانع وكذلك حكم كل ما فيه صفة
مع سبب اخر نحو سكران وثلاث من باب ثلاث مستثنى من ذا الحكم
الا انه اذا سمي به لم يبق فيه العدل فلم يكن فيه الا العلمية ولذا قال في مثل احمر

قوله ولا يلزم منه باب حاتم ولا يلزم سيبويه باب حاتم اذا
سمي به هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال لو كانت الصفة
الاصلية معتبرة بعد العلمية في امر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا
سمي به لكونه وصفا في الاصل ولو كانت معتبرة فيه لكان حاتم
غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه ليس كذلك فلم يكن
الصفة الاصلية معتبرة وجوابه ان نقول لا نسلم ان الصفة
الاصلية لو كانت معتبرة بعد العلمية في امر لكانت معتبرة
في مثل حاتم اذا سمي به لان الوصفية لو اعتبرت في حاتم علما لكونه وصفا
لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف لان العلم
لا يقع على كثيرين والصفة يقع على كثيرين واعتبار المتضادين
في حكم واحد غير جائز وليس كذلك احمر بعد التنكير لعدم
اعتبار العلمية حينئذ في منع الصرف فلم يلزم من اعتبار الصفة في منع
الصرف حال التنكير اعتبار المتضادين وانما قال في حكم واحد لجواز
اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين كقوله اتاني وعيد الحوص
من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فاعتبر

العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعه على الاحاوص واعتبر
الصفة من جهة جمعه على الحوص واعلم ان قوله فكل ما فيه علمية مؤثرة
اذا نكر صرف انما يكون كليا على راي الاخفش لا على راي
سيبويه قوله وجميع الباب باللام والاضافة ينجر بالكسر
اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جميع ما لا ينصرف اذا اضيف او
دخله اللام انجر بالكسرة لفظا ان كان اعرابه لفظيا ولكن اختلفوا
في ان دخول الكسر عليه من حيثية انه منصرف او لا من هذه الحيثية
فقال قوم انه منصرف لانه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم اعني
اللام والاضافة ضعف شبهه بالفعل فصار منصرفا فدخله
الكسر وقال قوم انه غير منصرف ايضا لوجود العلتين اضافة بل انما
دخله الكسر لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين وحال اللام والاضافة
لم يوجد التنوين فيحذف فيمتنع الكسر وقال ان بقيت العلتان حال
الكسر كان غير منصرف كمساجد وحبلى وحمراء واحمر وسكران صرف
لا العلتين وان لم تبقيا او لم يبق احدهما كان منصرفا كعلمك
وابراهيم واحمد وعمر وهذا اقرب الى الحق من المذهبين الاولين

قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية

اي المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع وانما لم يقل ما اشتمل
على الرفع لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة
او اخفى منه لان من لم يعرف المرفوع لم يعرف الرفع فالمرفوعات
خبر مبتدا محذوف اي هذا الباب المرفوعات ولم يرجع الضمير الى
المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد فالتعريف الاسم
والفعل والحرف وغيرها بل يرجع الى المرفوع اي الماهية قوله فمنه الفاعل
اي من المرفوع الفاعل وانما ابتدا بالفاعل من المرفوعات لان الرفع
للفاعل في الاصل وما سواه محمول على الفاعل في الرفع قوله وهو
ما اسند اليه الفعل الخ وانما قال اسند ولم يقل اخبر عنه ليدخل فيه فاعل
الامر والنهي والاستفهام وانما قال ما اسند اليه الفعل ولم يقل الاسم
اسند الفعل اليه ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم نحو اعجبني
ان ضربت زيدا فان مع الفعل في محل الرفع بانه فاعل اعجبني
وليس باسم وان كان في تقدير الاسم قوله او شبهه ليدخل
فيه فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرها كالمصدر واسم التفضيل

التفضيل واسماء الافعال والظرف والجار والمجرور وذكر اسم المفعول لان مرفوعه ليس
بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد قائم ابوه وزيد حسن ابوه فابوه
مثال الاول مثال الثاني
فاعل اسم الفاعل في المثال الاول وفاعل الصفة المشبهة في الثاني قوله
وقدم عليه اي وقدم الفعل او شبهه على الفاعل لدفع وهم من يتوهم ان
زيدا في قولنا زيد قام مسند اليه فيكون فاعلا لانه على تقدير ان يكون مسندا
اليه ليس الفعل مقدما عليه قوله على جهة قيامه به اي على جهة قيام
الفعل بالفاعل ليخرج مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد فان زيدا اسند
الفعل اليه وقدم عليه لكن لا من جهة قيامه به لان الفعل وهو التاثير لا
يكون قائما بالمفعول بل قائما بالفاعل وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل قائما به ليدخل
فيه الفاعل الذي يقوم الفعل به حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذي لا يقوم
به الفعل حقيقة نحو قرب زيد ومات زيد والفاعل عند المصنف انما
يكون فاعلا بثلاثة شروط احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه والثاني
ان يكون الفعل مقدما عليه والثالث ان يكون الفعل او شبهه قائما به فلم ينتقض فيه
الحد بمثل زيد في قولنا ان قام زيد قمت لان المراد بالاسناد اعم من الاسناد
بالفعل او تقدير الاسناد ولا بمثل لم يقم زيد مع انه ما اسند الفعل اليه

لان المراد بالاسناد هو الاسناد في الايجاب او السلب ولقايل ان يقول الاحج
[illegible] من ان يراد بالفعل في قوله ما اسند اليه الفعل الفعل الاصطلاحي او الفعل
الحقيقي الذي هو المصدر واياما كان ففيه اشكال اما ان اريد به الفعل الاصطلاحي
فلان الفعل الاصطلاحي غير قايم بالفاعل كما انه غير قايم بالمفعول واما ان اريد به
الفعل الحقيقي فلانه لا احتياج الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد به مدلول الفعل الاصطلاحي او شبهه اعني الحدث فقط والضمير في قيامه
يعود الى ذلك المدلول ح لا اشكال الحد وفيه نظر لانه ينتقض الحد ببعض
التوابع نحو اعجبني زيد حسنه مع ان حسنه اسند اليه الفعل مقدما على جهة
قيامه به وليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند اليه هو
المسند اليه اولا قوله والاصل ان يلي فعله اي واصل الفاعل ان
يلي الفعل ويتقدم على المفعول وسائر الاشياء المعمولة للفعل لاقربيته با
لفعل لا يفيد بدونه ويفيد بدون سائر الاشياء وموجد للفعل و كونه
غالب بخلاف سائر الاشياء قوله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد
الى اي ولاجل ان اصل الفاعل ان يلي فعله ويتقدم على المفعول جاز ان يقال
ضرب غلامه زيد فانه لولا ان زيدا المؤخر لفظا عن غلامه مقدم رتبة على

غلامه لزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير جائز ولذا جاز لفظهما الزيدان
منطلقين ولاجل ان اصل الفاعل ان يتقدم على المفعول امتنع ان
يقال ضرب غلامه زيدا لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اما
لفظا فظاهر لان الضمير الذي في غلامه يعود الى زيد وزيد موخر لفظا
واما تقدمه رتبة فلان غلامه فاعل ضرب وزيدا مفعول ضرب والفاعل
مقدم على المفعول رتبة فان قيل لم جوزتم اضمار قبل الذكر في مثل
قولنا اكرمني وضربت زيدا ولم تجوزوا فيما نحن فيه مع وجود المفسر
بعده في الموضع قلنا الضرورة ثم وهي وجوب وجود الفاعل و
امتناع وجوده الا مع اضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الثاني
وهي مفقودة ههنا لجواز تقديم المفعول على الفاعل اعلم ان المفعول
الاول من باب اعطيت بمنزلة الفاعل في مثل اخذ والثاني بمنزلة
المفعول به في مثل اخذ عند البعض ولذا ذهب الى عدم جواز اعطيت صاحبه
الدرهم وجواز اعطيت درهمه زيدا وعنه قوله ومن كان
يعطي حقهن القصايد قوله واذا انتفى الاعراب لفظا الى اي واذا
انتفى الاعراب في الفاعل والمفعول معا لفظا والقرينة نحو ضرب موسى

عليه وضرب من على الباب من على السطح وجب تقديم الفاعل على
المفعول دفعا للالتباس وانتفاء القرينة لانه لو انتفى الاعراب لفظا فيهما
ولم ينتف القرينة لم يجب تقديم الفاعل على المفعول نحو اكل موسى الكمثرى
فان من المعلوم ان موسى آكل والكمثرى ماكول وضرب موسى العاقل
عيسى العاقل وضربت موسى سعدى فلم يحصل الالتباس بتاخر
الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل مضمرا متصلا وجب تقديم الفاعل على المفعول
لانه لو اخر لزم ان يكون متصلا وقد فرض انه متصل فهذا خلف
ولانه لم يجز ان يكون الفاعل متصلا مع تاخره عن المفعول المنفصل الا بتقديم ان
يتقدم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قال مضمرا لانه
لو كان الفاعل ظاهرا لم يجب تقديمه على المفعول وانما قال متصلا لانه لو كان
مضمرا منفصلا لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضربني الا انت وما ذكره
يشكل بمثل قولنا زيدا ضربت فان فاعله مضمر متصل مع جواز تقديم
المفعول على الفاعل ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من وجوب تقديم الفاعل
على المفعول امتناع تقديم المفعول عليه فقط وكذلك اذا وقع مفعول
الفاعل بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب

زيد الا عمرا لانه لو اخر انقلب المعنى لان معنى ما ضرب زيد الا عمرا انحصار
ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر واذا
قيل ما ضرب عمرا الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم يجز
ان يكون عمرو مضروبا لآخر وفيه نظر لانه انما يلزم انقلاب المعنى ان لو قدم المفعول
على الفاعل من غير الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد واما اذا قدم مع الا فلم يلزم انقلاب
المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب الا عمرا زيد لا يقال لو جاز ما ضرب الا عمرا زيد فلا
يخلو اما ان يجوز مع تعدد المستثنى المفرغ فان كان الاول كان الحصر فيهما
والمقصود الحصر في احدهما هذا خلف وان كان الثاني كان نحو ما ضرب الا
عمرا زيد ممتنعا لانه يبقى الفعل بلا فاعل ولا قائم مقام الفاعل لان زيدا لا يقع
ان يكون فاعلا لما ضرب لانا نختار القسم الثاني وهو انه يجوز لا مع
تعدد المستثنى المفرغ ويمتنع بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا الواقع
لفظا مقدم رتبة لكونه فاعلا للفعل ويكون تقديره ما ضرب زيد الا عمرا و
لم يلزم بقاء الفعل بلا فاعل مع ان الاخفش اجازه في كتابه الكبير
وكذلك عبد الله وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب
زيد عمرا لان معناه ما ضرب زيد الا عمرا فالعلة التي ذكرناها في الا موجودة

قوله وإذا اتصل به ضمير المفعول الخ أي اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى
المفعول نحو ضرب زيدا غلامه وجب تأخير الفاعل عن المفعول لأنه لو قدم
وقيل ضرب غلامه زيدا لزم الإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وإنه ممتنع كما مر
اعلم أنه إذا اتصل بالمفعول الأول من باب أعطيت ضمير المفعول الثاني منه
وجب تأخير الأول نحو أعطيت الدرهم صاحبه عند البصريين لأن حق المفعول
الأول أن يتقدم على الثاني وكذلك إذا وقع الفاعل بعد إلا وجب تأخير
الفاعل نحو ما ضرب عمرا إلا زيد لأنه لو قدم انقلب المعنى لأن معنى قولنا
ما ضرب عمرا إلا زيد أن عمرا ليس مضروبا إلا لزيد ويجوز
أن يكون ضاربا لغير عمرو وإذا قدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد إلا
عمرا جاز أن يكون عمرو مضروبا لغير زيد ولم يجز أن يكون زيد ضاربا لغير
عمرو وفيه من الإشكال الذي عرفته وكذلك إذا وقع الفاعل بعد معنى إلا
نحو إنما ضرب عمرا زيد وجب تأخير الفاعل عن المفعول لأن في المعنى ما ضرب
عمرا إلا زيد فالعلة التي ذكرنا ثمة في تقديم الفاعل في إلا موجودة في إنما
وكذلك إذا اتصل مفعول الفاعل بالفعل والفاعل غير متصل نحو ضربني
زيد وجب تأخير الفاعل لأنه لو قدم لزم انفصال المفعول والتقدير

أنه متصل بما اتصل به في المثال والفاعل غير متصل لأنه لو كان الفاعل متصلا مع
انفصال المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ضربتك كما ذكرناه قوله
وقد يحذف الفعل لقيام قرينة إلى آخره اعلم أن الفعل الرافع للفاعل يحذف
لقيام قرينة دالة عليه تارة على سبيل الجواز وتارة على سبيل الوجوب أما
على سبيل الجواز فكقول القائل زيد في جواب من قال من قام أي قام
زيد فيجوز إظهار قام وحذفه وكقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة
ومختبط مما تطيح الطوائح فكأنه قيل من يبكي يزيد فقال ضارع
أي يبكيه ضارع لخصومة فضارع مرفوع بأنه فاعل فعل محذوف والضارع
الضعيف الذليل والمختبط السائل الذي يختبط بالليل والطوائح جمع المطيحة
أي المهلكة على خلاف القياس ~~والصحيح أن جمع الطيحة مطاوح~~
~~أي المهلكة~~ ومثل قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال
بفتح الباء على قراءة عاصم وأبي بكر وابن عامر فرجال مرفوع على أنه
مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يسبح لأن الرجال ليسوا مسبحين في البيوت
المذكورة بالغدو والآصال وأما حذف الفعل على سبيل الوجوب ففي
كل موضع له مفسر كقوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك

فيه ما

مرفوع بانه فاعل فعل محذوف اي ان استجارك احد من المشركين
استجارك وانما وجب حذفه لانه يفسره هذا الفعل بفعل بعده
فلو اوتي به لزم جمع المفسِّر والمفسَّر وهو غير جائز لان ذكر المفسِّر يكون
حشوا بلا فائدة وانما قلنا انه فاعل فعل محذوف ولم نقل انه مبتدأ وما بعده
خبره لان ان حرف الشرط وحرف الشرط يجب ان يدخل في الفعل لفظا
او تقديرا قوله وقد يحذفان معا اي وقد يحذف الفعل والفاعل جميعا
في جواب من قال اقام زيد فقال في جوابه نعم اي نعم قام زيد فيجوز حذف
الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما وانما قدر الجملة الفعلية في قولك نعم لا الاسمية
وهي المبتدأ والخبر ليكون الجواب مطابقا للسؤال قوله واذا تنازع الفعلان
اي اذا تنازع العاملان او اكثر اسما ظاهرا بعدهما سواء كان العاملان
فعلين نحو ضربت واكرمت زيدا او اسمين نحو انا ضارب ومكرم زيدا
بمعنى ان كل واحد منهما يطلب ان يعمل في ذلك الاسم فهذا التنازع قد يكون في الفا
علية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعلا لوقوعه مقامه
نحو ضربني واكرمني زيد وضرب واكرم زيد وقد يكون في المفعولية اي كل واحد
منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا صريحا نحو ضربت واكرمت زيدا

يكون

او غير صريح كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة وقد يكون في الفاعلية والمفعولية
اي احدهما يقتضي الفاعلية والآخر يقتضي المفعولية وهو على ضربين احدهما يقتضي
الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية نحو اكرمني وضربت زيدا واكرم وضربت زيدا
والثاني يقتضي الاول المفعولية والثاني الفاعلية نحو اكرمت وضربني زيد واكرم
وضرب زيد واشار الى هذين الضربين صريحا بقوله مختلفين اي متعاكسين
ليكون الاقسام الاربعة مذكورة بالفعل وهو حال من الفعلين المقدرين
والمفعولية بعد قوله فقد يكون في الفاعلية اي فقد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية
متعاكسين بمعنى ان الاول يقتضي الفاعل والثاني المفعول او بالعكس ولا
يمكن ان يكون حالا من الفاعلية والمفعولية لانه يقع زايدا غير محتاج اليه
ولانه لو كان كذلك لوجب تأنيثه ويمكن ان يقال ايضا انه قيد الفعلين
مختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد وضربت ضربت
زيدا من هذا الباب فانه ليس منه لان الفعل الثاني تأكيد للاول
والمراد بالمختلفين على هذا الوجه هو المختلفان في لفظهما او في عملهما حتى
لا ينتقض بمثل ضربت وضربني زيد فانهما في الفاعلية والمفعولية
ولم يقل في الفاعل والمفعول ليتناول مفعول ما لم يسم فاعله والجار والمجرور

فالبصريون يختارون اعمال الفعل الثاني في ذكر الاسم للقرب والجوار والكوفيون

اعمال الفعل الاول في ذكر الاسم لكونه اهم لتقدمه واعمال الاهم اولى

ولكل واحد من الفريقين حجج ومناقضات كثيرة لا نطول الكتاب بذكرها

واعلم انك اذا اعملت الثاني لا بد لك اذا تنازعا مضمرا بعدهما لم يكن الحكم مثل ما ذكرنا

بل استوى الفعلان في الاضمار اما اذا تنازعا مضمرا غائبا نحو زيد ضربني

واكرمني واما اذا تنازعا مضمرا مخاطبا او متكلما نحو ضربت واكرمت

لانك تثبت لكل واحد منهما ما تثبت للآخر من الاضمار وكذا في غيره نحو ضربك

واكرمك وضربه واكرمه وفيه نظر لجواز ان يقال ما ضرب واكرم الا

انا او انت وما ضربت ولا اكرمت الا اياك وزيد ضربك واهان

وضرب واهانك ولا يجاب عنه بان احدهما محذوف لا مضمر لان

الكلام في تنازع الفعلين واعمال احدهما سواء حذف معمول الآخر او

اضمر واعلم ان الفعلين المتنازعين بعدهما الاسم الا انه لو كان الاسم قبلهما او بينهما امتنع التنازع

ولم يترتب الحكم المذكور عليه لانهما ان اقتضيا الفاعل نحو زيد ضربني واكرمني

او نحو ضربني زيد واكرمني او اقتضيا الفاعلية والمفعولية وتقدم عليهما

نحو ضربني واكرمت زيدا ضربت واكرمني او اقتضى الثاني الفاعلية و

والاول للمفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني لزم الامر الاول

لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني للمفعولية

وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت او اقتضيا المفعولية نحو زيدا ضربت

واكرمت ونحو ضربت زيدا واكرمت لزم الامر الثاني وهو عدم

ترتيب الحكم المذكور عليه لتعين زيد في المثال الاول لان يكون فاعلا للفعل

لاسناد الفعل اليه ومجيئه بعده من غير ورود عامل آخر عليه

لتعيين زيد في المثالين الآخرين لان يكون مفعولا لضربت لما ذكرنا

فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل اه اي ان اعملت الفعل

الثاني كما هو راي البصريين في الفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل او المفعول

فان كان مقتضيا للفاعل اضمرت الفاعل في الاول موافقا للاسم الظاهر في التذكير

والتانيث والافراد والتثنية والجمع تقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت

الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني

واكرمت الهندين وضربنني واكرمت الهندات ولا يحذف فاعل الفعل الاول خلافا

للكسائي فانه يختار حذف الفاعل تحرزا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يجز حذف

الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال الفعل بدونه والفرق بين الحذف والاضمار

انما يظهر في التثنية والجمع والتانيث تقول على تقدير الحذف ضربني
واكرمت الزيدين وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت هندا
وضربتني واكرمت الهندين وضربنني واكرمت الهندات والمراد بالفاعل
في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه مثل ضُرب
واكرمت زيدا ويعلم المراد ذلك من قوله قبل في الفاعلية نحو جاز خلافا
للفراء اي وجاز هذه المسئلة وهي الفعل الاول يقتضي الرفع قوله
والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل الثاني دون الاول نحو ضربني
واكرمت زيدا خلافا للفراء ويعلم منه انه لو اقتضى الفعلان الرفع او
النصب نحو ضربت واكرمني زيد واكرمت وضربت زيدا فان
زيدا في الاول فاعلهما وفي الثاني مفعولهما او الاول النصب والثاني
الرفع واعمل الثاني نحو ضربت واكرمني زيد او الاول الرفع والثاني النصب
واعمل الاول دون الثاني نحو ضربني واكرمت زيد لجاز عند الفراء والاول
احتج به الفراء انه لو جاز مثلها لزم احد الامرين وهو اما حذف الفاعل
من الاول واما اضمار قبل الذكر وكل واحد منهما غير جايز والذي يبطل قول
الفراء قول الشاعر وكمتا مدماة كان متونها جرى فوقها واستشعرت

لون مذهب فان جرى واستشعرت تنازعا لون مذهب وجرى
اقتضى الرفع واستشعرت اقتضى النصب واعمل استشعرت دون
جرى قوله وحذفت المفعول في الاول لما ان اعملت الفعل
الثاني اي هو رأي البصريين والفعل الاول يقتضي المفعول حذفت
المفعول من الفعل الاول لما استغنى عنه نحو ضربني واكرمني زيد
وانما لم يجز اضماره لما فيه من الاضمار قبل الذكر وانما هربوا عنه في
الفاعل لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول لعدم الضرورة وان لم يستغن
عن ذلك المفعول اظهرت ذلك المفعول نحو حسبني منطلقا و
زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل
فيه حسبت فوجب اظهار مفعول حسبني وهو منطلقا الاول
لان حذفه ممتنع لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت كما
مر ولا يجوز اضماره لئلا يلزم منه اضمار قبل الذكر في المفعول الذي
هو فضلة وفيه نظر لجواز اضمار المفعول الثاني لحسبني بعد ذكر
منطلقا نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا اياه قوله
فان اعملت الاول اي فان اعملت الاول كما هو رأي الكوفيين.

فالفعل الثاني اما ان يقتضي الفاعل او المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت
الفاعل في الفعل الثاني موافقا للظاهر تقول ضربت واكرمني وضربت واكرماني
الزيدين وضربت واكرموني الزيدين ليطابق الملفوظ والاضمار الفاعل في
قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقامه ليدخل فيه ضربت واكرم زيدا
وان اقتضى المفعول اضمرت ذكر المفعول على المختار ليطابق الملفوظ المراد
ولدفع التباس المفعول بما هو غيره وجاز الحذف ايضا ان لم يمنع مانع
لوجود القرينة الدالة عليه مثل تقول في الاضمار ضربني واكرمته زيد وضربني
واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون وتقول في الحذف ضربني
واكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت الزيدون
اما اذا منع مانع من الاضمار والحذف فوجب الاظهار نحو حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان حسبني وحسبتهما تنازعا
منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني لحسبتهما وهو
منطلقين لانه لولا الاظهار للزم اما الحذف واما الاضمار والاول غير جائز
لانه لا يجوز الاختصار على احد مفعولي باب حسبت والثاني غير جائز لانه
لو اضمر لاضمر مفردا او مثنى لا سبيل الى الاول لانه يمتنع ان يقال حسبني

وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا لانه لما كان المفعول الاول في باب حسبت
مثنى وجب ان يكون المفعول الثاني كذلك لكونه عبارة عن الاول في المعنى
ولا سبيل الى الثاني لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان
منطلقا لان الضمير يعود الى المفرد وهو منطلق والضمير الذي يعود الى المفرد
يجب ان يكون مفردا وفيه نظر لانه ليس من هذا الباب وانما يكون منه
ان لو تنازعا الفعلان معمولا واحدا وهنا ليس كذلك لان الاول يقتضي
المفرد والثاني يقتضي المثنى وجوابه ان الاول والثاني تنازعا اسما على الاطلاق
من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى والافراد انما لزم من حيث انه اعمل فيه الاول
فلو اعمل فيه الثاني لزم التثنية نحو وقول امرئ القيس كفاني
ولم اطلب قليل من المال استدل الكوفيون على ان اعمال الفعل الاول اولى
بقول امرئ القيس ولو ان ما اسعى لادنى معيشة
كفاني ولم اطلب قليل من المال ووجه الاستدلال به ان كفاني ولم اطلب
تنازعا في قليل وكفاني اقتضى رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو اختار الفعل
الفعل الاول مع انه يلزم منه حذف المفعول من الثاني ولم يلزم حذف
شيء على تقدير اعمال الفعل الثاني فلولا ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الثاني

الفعل الذي لم يختره امرؤ القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصيح
لا يختار الا الفصيح واجاب عنه المصنف بقوله ليس منه لفساد المعنى
اي ليس هذا البيت مما تنازع فيه الفعلان فاعلا لانه لو تنازعا فاعلا لفسد
المعنى لانه يلزم منه اجتماع النقيضين وذكر مبني على معرفة مقدمتين
احديهما ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فلو دخل على المثبت لصار ذلك
المثبت منفيا ولو دخل على المنفي لصار ذلك المنفي مثبتا والثانية ان حكم
المعطوف على جواب لو في حكم جواب لو فقوله لم اطلب يكون في حكم
جواب لو واذا تقررت هاتان المقدمتان فنقول لو تنازع كفاني ولم
اطلب قليل من المال من حيث المعنى يلزم منه اجتماع النقيضين لان
قوله لو ان ما اسعى لادنى معيشة مثبت فيكون بعد دخول لو عليه فلم يكن
سعيه لادنى فاذا لم يكن سعيه لادنى معيشة لم يكن طالبا القليل من المال
واذا كان لم اطلب قليلا من المال في حكم جواب لو يكون مثبتا فيكون طالبا القليل
من المال فاللازم ان يكون طالبا القليل من المال وان لا يكون طالبا القليل من المال
وهو اجتماع النقيضين وانه ممتنع واذا لم يكن من هذا الباب
لم اطلب محذوف تقديره لم اطلب الملك ولكنه تم عليه البيت الثاني وهو قوله

ولكنما

ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي متن مفعول ما لم يسم فاعله
اعلم انه انما لم يسم فاعله لانه لما ذكر تعريف الفاعل بحيثية لم يذكر فاعله
مفعول ما لم يسم فاعله لوجوب افراده بالذكر لانه من المرفوعات ومفعول
ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه نحو ضرب زيد
وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ان كان ماضيا والى يفعل ان كان
مضارعا اي يضم اوله ويكسر ما قبل اخره ان كان ماضيا ويضم اوله
ويفتح ما قبل اخره ان كان مضارعا وهو يعلم من قوله وشرطه ان تغير
صيغته الى التغير المذكور شرط فيما اذا كان فعلا اما اذا كان اسما نحو زيد
مضروب غلامه فليس بشرط فان عامله قد يكون اسما وبنيته واصل للمذكور
التضمين متن ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت اي لا يقع
المفعول الثاني من باب علمت نحو علمت زيدا قائما مقام الفاعل لان المفعول
الثاني من باب علمت مسند الى المفعول الاول دائما لكونهما مبتدأ وخبرا في الاصل
فلو وقع مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه وهو غير جائز وكذلك لا يقع
المفعول الثالث من باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا خير الناس موقع الفاعل
لان المفعول الثالث مسند الى المفعول الثاني فلو وقع موقع الفاعل لكان

مسندا او مسندا اليه فانه واحد وانه غير جائز وكذا للمفعول نحو ضربت

زيدا تاديبا له لا يقع موقع الفاعل لان النصب مشعر بالعلية فلو

اقيم مقام الفاعل لكان مرفوعا فلم يشعر بالعلية فعلم ان المراد من قوله المفعول

له لا يقام مقام الفاعل هو المنصوب لا الذي مع اللام فان الذي مع اللام يجوز

اقامته مقام الفاعل لانه يفهم منه العلية كقولك سُبِّح له فيها بالغدو

والاصال رجال فانه لا امتناع في جعله قايما مقام الفاعل كما لا يمتنع

جعل فيها قايما مقام الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل لكان اما مع

الواو نحو استوي الماء والخشبة او لا مع الواو نحو استوي الخشبة

لا سبيل الي الاول لانه يلزم المعطوف عليه لان المفعول معه معطوف

علي ما قبله بالحقيقة اللغوية ولا سبيل الي الثاني لان المفعول معه هو المذكور

بعد الواو ولم يذكر الحال والتمييز لانهما لا يقعان موقع الفاعل لانه يعلم من

قوله المفعول صرف فاعله لانهما ليسا مفعولين حقيقة **فاذا** واذا

وجد المفعول به اي اذا وجد المفعول به ووجد ظرف الزمان والمكان

والمصدر والجار والمجرور تعين المفعول به لان يقوم مقام الفاعل لان مناسبته

بالفاعل اكثر فتقول في ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره ضُرِب

زيدا ان ضُرِب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره تعيّن زيدا مقام

الفاعل وتنصب سواه على ما كان عليه وانما قيد المصدر بالصفة لانه لا يقع

موقع الفاعل الا بعد تقييده بامر زايد على مدلول الفعل من صفة او

غيرها لتحصل فايدة زايدة على مدلول الفعل فان لم يكن فالجميع سواء اي

فان لم يوجد المفعول به فالجميع اعني ظرف الزمان والمكان والمصدر

والجار والمجرور سواء في قيامه مقام الفاعل وانت مخير في ذُهِب بزيد

يوم الجمعة امام الامير ذهابا شديدا في داره في اقامة اي واحد منها مقام

الفاعل فاي واحد منها اقمته مقام الفاعل جعلت ما سواه منصوبا **قوله**

والاول من باب اعطيت اولى من الثاني اي المفعول الاول من باب اعطيت نحو

اعطيت زيدا درهما اولى من اقامة المفعول الثاني لان مناسبة المفعول الاول

الفاعل اكثر من مناسبة المفعول الثاني اليه لان الاول آخذ والثاني ماخوذ وكذلك

ان نسبة الاخذ الى الفاعل اكثر من نسبته لانه صدر الى الفاعل وارادته

ومن باب اعطيت كل فعل كان في مفعوله الاول فاعلية وفي مفعوله الثاني مفعولية

قوله ومنها المبتدأ فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية فقوله

الاسم هو المفعول لانه لا يكون الا اسما او في معنى الاسم نحو عندك انك عالم

وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي ان تسمع بالمعيدي خير من

ان تراه اي تسماعك بالمعيدي خير من ان تراه قوله المجرد عن

العوامل اللفظية احترازه عن الاسماء الغير المجردة عن العوامل اللفظية

كاسمي ان وكان والمبتدا والمفعول الاول من علمت والعوامل من باب

اعلمت قوله مسندا اليه احترازه عن الاسماء المجردة عن العوامل اللفظية

التي هي في حكم الاصوات التي ينعق بها ومن الاسماء الغير المركبة مع

غيرها كالاسماء المعدودة نحو زيد وعمرو وبكر واحترازه عن الخبر

ايضا لانه وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لكنه ليس

مسندا اليه بل مسند اليه **قوله** او الصفة الواقعة بعد حرف

النفي والف الاستفهام لتدخل فيه مثل اقايم زيد وما قايم زيد فان قايم

مبتداء مع انه ليس بمسند اليه وزيد فاعل له سد مسد الخبر

على معنى ان القايم الذي حصل من المبتداء والخبر حصل منهما فاومهم

نقل او الصفة لخرج من تعريف المبتداء هذا النوع وهو من المبتداء

وانه غير جايز على ما يجيء واعلم انه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان

اولى لتدخل فيه مثل هل قايم زيد **قوله** رافعة لظاهر احترازه عن الصفة

الواقعة بعد الف الاستفهام وحرف النفي واقعة لمضمر نحو اقايمان

الزيدان فانها لم يكن مبتداء بل خبر مبتداء والزيدان مبتداء لانها لو

كانت مبتداء والزيدان فاعلها سادا مسد الخبر لكان شاذا لان الفعل

وشبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثن ولم يجمع كما هو المقرر من قاعدتهم فلو لم

يقل رافعة لظاهر لكان مبتداء وليس كذلك لانه خبر مبتداء وفيه

نظر والصواب ان يقال رافعة لغير ضمير مستكن ليخرج عنه مثل اقايمان

الزيدان واقاعدان هما وليدخل فيه اقايم الزيدان واقايم انتم ويمكن

ان يجاب عنه بان المراد بالظاهر في قوله رافعة لظاهر اللغوي لا

الاصطلاحي وحينئذ لم يتوجه النقض بمثل اقايم انتم لان انتم ظاهر في اللفظ

ولقايل ان يقول ان الحد يشكل بمثل اقايم ابوه زيد اذا جعلت زيدا

مبتداء وقايم خبره وابوه فاعلا للقايم قال المصنف في شرحه في باب اسماء

الافعال الاولى ان يقال انه مبتداء لانه اسم مجرد عن العوامل مثل رويد

زيد فوجب ان يحكم بالابتداء اعلم ان هذا الحد غير شامل لاسم الفعل مع

انه مبتداء على ما اختاره في باب اسماء الافعال **ثم** مثل زيد قايم وما

قايم الزيدان واقايم الزيدان فالمثال الاول للمبتداء الذي هو الاسم المجرد

العوامل اللفظية مسند اليه والمثال الثاني للمبتداء الذي هو صفة الواقعة بعد
حرف النفي رافعة لظاهر والمثال الثالث للمبتداء الذي هو صفة الواقعة
بعد الف الاستفهام قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان طابقت
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام الرافعة لظاهر مفردا واقعا
بعدها نحو اقايم زيد وما قايم زيد واقايم انت جاز الامران اي جاز ان تكون
الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها وح داخلة في تعريف المبتداء لكونها
رافعة لظاهر وجاز ان تكون بعدها مبتداء وهي خبر وح لم تكن داخلة
في تعريف المبتداء لكونها رافعة لمضمر وانما قال مفردا لانها لو طابقت مثنى
او مجموعا لم يجز الامران كما مر قوله والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة
المذكورة قوله المجرد احتراز به عن جزان وكان وغيرهما وانما قال المجرد ولم
يقل الاسم المجرد لان خبر المبتداء قد يكون غير اسم قوله المسند به احتراز
به عن المبتداء الذي هو مسند اليه قوله المغاير للصفة المذكورة احتراز به عن
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر وفيه نظر لان
الفعل المضارع نحو يضرب زيد يصدق عليه انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة
مع انه ليس بخبر مبتداء وينتقض ايضا بمثل قايم في اقايم انتم لكونه

اي اذا كانت الصفة التي واقعة بعد حرف النفي و الالف الاستفهام رافعة لمفرد جاز في الحكم

بجزء منه لانه مغاير للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب عن الاول
بان المراد بالمسند المسند الى المبتداء وعن الثاني بان المراد بالظاهر اسم
ملفوظ سواء كان مظهرا او مضمرا قوله واصل المبتداء التقديم اي اصل
المبتداء ان يكون مقدما على الخبر لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون
مقدما على المحكوم به ومن ثم جاز في داره زيد لان زيدا وان كان متاخرا
عن في داره لفظا فهو مقدم تقديرا ولاجل هذا امتنع ان يقال صاحبها
في الدار لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لان الضمير في صاحبها يعود
الى الدار وهو مقدم على الدار لفظا ومعنى اما تقدمه لفظا فظاهر واما تقدمه
معنى فلان صاحبها مبتداء وحقه ان يكون مقدما على الخبر قوله وقد
يكون المبتداء نكرة اعلم ان حق المبتداء ان يكون معرفة لانه محكوم عليه
وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة ليمكن ان يخبر عنه بخبر والا لم يفد ولكن
جاز ان يقع نكرة اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه لانه يقرب
حينئذ من المعرفة والمخصصات على ما ذكره في الكتاب ستة احدها تخصيصها بالو
صف نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فقوله العبد مبتداء
ومؤمن صفة وخير من مشرك خبره فالمبتداء ههنا نكرة تخصصت بالصفة

والتشبيه كالصفة نحو رجيل قايم لانه معنى الصفة والثاني تخصصه بالعلم
بثبوت الخبر له كقولك أرجل في الدار أم امرأة فرجل مبتدأ نكرة وخبره في
الدار وامرأة عطف على رجل والمبتدأ النكرة تخصصت ههنا بحصول العلم
بالحكم بعدم في الدار لانه ثبت من استعمال ام المتصلة بالهمزة وام اذا عرف حصول
احدهما في الدار لكن لا على التعيين والثالث تخصصه بالعموم نحو ما احد خير
منك فاحد مبتدأ وهو نكرة وخير منك خبره والمبتدأ النكرة تخصصت بالعموم
الذي حرف النفي الداخل عليه لما ثبت في كلامهم ان حرف النفي اذا دخل النكرة
افاد العموم فلولا افادة العموم لم يجز كما لم يجز ان يقال احد منك لعدم
الفائدة وكذلك في كل موضع تفيد العموم نحو تمرة خير من جرادة ونحو من عندك
وما عندك وما احسن زيدا والرابع تخصصه بكونه فاعلا في المعنى او موصوفا
بصفة في المعنى كقولهم شر اهر ذا ناب فشر مبتدأ نكرة واهر فعل ماض
فاعله ضمير عايد الى الشر وذا ناب مفعول اهر والجملة في محل الرفع بانه خبر مبتدأ
فالمبتدأ النكرة تخصص اما بالصفة المحذوفة على تقدير شر عظيم اهر ذا ناب
او تخصص بتخصيص الفاعل حتى جاز وقوعه نكرة وهو تقديم الحكم عليه
والغالب انه تخصص بتخصيص الفاعل لانه فاعل في التقدير لان معناه

ومن عندك ده من — وما احسن زيدا ده ها
استفهام ده عندك ده ها — تعجب
استفهام ده ما التى شيء عندك

ما اهر ذا ناب الا شر والخامس تخصصه بكون الخبر ظرفا مقدما عليه كقولك في الدار
رجل فرجل مبتدأ وهو نكرة وفي الدار خبره وتخصص المبتدأ النكرة
بالحكم المتقدم عليه مع الاتساع في الظروف ولهذا لم يجز قايم رجل والسادس
تخصصه بالمتكلم وهو في الدعاء والدعاء عليه نحو سلام عليك
فسلام مبتدأ نكرة وعليك جار ومجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدأ
وتخصص المبتدأ النكرة بالمتكلم اذ معناه اسلم سلاما عليك ثم
حذف الفعل كما يحذف افعال المصادر فصار سلاما عليك فعدل من
النصب الى الرفع للثبات والبقاء ولان النصب مشعر بالفعل
المتجدد وهو يعلم له تكلم فان كان الاول لم يدل الا على الماضي وان كان الثاني
لم يدل الا على الحال او على المستقبل والرفع غير مشعر بالفعل فيكون معناه
سلام عليك مطلقا من غير اعتبار الماضي والحال والمستقبل واذا كان كذلك
كان سلام مخصصا بالمتكلم كما كان حال النصب وفيه نظر لان مراد المتكلم
بقوله سلام عليك مطلق السلام لا السلام من قبله فقط لانه للدعاء المطلق
وجوابه ظاهر تنبيه والخبر قد يكون جملة اه اعلم ان خبر المبتدأ مفرد نحو
زيد قايم والمراد بالمفرد ههنا ما هو في مقابلة المركب الاسنادي بالاصالة واحترزنا

بقولنا بالاصالة من مثل اسم الفاعل والمفعول المسندين الى الفاعل
ومفعول ما لم يسم فاعله وقد يكون جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب
وذلك مثل قولهم زيد اضربه اولا تضربه لانه على تاويل مقول فيه اضربه زيد
اولا تضربه فالخبر مفرد وهو مقول فيه وما بعده معمول القول وهي اما اسمية
وهي التي يكون الاول اسما نحو زيد ابوه قائم او قائم فزيد مبتداء وابوه
مبتداء ثان وقائم خبره والجملة اعني للمبتداء الثاني وخبره في محل الرفع بانه
خبر للمبتداء الاول واما فعلية وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلا نحو زيد
قام ابوه فزيد مبتداء وقام فعل ماض وفاعل ابوه والجملة الفعلية
في محل الرفع بانه خبر للمبتداء وغير المصنف ذكر جملتين غير الاسمية والفعلية
وهما الشرطية نحو زيد ان تكرمه يكرمك والظرفية نحو زيد في الدار وانما
المصنف لم يذكرهما لان الجملة الشرطية جملة فعلية بالحقيقة والظرفية كذلك
لانها ان كانت مقدرة بالمفرد تقديره زيد حاصل في الدار لم يكن الخبر جملة وكلام محله
الجملة وان كانت مقدرة بالفعل تقديره زيد حصل في الدار كانت جملة فعلية
فلابد من عائد اي لابد للجملة الواقعة خبرا للمبتداء من ضمير يعود الى المبتداء او قائم مقام
الضمير نحو اللام في نعم الرجل زيد وذا في حبذا زيد ولهذا قال من عائد ولم

نقل من ضمير ليحصل الفائدة الا يرى انك لو قلت زيد عمرو قائم لم يجز لعدم
ارتباط الجملة الثانية بالمبتداء واذا عرفت ذلك فالصواب ان يقول لابد
من عائد اذا لم يكن الخبر عبارة عن المبتداء لئلا ينتقض بالخبر الجملة عن ضمير
الشان نحو هو زيد قائم فانه علم عدم احتياج هذا الخبر الى كونه بمنزلة المفرد لكون
المبتداء عبارة عنه في المعنى نحو هو زيد قائم وقد يحذف اي
وقد يحذف الضمير العائد الى المبتداء اذا وجدت قرينة دلت عليه
نحو قولهم البر الكر بستين فالبر مبتداء والكر مبتداء ثان وبستين خبره
والجملة اعني الكر بستين في محل الرفع بانه خبر البر وليس فيها ضمير
يعود الى المبتداء لكنه محذوف لوجود القرينة الدالة عليه وهي انما
جرى ذكر البر ثم ذكر الكر بستين بمن البر وتقديره البر الكر منه بستين
وكذلك قولهم السمن منوان بدرهم في محل الرفع بانه خبر السمن
وليس في الخبر الجملة ضمير يعود الى المبتداء لكنه محذوف لوجود
القرينة وهي انما جرى ذكر السمن ثم ذكر منوان بدرهم ان منوان
منه وتقديره السمن منوان منه بدرهم فالجار والمجرور في الاولى
في محل النصب بانه حال والعامل فيه بستين في الصورة الثانية في محل الرفع

فالسمن مبتداء ومنوان مبتداء ثان وبدرهم خبره للمبتداء الثاني والجملة اعني منوان بدرهم خبر

بان صفة منوان وهو الذي صحح وقوع مبتداء نكره واذا وقع
ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة واعلم ان خبر المبتداء يقع ظرفا نحو زيد خلفك
او زيد في الدار فيجب تقدير العامل لان الظرف معمول والمعمول لا
بد له من عامل فبعضهم ذهب الى ان ذلك العامل مفرد وهو اسم
فاعل وتقديره زيد حاصل خلفك او في الدار وحجتهم ان ذلك العامل
خبر المبتداء والاصل في الخبر ان يكون مفردا لعدم الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثرون
الى ان ذلك العامل هو الفعل وتقديره زيد حصل في الدار وحجتهم ان
ذلك المقدر هو العامل في الظرف والاصل في العمل للافعال وعلى التقديرين
لما حذف العامل انتقل الضمير الذي كان فيه الى الظرف فيقال ان ذلك
الضمير مرفوع بالظرف مجازا وكذا الظاهر نحو زيد في الدار ابوه فانه يقال
ابوه مرفوع بالظرف مجازا واذا كان المبتداء مشتملا على ماله
صدر الكلام اه اعلم ان اصل المبتداء ان يكون مقدما على الخبر مع جواز
تاخيره لكنه تعرض له اشياء فيوجب تقديمه على الخبر بعد ان كان جايز
التاخير منها ان يكون مشتملا على ماله صدر الكلام كالاستفهام وا
والقسم والشرط والتمني والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك فمن مبتداء وابوك

خبره ومن تكرمني اكرمه وما احسن زيدا ولعمرك لافعلن وما
زيد الا قائم ولزيد قائم وانما وجب لهذه الاشياء صدر الكلام ليعلم في
اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواع الكلام ولانه معنوي والعامل
قيل للتحكيم قوله خالي لانت ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم
الاخوالا فقد قيل خالي مبتداء وانت خبره لانه اخر اللام الى الخبر ضرورة
للمبتداء وفيه نظر ايضا ومنها ان يكون الخبر معرفتين نحو زيد ابوك وانما قلنا
يجب تقديم المبتداء ههنا لانا لو قلنا المتاخر هو المبتداء او المتقدم هو
الخبر لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل بلا احتياج ولا دليل ولانه لو اخر
لالتبس بالخبر ومنها ان يكون المبتداء والخبر متساويين في التخصص نحو
افضل منك افضل مني فان المبتداء والخبر افعل التفضيل مع من وانما قلنا
وجب تقديم المبتداء ههنا لعين ما ذكرناه ومنها ان يكون الخبر فعلا للمبتداء نحو
زيد قام وانما وجب تقديم المبتداء على الخبر لانه لو اخر المبتداء التبس بالفاعل
الا يرى انه لو قيل قام زيد لم يعلم ان زيدا مبتداء وانما قال فعلا له لانه لو
كان الخبر فعلا لغير المبتداء لم يجب تقديم المبتداء على الخبر نحو زيد قام
ابوه لانه لا يلتبس بالفاعل فيجوز ان يقال قام ابوه زيد فتقديم الخبر على

المبتدء مع ان اصله التأخير واعلم انه لو قال فعلا له مفرد الكان
اصوب ليشمل مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا وإذا تضمن
الخبر المفرد ه اعلم ان هذا الكلام اشارة الى ما يتعرض فيه وجوب
تقديم الخبر على المبتدء مع ان اصله التأخير فمنها ان يتضمن الخبر المفرد ما له صدر
الكلام كالاستفهام نحو اين زيد فزيد مبتدء واين خبره وجب
تقديم الخبر لكونه مستفهما واقتضاء الاستفهام صدر الكلام وانما قيد
الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة لو كان مشتملا على ما له صدر الكلام لم يجب تقديم
الخبر على المبتدء نحو زيد من ابوه فان زيدا مبتدء ومن مبتدء ثان وابوه
خبر مبتدء ثان والجملة في محل الرفع بانها خبر للمبتدء الاول وفي الجملة مشتملة
على ما له صدر الكلام لان من في من ابوه يتضمن الاستفهام والاستفهام له صدر الكلام
والا لم يجب تقديم الخبر ههنا على المبتدء لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي
فيه الاستفهام لا صدر كل كلام والقائل ان يقول الخبر في قولنا اين زيد
جملة لان اين ظرف والظرف مقدر بجملة وجوابه انا لا نسلم ان الظرف مقدر
بجملة فان بعضهم ذهب الى انه مقدر بمفرد سلمنا انه مقدر بجملة لكن المراد
بالجملة في قولنا الخبر الجملة اذا تضمن ما له صدر الكلام لم يجب تقديمه على المبتدء الجملة

الصحيحة والجملة ههنا غير صحيحة بل بمنزلة المفرد ومنها ان يكون تقديم الخبر
على المبتدء مصححا لوقوع النكرة مبتدء نحو في الدار رجل قدم ومنها
ان يكون لمتعلق الخبر ضمير في المبتدء اي يكون في المبتدء ضمير يعود الى متعلق
الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فمثلها مبتدء والضمير الذي في مثلها يعود الى
التمرة وهو متعلق الخبر لان الخبر بالحقيقة حاصل او حصل كما ذكر غير
مرة وعلى التمرة متعلق بحاصل او حصل وانما وجب تقديم الخبر ههنا على
المبتدء لئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه غير جائز وفيه نظر لجواز
ان يقال على الله عبده متوكل والصواب ان يقال او لمتعلقه ضمير في
المبتدء وكان للخطاب في المثال الذي ذكره ويمكن ان يجاب عن النظر
المذكور بانه اراد بالخبر الخبر لفظا وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق
المجرور فلم يقع الاشكال لعدم كون الخبر ظرفا لان الخبر متوكل ومنها
ان يكون الخبر خبرا عن ان نحو عندي انك قائم فان مع اسمها وخبرها في محل
الرفع بانه مبتدء وعندي مقدم عليه وهو خبره وتقديره عندي قيامك
اي قيامك حاصل عندي وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتدء لئلا يلتبس
ان المفتوحة بالمكسورة في الكتابة لانه لو اخر عندي وكتب انك قائم عندي

حمن خليفة مذكور

احتمل انها المكسورة وعندي ظرف قايم واحتمل انها المفتوحة وهي مع
ما بعدها مبتدأ وعندي خبره وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل
اي وجد للمبتدأ جاز ان يكون اكثر من واحد لان الخبر هو الحكم فكما جاز الحكم
على شيء واحد باحكام كثيرة جاز الاخبار عن شيء واحد باخبار كثيرة نحو
قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وهو
مبتدأ والباقي اخباره وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط اه اعلم ان المبتدأ
اذا تضمن معنى الشرط صح دخول الفاء في خبره كما صح دخول الفاء في جزاء
الشرط لكونه مشابها للشرط من حيث كونه سببا للخبر ومن حيث الابهام
من حيث انه ذكر معه ما يصلح دخول حرف الشرط عليه وذلك اذا كان المبتدأ
موصولا صلته فعل او ظرف نحو الذي يأتيني فله درهم او الذي في
الدار فله درهم او نكرة صفتها فعل او ظرف نحو كل رجل يأتيني او في الدار
فله درهم وانما اشترط ان يكون صلته او صفتها فعلا ليتأكد مشابهته
الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وكذلك اذا كان صلته او صفتها ظرفا
لان الظرف معمول يحتاج الى العامل وذلك الفعل دون اسم الفاعل لتحقق مشابهتها
الشرط ويجب ان يعلم ان الزايد لصحة دخول الفاء في خبره من لم يعقل لشبه

المبتدأ تشبيه للجنس وانه غير معين وانه لم يدخل عليه ما يدخل على الشرط سوى
ان نحو الذي يأتيني فله درهم ولم يكن صلته او صفتها جملة شرطية نحو الذي
ان يكرمني اكرمه له درهم لان الشرط قد اخذ ما يقتضيه من الجواب
وليت ولعل مانعان بالاتفاق اي ليت ولعل مانعان بالاتفاق النحاة عن
دخول الفاء على خبرهما اذا كان اسمهما موصولا صلته فعل او ظرف مثلا الا
انك قال ليت ولعل الذي في الدار او يأتيني فله درهم لانه لم يبق المشابهة بين
اسم ليت ولعل وبين الشرط وذلك لان الشرط والجزاء يحتمل الصدق والكذب
لكونهما جزاء والكلام الذي فيه ليت ولعل لم يحتمل الصدق والكذب لكونه انشاء
واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل بهذا الحكم فان جميع نواسخ الابتداء كانوا
كان وعلمت ولعلمت وان المفتوحة مانع بالاتفاق والحق بعضهم
ان بها اي والحق بعض النحاة ان بليت ولعل في امتناع دخول الفاء على خبرهما
ونقل الاكثرون ان سيبويه لم يجوزه والاخفش جوزه وقليل منهم للاخرين
ان سيبويه جوزه والاخفش منعه وحجة المانع انه لم يجز دخول ان على الشرط
لم يجز دخولها عليه وحجة المجوز ان انه لم تغير معنى الكلام بل تؤكده فكما جاز
دخول الفاء قبل دخول ان فكذلك يجوز بعد دخول ان وكل واحد من التعليلين

مبتدأ

حسن الآن الواقع هو الجواز كقوله تعالى قل إن الموت الذي تفرون منه
فإنه ملاقيكم وقوله إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم
عذاب جهنم لا يقال المثال الأول لا يدل على المطلوب لأنه ليس بموصول ولا مو
صوف بالمذكور بل لانا نقول إنه دال على جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي
هو اللام الموصوف بالموصول المذكور بعد دخول الشرط الذي على جواز دخوله
في خبر على الموصول أولى لأنه يلزم أن يكون للمبتدأ الذي يدخل الفاء على خبره ثلاثة
موصول صلته فعل أو ظرف ونكرة موصوفة صفتها فعل أو ظرف واسم
موصوف بالموصول الذي صلته فعل أو ظرف فاعلم أن بعضهم ألحق ليت
المفتوحة ولكن بليت ولعل أيضاً والصحيح عند بعضهم جواز دخول الفاء على
خبرها اعلم أن بعضهم جوز دخول الفاء على خبر ليت ولا يكون في قوله ليت
ولعل لأنه بالاتفاق نظر وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة أي
قد يحذف المبتدأ على سبيل الجواز إذا وجدت قرينة تدل عليه كقول المستهل
الهلال والله أي هو الهلال وكقوله تعالى فصبر جميل أي فصبري صبر جميل
ويحتمل أن يكون تقديره فصبر جميل أجمل ويكون الخبر محذوفاً لكن الأول
أولى والخبر جوازاً أي وقد يحذف خبر المبتدأ جوازاً أو وجوباً أما

قوله لتوفية متعلق بمرين الشرطين وجوا
قرينة تدل والتزام غيره موضعه

جوازاً فلقرينة تدل فلو كان خرجت فإذا السبع أي فإذا السبع واقف أو مفاجئ
أو نحوه يدل عليه إذا التي للمفاجأة يجوز حذفه ويجوز إثباته وأما حذف الخبر وجوباً
فيشترط فيه أحدهما وجود قرينة تدل على خصوصية الخبر والثاني التزام غيره
في موضعه لتوفية حق اللفظ والمعنى والقائم بذكر الشرط الأول هنا استغناء
بذكره في جواز حذف المبتدأ والخبر وذو وجوب في مواضع أحدها بعد لولا
الامتناعية نحو لولا زيد لهلك عمرو أي لولا زيد موجود لهلك عمرو فزيد مبتدأ
وخبره محذوف هو موجود وإنما وجب حذفه هنا لحصول الشرطين المذكورين
لأن لولا يدل على خصوصية الخبر لأن لولا لامتناع الثاني لوجود الأول
وإن جواب لولا الشرطية في موضع الخبر وفيه نظر لأن خبر المبتدأ بعد
لولا قد يكون خاصاً ولم يدل عليه كقول الشافعي رضي الله عنه
والثاني بعد كل مبتدأ هو مصدر منسوب إلى الفاعل أو
المفعول أو إليهما مذكور بعده الحال أو أفعل التفضيل مضافاً إلى المصدر
المذكور بعده الحال مثال الأول إذا كان منسوباً إلى الفاعل ضربي زيداً قائماً ومثال الثاني
إذا كان منسوباً إلى المفعول ضرب زيد قائماً إذا كان زيد مفعولاً ومثال الثالث
إذا كان منسوباً إليهما ضربي زيداً قائماً وضربي زيداً قائمين والثالث كل مضاف

بدل منسوب ليدل على ان ضربي زيدا اي بيانا له ليس من هذا القبيل عطف
البيان بل منسوب اليهما فضربي في تقدير الرفع بانه مبتدء وهو اضيف الى الفاعل
وزيدا منصوب بانه مفعول ضربي وخبر المبتدء محذوف تقديره ضرب زيدا
حاصل اذا كان قائما وقائما منصوب بانه حال والعامل فيه كان ولم يجز ان
يكون خبر كان والا لما جاز حذفه ولم يكن فيه دلالة على الظرف كما في الظرف فان
لها دلالة على الظرف والى الضمير الذي في كان وهو عايد الى زيد وحاصل
خبر للمبتدء وهو حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة ثم حذف
اذا كان لدلالة الحال عليه وهو قايم لان الحال تدل على الوقت والزمان وانما
وجب حذف الخبر ههنا لحصول الشرطين لان قائما يدل على اذا كان لدلالة المعمول
على العامل لدلالة الحال على الظرف واذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف على
متعلقه العام فقائما يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشيء دال على ذلك
الشيء ولان عن الخبر التزم موضعه وهو قائما ومثاله اكثر شربي
الامير بمعنى وجوده اذا كان قائما جعل
الامير بمعنى وجوده اذا كان قائما جعل وجوده خطيبا مبالغة او اخطب
اوقات كون الامير اذا كان قائما فيكون اخطب بمعنى الزمان وفي التقدير

الامر لا يكون بفعل التفضيل مضافا الى المصدر من حيث المعنى بل الى الوقت
للظرف الى المصادر والثالث كل مبتدء عطف عليه بالواو التي بمعنى مع مثل كل رجل
وضيعته فكل مبتدء ورجل مضاف اليه وضيعته معطوفة على كل رجل
والواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره كل رجل وضيعته مقرونان او مقرون
مع ضيعته وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لان واو العطف بمعنى
مع فيدل على خصوصية الخبر وهي المقارنة وان عن الخبر وهو ضيعته
التزم موضع الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد المبتدء وههنا وقع بعده غيره
وهو المعطوف والرابع بعد مبتدء مقسم به مثل لعمرك لافعلن كذا فلعمرك مرفوع
بانه مبتدء وخبره محذوف تقديره لعمرك قسمي او يميني وانما وجب حذف الخبر
لحصول الشرطين لانه لما قيل لعمرك علم ان ثم قسما وان عن الخبر وهو جواب
القسم التزم مقامه اعلم انه قد يحذف المبتدء والخبر معا جوازا كقولك نعم
في جواب من قال ازيد قايم قوله خبر ان واخواتها هو المسند اعلم انه
انما ذكر خبر ان مع انه خبر المبتدء بالحقيقة وذكر تعريفه من قبل لانه يخالف
لخبر المبتدء من بعض الوجوه وهو جواز تقديم خبر المبتدء عليه وعدم جواز
تقديم خبر ان على اسم ان الا في الظرف ومن حيث دخول الشرط وعدم دخول



ان تعريفه وقال انه هو المسند بعد دخول هذه الحروف اي بواحد من
هذه الحروف فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتداء وخبر لا التي لنفي الجنس
وخبر ما ولا التي بمعنى ليس وغيرها فبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميع
هذه الاشياء عنه وانطبق التعريف عليه مثاله ان زيدا قائم فقائم هو المسند
بعد دخول ان وفيه نظر لانه يشكل بمثل يقوم في مثل قولنا ان زيدا يقوم
ابوه فان يقوم مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر هو
الجملة اعني يقوم مع فاعله وهذا الاشكال وارد على خبر كان وخبر لا ولا
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسم ان او خبرها
سلبيه واللام للعهد **قوله** وامره كامر خبر المبتداء اي امر خبر ان كامر
خبر المبتداء من حيث انه يجوز ان يكون مفردا او جملة والجملة تكون فعلية
واسمية وشرطية وظرفية ولا بد في الجملة من ضمير يعود الى المبتداء فكذلك
خبر ان والحاصل ان حكم خبر ان كحكم خبر المبتداء الا في شيء واحد وهو ان
خبر المبتداء جاز ان يكون مقدما على المبتداء وخبر ان لم يجز تقديمه على اسم ان فضعف
عمل ان الا اذا كان الخبر ظرفا فانه يجوز تقديم الخبر على الاسم كقوله تعالى ان لدينا
انكالا وكقوله تعالى ان علينا حسابهم وغير ذلك وانما جاز تقديم الخبر على الاسم

اذا كان ظرفا لانه لا حاجة في الظروف الى اتساع غيرها لانه ما من اسم وفعل الا وهو
في زمان او مكان اذا كان كذلك جوز توسع في الظروف ما لم يجوز في غيرها
قوله خبر لا التي لنفي الجنس اعلم ان لا التي لنفي الجنس يعمل عمل ان لمشابهتها
بان اما لاجل ان ان للاثبات ولا للنفي فحمل لا على ان حمل النقيض على النقيض كما
حمل النظير على النظير واما لاجل ان ان لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق النفي فحمل لا على
ان من حيث انهما نظيران من حيث التحقيق وتعريفه انه هو المسند بعد
دخول لا التي لنفي الجنس فقوله المسند شامل لخبر المبتداء وخبر كان وخبر ليس
وخبر ما ولا المشبهتين بليس وغيرها مثل لا غلام رجل ظريف فيها فظريف هو المسند بعد
دخول لا التي لنفي الجنس وانما اورد هذا المثال ولم يورد المثال المختصر وهو لا
رجل ظريف لئلا يتوهم ان الظريف صفة لرجل **قوله** ويحذف كثيرا اي يحذف
الاصل كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل وغير ذلك لدلالة النفي عليه كقولك لا
اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار اي لا اله موجود الا الله
قوله وبنو تميم لا يثبتونه اي وبنو تميم لا يثبتون خبر لا هذه اي لا يظهرونه
اذا كان عاما لحصول العلم به فاذا قالوا لا رجل افضل منك نصبوا افضل على
الصفة فيكون الخبر محذوفا وهو العام كالموجود ونحوه ويعلم من قولنا اذا كان عاما

انه اذا كان خبرها ظرفا لم يجز ظرفه لكون الخبر مخصوصا بالظرف ويمكن ان يقال كان مراد بني تميم انه لا يجوز اثبات الخبر اصلا وتوضيحه ان قولنا لا رجل مثلا اذا دل على عدم ذل على علمه في الدار لا يستلزم نفي العام نفي الخاص

اسم ٥ ولا المشبهتين بليس علمان ٥ ولا لا يعملان عند بني تميم لانهما يدخلان الاسم والفعل كلاهما يدخل القبيلين لا يعمل وعند اهل الحجاز يعملان وبه ورد القرآن كقوله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وانما عملا لمشابهتهما ليس من حيث ان ما للنفي ونفي الحال والدخول على المعارف والنكرات وعلى المبتدا والخبر ودخول الباء على خبرها كما في ليس كذلك واذا شابها بليس بهذه الوجوه عملا عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر فقوله المسند اليه شامل للمبتدا واسم كان وان واسم لا التي لنفي الجنس وقوله بعد دخولهما خرج ما عداه مثاله ما زيد قائما فزيد مسند اليه بعد دخول ما ولما كان مشابهة لا بليس اقل من مشابهة ما بليس لان مشابهة لا بليس انما هي في النفي والدخول على المبتدا والخبر دون نفي الحال والدخول على المعارف ودخول الباء في خبرها كان عمل لا قليلا ولا يجوز الا في ... وهو في الاشعار اي عمل لا بمعنى ليس شاذ وقد جاء في الشعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح

اي لا براح لي اي ليس لي براح

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية اي ما اشتمل على النصب وانما عدل عنه لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله وانما قال هو بلفظ التذكير لانه يعود الى المنصوب لا الى المنصوبات لان التعريف انما هو لماهية الافراد ولانه في الحقيقة عبارة عن ما وهو مذكر لفظا

فمنه المفعول المطلق وانما ابتدا بالمفعول المطلق دون ما عداه لانه فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه لانه ... يري انك اذا قلت ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا تاديبا له فان فعلك هو الضرب فقط والفارع ... مفعول مطلقا اي مطلقا عن القيد او لانه غير مقيد بحرف من الحروف كالمفعول فيه وبه وفيه ومعه

وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه فقوله اسم احتراز به عما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم نحو ضرب الثاني في قولنا اضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه انه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم وللقائل ان يقول ان المراد بضرب الثاني لفظه او مدلوله الذي هو الضرب واياما كان فلا حاجة الى لفظة الاسم اما اذا كان المراد لفظه فلانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور لان فعل الفاعل المذكور هو الضرب لا اضرب واما اذا كان مدلوله الذي هو الضرب فلانه مفعول مطلق فلا يخرج عنه

ويمكن

ويمكن ان يجاب عنه بان المراد للفظ وهو فعل الفاعل باصطلاح القوم وان لم يكن
صادرا عنه وفي الجواب نظر من وجهين احدهما ان زيدا في المثال المذكور ليس بناء على
تعريف الكتاب لضرب الاول والثاني تاكيد للاول واما ثانيا فلانه لا يطلق بالاصطلاح انه فعله
لانه انما فعله المتكلم بالتلفظ به وجواب العيني ان المراد بحسب التاكيد مدلوله الذي هو الحدث
وقول الخبيصي لانه مفعول مطلق قلنا لا نسلم انه مفعول مطلق وانما يكون كذلك
ان لو كان معتبرا عنه بلفظ الاسم اما اذا اعتبر عنه بالفعل فلا فقوله فعله فاعل احتراز
عما لم يفعله فاعل فانه ليس بمفعول مطلق نحو ضربت زيدا فان زيدا لم يفعله فاعل
قوله فعل مذكور احترازا عن مثل اعجبني القيام فان القيام اسم ما فعله فاعل لكنه ليس
بمفعول مطلق لانه ما فعله فاعل فعل مذكور لان فاعل الفعل المذكور هو القيام والقيام
يمتنع ان يكون فعل النفس وقوله بمعناه احتراز عن اسم ما فعله فاعل فعل مذكور
ليس بمعناه نحو كرهت قيامي فان قيامي وان صدق عليه انه اسم ما فعله
فاعل فعل مذكور لان كل واحد منهما فعل المتكلم لكن لا يصدق عليه انه بمعناه لان معنى
القيام غير معنى الكراهة وليس العالم في قولنا خلق الله العالم بمفعول مطلق
بالتفسير المذكور لان العالم ليس بمعنى الخلق الذي هو مصدر خلق لان الخلق
حدث والعالم ليس كذلك لان العالم ليس بمصدر والمراد بالفعل اعم من

ان يكون مشتقا منه او لم يكن مشتقا منه ليدخل فيه مثل ويحه وويله والمراد بالمذكور اعم
من ان يكون لفظا او تقديرا ليدخل فيه مثل سقيا ورعيا ولا ينتقض التعريف المذكور بنحو ضربته
سوطا وضربته ضرب الامير لان قولهم بانه مفعول مطلق قول مجازي تسمية لآلة الشيء باسم الشيء في الاول وفي الثاني
لكان احسن بالاسم تشبيها واعلم انه لو زاد عليه قيدا آخر وهو ذكر ثانيا لم ينتقض بمثل كرهت كراهتي
لان كراهتي لا يكون مفعولا مطلقا بل مفعولا به لانا نقول يشكل الحد باكرامي في قولنا اكرمت
زيدا اكرامي فانه لا يصدق عليه الحد المذكور مع انه ليس مفعولا مطلقا
بل مفعولا له لانا نقول ان كان المراد الجار والمجرور فلا نسلم انه يصدق على الحد
المذكور وان كان المراد المجرور فقط فلا نسلم انه لا يكون مفعولا مطلقا نعم لا يكون
منهما كذلك لمقارنة حرف الجر اياه واخراجه عن معناه لكون الجار والمجرور بمنزلة
كلمة واحدة قوله ويكون للتاكيد والنوع والعدد اي المفعول المطلق على ثلثة انواع
لان مدلوله ان لم يكن زائدا على مدلول الفعل فهو للتاكيد نحو جلست جلوسا
وان كان زائدا على مدلول الفعل فان كان دالا على هيئة صدور الفعل فهو للنوع والهيئة
نحو جلست جلوسا جلسة بكسر الجيم وهو اما ان يدل عليه بكلم خاص نحو رجع
القهقرى واما ان يدل عليه بالصفة نحو ضربت ضربا شديدا واي ضرب وضربت
الضرب الذي تعرفه واما بالمضاف اليه نحو ضربت ضرب الامير او بلام العهد نحو ضربت

الثاني حسن الموجب للتثنية نحو
ونوع اجتمع المرات امكن جمعه واذا كان للنوع واذا اجتمع

نحو ضربت الضرب اذا كان معهودا بينك وبين مخاطبك ضرب وان كان دالا على

مرات صدور الفعل فهو للعدد نحو ضربت ضربة بفتح الضاد قوله فالاول

لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه اي المفعول المطلق الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لاقتضاء

التثنية والجمع الكثرة وانتفاء الكثرة فيه لانه للحقيقة المشتركة ولا كثرة فيها

بل في افرادها ونحو تثنية المفعول المطلق وجمعه اذا كان للعدد والنوع لكثرة

الافراد والانواع قوله وقد يكون بغير لفظه اي يكون المفعول المطلق من غير

لفظ الفعل لان شرطه ان يكون بمعنى الفعل لا من لفظه كما ذكرنا في تعريفه نحو قعدت

جلوسا قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة اه اي وقد يحذف الفعل الناصب

للمفعول المطلق لقيام قرينة على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الاول وهو على

سبيل الجواز كقولك لمن قدم من السفر خير مقدم اي قدمت خير مقدم ان شئت حذفته وان

شئت اثبته واما الثاني وهو الحذف على سبيل الوجوب فهو على ضربين احدهما

سماعي اي مقصور على السماع والثاني قياسي وانما سمي هذا قياسيا لامكان ان

تذكر ضابطة عند وجود تلك الضابطة يجب حذف الفعل بخلاف الاول فانه

لا يمكن ان تذكر ضابطة عند حصولها يجب حذف الفعل لكن وجوب حذف

الفعل في السماعي لاجل كثرة الاستعمال او وجود القرينة الدالة عليه مثال الاول

اعني الحذف السماعي قولهم سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا اي سقاك الله سقيا وحمدك

حمدا فان قيل لم قلت ان فعل هذا القسم واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدك

حمدا وسقاك الله سقيا والجواب لنا ان نقول ان المراد انه واجب الحذف عند استعمال

مصدره مع اللام نحو حمدا لك وشكرا له وان لم يلتزم التخلف فيه او نقول انه واجب

الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض قوله وقياسا

في مواضع منها اي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا في مواضع

منها موضع وقع فيه المفعول المطلق مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل

على اسم لا يكون المطلق خبرا عن ذلك الاسم او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع

الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم فقوله وقع مثبتا احتراز عن

لو وقع منفيا فانه ليس من هذا القبيل نحو ما زيد يسير سيرا وقوله بعد نفي احتراز

عن ان وقع مثبتا بعد غير نفي نحو زيد يسير سيرا فانه ليس من هذا القبيل قوله

او معنى نفي ليدخل فيه مثل انما انت سيرا فان سيرا مثبت بعد معنى نفي وان لم يكن

بعد نفي لان تقديره ما انت الا سيرا فقوله داخل على اسم احتراز به عن لو وقع مثبتا

بعد نفي داخل على غير اسم نحو ما سرت الا سيرا فان سيرا مثبت بعد نفي داخل على

فعل فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور قوله لا يكون خبرا عنه اي لا يكون المفعول المطلق

خبرا عن ذلك الاسم احترازا عن ان وقع مثبتا بعد نفي داخل على اسم يكون للمفعول المطلق
خبرا عن ذلك الاسم نحو ما سير الا سير شديد فانه مثبت بعد نفي داخل على اسم
لكنه خبر عن ذلك الاسم فليس من هذا القبيل قوله او وقع مكررا اي وقع المفعول
المطلق مكررا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لعدم حمله عليه مثل
قولنا زيد سيرا سيرا تقديره زيد يسير سيرا وانما قلنا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح
ان يكون خبرا عنه لئلا ينتقض بمثل قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا فقوله
ما انت الا سيرا فانه مثبت بعد نفي وهو داخل على اسم وهو انت وهو ليس بخبر عن
انت وكذلك قوله ما انت الا سير البريد تقديره ما انت تسير الا سيرا وما انت
تسير الا سير البريد وانما اورد مثالين ليعلم ان الاسم الواقع موقع الخبر وان لم يكن خبرا
للمبتدأ على ضربين احدهما انه فعل للمبتدأ كالمثال الاول والثاني انه فعل مشبه به كالمثال
الثاني قوله وانما انت سيرا فانه مثبت بعد معنى نفي داخل على اسم وهو انت وليس
سيرا خبرا عنه وقوله زيد سيرا سيرا وقع مكررا في موضع خبر عن زيد وليس
خبرا عنه قوله ومنها ما وقع تفصيلا اه اي من المواضع التي يجب حذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا قياسيا ان يقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر
مضمون جملة متقدمة فقوله تفصيلا احتراز عن ان يقع اثر مضمون جملة متقدمة

ولم يقع تفصيلا نحو فشدوا الوثاق فتقتلونه قتلا فانه ليس من هذا
القبيل لان فعله مذكور وقوله لاثر مضمون احتراز عن ان يقع تفصيلا لا لاثر جملة
مضمون جملة بل تفصيل مضمون مفرد او تفصيل مضمون جملة مثال الاول
زيد في سفره اما قريبا او بعيدا ومثال الثاني زيد في سفره القريب او سفره
البعيد وانما قيد الجملة بالمتقدمة لانها لا تكون الا كذلك لامتناع تقدم تفصيل الشيء
على الشيء ومثال قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فقوله فاما منا واما فداء تفصيل
لاثر مضمون جملة متقدمة لان الجملة المتقدمة هي قوله فشدوا الوثاق ومضمونها
شد الوثاق واثره المن او الفداء او الاسترقاق او غير ذلك تقديره فاما تمنون
منا واما تفدون فداء قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا اي من
المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ما هو الذي يقع المفعول
المطلق فيه للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وعلى
صاحب ذلك الاسم فقوله للتشبيه احتراز به عن ان يقع لغير التشبيه علاجا بعد جملة
مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه كقولنا لزيد صوت صوت حسن وقوله علاجا
احتراز به عما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ولم يكن علاجا
فانه ليس من هذا القبيل كقولنا له علم علم الفقهاء وزيد زهد زهد الصلحاء وهذا

يلزم النصب في مثل لزيد ضرب ضرب الملوك والفعل العلاجي ما يحتاج حدوثه
الى تحريك عضو كالضرب والشتم وغير العلاجي ما لا يحتاج اليه كالعلم والظن وقوله
بعد جملة احترازية عن ان يقع بعد مفرد فانه ليس من هذا القبيل نحو الصوت
صوت حمار وقوله مشتملة على اسم بمعناه احترازية عن ان يقع للتشبيه علاجا
بعد جملة غير مشتملة على اسم بمعناه نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار فانه
ليس من هذا القبيل وقوله وصاحبه احترازية عن ان يقع للتشبيه علاجا
بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه لكن لا تشتمل على صاحب ذلك الاسم نحو مررت
فاذا في الدار صوت صوت حمار فانه ليس من هذا القبيل وانما وجب اشتمالها
على صاحب ذلك الاسم ليتحقق فاعل الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق ومثال مررت
بزيد فاذا له صوت صوت حمار فصوت حمار للتشبيه علاجا بعد جملة وهي
مررت بزيد فاذا له صوت وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت ومشتملة
ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو الهاء في له تقديره مررت بزيد فاذا هو
يصوت صوت حمار وكذلك مررت بزيد فاذا هو يصرخ صراخ الثكلى
ومنها ما وقع مضمون جملة اي من المواضع التي يجب حذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لا

احتمال لها غير ذلك للمفعول المطلق فقوله مضمون جملة احترازية عن ان يقع
مضمون جملة مفرد كقولك ضربت ضربا وقوله لا محتمل لها غيره احتراز عن ان يكون لها
احتمال غير ذلك للمفعول المطلق كالقسم الذي بعده ومثاله له علي الف درهم
اعترافا فاعترافا وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم ولا احتمال لتلك
الجملة غير الاعتراف تقديره اعترفت اعترافا ويسمى هذا القسم توكيدا لنفسه
لانه يؤكد مضمون الجملة الذي هو نفس الاعتراف فهو تاكيد لنفسه ومنها
ما وقع مضمون جملة اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لها احتمال غير ذلك
للمفعول المطلق قوله مضمون جملة احترازية عن ان يقع مضمون مفرد
نحو ضربت ضربا قوله لها محتمل غيره احتراز عن ان لا يكون لها احتمال غيره
كالقسم الذي قبله ومثاله زيد قائم حقا فحقا وقع مضمون زيد قائم ولزيد
قائم احتمال غير الحقيقة لاحتمال ان يكون قولنا زيد قائم حقا وغير حق فقولنا
حقا اكد احد احتماليه اعلم ان في عبارته تسامحا لان مضمون الجملة اسناد القيام
الى زيد والحق ليس عبارة عنه نفسه ومنها ما وقع مؤكدا او محققا للمضمون
جملة لها احتمال غيره ويسمى هذا القسم توكيدا لغيره لانه يؤكد مضمون الجملة وهو

غيره ولقائل ان يقول مسافرته في قولنا زيد مسافر مسافرته مضمون الجملة اما ان

فهي مما لم يحتمل غيره او لا يحتمل فان احتمل اشكل ضابطة القسم الثاني وان لم

يحتمل اشكل ضابطة القسم الاول وجوابه ان المراد بالقسم الاول ما وقع

توكيدا لمضمون الجملة لا يحتمل ما غيره وبالقسم الثاني ما وقع توكيدا لمضمون جملة لها

محتمل غيره ويدل عليه قوله ويسمى الاول توكيدا لنفسه والثاني توكيدا لغيره لا

يقال مسافرته في المثال المذكور توكيد لمضمون الجملة فح لا يكون الجواب جوابا عن

الاشكال المذكور لانا نقول لا نسلم انه للتاكيد بل للنوع كضرب الامير في قولنا ضربته ضرب

الامير فان قيل هلا قال ومنها ما وقع توكيدا لمضمون جملة ليستغني عن ذكر

القسمين قلنا الا ذكر القسمين لاختصاص كل واحد منهما بخصوصية وهي

احتمال غير مضمون الجملة وعدمه وهو توكيد لنفسه وتوكيد لغيره **قوله** ومنها

ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك اي من المواضع التي يجب حذف الفعل

الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك

فان تثنية المصدر اغنت عن ذكر الفعل تقديره اقمت اقامة بعد اقامة واطعت

اطاعة بعد اطاعة وانما قلنا للتكثير احترازا عن ان يقع المفعول المطلق مثنى لا

للتكثير اي من غير التثنية الكثيرة بل بالنظر الى المثنى فانه لا يجب حذف الفعل نحو

ضرب ضربتين **قوله** المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بوقوع

الفعل تعلقه بشيء لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الشيء ولا يرد عليه المفعول فيه لان تعقل

الفعل ليس بعد تعقله بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام

ولقائل ان يقول لا نسلم ان دلالة الفعل على الزمان لان الفعل بهيئته يدل على الزمان

فيتوقف تعقل الفعل على تعقل الزمان ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالفعل في قولنا

يتوقف تعقل الفعل هو المصدر ولا شك ان المصدر لا يدل على الزمان والمكان الا

بالالتزام ولقائل ان يقول انه منقوض بالفاعل فان الفعل متعلق به وتعقل

الفعل موقوف على تعقله وجوابه ان المراد ان تعقل الفعل موقوف على تعقل

الشيء الذي غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام **قوله** وقد يتقدم على

الفعل اي وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لان الفعل اقوى في

العمل نحو زيدا ضربت وانما قال وقد يتقدم بلفظ القلة تنبيها على ان المفعول به قد

يمتنع تقدمه عليه فيها اعلم انه قد يتقدم المفعول به على عامل الاسم نحو هذا زيدا ضاربا

رب **قوله** وقد يحذف الفعل اي فقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام

قرينة تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب الحذف على سبيل الجواز

فقولك زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا ان شيئا اظهر وان

شيئ الطلب حذف واما الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب

الباب الاول سماعي اي مقصور على السماع ولا يتجاوز عن السماع وهو

مثل قولهم امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وقوله تعالى انتهوا خيرا لكم

اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم ولا يمكن ان يحمل على انتهوا عن خير لكم لان الامر بالانتهاء

عن الخير كالامر بالشر وقولهم اهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي معمورا واتيت مكانا

سهلا دون حزن ش م ح والثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب

مناب ادعوا اي الباب الثاني من الابواب الاربعة التي يجب حذف الفعل

الناصب للمفعول به المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعوا لفظا

او تقديرا قوله المطلوب اقباله شامل لغير المنادى نحو اطلب اقبال زيد فلما قال

بحرف نائب مناب ادعوا خرج مثل اطلب اقبال زيد قوله لفظا مثل يا زيد فان

يا قايم مقام ادعوا لفظا لان اصل يا زيد ادعوا زيدا وانما حذف الفعل واقيم يا مقامه

ليدل على الانشاء والتخفيف قوله مثل يوسف اعرض اي يا يوسف اعرض

فيا ناب مناب ادعوا تقديرا وانما وجب حذف الفعل ههنا لان حرف

حرف النداء قايم مقام الفعل ونائب منابه فلم يجز الجمع بين النائب والمنوب

ولم يجز ايضا ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس بالاخبار ش م ح

ويبني على ما يرفع به اي ويبني المنادى اذا كان مفردا معرفة على ما يرفع به ان

كان معربا قبل النداء سواء كان اعرابه لفظا او تقديرا فيبنى على الضم لفظا او تقديرا

ان كان اعرابه بالضم لفظا او تقديرا نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى وعلى الالف ان كان

رفعه بالالف نحو يا زيدان وعلى الواو ان كان رفعه بالواو نحو يا زيدون والمراد

بالمفرد ههنا ما لم يكن مضافا ولا مشابها به ولا جملة لانه لو قال يبنى على ما يرفع

به او يترك على ما كان عليه من حركة او سكون لكان اصوب ليدخل فيه مثل

يا هذا ويا هؤلاء لان المراد من قوله يبنى بناء المنادى بسبب حرف النداء ويدل

عليه قوله ويبنى على ما يرفع به وليس مثل يا هذا ويا هؤلاء كذلك وانما ورد

يا زيد ويا رجل كليهما لان الاول معرفة قبل النداء والثاني نكرة قبل النداء

ومعرفة حال النداء وانما بني هذا القسم مع ان اصله ان يكون معربا منصوبا

لانه مفعول به لكونه مشابها بالكاف للخطاب في قولنا ادعوك من حيث

الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه وانما بني على الحركة فرقا بين

ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وانما بني على الضم لانه لو بني على الكسرة

لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف الياء اكتفاء بالكسرة عن الياء

نحو يا غلام ولو بني على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف المحذوف الفه اكتفاء

ما للمتعة عن ملابسة في المعارف بعض نحو يا غلام ش ويخفض بلام الاستغاثة
اي يخفض المنادى اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين لانه معرب
لعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد لانه مركب لانه مع
مع حرف الجر ش ويفتح لالحاق الفها ولا لام اي ويفتح المنادى المستغاث
عند الحاق الف الاستغاثة به وح لا يكون اللام معه لامتناع اجتماع لام الاستغاثة
مع الالف لان اللام يخفض المستغاث والالف يفتحه فلو جمع بينهما يلزم ان
يكون مخفوضا ومفتوحا وانه محال ويجوز الحاق الهاء للوقف فيقال يا زيداه
ش وينصب ما سواهما اي وينصب ما سوى المنادى المفرد المعرفة وا
لمستغاث لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء وما سوا هما
المضاف نحو يا عبد الله والمشابه للمضاف نحو يا طالعا جبلا والنكرة الغير
المعينة نحو يا رجلا الغير معين وانما نصب هذه الاشياء الثلثة لكونها مفعولا بها
في الحقيقة وعدم علة البناء اما الاول فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من
حيث الافراد واما الثاني فلكونه مشابها للمنادى المضاف من حيث ان كل واحد
منهما عامل فيما بعده وما بعدهما متمم ومخصص لهما فكانه عدم مشابهته لكاف
الخطاب من حيث الافراد واما الثالث فلكونه نكرة اعلم ان الاسماء المضافة جميع

جاز ان

جاز ان يكون منادى الا المضاف الى المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع
النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه
مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما ش وتوابع المنادى المبني المفرد
اه اي وتوابع المنادى المبني اذا كانت مفردة او في حكمها نحو يا زيد الحسن
الوجه ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على محله قوله المبني احتراز به عن توابع
المنادى المعرب نحو يا عبد الله الظريف فان تابعه قوله المفردة احتراز به عن
التوابع المضافة فان التوابع المضافة نحو يا زيد ذا المال لا يجوز فيها الا النصب لان
المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى اذا كانت
مضافة لم يجز فيها الا النصب بالاولوية وتلك التوابع التاكيد والصفة وعطف
البيان والمعطوف الممتنع دخول يا عليه اي المعرف بلام التعريف وانما قال
الممتنع دخول يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه نحو يا زيد وعمرو لم يكن حكمه كذلك
مثال التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ومثال الصفة يا زيد
العاقل والعاقل ومثال عطف البيان يا زيد بطة وبطة ومثال المعطوف
الممتنع دخول يا عليه نحو يا زيد والحارث والحارث وقوله تعالى يا جبال اوبي
معه والطير والطير ترفع هذه التوابع حملا على لفظ المنادى المبني وتنصبها

حملا على محله فان قيل فلم جاز الرفع حملا على لفظه وكان من الواجب ان لا يجوز لان
توابع المبني وتوابع المبني توابع محله فلا يقال مضى امس الدابر بكسر الدابر
بل بفتحه وكذلك لا يقال جاءني هولاء الكرام بكسر الكرام بل برفعها قلنا انما
جاز لمشابهة حركة المنادى المبني حركة الاعراب من حيث العروض يعني
ان حركة كل واحد من المنادى المبني وحركة المعرب عارضة ولهذا لم يجر يا هولاء
الكرام بكسر الكرام لان حركته غير معترضة ومن هذا يعلم ان المراد بالمنادى المبني
في قوله توابع المنادى المبني المفرد هو المنادى المبني بسبب النداء واعلم انه لو قال
يرفع حملا على لفظه او تقديره او محله وتنصب حملا على محله لكان اصوب ليشمل
مثل يا فتى العاقل ويا قاضي العاقل ومثل يا هذا الرجل ويا هولاء الكرام لان المنادى
في هذه الصور ليس بمضموم لفظا حتى يحمل على لفظه بل مضموم تقديرا في المثالين
الاولين ومضموم محلا في المثالين الاخرين فان قيل المنادى في المثالين الاخرين
ليس بمضموم المحل بل منصوب المحل لانه مفعول به قلنا انه مضموم المحل لان المراد
من مضموم المحل انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل لفظا فكان
مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين كهذا في قولنا
عجبت من ضرب هذا الرجل زيدا فان هذا محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه

اي والاصل ان حركة المنادى المبني مشابهة حركة المعرب من حيث العروض ... لم يجر يا هولاء الكرام بكسر الكرام لان حركة هولاء اصلية

والرفع باعتبار كونه ح

كونه فاعلا للمصدر في المعنى اذ اصله جاء في تابعه الرفع والجر كذلك المنادى هاهنا مضموم
المحل باعتبار وقوعه موقع المنادى المفرد المعرفة المعرب في الاصل لفظا ومنصوب
المحل باعتبار كونه مفعولا به (قوله) والخليل في المعطوف يختار الرفع اي اختار
اعلم ان الخليل ابن احمد يختار في المعطوف الممتنع دخول يا عليه الرفع تنبيها
على انه م
منادى ثان وابا عمرو الجرمي يختار النصب لانه تابع وتابع المبني يكون للمنادي ح
تابعا لمحله (قوله) وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اه اي ان كان
المعطوف الممتنع دخول يا عليه مثل الحسن اي من الاسماء المعرفة بلام التعريف
التي يجوز انتزاع الالف واللام عنها يختار ابو العباس كالخليل لانه يمكن الرفع
انتزاع اللام منه وتقدير حرف النداء فيه فيكون وجود اللام فيه كعدمه الالف
فيعرب باعراب يدل على انه منادى ثان وان كان المعطوف دخول يا عليه للممتنع ح
مما لم يجز انتزاع الالف واللام عنه نحو النجم والصعق فانه يختار النصب كابي
عمرو لانه لما لم يمكن انتزاع الالف واللام عنه لم يمكن تقدير حرف النداء فيه
فكان تابعا للمبني فالاولى ان يكون تابعا للمحل وللقايل ان يعكس هذا الحكم
ويقول اذا لم يمكن نزع اللام من الكلمة كالنجم والصعق كان كجزء منها فلم يكن
للتعريف واذا كان كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها فالرفع ح اولى تنبيها

علي انه منادي ثان واذا امكن نزع اللام منها كان للتعريف فلم يجز تقدير حرف النداء
فيها فالنصب اولي ويمكن ان ينتصر مذهب ابو العباس بان الاعتبار في اللام
عندهم صورة لام التعريف ولهذا لا يقال يا الصعق ويا النجم ويحتاج الى العذر
في جواز يا الله ويا التي تيمت قلبي «وانت بخيلة بالوصل عني» وبابه
عليه جاز يا زيد ويا هذا وامتنع يا الرجل مع كون تعريف اللام اقل من تعريف
العلم والاشارة واذا كان كذلك كان الرفع اولي فيما ينزع اللام عنه لزوال مانع
دخول حرف النداء عليه في بعض الاوقات والنصب اولي فيما لم ينزع اللام
عنه للزوم مانع دخول حرف النداء اعلم انه ذكر في شرح الكتاب قال ابو
العباس ان كان المعطوف معرفا باللام نحو يا زيد والنضر كان الرفع
اولي وان لم يكن علي نحو يا زيد والرجل كان النصب اولي وفرق بينهما
بان النضر ونضر علم وليس الالف واللام لمعني في النضر بخلاف الرجل فان
اللام فيها معاقب للاضافة ولما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيار
والوجه فيما هو بمنزلة المضاف النصب انتهي عبارته وهذا النقل مخالف لما ذكرنا
اولا بعض المخالفة (قوله) والمضافة تنصب اي عطف علي قوله المفرد اي
وتوابع المبني اذا كانت مضافة اضافة حقيقية لم يجز فيها الا النصب لان المنادي

اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادي اذا كانت مضافة فهو طبق
الاولي لانها لا يجوز فيها الا النصب لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب
للبناء واما قيده بالاضافة بالحقيقية ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز
فيه الرفع والنصب لانه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه في تقدير الانفصال
فان وقع مثل هذا المضاف منادي لم يجز فيه الا النصب لكونه مشابها للمضاف
لطوله لكن وقوعه منادي ممتنع لامتناع دخول حرف النداء علي ما فيه لام التعريف
(قوله) والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا اي حكم البدل
والمعطوف غير ما ذكر وهو الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكم المنادي المستقل مطلقا
سواء كان بدلا او معطوفا علي المنادي المبني او المعرب وسواء كان مفردا او مضافا
فان حكمها حكم المنادي المستقل فان المعطوف والبدل ان كانا مفردين معرفتين
لم يجز فيهما الا البناء وان كانا مضافين لم يجز فيهما الا النصب تقول في البدل والمنادي
مفرد يا زيد اخاك ويا زيد بشر وتقول في البدل والمنادي مضاف يا عبد الله
اخاك ويا عبد الله زيد وتقول في العطف والمنادي مفرد يا زيد وعمرو ويا
زيد واخاك وتقول في العطف والمنادي مضاف يا عبد الله وزيد ويا عبد الله
واخاك وان كان حكمها في الاعراب والبناء حكم المنادي المستقل اما في البدل

خلا انه فيكره العامل كما جئ في بابه فيكون حرف النداء مقدرا فيه واما في
المعطوف فظاهر لان حرف العطف قائم مقام حرف النداء قوله والعلم
الموصوف بابن يختار فتحه اعلم ان المنادى المبني العلم اذا وصف بابن والابن
مضاف الى علم اخر نحو يا زيد بن عمرو يجوز في المنادى الضم والفتح لكن الفتح
هو المختار اما جواز الاول فظاهر لانه مفرد معرفة فيكون مبنيا على الضم والابن
صفة له مضاف فيكون منصوبا ويعلم جوازه من قوله يختار فتحه واما
اختيار الثاني فلانه اشتد امتزاج الموصوف والصفة مع كثرة الاستعمال فصارا
بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو حضرموت وبعلبك واذا كان كذلك يفتح اخر
المنادى كما يفتح اخر الاسم الاول مع غيره واعلم ان الاقسام الممكنة
اربعة لان المنادى والمضاف اليه الابن اما ان يكونا علمين او يكونا غير
علمين او الاول علما والثاني غير علم او بالعكس فان كان الاول يختار بناؤه
على الفتح مع جواز ضمه لما ذكرنا وان كان احد الباقية لم يجز فيه الا الضم
على الاصل والفرق بين الاول والاقسام الباقية ما ذكرنا من شدة
الامتزاج وكثرة الاستعمال في الاول دونها وانما تقدم على الحال مر ابن لان
الابن معرفة لان المراد به اللفظ قوله واذا نودي المعرف باللام الخ

المركب — مضافا — اي اذا

اي اذا نودي المعرف بلام التعريف نحو الرجل مثلا توصل في ندائه بالاسم المبهم
فيقال في ندائه يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل وانما احتيج الى
التوصل بالمبهمات لكراهتهم اجتماع اللام وحرف النداء في كلمة واحدة لكون
اللام للتعريف وحرف النداء مع القصد للتعريف فلو اجتمعا لزم اجتماع
حرفي التعريف وهو غير جائز فتوصلوا بالمبهم وادخلوا حرف النداء عليه
وجعلوا ذلك الاسم تابعا له اصلاحا للفظ ثم اعلم ان الف ها في يا ايها الرجل
هو ها في يا ايها الرجل للتنبيه هذا زيد بدليل انهم يسمع يا ذا الرجل ثم قال بالمتن
يقول لا فائدة في اتيان اسم الاشارة بعد اي لاحتياج اي الى اسم جنس
فيه اللام لا الى المبهم ولانه يجعل المتوصل اليه نداء مثل الرجل هو احدهما فلا
حاجة الى الاخر قوله والتزموا رفع الرجل اي التزموا رفع الرجل حال كونه
صفة للمنادى المبهم مع انه صفة معربة للمنادى المبني وانه جاز لمن يكون الصفة
للمفرد تابعة للفظ المبني [illegible] جواز رفعه ليكون تنبيها على انه هو المقصود
بالنداء والتزموا ايضا رفع توابع الرجل مفردة كانت او مضافة لانها توابع
للمعرب ولوجوب كون توابع المعرب تابعة للفظ المعرب تقول يا ايها الرجل ذو
المال ويا ايها الرجل الظريف وفيه نظر لجواز ان يكون توابع المعرب تابعة

في ندائه

محله اذا فاتوا اعراب محله اعراب لفظه نحو يا زيد تيميم وقنا على المنصب والحي فالا في
ان يقال لو جوبه رفع متبوعه نعم يجوز نصب ذي المال على ان تجعل بدلا من
اي كانك قلت يا ايها الرجل ذا المال ويعلم ذلك من قوله وتوابعه اي وتوابع الرجل
وكذلك يا زيد العاقل ذو المال فان جعلت ذا المال تابعا للعاقل او العاقل رفع
لم يجز فيه الا الرفع وان جعلته تابعا لزيد بدلا او صفة تعين النصب واعلم
انه لو قال ان قصدت نحو يا هذا الرجل نداء الرجل كان هذا بمنزلة اي وان
قصدت نداء هذا كان بمنزلة زيد فيجوز في الرجل النصب ايضا **قوله**
وقالوا يا الله خاصة اشارة الى جواب سوال مقدر وهو ان يقول انتم قلتم
اذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل والله معرف باللام فوجب
ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا الله وجوابه ان
نقول انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله لان اللام الذي في الله ليس
للتعريف وايضا لعدم الاذن الشرعي في اطلاق الاسماء المبهمة على الله تعالى
قوله ولك في مثل يا تيم تيم عدي الخ اي ولك في المنادى اذا كرر بلفظه
مضافا الى اسم آخر نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم فلا يلقينكم في سوأة عمر الضم
والنصب في الاول مع النصب في الثاني ... اما الضم في الاول فظاهر لانه

مفرد معرفة فيبنى على الضم وكذلك ينصب الثاني ظاهر لانه اما منادى بحرف نداء
محذوف واما تاكيد لفظي واما النصب في الاول فاما على تقدير ان يكون مضافا الى
عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي للاول واما على تقدير ان يكون مضافا الى
عدي المحذوف وتقديره يا تيم عدي تيم عدي فحذف لدلالة الثاني عليه ولهذا
قال الضم والنصب ولم يقل الضم والفتح لانه معرب لكونه مضافا على
ما ذكرناه **قوله** والمضاف الى يا المتكلم اه اي المنادى اي المنادى المضاف
الى يا المتكلم نحو يا غلامي يجوز فيه يا غلامي بفتح الياء وهو الاصل
لان الياء فيه بمنزلة الكاف في غلامك ويا غلامي باثبات الياء وسكونه
تخفيفا ويا غلام بحذف الياء اكتفاء بالكسرة ويا غلاما بقلب الياء الفا
تخفيفا **قوله** وبالهاء وقفا اي يجوز الحاق الهاء بالكل فتقول يا غلاميه ويا
غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه للفرق بين الوصل والوقف **قوله** وقالوا
يا ابي ويا امي لا تعني اذا كان المنادى المضاف الى يا المتكلم ابا وما يكون
فيه ما جاز في سائر الاسماء المضافة الى يا المتكلم ويجوز فيه زوائد وهي يا ابت
ويا امت بكسر التاء لقلب الياء الى تاء ومناسبة الكسرة للياء وفي يا ابت
ويا امت بفتح التاء لقلب الياء ثم الكون الالف بدلا عن حرف متحرك بالفتحة

ويا ابتا ويا امتا بتعويض الالف والتاء عن الياء ولم يقل يا ابتي ويا امتي لان
التاء بدل عن الياء فلو اجتمعا لزم اجتماع البدل والمبدل عنه وهو غير
جايز (قوله) ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة اي اذا كان ابنا مضافا الى العم
او الام المضافين الى يا المتكلم يجوز فيه ما جاز للمنادي المضاف الى
يا المتكلم نحو يا غلامي فتقول يا ابن عمي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن
ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بقلب
الياء الفا ويكون فيه وجه اخر وهو يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء
بالفتحة وانما جاز فيه هذا الوجه مع انه لم يجز في المنادي المضاف الى يا المتكلم
على اللغة المشهورة لانه اثقل من المنادي المضاف الى يا المتكلم لزيادة التر
كيب وانما قال خاصة لعدم جواز ما جاز في المنادي المضاف الى يا المتكلم
في غيرهما سواء كان المضاف من غير الابن نحو يا غلام امي او عمي او كان المضاف
اليه غير الام والعم نحو يا ابن اخي او كان المضاف والمضاف اليه غيرهما نحو
يا غلام اخي اي غلامي وانما اختص بهما الحكم دون غيرهما لكثرة استعمالهما
عند العرب دون غيرهما (قوله) وترخيم المنادي جايز اي وترخيم المنادي
جايز في سعة الكلام والاختيار والترخيم في غير المنادي جايز للضرورة

كقوله ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب اي
اذ مية (قوله) وهو حذف في اخره تخفيفا اي ترخيم المنادي حذف في
اخره تخفيفا لا لعلة اخرى (قوله) وشرطه ان لا يكون مضافا اي وشرط الترخيم
ان لا يكون مضافا لان المضاف لو رخم لرخم اخره او اخر المضاف اليه فلو رخم
اخر المضاف لم يكن الترخيم اخرا لان المضاف اليه من تتمة الاول معنى ولو رخم
اخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في اخر المنادي لان المضاف اليه ليس من المنادي
لفظا وان لا يكون مستغاثا لان المطلوب من المستغاث مد الصوت
والتطويل والترخيم مناف له وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا
تغير وان يكون احد الامرين اما علما او زايدا على ثلثة احرف واما بتاء التانيث
لانه اذا كان علما كان معلوما اذا حذف منه شيء واذا كان زايدا على ثلثة
احرف لم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بحذف التخفيف واذا كان بتاء التانيث
فلا يشترط فيه ان يكون علما وان يكون زايدا على ثلثة احرف لانه لو رخم بحذف
منه التاء التانيث وهو ليس من نفس الكلمة بسبب ... فيها اعلم
ان سيبويه شرط في ترخيمه على لغة من يجعل الباقي اسما براسه ان يكون علما
ليلا يلتبس ... فلا يقال في ترخيم جبية اذا انت صوبا جبيب اقبلي

بحصول الالتباس لجواز تانيث نحو المذكر العلم اذا اريد به النفس فاما اذا كان
علما فلا يحصل الالتباس لانه لا يؤنث المذكر وبالعكس في الاعلام حملا على نفس
الصيغة قوله وان كان في آخره زيادتان اي اعلم ان الاسم الذي في آخره زيادتان يحذف في المنادى
للترخيم فانه قد يحذف له حرفان وقد يحذف له اسم برأسه وقد يحذف له حرف
واحد اما الاول وهو ان يحذف له حرفان فاذا كان في آخر الاسم حرفان زائدتان
زيدتا معا في حكم الزيادة الواحدة وذلك كما في الالف والهمزة نحو اسماء وحمراء
او الالف والنون المزيدتان نحو سكران ومروان او ياء النسبة نحو كوفي و
بصري او علامة التثنية والجمع نحو زيدين ومسلمين فانه يحذف له حرفان
لكونهما بمنزلة حرف واحد لكن يشترط ان يبقى بعد حذفهما ثلثة احرف فاحتراز
عن مثل يدين ودميين وكذلك يحذف له حرفان اذا كان في آخر الاسم حرف
صحيح قبله مدة وذلك الاسم اكثر من اربعة احرف نحو منصور ومسكين فانه
يحذف له حرفان اما الآخر فلانه في آخر الاسم ووجوب الترخيم في آخر الاسم
واما الواو فلانه حرف علة زائدة وحرف العلة الزائدة اولى بالحذف
وانما قال هو اكثر من اربعة احرف احتراز من ان يكون على اربعة احرف
نحو سعيد فانه لا يحذف له حرفان لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة للترخيم الذي

هو مطلق التخفيف وعليه الكتاب تنكرت منا بعد معرفة لمي اي يا لمياء
وبقي يا رفيحيل المراد بالمدة حرف زائد من حروف العلة ساكن في الاصل
ولهذا قال فيحذف حرفان للترخيم من منصور وعمار ومسكين ولم يحذفا من
مختار بل يقال في ترخيمه يا مختا باثبات الالف لانها ليست بمدة
بالتفسير الذي ذكرنا لكون الالف غير زائدة بل بدل لانه ياء متحركة
في الاصل اذ اصله مختير وكذلك مستميل ومستمال واعلم انه لو قال قبل آخره
مدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى ليدخل فيه مثل مرحبى فانه يحذف
منه حرفان ايضا للعلة المذكورة اعلم ان اسماء على وزن فعلاء عند بعضهم من الوسم قلبت الواو همزة
وعلى افعال عند سيبويه جمع اسم اصله اسماو قلبت الواو همزة فعلى الاول وهو اختيار
المصنف ما فيه زائدان وعلى الثاني ما قبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف
قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير اي وان كان المنادى مركبا نحو بعلبك
وحضرموت فانه يحذف الاسم الاخير لان الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث في
نحو قائمة فكما يحذف تاء التانيث للترخيم فكذلك يحذف الاسم الاخير قوله وان
كان غير ذلك فحرف واحد اي وان كان المنادى غير ما ذكر اي غير ما حذف له حرفان او الاسم
الاخير فيحذف له حرف واحد عملا بالاصل اذ الاصل هو ان يحذف حرف واحد والزيادة

بسبب عارض والعارض منتفٍ قوله وهو في حكم الثابت اي المحذوف في المنادى
المرخم يكون في حكم الثابت على مذهب الاكثرين وعلى الاصح لان المراد بقول القائل يا حار
هو يا حارث لفظا ومعنى اما معنى فلان المراد هو ذكر للشيء واما لفظا فلان المراد ذلك
الاسم واذا كان المحذوف في حكم الثابت تترك من المحذوف على ما كان عليه من الحركة وا
لسكون فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو قوله وقد يجعل الخ اي وقد يجعل الباقي من المنادى
المرخم اسما برأسه فيقال يا حارُ بالضم لانه ح منادى مفرد معرفة ووجوب
بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم ويقال يا ثمي لان يا ثمود لما حذف منه الدال
وجعل الباقي اسما برأسه كان في اخره واو قبله ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة كما
في ادل جمع دلو فان اصله ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة ويقال في ترخيم يا كروان بعد
جعل الباقي اسما برأسه يا كرا لانه اذا حذف الالف والنون بقي يا كرو وقعت الواو متطرفة
متحركة قبلها مفتوح فوجب قلبها الفا انتهت كلامهم هذا الكاملة قوله وقد تعلموا
لا اعلم ان العرب استعملوا صيغة النداء اعني حرف النداء وهو يا فقط في المندوب
مع تحقق الفرق بين المنادى والمندوب لان المنادى هو المطلوب اقباله بحرف
نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب هو المتفجع عليه بيا او
وا فيا صيغة النداء وتستعمل في المندوب ايضا لمشابهة المندوب المنادى

من حيث

الباقي

من حيث التخصيص لان كل واحد منهما مخصوص من بين قومه ولكن المندوب اخص
بالكون نصا على الندبة قوله وحكمه في الاعراب اه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء
حكم المنادى فكما ان المنادى اذا كان مفردا معرفة مبني فكذلك المندوب واذا
كان مضافا منصوب فكذلك المندوب الا ان المندوب لا يقع نكرة وكذلك
حكم توابع المندوب مفردا او مضافا كحكم توابع المنادى مفردا او مضافا وانما كان
حكمه مثل حكم المنادى في الاعراب والبناء لانه لما اجري مجراه في صيغته اجري
مجراه في احكامه من الاعراب والبناء قوله ولك زيادة الالف في اخره اي ولك
زيادة الالف في اخر المندوب لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل الا اذا كان
المندوب مضافا او موصولا الحق باخر المضاف اليه والصلة قوله فان خفت
اللبس اه اي فان خفت الالتباس بزيادة الالف لم تزد الالف بل تزيد حرفا
مجانسا لحركته او مجانسا له نحو غلام مخاطبة فتقول في غلامك مخاطبة واغلامكيه
بزيادة الياء لانه لو زيدت في اخره الف وقيل واغلامكاه التبس بغلام رجل مخاطب
فالحق بها الياء المناسب لحركة الكاف وهي الكسرة ونحو غلام جماعة مذكرين فانك
لو الحقت باخره الالف وقلت واغلامكماه لالتبس بغلام المثنى المبني فالحقت باخره الواو
التي هي مناسبة للجمع فقلت واغلامكموه قوله وكلاهما اي وكلاهما مع زيادة الالف والياء

علي الضمير

المنادى

والاشارة للمضاف

او ما يقوم مقامه

زيادة

او الواو فتقول وازيداه واغلامكيه واغلامكوه لان المطلوب فيه مد الصوت في التطويل ولان الهاء
في الوقف ترد لبيان هذه الحروف قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه وانما لم يندب
النكرة لان المراد بالندبة تمهيد العذر للتفجع عليه والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة وهذان المطلوبان
لا يحصلان الا بعد ان يكون المندوب معروفا فلا يقال وارجلاه واما قولهم وامن حفر بئر
زمزماه فانما جاز لانه في قوة قولنا واعبد المطلباه لان من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو
عبد المطلب فكونه معروفا كاف في جواز كونه مندوبا وكونه علما ليس بشرط حتى لو كان علما غير معروف
لم يجز ندبته ولو كان غير علم جاز ندبته ولهذا قال لا يندب الا المعروف ولم يقل ولا يندب الا العلم
الا العلم قوله وامتنع مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس اعلم ان الخليل ذهب الى امتناع الحاق
علامة الندبة بصفة المندوب وذهب يونس الى الجواز واستدل الخليل على مذهبه بانه
لو جاز وازيد الطويلاه لجاز جاءني زيد الطويلاه لان كل واحد منهما غير المندوب ومنع
يونس ذلك لان الاول وان لم يكن هو المندوب لكنه متعلق المندوب والثاني ليس بمندوب
ولا متعلق المندوب فلم يلزم من امتناع الثاني امتناع الاول ويمكن ان يستدل على
مذهب الخليل بان المندوب قد تم والصفة ليست من جملته وانما هي اسم جيء به للتخصيص والتوضيح
فلم يلحق به علامة الندبة وانما اتفقا على جواز الحاق علامة الندبة بالمضاف اليه والصلة
لان المضاف اليه مع المضاف بمنزلة كلمة واحدة وكذا الصلة مع الموصول وانما لم يجز السكوت

عن المضاف اليه وعن الصلة بخلاف الصفة والموصوف قوله ويجوز حذف حرف النداء اه اعلم
انه يجوز حذف حرف النداء من ثلثة اشياء وهي العلم نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف
والمضاف نحو عبد الله افعل كذا اي يا عبد الله واي نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل
انما جاز حذف حرف النداء عن العلم فان العلم مشهور في كثرة استعمال ندائه فلو حذف منه
حرف النداء لم يلتبس بغير المنادى واما حذف حرف النداء عن المضاف واي فلكونهما مستعملين
للعلم في عدم وقوعهما صفة لاي فان كل واحد منهما لا يقع صفة لاي وانما لم يجز حذف
حرف النداء من الجنس والمراد بالجنس اسم يصح ادخال اللام عليه وجعله صفة لاي
نحو يا رجل لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها الرجل وكذلك عن اسم الاشارة نحو يا هذا
لجواز وقوعه صفة نحو يا ايها ذا ولم يجز حذف حرف النداء عن المستغاث والمندوب لان
المطلوب فيهما مد الصوت والتطويل وحذف النداء مناف لهما قوله وشذ اصبح ليل
واطرق كرا هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال الليل في قولهم اصبح ليل جنس
مع انهم حذفوا عنه حرف النداء وكذلك كرا في اطرق كرا مع انهم حذفوا حرف النداء
عنهما فانتم قلتم لا يجوز حذف حرف النداء من الجنس وجوابه انه شاذ لا يعول عليه
ولا يقاس عليه اعلم ان في اطرق كرا شذوذين احدهما حذف حرف النداء والثاني الترخيم
في غير العلم لان اصله كروان قوله وقد يحذف المنادى اه اي ويجوز حذف المنادي

اذا دل عليه قرينة لانه مفعول به فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه ومثاله قوله تعالى الا
يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير
اي الثالث من المواضع الاربعة التي وجب حذف عامل المفعول فيها ان يكون
العامل مفسر الشيء فيجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسر والمفسر قوله وهو كل اسم بعده
فعل الخ قوله بعده فعل احتراز عن مثل قولنا زيد ابوه قائم فانه ليس من هذا
القبيل وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل قولنا ازيدا انت محبوس عليه فان زيدا هنا
اسم ليس بعده فعل لكن بعده شبهه وهو محبوس لانه اسم المفعول شبه الفعل
كما يجي في موضعه وقوله مشتغل عنه بضميره احتراز عن مثل زيدا ضربت فان زيدا
اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره بل به فانه ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل
الذي بعده وقوله او متعلقه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا ضربت غلامه فان زيدا
اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره لكنه مشتغل عنه بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام
فلو لم يقل او متعلقه لخرج عنه وهو منه وقوله لو سلط عليه احتراز عن الاسم الذي لا
يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي بينه وبين الفعل حرف
له صدر الكلام كحروف الاستفهام وما النافية مثل قولنا زيد هل ضربته فان زيدا
بعده فعل مشتغل عنه بضميره ولكنه لا يصح تسليطه عليه لفظا لان ما بعد الاستفهام

لم يعمل فيما قبله واحتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث
المعنى كقوله تعالى وكل شي فعلوه في الزبر فاعلم ان عبارته عن الاحترازين قاصرة وهو
ظاهر لكنه لا بد من قيد يدل على هذين الاحترازين ويعلم منه انه لا يجوز نصب ابوه في زيد
ضاربه ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل الا بعد الاعتماد على صاحبه او الهمزة او
حرف النفي وههنا لم يعتمد وقوله او مناسبه اي في معناه او لازمه معناه ليدخل فيه
زيدا مررت به او حبست عليه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس
الشان اذا سلط عليه لنصبه لكن مناسبه وهو جاوزت او لازمه لو سلط عليه
لنصبه ومثاله ذكره من الصور الاربع وهي قولنا زيدا ضربته وزيدا ضربت غلامه
وزيدا مررت به وزيدا حبست عليه تقديره الاول ضربت زيدا وتقدير الثاني
اهنت زيدا لان ضرب غلام زيد مستلزم لاهانته وتقدير الثالث جاوزت
وتقدير الرابع لابست زيدا او لازمت لاستلزام كونه محبوسا عليه ملازمته
وملابسته له والحاصل انه ان امكن تقدير الفعل المفسر قدر وان لم يمكن قدر لازم
معنى الفعل المفسر ولقائل ان يقول يدخل في التعريف المذكور اضمر عامله خبر كان
لان زيدا في قولنا زيدا كنت اياه يصدق عليه الحد المذكور فيلزم ان يكون مفعولا
به لان ما اضمر عامله قسم من اقسام المفعول به مع ان خبر كان ليس بمفعول به

ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم انه يلزم منه ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله اعم من المفعول به
لانه قسم من اقسامه لجواز كون الشي اعم من الآخر من وجه دون وجه ولان المراد بالاسم في
قوله كل اسم بعده فعل هو المفعول به بخلافه قال كل اسم مفعول به بعده فعل الخ ولم يكتف اعني
على فهم المتعلم لانه لما قسم المفعول الذي يجب حذف ناصبه الى الاقسام الاربعة علم ان كل قسم
منها مفعول به فلم يحتج الى ذكره ويختار الرفع بالابتداء اي ويختار رفع الاسم الذي
بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلاف الرفع اي
عند عدم قرينة النصب التي يكون النصب معها مساويا للرفع او مختارا او واجبا نحو
نحو زيد ضربته فان الرفع والنصب جائزان فيه لوجود قرينة لكن الرفع اولى من النصب
لان النصب مقتضي للحذف والرفع ليس كذلك وكذلك يختار الرفع ايضا عند وجود
قرينة النصب المختار اذا كان قرينة الرفع اولى من قرينة النصب المختار نحو اما مع غير الطلب
نحو جاءني زيد واما عمرو فضربته فانه لولا اما لكان النصب هو المختار لانه على تقدير النصب كان
عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية
والاول اولى للتناسب لكن مع وجود اما كان الرفع هو المختار لان اما لا يقع الفعل بعدها
الا نادرا فالرفع اولى من النصب واذا كان كذلك تعارض الدليلان فترجح احدهما الرفع
ولا خفا للنصب فيترجح لاستلزام النصب الحذف دون الرفع وانما قال مع غير الطلب
الرفع

لان اما لو كان مع الطلب كان النصب هو المختار نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمه لانه على
تقدير الرفع كان الطلب خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب
والطلب لا يحتمل الصدق ولا الكذب وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل الناصب
له وتقدير الفعل بعدها وكلاهما اكثر من وقوع الطلب خبر المبتدا وكذا كان الرفع
مختارا بعد اذا للمفاجاة نحو جاءني زيد واذا عمرو اكرمته لان عطف الجملة الفعلية نحو
رغبهم انذرتهم وقوع الفعل بعد اذا للمفاجاة فيترجح الرفع لعدم استلزامه حذف الفعل
ويختار النصب بالعطف على جملة اه ويجوز الرفع ويختار النصب بعد جملة
فعلية معطوف عليها جملة اخرى نحو جاءني زيد وعمرا اكرمته لانه على تقدير
النصب يلزم عطف جملة فعلية على جملة فعلية وعلى تقدير الرفع يلزم عطف
جملة اسمية على جملة فعلية والاول اولى حفظا للتناسب وبعد حرف
النفي اي ويختار النصب بعد حرفي النفي والاستفهام مع جواز الرفع نحو ازيدا ضربته
وما زيدا ضربته فانه على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام داخلين على الاسم وعلى
تقدير النصب كان النفي والاستفهام داخلين على الفعل ولا شك ان دخولهما على الفعل
اولى من دخولهما على الاسم لكن الرفع بعد هل الاستفهامية ضعيف والرفع بعد
الهمزة قد يذكر في باب الاستفهام وانما قال حرف الاستفهام احترازا عن اسم الاستفهام

لعدم ترتب هذا الحكم على اسم الاستفهام واذا الشرطية وحيث اي ويكون
الرفع ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا ضربته فاكرمه ونحو اجلس حيث
زيدا ضربته وانما كان النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب كان اذا وحيث
مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة الاسمية واضافتهما الى
الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون اذا في معنى الشرط وحمل حيث عليها
لمناسبتها اياها ولانه يستعمل ايضا للشرط وانما قيد اذا بالشرطية احترازا عن اذا
للمفاجأة فان الرفع هو المختار بعدها وفي الامر والنهي اي ويجوز الرفع بلا ضعف ويختار النصب
اذا كان بعده الامر نحو زيدا اضربه والنهي نحو زيدا لا تضربه لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر والنهي
خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر والنهي لا يحتملان الصدق
والكذب وانما جاز على تاويل بعيد وهو ان يقال ان تقديره زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه
وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد وعند خوف
لبس المفسر بالصفة اي ويجوز الرفع ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة لانه على
تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة فلا يفيد معنى هو مقصود وعلى تقدير النصب لا يفيد
الا معنى مقصودا كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى الاية خلقنا كل شيء بقدر فاذا نصب
كل شيء كان تقديره انا خلقنا كل شيء بقدر فلا يفيد الا معنى مقصودا من الاية واذا رفع

كل شيء يحتمل ان يكون كل شيء مبتدأ وخلقناه بقدر جملة مركبة من الفعل والفاعل والمفعول
والجار والمجرور في محل الرفع بانها خبر كل شيء وح تفيد معنى مقصودا من الاية واحتمل
ان يكون كل شيء مبتدأ وخلقناه في محل الرفع بانه صفة لشيء وبقدر اعني
الجار والمجرور في محل الرفع بانها خبر كل شيء فاذا لبس المفسر بالصفة بهذا الاحتمال وح
لم يفد معنى مقصودا من الاية لان معناه ح ان كل ما هو مخلوق لنا بقدر فلا يلزم منه ان يكون
جميع الاشياء مخلوقة لنا بقدر ح لا يفيد العموم في الخلق والمقصود من الاية هو الاحتمال
الاول كما ذكرنا واذا لبس المفسر بالصفة بهذا الاحتمال واذا كان النصب
منصوصا فيما هو المطلوب من الاية والرفع غير منصوص فيه بل محتمل له ولغيره
كان النصب اولى بالضرورة وتستوي الامران في مثل زيد قام وعمرو
اكرمته اي ويستوي الرفع والنصب في المعطوف على جملة ذات وجهين اسمية
وفعلية مثل زيد قام وعمرو اكرمته لان الجملة الاولى ذات وجهين احدهما كونها
جملة اسمية وهي الكبرى اعني المبتدا والخبر والثاني كونها جملة فعلية وهي
الجملة الصغرى اعني الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله فرفع عمرو على تقدير
عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية وهي الجملة الكبرى ونصب عمرو على تقدير
عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وهي الجملة الصغرى فان رجح النصب بقرب

يعني كل شيء مبتدأ خلقناه بقدر خبر كل شيء

وانما سمي الاول بالكبرى والثاني بالصغرى باعتبار ان الثاني جزء من الاول

المعطوف عليه يرجح الرفع بعدم حذف العامل فيتعارضان لكن هذا المثال غير
مستقيم لامع تقدير في داره او عنده او غير ذلك لوجوب لتحقق
للمعطوف ما يجب للمعطوف ما يجب ويمتنع للمعطوف عليه قوله
ويجب النصب اي ويجب النصب بعد حرف الشرط نحو ان زيدا ضربته
ضربك وبعد حرف التحضيض نحو الا زيدا ضربته وهلا زيدا ضربته لان
حروف الشرط والتحضيض واجبة الدخول على الفعل لفظا او تقديرا لما يجي
وههنا لما لم يجب يكن داخلة على الفعل لفظا وجب ان يقدر الفعل بعدها
ولا تقدير الفعل من جنس المفسر وهو الذي بعد الاسم وذلك الفعل ناصب
فوجب النصب اعلم ان حرف الشرط المراد بحرف الشرط ان ولو دون اما
قوله وليس ازيد ذهب به اي وليس ازيد ذهب به من باب ما اضمر
عامله على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل او مناسبه عليه لنصبه
وههنا ليس كذلك لان ذهب لو سلط على زيد لم ينصبه ولا مناسبه لان ذهب
ذهب لازم وهو لم يقتضي النصب فالرفع لازم على الابتداء والجملة
التي بعده خبره قوله وكذلك كل شي فعلوه في الزبر اي وكذلك قوله تعالى
كل شي فعلوه في الزبر ليس من ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان

منه ظاهرا لانه لا يصح تسليط الفعل عليه لانه لو صح لكان تقديره فعلوا كل
شي في الزبر وهو باطل وذلك لان الجار والمجرور وهو في الزبر اما صفة لشي
او متعلق بفعلوا وكل واحد منهما باطل اما الاول فلانهم فعلوا كل شي
مسطور في الزبر من الاوامر والنواهي واما الثاني فلانهم فعلوا شيئا في
في الزبر فالرفع لازم فكل شي مبتدا وفعلوه في الزبر يعني الفعل والفاعل
والمفعول في محل الجر بانه صفة لشي فالجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدا
تقديره كل شي مفعول لهم ثابت في الزبر قوله نحو الزانية والزاني فا
جلدوا كل واحد منهما مائة جلدة اعلم ان ظاهر هذه الاية تدل على انها من
هذا الباب لانه اسم بعده فعل مذكور مع الطلب لكن القراء السبعة
اتفقوا على الرفع فالمراد منها غير الظاهر فذهب المبرد الى ان الزانية مبتدا
والزاني عطف عليه وقوله تعالى فاجلدوا خبر للمبتدا وانما دخل الفاء على
خبر المبتدا لان الالف واللام في الزانية والزاني بمعنى الذي فتقديره التي
زنت والذي زنى وثبت من قبل ان المبتدا اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف جاز
دخول الفاء على الخبر ففي ههنا كذلك وقع خبر المبتدا على تاويل مقول
فيه اجلدوا كل واحد منهما ولم يكن من هذا الباب لان ما بعد هذا الفاء



لا يعمل فيما قبله وذهب سيبويه الى ان الثانية مبتدأ على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف وهو فيما يتلى عليكم وتقديره حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم فهذه جملة وقوله فاجلدوا كل واحد منهما جملة جملة ثانية بيان الجملة الاولى ولم يكن من هذا الباب لان قوله فاجلدوا لا تعلق له بالزانية من حيث العمل فيه لكونه من جملة اخرى وقوله والا فالمختار النصب اي ان لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكره المبرد وسيبويه كان المختار النصب في القراءة الشاذة لانه من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومعه اقوى قرينة النصب المختار وهو الطلب اعني الامر كما مر الرابع التحذير اعلم ان الباب الرابع من جملة الابواب الاربعة التي يجب حذف عامل المفعول به فيها التحذير والتحذير معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكرر فقوله معمول متناول لغير التحذير نحو زيدا في جواب من يقول من اضرب فقوله بتقدير اتق يخرج عنه مثله فان زيدا في المثال المذكور وان كان معمولا لكنه ليس بمعمول بتقدير اتق بل هو معمول بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما بعده احتراز عن مثل زيدا في جواب من يقول من اتقي فانه معمول بتقدير اتق لكن لا للتحذير مما بعده فانه ليس من هذا الباب

لجواز ذكر فعله وقوله او ذكر المحذر منه مكررا ليدخل فيه مثل قولنا الطريق فانه وان لم يكن معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكرر وقوله او ذكر معطوف على فعل ناصب للتحذير اي تقديره وهو معمول بتقدير اتق حال كونه تحذيرا مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده فتحذيرا على التقدير الاول مفعول مطلق وعلى التقدير الثاني مفعول له وانما وجب حذف الفعل العامل له لعدم الفرصة بتلفظ الفعل ووجود القرينة الدالة عليه ومثاله اياك والاسد اي اتق نفسك ان يتعرض للاسد والاسد ان يتعرض لنفسك حذف اتق لما ذكرنا فاستغني عن النفس لعدم موجب الاتيان به وهو كراهة الجمع بين ضمير الفاعل والمفعول لشيء واحد ثم عدل عن الضمير المتصل الى الضمير المنفصل فقيل اياك والاسد وكذلك قوله اياك وان تحذف اي اتق نفسك ان تتعرض للحذف والحذف لئلا يتعرض لنفسك والحذف هو ضرب الارنب بالعصا ولك فيه عبارة اخرى وهو اياك من الاسد واياك من ان تحذف ولك فيه عبارة اخرى وهو اياك ان تحذف اي من ان تحذف لجواز حذف من وساير حروف الجر عن ان وان لطلب الخفة لطولهما بالصلة ولا يجوز ان يقال اياك الاسد لانه لو جاز لكان بتقدير اياك والاسد او بتقدير اياك من الاسد والاول

غير جائز لامتناع حذف حرف العطف والحال كذلك لامتناع حذف حرف
الجر من الاسماء الصريحة الا في المواضع التي حذفتها العرب الا ترى انك تقول
اخذت من زيد درهما ولا تقول اخذت زيدا درهما وتقول في اخترت
من الرجال زيدا اخترت الرجال زيدا كما واختار موسى قومه سبعين رجلا
واستغفر الله ذنبا وما نحن فيه ليس كذلك قوله للمفعول فيه هو ما فعل
فيه فعل مذكور اي المفعول فيه اسم ما فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا
فقوله ما فعل فيه فعل متناول للمثل قولنا يوم الجمعة طيب فان يوم الجمعة ما
فعل فيه فعل وبقوله مذكور خرج عنه مثل لانه وان فعل فيه فعل لكنه ما
فعل فيه فعل مذكور لعدم الفعل هنا لفظا او تقديرا قوله من زمان او مكان
اشارة الى اقسام المفعول فيه والزمان هو اليوم والليلة واجزاءهما وما
يتركب منهما والمكان ما يشغله قوله وشرط نصبه تقدير في اي وشرط
نصب المفعول فيه ان لا يكون في ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه
والا لزم كونه معربا باعرابين مختلفين لفظا في حالة واحدة وان يكون في
مقدرة لانها لو لم يكن مقدرة لكان اسما صريحا ولم يكن مفعولا فيه قوله
وظروف الزمان كلها تقبل ذلك اي ظرف الزمان معينا كان او مبهما فانه

تقبل النصب بتقدير في لدلالة الفعل عليها كدلالته على المصادر فكما ينصب المصادر
معرفة كان او نكرة ينصب ظرف الزمان ايضا مبهما كان او معينا قوله وظرف المكان
ان كان مبهما اي ان كان ظرف المكان مبهما قبل النصب بتقدير في نحو جلست
خلف المسجد وان لم يكن مبهما بل معينا لم يقبل النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل
عليه وبيان ذلك ان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان المعين ولم يدل على
المكان المعين نحو المسجد والدار والسوق ويدل على المكان المبهم لان الضرب
مستلزم المكان من الامكنة ولما كان كذلك قبل كل ظروف الزمان النصب بتقدير
في ولم تقبل ظروف المكان النصب بتقدير في الا ما كان مبهما قوله وفسر المبهم
بالجهات الست اي لما كان ظرف المكان المبهم قابل النصب بتقدير في والمعين
غير قابل له وجب تفسير المكان المبهم فنفسره وقال المكان المبهم هو الجهات
الست وهي الخلف والقدام والفوق والتحت واليمين والشمال وما في معناها
قوله وحمل عليه عند ولدى اي وحمل على المكان المبهم عند ولدى وشبههما
نحو دون ومع لكونها مشابهة للجهات الست من حيث الابهام الا ترى
انك اذا قلت جلست خلف المسجد فانه مبهم يتناول المكان خلف
المسجد الى انقطاع الارض فكذلك اذا قلت جلست عندك يتناول جميع

الامكنة التي حواليك قوله ولفظ مكان لكثرته اي حمل علي المكان المبهم لفظ
مكان في قولك جلست مكانك مع كونه معينا لكثرة استعماله ولانه مبهم
كالجهات الست كثيرة فان قلت ان قيل في تعريف المبهم انه مكان له تسمية بسبب امر
غير داخل في مسماه كالخلف فان تسمية ذلك المكان بالخلف انما هي بسبب كون الخلف
في جهته وهي غير داخل في مسماه والمكان المعين مكان له اسم تسمية بسبب امر
داخل في مسماه كالدار فان تسميته بها بسبب الحائط والسقف وغيرهما و
كلاهما داخلة في مسماه قوله وما بعد دخلت اي وحمل علي حمل المكان المبهم
من الامكنة المعينة ما بعد دخلت في قولك دخلت الدار علي المذهب الاصح
لكثرة الاستعمال وانما قال علي الاصح لان في دخلت خلاف قال بعضهم انه
متعد فما بعده مفعول به ولا يكون من هذا القبيل والاصح وهو مختار المص
انه غير متعد لان مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة غالبا ولان
نظيره وهو غرب ونقيضه وهو خرج لازمان فيكون دخلت كذلك
قياسا عليهما قوله وينصب بعامل مضمر اي وينصب المفعول فيه بعامل مضمر
نحو يوم الجمعة لمن قال متي اصوم اي صم يوم الجمعة قوله وعلي شريطة
التفسير اي وينصب المفعول فيه علي شريطة التفسير كما في المفعول به

بتفاصيله

بتفاصيله يعني يجوز النصب ويختار الرفع في نحو يوم الجمعة صمته ويجوز الرفع به
ويختار النصب في مثل يوم الجمعة صمته ويوم الجمعة صمه او اتصمه و صمته
يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه واذا يوم الجمعة سافرت فيه فصمه
وحيث يوم الجمعة سافرت فيه صمه ويتساوي الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه
ويوم السبت سافرت فيه ويجب النصب في نحو ان يوم الجمعة صمته
صمت وهلا يوم الجمعة صمته قوله المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور قوله
ما فعل لاجله فعل يتناول الغير نحو اعجبني التاديب وكرهت التاديب لانه
فعل لاجله فعل من الضرب والشتم وغيرهما ولما قال مذكور خرج عنه مثل لانه
لم يفعل لاجله فعل مذكور مثاله ضربته تاديبا له فالتاديب فعل لاجله فعل مذكور
وهو الضرب وكذلك قوله قعدت عن الحرب جبنا فالجبن فعل لاجله فعل مذكور وهو
التعود والمراد بالفعل المذكور ههنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي فان
المصدر مذكور ايضا ضمنا ههنا فالمفعول له علة غائية للفعل اي سبب حامل
للفاعل علي الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له في الخارج نحو ضربته تاديبا
وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان التعود ليس سببا للجبن في الخارج
ولهذا اورد مثالين قوله خلافا للزجاج اي التاديب والجبن في المثالين

المذكورين مفعول له خلافا للزجاج فان التاديب عنده في قولنا ضربته تاديبا
له مصدر من غير لفظ الفعل فكانه قال ضربته ضربا وادبته تاديبا وهو ضعيف
لان المفهوم منه عند العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية
قوله وشرط نصبه تقدير اللام اي وشرط نصب المفعول له ان يكون اللام
مقدرة غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا فلم يكن نصبه
بل لو لم يكن مقدرة لم يفهم منه العلية التي هي شرط المفعول له قوله وانما
يجوز حذفها اي وانما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند حصول الشرطين
احدهما ان يكون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل اي يكون فعلا لفاعل فعل
علل هذا الفعل به فكما كان الضرب في المثال المذكور فعلا للمتكلم كذلك التاديب
فعلا للمتكلم لا يقال انه منقوض بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان
خوفا مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن
عن الخوف والطمع لانا نقول لا نسلم انه مفعول له بل انه حال عن مفعول
يريكم سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف اي ارادة خوفكم
وطمعكم او لكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع والثاني ان يكون
المفعول له مقارنا للفعل في الوجود وذلك ان يكون التاديب مقارنا للضرب
فلو

انتهى بيان

فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام مثلا لو لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل
لم يجز حذف اللام سواء لم يكن فعلا نحو جئتك للسمن او كان فعلا لغيره
نحو جئتك لاكرامك اياي او لم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم
لاكرامي امس او لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يكن مقارنا للفعل
في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامك لي امس لم يجز حذف اللام وانما اشترط
في جواز حذف اللام حصول شرطين مذكورين لمشابهته المصدر الذي يكون
من لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما متحدا به في الشرطين فلما
شابه المصدر تعدى الفعل اليه من غير اللام كما يتعدى الى المصدر
او لانه اذا علم حصول هذين الشرطين علم انه علة حاملة لفاعل على الفعل
فلم يحتج الى ويعلم من قوله وانما انه اذا لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام ويعلم
من قوله يجوز انه يجوز اثبات اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان يعلم
ان اثبات اللام مع التنكير ضعيف وقيل غير جائز لانه يشبه الحال والتمييز
لما فيه من البيان وكونه نكرة كالحال والتمييز وللقائل ان يقول ان الامر
الاول ليس بشرط فان الجبن في المثال المذكور منصوب مع انه ليس فعلا
لفاعل الفعل المعلل لانه لا اختيار له فيه وجوابه انا لا نسلم ذلك لان

الجبن فعل وارث للنفس ومزاجه فلا يلزم من علمه اختياره فاعله فقيد
ان لا يكون فعلا له لان الفعل قسمان اختياري وطبيعي فان الثاني متحقق ههنا
قوله المفعول معه مذكور بعد الواو اه قوله مذكور بعد الواو احتراز به
عن المذكور بعد الا اه وغيره نحو ضربت زيدا فعمرا قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز
به عما لا يكون معمول فعل نحو زيد وعمرو اخواك او يكون معمول فعل لكن لا لمصاحبة
نحو جاءني زيد وعمرو قبله او بعده ولا ينتقض الحد بمثل قولنا جاءني زيد
وعمرو معه مع ان عمرا ليس بمفعول معه لان المراد بالمصاحبة هي المصاحبة
الحاصلة من الواو ويدل عليه تقييده الواو بالمصاحبة وههنا ليست
الواو للمصاحبة والا لما ذكر معه لكونه لغوا قوله لفظا او معنى تفصيل للفعل
الناصب للمفعول معه قوله فان كان الفعل لفظا الخ اعلم ان العامل في
المفعول معه لا يخلو من ان يكون فعلا لفظا او فعلا تقديرا والمراد بالفعل
لفظا الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ونحوها
والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرنا مما يستنبط منه معنى الفعل فان كان الفعل
لفظا فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف جاز الوجهان
العطف والنصب على ان يكون مفعولا معه نحو جئت انا وزيد وزيدا بالرفع والنصب
وانما

وانما جاز العطف ههنا لتأكيد الضمير المتصل بالمنفصل وفيه نظر لانه يشكل
بمثل ضربت زيدا وعمرا فانه جاز العطف مع انه لم يجز غيره لا يقال يريد بالجواز
جواز العطف وعدمه وههنا يجب العطف لانا نقول الجواز اعم من ذلك والاولى
يدل عليه قوله عقيب ذلك وان كان الفعل يعني وجاز العطف تعين
العطف فاطلق الجواز على العطف مع انه واجب وفيه نظر من وجه آخر
وهو انه لا يلزم من جواز العطف جواز الوجهين وانما يجوز النصب
لو اريد المصاحبة وهو ممنوع وجواب الاخير ان التقدير في عامل المذكور بعد
الواو التي للمصاحبة وح لا شك انه يجوز فيه الوجهان فان قيل ان حد المفعول
معه لا يشمل النصب اذا علم فكيف جاز فيه غير النصب والجواب الذي ذكره ههنا المفعول
المطلق والمفعول معه والمفعول فيه لا يمكن ههنا لانه انما حد كل واحد
منها بعد ان علم ان قسما منه مرفوع وهو الذي يقام مقام الفاعل قلنا
انما جاز فيه غير النصب ههنا كما بني في غيره قبل ذكر الحد فلولا بيانه لما
[illegible] ههنا ان جميع اقسامه منصوب لكن يلزم مما ذكرته ومن تقدم
[illegible] في الجاب ان عمرا في قولنا قام زيد وعمرو او جاء زيد وعمرو مفعول معه
لكن في جواز اطلاق [illegible] عليه نظر وان لم يجز العطف تعين النصب

يكون مفعولا معه نحو حسبك وزيدا وانما لم يجز العطف ههنا لامتناع العطف
على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد او فصل كما يجيء في بابه وان كان العامل
فعلا تقديرا فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف
تعين العطف العامل نحو ما لزيد وعمرو وان لم يجز العطف تعين النصب
للضرورة نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا وانما امتنع العطف لانه
يمتنع العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولم يعد الجار ههنا واذا
امتنع العطف تعين النصب بانه مفعول معه بالفعل معنا لان التقدير
ما تصنع وعمرا وانما اورد مثالين ليعلم ان معنى الفعل موجود مع حرف
الاستفهام والجار والمجرور ومع حرف الاستفهام واللام قوله الحال ما
يبين هيئة الفاعل والمفعول به اذ اي الحال ما يبين هيئة الفاعل
نحو جاءني زيد راكبا او هيئة المفعول به نحو ضربت زيدا مجردا عن
ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول به معا نحو لقيت زيدا راكبين
فخرج بالهيئة غير مبين الهيئة سواء كان مبينا للذات كالتمييز او لم يكن
فخرج باضافة الهيئة الى الفاعل او المفعول به النعت نحو جاءني زيد
الراكب ورايت زيدا الراكب لان الراكب مبين هيئة زيد لا بالقصد
لا بالنظر بان

الى كونه فاعلا او مفعولا به وكان القهقري في رجع القهقري لانها لا يبين هيئة
الفاعل ولا المفعول وانما قيد المفعول بقوله به لان الحال لا يقع بيانا لسائر
المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة الى المفعول به وكذلك يمثل جئت انا وزيدا راكبين
مع ان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لان مجيء الحال عنه من حيث انه فاعل
معنى لا لانه مفعول معه وانما قال ما يبين ولم يقل اسم يبين لان الحال تكون جملة
والجملة لا تكون اسما قوله لفظا او معنى اي الفاعل الذي تكون الحال عنه
فاعل لفظا او فاعل معنى وكذلك المفعول الذي تكون الحال عنه مفعول
لفظا او مفعول معنى مثال الفاعل لفظا والمفعول لفظا نحو ضربت زيدا قائما
فان قائما يحتمل ان يكون حالا من التاء في ضربت وهو فاعل لفظا ويحتمل
او يحتمل ان يكون حالا من زيد وزيد مفعول لفظا ومثال الفاعل لفظا
معنى نحو زيد في الدار قائما فان قائما حال من زيد وهو ليس بفاعل لفظا
لانه مبتدا لكنه فاعل معنى لانه فاعل حصل او حاصل الذي هو محذوف
من حيث المعنى ومثال المفعول معنى قوله هذا زيد قائما فقائما حال عن زيد
وهو مفعول معنى تقديره انبه عليه او اشير اليه قائما ومنه قوله تعالى هذا
بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول معنى وتقديره انبه بعلي او

اوكضمير الرابع على شيخنا ولقايل ان يقول المثالان الاخيران غير مطابقين به
للمقصود لان زيدا ليس بذي الحال والا لزم اختلاف العامل في الحال
وصاحبها لان العامل في زيد هو الابتداء وفي الحال معنى الفعل الذي في الدار
في المثال الاول ومعنى التنبيه او الاشارة في المثال الثاني وهو غير جايز في
كلامهم واذا كان كذلك كان ذو الحال في المثال الاول الضمير المستكن في الظرف
وفي المثال الثاني الضمير الذي في اشير اليه او انبه عليه ويمكن ان يجاب عنه بان اطلاق
ذي الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشيء باسم العايد اليه وانما اطلق
ذو الحال عليه لكون الضمير العايد غير ملفوظ فاطلق عليه لكونه اياه في المعنى
قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه اي وعامل الحال اما فعل نحو ضربت
زيدا قايما واما شبه فعل وهو الصفات المشتقة من الفعل والمصادر واسماء
الافعال نحو زيد ضارب عمرا قايما واما معنى فعل وهو الذي استنبط منه معنى
الفعل كحرف التنبيه واسماء الاشارة والظرف والتمني والترجي وغير ذلك
نحو في الدار زيد قايما وهذا زيد قايما قوله وشرطها ان تكون نكرة اي
وشرط الحال ان تكون نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها قوله وصاحبها
معرفة اي وصاحب الحال ان يكون معرفة غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم
عليه

اي مستتر هو فيه

عليه ان يكون معرفة وانما قال غالبا لجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما يجي
واعلم ان صاحبها مرفوع وليس بمجرور لعطفه على الفاعل في شرطها لان
كون صاحب الحال معرفة ليس بشرط قوله وارسلها العراك ومررت
به وحده ونحوه متاول هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال انتم
قلتم شرط الحال ان تكون نكرة والعراك في قولهم ارسلها العراك حال مع
كونه معرفة وكذلك وحده حال مع كونه معرفة وجوابه ان نقول لما دل
الدليل على عدم جواز وقوع الحال معرفة احتاج هذا الى الدليل وتاويله
ان العراك مصدر عن حال محذوف وتقديره ارسلها الحال تعترك العراك
ومررت به منفردا وحده فلما حذف الفعل قيل ان العراك وحده حال
المجاز تسمية للمعمول باسم العامل ونقول انه مصدر واقع موقع الحال
نكرة اي ارسلها الى معتركة ومررت به منفردا فان كان
صاحبها نكرة وجب تقديم الحال اي وان كان صاحب الحال نكرة
وجب تقديم الحال على صاحبها نحو جاءني راكبا رجل لانه لو اخر
لالتبس بالصفة في مثل قولنا ضربت رجلا مجردا عن ثيابه فقدم
في ساير المواضع وان لم يلتبس لاطراد الباب قوله ولا

يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف اى ولا يتقدم الحال على العامل
المعنوي فلا يقال زيد قائما في الدار لضعف العامل بخلاف الظرف
اي يجوز تقديمه على العامل المعنوي نحو قوله اكل يوم لك ثوب فثوب مبتدا
ولك الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبره واكل يوم منصوب على الظرف
فالعامل فيه معنى الفعل وهو لك وانما جاز تقديمه على العامل المعنوي
لجواز الاتساع في الظروف على ما يتسع به في غيرها وان احتاج الى ذكر جواز
تقديم الظرف على العامل المعنوي لوجود المناسبة بين الحال والظرف
لدلالة الحال على الزمان كالظروف ولكونها فضلة في الكلام مع اختلافهما
في هذا الحكم ويعلم منه جواز تقديم الحال على العامل الفعل او شبهه لكن
اذا لم يكن مانع اما اذا كان فلا يتقدم عليه اما الفعل فلان دخل عليه لام او
ما المصدرية وان واما شابهه فبان كان مصدرا او اسم الفاعل والمفعول
المعرفين بلام التعريف او الصفة المشبهة لانها بمنزلة الموصولات
فلا يتقدم معمول صلتها عليها ولضعف الصفة المشبهة في العمل هذا اذا
كان الحال بغير الواو واما اذا كان بالواو فلا يتقدم على العامل فعلا
اوغيره مراعاة لبابه الاول وهو العطف كما في المفعول معه قوله

ولا على المجرور في اي ولا يتقدم الحال على صاحب الحال المجرور على المذهب
الاصح فلا يقال مررت راكبة بهند لان الحال تابع لصاحب الحال والتابع
لا يقع الا حيث يقع وقوع المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار
فكذا الحال لا يتقدم عليه وانما قال على الاصح لان الكوفيين جوزوا تقديم
الحال على ذي الحال المجرور قوله وكل ما دل على هيئة اه اي وكل ما دل على
هيئة او صفة جاز وقوعه حالا سواء كان مشتقا او لم يكن نحو هذا
بسرا اطيب منه رطبا اي هذا حال كونه بسرا اطيب منه حال كونه رطبا فالبسر
والرطب حالان مع انهما ليسا بمشتقين لكونهما دالين على الهيئة والصفة
والعامل في نحو اطيب بالاتفاق وفي هذا خلاف فقال ابو علي الفارسي هو هذا
اي اسم الاشارة او حرف التنبيه لانحصار العامل في هذا واسم التفضيل
وامتناع تقدم معمول اسم التفضيل عليه لضعفه في العمل وقال مصنف
الكتاب هو اطيب وجوز عمل افعل التفضيل فيما قبله لجواز قولهم
تمر نخلتي بسرا اطيب منه رطبا مع ان العامل في بسرا هو اسم التفضيل
بالاتفاق قوله ويكون جملة خبرية كما يكون مفردا لان الحال خبر عن
ذي الحال بالحقيقة كما ان الاخبار عن الشيء بالمفرد يكون فكذلك

بالجملة يكون وانما قال جملة خبرية لانها محتملة للصدق والكذب لان الحال
خبر فينبغي ان يكون محتملة للصدق والكذب فلا بد ان يكون في هذه
الجملة رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير او الواو قوله فالاسمية
بالواو اي الجملة التي تقع حالا اما ان تكون اسمية او فعلية والفعلية اما ان
تكون فعلها مضارعا مثبتا او منفيا او ماضيا مثبتا او منفيا فهذه خمسة
حمل على الاولى اعني الاسمية بالواو والضمير نحو جاءني زيد وغلامه راكب فغلامه
راكب جملة اسمية حال مع الواو والضمير او بالواو وحده نحو جئتك والشمس
طالعة او بالضمير وحده على ضعف لعدم العلم في اول الامر بكونها حالا لخلو
الاولين لوجود الواو في اولها نحو كلمته فوه الى في وقولنا فوه الى في حال
مع الضمير وحده والثانية وهي ان يكون فعلها مضارعا مثبتا بالضمير وحده
لمشابهته اسم الفاعل وامتناع الواو في اسم الفاعل نحو جاءني زيد يركب
فيركب مع الفاعل جملة حال مع الضمير وحده وهو مستتر في يركب واما
الباقية وهي التي فعلها مضارع منفي او ماض مثبت او منفي فبالواو والضمير
في جاءني زيد وما يركب وجاءني زيد وقد ركب وما ركب او بالواو
وحده نحو جاءني زيد وما تطلع الشمس وقد طلعت الشمس وما طلعت
الشمس

الشمس او بالضمير وحده نحو جاءني زيد ما يركب وجاءني زيد قد
ركب وجاءني زيد ما ركب قوله ولا بد في الماضي المثبت من
قد ظاهرة او مقدرة اي لا بد من قد اما ظاهرة او مقدرة اذا وقع
الفعل الماضي حالا وذلك لان الماضي يدل على الانقضاء والحال يدل
على عدم الانقضاء فلا بد من قد للتقريب الماضي من الحال ومثال
قد الظاهرة جاءني زيد قد ركب ومثال المقدرة قوله تعالى او جاءوكم
حصرت صدورهم اي قد حصرت وانما قيد الماضي بالمثبت لانه لو كان
منفيا لم يجب قد ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليها لانه اذا نفي
الفعل الماضي استمر ذلك النفي الى الحال بحكم الاستصحاب فلم يحتج الى قد بخلاف
الثبوت فانه يحتاج في استمراره الى فاعل وتحقيق بل يمتنع دخول قد
عليه لاقتضاء حرف النفي صدر الكلام ولان قد للتحقيق فلا يليق بباب
النفي قوله ويجوز حذف العامل في الحال اذا دل عليه قرينة كما جاز حذف عامل سائر
الاشياء ومثاله قولك للمسافر راشدا مهديا اي اذهب راشدا مهديا
قوله ويجب في المؤكدة اي ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة
والحال المؤكدة هي التي لا تنفك ذو الحال عنها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة

بخلاف نحو قتال الاول زيد ابوك عطوفا فان الاب لا ينفك عن العطف مادام موجودا غالبا وانما يجب حذف عامله لان الاب يشعر بالعطف وباثبات العطف له فاستغني به عن التصريح بالعامل الذي هو اثبته او احق او ثبت او حق فحذف عاملها وكم يستعمل هذه الحال الا مع الفعول وعن الفاعل **قوله** وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اي وشرط هذه الحال ان تكون تاكيدا ومقررة وتابعة لمضمون جملة اسمية لانها لو كانت تاكيدا او مقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن حذف فعلها واجب الحذف لكنه يجب الحذف **قوله**

التمييز ما يرفع الابهام المستقر اعلم ان التمييز هو الاسم النكرة الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة او مقدرة قوله يرفع الابهام احتراز به عما لا يرفع الابهام فانه لا يكون تمييزا قوله المستقر احتراز به عما يرفع الابهام الغير المستقر كالصفة نحو رايت عينا جارية فان الجارية ترفع الابهام عن العين لكن ذلك الابهام غير مستقر في العين لان العين في الاصل لم يوضع مبهمة بل حصل الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى طلب قوله عن ذات احتراز به عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة نحو الحال كقولنا جاءني زيد راكبا فان راكبا يرفع الابهام المستقر عن صفة وهيئة لا عن الذات لان زيدا لا ابهام فيه بل في صفة المجيء

قوله او مقدرة فيتحصل لتلك الذات ولا يرد عليه النقض بصفات الاسماء المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب كون التمييز نكرة **قوله** فالاول عن مفرد مقدار غالبا اي الاول من التمييز وهو الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة مثل عشرين درهما وسيأتي واما في غيرها مثل رطل زيتا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا اي التمييز الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد ههنا ما يرفع التمييز الابهام عن نفسه سواء تم بالتنوين او بالنون او بالاضافة وهو ههنا النسبة وذلك المفرد اما مقدار او غير مقدار والمقدار هو الغالب اما في عدد كعشرين درهما وخمسة عشر درهما وسيأتي تمييز الاعداد في باب العدد واما في غير العدد وغير العدد اما ممسوح نحو ما في قدر راحة سحابا واما موزون نحو رطل زيتا ومنوان سمنا واما مكيل نحو قفيزان برا واما محتمل لهما على التمرة مثلها زبدا **قوله** فيفرد ان كان جنسا اي فيفرد التمييز حال التثنية والجمع ان كان التمييز جنسا والمراد من الجنس ما يطلق اسمه على القليل والكثير نحو الزيت والماء والخل وغير ذلك تقول عندي رطل زيتا ورطلان زيتا وارطال زيتا وانما يفرد لعدم احتياجه الى التثنية والجمع لوقوع الجنس على القليل والكثير الا ان تقصد الانواع المختلفة فيطابق التمييز فيصح لعدم دلالة على الابهام فتقول

مقابل

إبهام

اي حين يقصد الانواع

عندي رطل زيتا ورطلان زيتين وارطال زيوتا وان لم يكن جنسا لجمع ان كان
ان كان المراد بالتمييز جمعا فيقال عندي قنطار اثوابا وعندي بيت كتبا قوله
ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية اضم اي ان كان الاسم المفرد الذي تم
بالتنوين او بنون التثنية جاز اضافة ذلك الاسم الى ذلك التمييز وجاز ترك
اضافته اليه فتقول رطل زيت ورطل زيتا وقفيز بر وقفيزان برا بالاضافة
وترك الاضافة وان لم يتم بالتنوين او بنون التثنية بل تم بشيء اخر لم يجز الاضافة
وذلك الشيء اما شبه الجمع نحو عشرون درهما واما الاضافة نحو مثلها زبدا
وانما لم يجز الاضافة في نحو عشرون درهما لانه لو اضيف مع حذف النون لم
يجز لان هذه النون من نفس الكلمة وما هو من نفس الكلمة لا يحذف
للاضافة ولو اضيف مع النون لم يجز لان هذه النون يشبه بنون الجمع ولا
يثبت في الجمع ثبوت النون فكذا لا يثبت للاضافة ما هو شبيهه فاذا
لم يعتبر مثل عشرين واخواته الى التمييز في التعليل المذكور نظر لانه لو كان
صحيحا لم يجز اضافة العشرين للتمييز لكنه جاء بالاجماع نحو عشريك وعشري
ومضافا الجواب ان يقال في تعليله انه يضاف العشرين للتمييز كما ذا ثبت
فلو اضيف الى التمييز لزم الالتباس ولا تعكس الامر دفعا لتوهم اضافة

الشيء

الشيء الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى فلو اضيف اليه لتوهم انه اضيف
الى نفسه واما لم يجز اضافة مثلها الى زبد لانه مضاف مرة فامتنع اضافته
مرة اخرى قوله وعن تمييز مقدار عطف على مفرد اي التمييز الذي يرفع الابهام
عن ذات مذكورة اما تمييز عن مفرد مقدار واما تمييز عن مفرد غير مقدار
ومثال المفرد غير المقدار نحو خاتم حديدا او فضة ويجوز الاضافة ههنا وتركها لكن
الاضافة اكثر على الاصل واليه اشار المصنف بقوله والخفض اكثر قوله والثاني
عن نسبة في جملة او ما ضاهاها اي والتمييز عن ذات مقدرة وهو التمييز عن
ذات مقدرة في نسبة في جملة نحو طاب زيد نفسا او فيما شابه الجملة نحو
زيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه ابا وابوة
ودارا وعلما ولله دره فارسا فالنفس في قولنا طاب زيد نفسا يرفع
الابهام المستقر عن ذات مقدرة لا عن ذات مذكورة لانه ليس الابهام
في زيد ابهام بل في ذات اسند اليه الطيب لجواز ان يسند الى زيد الطيب وان كان
مسندا الى ذات اخرى حقيقة او في ذات هي سبب نسبة الطيب اليه
فيذكر تلك الذات لرفع الابهام المستقر وقوله او ما ضاهاها اي ما شابه
الجملة وضاها فعل ماض من المضاهاة وهي المشابهة والمشابه للجملة

اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع فاعلها وقوله او في اضافة
عطف على قوله في جملة اي والتمييز عن ذات مقدرة في نسبة في اضافة
نحو يعجبني طيب زيد ابا وابوة ودارا وعلما فالمثال الاول عبارة عنه او عن متعلقه
تعلق احد المنتسبين الى الاخر والثاني اضافة بلبنه وبين غيره والثالث
متعلق به تعلق المملوك بالمالك والرابع متعلق به تعلق الوصف بالموصوف
قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتسب عنه اليه اجرى اي ان كان التمييز
اسما صالحا لان يرجع الى ما انتسب عنه والى متعلقه جاز ان يكون له وجاز
ان يكون لمتعلقه نحو طاب زيد ابا فالاب جاز ان يكون نفس زيد وجاز ان
ان يكون من ولد زيد نحو طاب زيد ابوة فالابوة جاز ان يكون المراد بها
ابوة زيد وابوة من ولد زيد وان لم يكن صالحا لذلك تعين ان يكون لمتعلق
ما انتسب عنه والا امتنع ان يكون تمييزا عنه نحو طاب زيد علما ودارا فالعلم
والدار لا يصلح الا لجهة واحدة وهي انه متعلق ما انتسب عنه هذا في فهمه
من شرح المصنف في هذا الموضع وفيه نظر لانه يلزم ان يكون الشرط والجزاء
واحدا وهو غير مفيد ولانه لا يلزم من انتفاء المجموع المذكور ان يكون لمتعلق
ما انتسب عنه لجواز ان يكون لما انتسب عنه كقولنا طاب زيد نفسا ولان

النفس غير مساعد لهذا التفسير وان حمل على مقتضى النص يشكل بمثل طاب
زيد نفسا فان نفسا يصح جعله لما انتسب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه وبالجملة
لا يخلو الكلام ههنا عن تعسف قوله فيطابق فيهما اي فيطابق التمييز في الصورتين
اعني ما انتسب عنه او ما انتسب عنه ما قصد اي ان قصد مفردا افرد وان قصد مثنى
ثني التمييز وان قصد جمع جمع التمييز في الصورتين فتقول اذا كان التمييز عين
ما انتسب عنه نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء وكذلك
تقول اذا كان التمييز متعلق ما انتسب عنه نحو طاب زيد ابا اذا اردت اباه
فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا او ابا واما وطاب زيد ابا اذا اردت
اباه واجداده قوله الا ان يكون جنسا اي يطابق التمييز في الصورتين
ما قصد الا اذا كان التمييز جنسا فانه لم يطابق كالعلم والابوة فانك اذا اردت
العلم من حيث هو علم والابوة من حيث هي ابوة لا يثنى ولا يجمع الا ان تقصد الانواع
المختلفة فيثنى ان كان المراد شيئين ويجمع ان كان المراد جمعا فيقال طاب زيد علمين
ان كان المراد انه طاب بسبب علمين مختلفين وطاب زيد علوما ان كان المراد انه
طاب بسبب علوم كثيرة ولقائل ان يقول في عبارة الكتاب نظر لان قوله الا ان
يكون جنسا استثناء من قوله فيطابق فيهما ما قصد والاستثناء المتصل استثناء

من الاستثناء الاول فيكون معناه فيطابق التمييز في الصورتين ما قصد الا ان يكون
التمييز جنسا فانه لا يطابق ما قصد الا ان تقصد به الانواع فانه يطابق ما قصد
وفساده ظاهر لان الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد في
الجنس وجوابه انا لا نسلم استحالته فان الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز
لما قصد من التثنية والجمع في الجنس اذا لم تقصد الانواع المختلفة والثاني يقتضي
مطابقته لما قصد من التثنية والجمع اذا قصد الانواع المختلفة فان قيل لا يمكن قصد
التثنية والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم الخلو قلنا لا نسلم
ذلك لتكثر احاد نوع من جنس واحد فيجوز ان تقصد اثنان او ثلثة
من احاد ذلك النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع ولم يطابق التمييز ما قصد
فان قيل فلم لم يطابق التمييز ما قصد من افراد النوع الواحد من جنس واحد كما
يطابق ما قصد من انواع جنس واحد قلنا لاتحاد افراد النوع الواحد في
الحقيقة واختلافها في العوارض والمشخصات واختلاف انواع الجنس الواحد
في الحقائق والماهيات فجاز اطلاق الجنس مفردا على افراد نوع واحد اذا
قصدت لاتحادها في الحقيقة ولم يجز اطلاق الجنس مفردا على انواع جنس واحد
اذا قصدت لاختلافها في الحقائق قوله وان كان صفة اي وان كان التمييز
صفة

صفة كان التمييز عين ما انتصب عنه ومطابقا له لكونه اياه في المعنى فيقال كان
زيد فارسا طاب الزيدان فارسين وطاب الزيدون فوارس تقول لله
دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فوارس وان كان التمييز صفة احتملت تلك
الصفة ان تكون حالا كما في المثال المذكور لكن التمييز اولى من الحال لان المراد مدحه
له مطلقا سواء كان حال كونه فارسا او غيره وهذا يفهم منه اذا كان تمييزا دون
ان يكون حالا والفرق بين التمييز في قولهم لله دره فارسا وبين قولهم مثلها زبدا
ان الفارس يرفع الابهام عن نسبة الدر الى الضمير لا عن نفس الدر وان الزبد
يرفع الابهام عن نفس المثل اذ لا ابهام في اضافة المثل الى الضمير بل في نفس المثل
قوله ولا يتقدم التمييز اي ولا يتقدم التمييز على العامل مطلقا سواء كان العامل
فعلا او غير فعل اما ان كان غير فعل فلانه ضعيف العمل فلا يكون له قوة يعمل معها
موخرا وان كان فعلا فلان التمييز في المعنى فاعل فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل
كذا لا يتقدم هو ايضا عليه وانما قلنا انه فاعل في المعنى لان اصل قولنا طاب زيد نفسا
طابت نفس زيد واصل تصبب زيد عرقا تصبب عرق زيد الا انه عدل
عنه الى قولنا طاب زيد نفسا وتصبب زيد عرقا للتاكيد والمبالغة لان
ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في التاكيد والمبالغة واما مثل قوله تعالى وفجرنا

الارض عيونا فحمل عليه لطراد الباب قوله والاصح انه لا يتقدم على الفعل اي التمييز
لا يتقدم على العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق اما اذا كان فعلا فالاصح انه لا يتقدم
عليه لما ذكرنا من قبل خلافا للمازني والمبرد فانهما اجازا تقديم التمييز على العامل
الفعل متمسكين بقول الشاعر شعر اتهجر ليلى بالفراق حبيبها شعر وما
كان نفسا بالفراق تطيب قوله والجواب عنه ان الرواية ممنوعة بل الرواية
هكذا وما كان نفسي بالفراق تطيب قوله المستثنى متصل ومنقطع الى آخره
اي المستثنى على ضربين احدهما مستثنى متصل والآخر مستثنى منقطع
فالمستثنى المتصل هو الذي اخرج بالا واخواتها عما فيه تعدد نحو جاءني الرجال
الا زيدا فزيدا مخرج عن متعدد لفظا لان الرجال جمع رجل او تقديرا نحو جاءني القوم
الا زيدا فزيدا مخرج عن القوم وهو متعدد تقديرا لانه موضوع لافراد كثيرة لا لفظا لانه
ليس بجمع لفظا بل مفرد اللفظ وفيه نظر لان المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا بل
معنى والحق ان يقال معناه ان المستثنى هو المخرج عن متعدد ملفوظ نحو جاءني القوم
الا زيدا او عن متعدد مقدر نحو ما ضربت الا زيدا ويكون معناه ان المستثنى
هو المخرج لفظا عن متعدد نحو جاءني القوم الا زيدا والمخرج تقديرا نحو جاءني زيد
ليس الا وانما قال بالا واخواتها ليخرج عنه المخرج عن متعدد بالصفة نحو اكرم
بني

بني تميم العلماء فان الجهال يخرج عنهم بالصفة والمخرج بالبدل كقوله تعالى ولله على الناس
حج البيت من استطاع اليه سبيلا وبالشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار وقت في
الجملة لئلا يدخل في الحد المخرج بغير الا واخواتها فانه لا يسمى مستثنى واخوات الا
هي غير وخلا وعدا وما عدا وما خلا وليس ولا يكون وسوى وسواء قوله
والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اي المستثنى المنقطع هو الذي ذكر بعد الا واحدى
اخواتها ولكن غير مخرج نحو جاءني القوم الا حمارا فالحمار هو المذكور بعد الا غير مخرج عن القوم
لعدم تناول القوم اياه قوله وهو منصوب اي المستثنى منصوب اعلم
ان هذا الكلام شروع في بيان ان المستثنى في اي موضع واجب النصب وفي
اي موضع جائز وفي اي موضع مخفوض فالابتداء بالصورة الاولى اعني
واجب النصب وهي في مواضع احدها ان يكون بعد الا الغير الصفة في كلام
موجب والمراد بالموجب ان لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما وانما قيد بغير الصفة
لان الا لو كانت للصفة لم يجب النصب بل يكون المستثنى بعدها تابعا لما
قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالله بعد الا التي هي بمعنى غير
اي آلهة غير الله فالرفع بالتبعية على الصفة وانما قال في كلام موجب لانه لو كان
في كلام غير موجب لم يجب النصب نحو ما جاءني القوم الا زيدا فزيدا يجوز رفعه

على البدل من القوم ونصبه على الاستثناء وانما يجب النصب ههنا لامتناع
البدل وامتناع حمل الا على الصفة اما الاول فلاقتضاء البدل فساد المعنى
لان المبدل منه في حكم الساقط فيكون تقديره جاءني القوم الا زيدا هو جاءني الا زيد
ويلزم منه مجيء العالم اليه الا زيد وهو ظاهر الفساد واما الثاني فلانه انما يحمل الا على
الصفة اذا امتنع الاستثناء وهنا لا يمتنع ذلك والثاني من المواضع التي يجب
نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو قوله وما لي الا
ال احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب فال احمد مستثنى
مقدما على المستثنى منه وهو شيعة وكذلك مشعب الحق مستثنى مقدما على
المستثنى منه وهو مشعب وانما وجب النصب اذا كان المستثنى
مقدما على المستثنى منه لانه لم يصلح ان يكون بدلا ولا صفة لامتناع تقدم البدل
على المبدل منه وتقدم الصفة على الموصوف واشار الى هذا القسم بقوله
او مقدما على المستثنى منه والثالث من المواضع التي وجب نصب المستثنى فيها
ان يكون منقطعا عند الاكثرين نحو ما جاءني القوم الا حمارا وانما وجب
نصبه لانه امتنع البدل لامتناع كونه احد الابدال الاربعة اما امتناع
الثلثة الاول فظاهر واما امتناع بدل الغلط فلصدوره عن قصد وارادة

اي حمارا

اي بدل البعض بدل الكل بدل الاشتمال

وعدم

وعدم كون بدل الغلط كذلك وامتناع كونه صفة لعدم القايل في الصفة
ههنا ولانه لا يجوز الصفة الا اذا تعذر الاستثناء ولم يتعذر ههنا وانما
قال عند الاكثرين لجواز البدل عند بعضهم كقولهم وبلدة ليس بها
انيس الا اليعافير والا العيس فاليعافير والعيس مستثنى
منقطع بعد الا مع رفعه بالبدل والجواب عنه عند الاولين ان المراد بالانيس
ما يؤانس ويلازم للانسان فاليعافير والعيس بدلان عن الانيس بدل
البعض من الكل والرابع من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون
المستثنى بعد خلا وعدا عند الاكثرين تقول جاءني القوم عدا زيدا وخلا زيدا
اي عدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم زيدا وانما وجب النصب لانه مفعول به وانما
قال عند الاكثرين لانهما حرفا جر عند بعضهم فما بعدهما مخفوض والخامس من
مواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون المستثنى بعد ما خلا وما عدا وليس
ولا يكون وانما وجب نصبه بعد ما عدا وما خلا لان ما مصدرية لا يدخل الا على الفعل
فوجب ان يكون عدا وخلا بعدها فعلين وفاعلهما مضمر والمستثنى بعدهما مفعول
به فوجب نصبه تقول جاءني القوم ما عدا زيدا وما خلا زيدا اي ما خلا
بعضهم زيدا اي جاءني القوم خلو بعضهم زيدا فهو مصدر في موضع الحال

فهو اعم من الانسان

فيكون ح

أي خاليا بعضهم وإنما وجب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون لأنهما
فعلان ناقصان اسمهما مضمر فيهما والمستثنى بعدهما خبرهما ويجب نصب جزئهما
فوجب النصب تقول جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا أي بعضهم
زيدا ولا يكون بعضهم زيدا **قوله** ويجوز فيه النصب ويختار البدل اه أي ويجوز
نصب المستثنى ويختار إبداله عن المستثنى منه فيما بعد إلا في كلام غير موجب
بشرط أن يكون المستثنى منه مذكورا نحو ما جاءني القوم إلا زيد وإلا زيدا برفعه ونصبه فالرفع
على البدل والنصب على الاستثناء لكن البدل أولى من النصب لأن البدل
لا تكلف فيه والنصب تكلف فيه وهو تشبيهه بالمفعول به وإنما قال في كلام غير
موجب لأنه لو كان في كلام موجب لم يجز البدل كما مر في مواضع وجوب
النصب وإنما قال وذكر المستثنى منه لأنه لو لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يكن من
هذا الباب بل إعرابه على حسب العوامل كما يجيء ومثال ما يجوز النصب ويختار
الرفع قوله تعالى ما فعلوه إلا قليل برفع القليل على البدل من واو فعلوا ونصبه على
الاستثناء **قوله** ويعرب على حسب العوامل اه أي ويعرب المستثنى على حسب مقتضى العوامل
إذا كان المستثنى منه غير مذكور وإنما يجوز عدم ذكر المستثنى منه في كلام غير
موجب لصحة المعنى فلم يجز في الموجب لعدم صحة المعنى مثاله ما ضربني إلا
زيد فإن اقتضى العامل مفعولا به المتقدم الفاعل يرفع ما بعد إلا بأن يكون فاعلا نحو
ما جاءني إلا زيد المذكور وإن اقتضى العامل المفعول به ينصب لكونه مفعولا به نحو ما رأيت
إلا زيدا وإن اقتضى العامل المصدر ينصب لكونه مصدرا نحو ما ضربت إلا ضربة وكذلك
في سائر الأشياء ويسمى مفرغا **قوله** إلا أن يستقيم المعنى استثناء من قوله وهو في غير
الموجب أي عدم ذكر المستثنى منه إنما هو في غير الموجب إلا أن يستقيم المعنى فإنه
يجوز ذكر المستثنى منه في الإثبات أيضا نحو قولك قرأت إلا يوم الجمعة لجواز أن
يقرأ كل يوم إلا يوم الجمعة **قوله** ومن ثم لم يجز ما زال زيد إلا عالما أي ومن أجل
أنه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الموجب لم يجز أن يقال ما زال زيد إلا عالما
لأن زال للنفي وما للنفي فيكون ما زال للإثبات لأن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإثبات
فمعناه ثبت زيد إلا عالما وهو غير جائز لما مر **قوله** وإذا تعذر البدل على اللفظ فعلى
الموضع اه أي إذا تعذر إبدال المستثنى من لفظ المستثنى منه حيث جاز الإبدال
تعين البدل من موضع المستثنى منه نحو ما جاءني من أحد إلا زيد فإنه يجوز نصب
زيد على الاستثناء ويجوز رفعه على البدل من محل أحد لكن لا من لفظ أحد لأنه لو
أبدل من لفظ أحد لكان مقدرا بعد إلا فيه فيكون لأن البدل بتكرير العامل فيكون تقدير
جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الإثبات وهو غير جائز عند سيبويه وإذا

بطل ابداله عن لفظ احد تعين ابداله عن محل احد لان محل احد رفع بانه فاعل ما جاءني ومن
زايدة لتاكيد النفي وكذلك لا احد فيها الا عمرو فان عمرا لا يجوز ابداله من لفظ احد لانه لو ابدل
من لفظه لزم تقدير لا عاملة بعد الا وهو غير جايز وكذلك ما زيد شيئا الا شيئا فالشيء
الثاني لا يجوز ابداله من لفظ الشيء الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقديرها عاملة
بعد الا وهو غير جايز لان ما ولا لا يقدران عاملتين بعد الا لان نفيهما قد انتقض
بالا فاذا ابطل عملهما لانهما انما تعملان لاجل النفي لانهما انما يعملان لاجل المشابهة
بليس من حيث النفي واذا انتقض النفي بطل المشابهة بليس وان واذا بطل المشابهة
بليس والذا ابطل عملهما قوله بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا اي لا يجوز ان يقال
ما زيد شيئا الا شيئا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا فانه جايز ههنا لان ليس انما يعمل لاجل
الفعلية لا لاجل النفي فاذا كان كذلك لم يكن اثر لانتقاض معنى النفي مع بقاء الامر الذي
يعمل ليس بسببه وهو الفعلية وهي باقية في قوله العاملة في ما بعد الا ليس به
والغير في قوله لاجله يعود الى الامر الذي واللام في العاملة و [illegible] هو الصحيح قوله
ومن ثم جاز ليس زيد الا قايما [illegible] ان عمل ما لاجل النفي وعمل ليس لاجل الفعلية
لا لاجل النفي جاز ان يقال ليس زيد الا قايما لبقاء الفعلية التي تعمل ليس لاجلها
مع بطلان النفي وامتنع ان يقال ما زيد الا قايما لبطلان النفي الذي لاجله تعمل ما
قوله

قوله والمخفوض بعد غير وسوى وسواء الخ اي والمستثنى مجرور بعد غير وسوى بكسر
السين وضمها وسواء بفتح السين وكسرها وحاشا تقول جاءني القوم غير زيد وسوى
زيد وسواء زيد وحاشا زيد لان المستثنى بعد غير وسوى وسواء مضاف اليه والمضاف
اليه مجرور فوجب جره بعدها وان المستثنى بعد حاشا مجرور بحاشا لانه حرف
جر وانما قال في الاكثر لان حاشا حرف جر عند اكثر النحاة فيكون ما بعدها مجرورا عند الاكثر
وفعل عند بعضهم واذا كان فعلا لم يكن ما بعدها مخفوضا بل منصوبا بانه مفعول لفاعله
مضمر كما ذكرنا في خلا وعدا قوله واعراب غير كاعراب المستثنى على التفصيل اي ان
اعراب غير اذا استعمل للاستثناء مثل اعراب الاسم المستثنى بالا على التفصيل
اي كما ان المستثنى بالا غير الصفة اذا كان في كلام موجب لم يجز الا النصب فكذا ههنا لم
يجز الا النصب تقول جاءني القوم غير زيد بنصب غير فقط وكما انه اذا تقدم
المستثنى بالا على المستثنى منه وجب النصب كذلك ههنا تقول جاءني غير زيد
القوم بنصب غير فقط وكما انه اذا كان المستثنى بالا منقطعا وجب النصب
كذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غير حمار وكما ان المستثنى بالا اذا كان في كلام غير
موجب والمستثنى منه مذكور جاز النصب والبدل فكذلك ههنا تقول ما جاءني القوم
غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل واذا لم يكن المستثنى منه مذكورا لم

كان في كلام م

بغير الا الاعراب الذي يقتضيه العامل فتقول ما جاءني غير زيد وما ضربت غير زيد
وما مررت بغير زيد وما ضربت زيدا غير يوم الجمعة قوله وغير صفة حملت على
الا اعلم ان اصل غير ان تكون صفة لجواز وقوعه صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء
وعدم جواز الاستثناء في بعض مواضعه نحو جاءني رجل غيرك قال الا انه
انها تحمل على الا في الاستثناء كما ذكرنا واصل الا ان تكون للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا فانه
واصل الحرف ان لا تكون صفة الا انها تحمل على غير في الصفة وذلك اذا كانت تابعة
لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء ح وانما قال تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة
لمفرد منكر لم يتعذر الاستثناء لان النكرة في موضع النفي للعموم فيتناول المستثنى
فيصح الاستثناء نحو ما جاءني احد الا زيدا وانما قال منكور لانها لو كانت تابعة لجمع معرف
لم يتعذر الاستثناء نحو جاءني الرجال الا زيدا لانه ح للاستغراق والعموم وانما قال غير
محصور لانها لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر الاستثناء نحو لفلان
علي عشرة الا واحدا ولقايل ان يقول لا حاجة الى قيد غير المحصور لانه لا يطلق
الجمع على الاعداد كما نص المصنف في باب العدد وان قال انها اذا كانت تابعة لجمع
منكور غير محصور تعذر الاستثناء لان الاستثناء اخراج الشيء عما دخل فيه غيره
ولولا الاخراج لوجب دخوله فيه واذا كان المستثنى منه جمعا منكورا غير محصور لم يجب
دخول

دخول المستثنى في المستثنى منه لان الجمع المنكور غير المحصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول
ثلثة فقط ولم يكن المستثنى من جملة الثلث ومثال قوله تعالى لو كان فيهما الهة
الا الله لفسدتا اي لو كان فيهما الهة غير الله لفسدتا فالا تابعة لالهة وهي جمع
منكور غير محصور ولانه لو نصب الا الله يلزم منه التوحيد الذي هو
المطلوب من الاية لانه يصير معناه ح لو كان فيهما الهة مستثنى عنهم الله لزم فساد
السموات والارض ولم يلزم منه انه لو كان فيهما الهة غير مستثنى عنهم الله
لزم فسادهما وفيه نظر لانه ينتقض بقول القايل لفلان علي دراهم الا درهما
فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور وبقولنا جاءني رجال [illegible]
الا زيدا بالرفع فانه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونه تابعا لجمع منكور محصور
وبقولنا جاءني رجل الا زيد بالرفع فانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه
تابعا لمفرد ويمكن ان يجاب عن الاول بان الدراهم محصورة في ثلثة شرعا لانها
لانه اقل مراتب الجمع فكانه قال ثلثة الا واحدا وعن الثاني بان الجمع المنكور غير محصور
لذاته بل محصور بسبب الصفة ولهذا لا يجب تناوله لزيد والمراد بالمحصور هنا
المحصور لذاته كالعدد وعن الثالث بان الا التي ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه بل
نقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان كان مفردا جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد

النفي وفي جواب الاخير نظر لانه في بيان مخالطة يتعذر الاستثنا عند وجوده لانه
مطلقا ولم يتعذر عند عدمها مطلقا ويدل عليه تقييد جعلها على غير في الصفة بقوله
اذا كان تابعا لجمع منكور غير محصور وقوله وضعف في غيرهما اعلم انه لو قال به
اذا كانت تابعة لشي لم يجب تناوله لما بعدها لم يتوجه عليه شي من هذا الا
قوله وضعف في غيرهما وضعف جعل الا للصفة في غير الجمع المنكور غير المحصو
لامكان الاستثنا كقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اي غير
الفرقدين فالفرقدان مرفوع بانه صفة لكل اخ وكل اخ ليس جمعا منكورا غير
محصور قوله واعراب سوي وسواء بالنصب على الاصح اعلم ان مذهب
سيبويه ان اعراب سوى وسواء النصب على الظرف فقط مثل اذا قلت
جاءني القوم سوي زيد كانك قلت جاءني القوم مكان زيد فلم يجيء فيهما الا
النصب وانما قال على الاصح لانه قد جاز قوم اجراهما مجري غير في جواز وقوعهما غير
ظرف كقوله ولم يبق سوي العدوان دناهم كما دانوا فسوي فاعل لم يبق وقوله تجانف
عن اهل اليمامة ناقتي وما قصدت من اهلها لسوائكا وهو عند الاولين شاذ
لا يقاس عليه قوله خبر كان واخواتها الخ اي خبر كان واخواتها هو المسند بعد
دخول كان او احدي اخواتها فقوله المسند من خبر المبتدا وخبر ان واخواتها
وخبر

وخبر لا وما فلذا قال بعد دخول كان او احدي اخواتها خرج خبر المبتدا وخبر ان واخواتها
وخبر لا وما مثال كان زيد قائما فقائم هو المسند بعد دخول كان قوله وامره كامر خبر
المبتدا اي وحكم خبر كان واخواتها كحكم خبر المبتدا في جواز وقوعه مفردا وجملة سواء كان
تلك الجملة اسمية او فعلية وفي وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبر كان على عايد على اسمها
وفي جواز تقدم الخبر علي الاسم فتقول كان زيد قائما وكان زيد ابوه قائم وكان زيد قام
ابوه وكان قائما زيد قوله ويتقدم معرفة اي وحكم خبر كان حكم خبر المبتدا الا في جواز
تقديم الخبر علي الاسم اذا كان معرفة فان خبر كان اذا كان معرفة جاز تقديمه على الاسم
لعدم اشتباهه بالاسم لاختلافهما في الاعراب تقول كان اخاك زيد بخلاف خبر المبتدا
فانه اذا كان معرفة لم يجز تقديمه علي المبتدا لئلا يلتبس الخبر بالمبتدا اعلم انه لو
قال ويتقدم معرفة او متساويين لكان اولي كمثل كان افضل منك افضل مني فانه
يجوز تقديم الخبر ههنا على الاسم لحصول التمييز بالاعراب ولا يجوز في المبتدا والخبر لوجود
الالتباس اعلم ان الخبر المعرف يجب ان يظهر الاعراب فيه حتي يجوز ان يتقدم على
الاسم لانه لا يتقدم في مثل كانت الحبلى السكري لحصول الالتباس قوله وقد يحذف
عامله اي وقد يحذف خبر كان اي يحذف كان في مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وقد نص سيبويه على جواز اربعة اوجه في مثله احدها نصب الاول ورفع

الثاني وهو اقوى الوجوه لقلة الحذف وتقديره ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير والنصب في الاول ونصب الثاني وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف وتقديره ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا والثالث رفعهما معا فكان خير فجزاؤه خير وتقديره ان كان في عمله خير فجزاؤه خير والرابع نصبهما فكان خيرا فجزاءه خيرا وتقديره ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وهذان الوجهان متوسطان في القوة والضعف لتوسط الحذف بين الاول والثاني والحاصل ان نصب الاول ورفع الثاني لقلة الحذف وبيانه انه في نصب الاول يكون المحذوف كان مع اسمه وفي رفعه كان مع الجار والمجرور وانه في رفع الثاني يكون المحذوف المبتدا فقط وفي نصبه كان مع اسمه واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه الاول اقوى وان الوجه الثاني اضعف لكونه مخالفا للاول في ~~مثل انت منطلقا انطلقت~~ جزئيه والاخيران متوسطان لمخالفتهما الاول في احد جزئيه فقط **قوله** ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت اي ويجب حذف كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت وتقديره لان كنت منطلقا انطلقت فحذف اللام الجارة كما يحذف حرف الجر من ان وان في كلامهم ثم حذف كان للجواز فحذف كان في كلامهم فوجب العدول من الضمير المتصل الى الضمير المنفصل لتعذر المتصل فصار ان انت منطلقا

منطلقا فزيدت ما بعد ان للتاكيد وليكون كالبدل فصار ان ما انت منطلقا ثم قلبت النون ميما وادغمت الميم في الميم فصار اما انت منطلقا انطلقت وانما وجب حذف كان هاهنا لان ما عوض عنها فلو اتى بكان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه غير جائز **قوله** اسم ان واخواتها هو المسند اليه اي اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخول ان او احدى اخواتها فقوله المسند اليه شامل للمبتدا وكاسم كان واخواتها وكاسم ما ولا وغيرهما ولما قال بعد دخولها او احدى اخواتها خرج عنه جميع ذلك وانطبق التعريف عليه ومثاله ان زيدا قايم فزيد هو المسند اليه بعد دخول ان وحكمه كحكم المبتداء وقد مر استيفاء البحث عنه في باب الحروف بتوفيق الله تعالى **قوله** المنصوب بلا التي لنفي الجنس الفرق بين لا التي لنفي الجنس وبين لا التي للنفي بمعنى ليس ان الاول لنفي الجنس والمشابهة والثاني لنفي واحد من الجنس مثلا اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه ليس في الدار هذا الجنس فاذا لا يجوز ان يكون فيها واحد او اثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار كان معناه نفي واحد من جنس الرجال ويجوز كون واحد او اثنين او ثلثة او اكثر فيها **قوله** المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة فقوله المسند اليه شامل للمبتداء وكاسم كان

وان واسمها ولا المشبهتين بليس فلي قال بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء
قوله يليها نكرة مضافا او مشبها به هذا اشتراط اسم لا اي يلي المسند اليه لا فاعل
يليها الضمير العايد الى المسند اليه وما في يليها عايد الى نكرة منصوب بانه حال عن
ضمير الفاعل في يليها وانما اشترط في نصبه ان يكون تاليا لا لانه لو فصل بين الاسم
وبين لا لم ينصب كما يجي وانما اشترط ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان معرفة
لم تنصب كما يجي وانما اشترط ان يكون مضافا او مشبها به لانه لو كان نكرة
مفردة يكون مبنيا كما يجي ومثال المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه
بالمضاف لا عشرين درهما لك ومشابهته للمضاف من حيث ان كل واحد
منهما عامل فيما بعده ومن حيث ان تعدهما متمم ومخصص لما قبلها قوله
فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به اي ان كان الاسم الذي يدخل
عليه لا التي لنفي الجنس مفردا اي غير مضاف وغير مشبه به بني على ما ينصب
به اي ان كان نصبه بالفتح بني على الفتح نحو لا غلام رجل في الدار وان كان
بالياء بني على الياء نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وان كان نصبه بالكسر
بني على الكسر نحو لا مسلمات في الدار مع ان الفتح في الاخير اولى من الكسر واني
بني لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل في الدار مبني على جواب سوال سايل
محقق

محقق او مقدر سال فقال هل من رجل في الدار وكان من الواجب ان يقال لا من
رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا للسوال الا انه لما جرى ذكر من في السوال استغنى عنه
في الجواب فحذف فقيل لا رجل في الدار فتضمن من لذلك وبني على الحركة فرقا بين
ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وبني على الفتح للخفة قوله وان كان معرفة
الخ اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا معرفة وجب الرفع والتكرير نحو
لا زيد في الدار ولا عمرو اما الرفع فلان لا لا تعمل في المعارف لان وضعها لنفي النكرات
فلا تعمل الا فيها واما التكرير فلانه مبني على جواب سوال سايل سال فقال ازيد
في الدار ام عمرو فوجب التكرير في الجواب ليكون مطابقا للسوال وكذلك
ان كان مفصولا بين لا وبين الاسم بشي وجب الرفع والتكرير فتقول لا
اما الرفع في الدار رجل ولا امراة فلبطلان عمل لا بالفصل لضعف عمله واما التكرير فلانه
مبني على سوال سايل سال وقال ارجل في الدار ام امراة فوجب التكرير
في الجواب للمطابقة قوله ومثل قضية ولا ابا حسن لها متاول هذا جواب
عن سوال مقدر وهو ان يقال ان ابا حسن معرفة من غير الرفع والتكرير وانتم
قلتم ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير وجوابه انه متاول اي قضية
ولا مثل ابي حسن فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولا تشك لسن

مثلا اي حسن نكرة لان المثل لا يكتسي من المضاف اليه التعريف كما مر في باب الاضافة
ويمكن ان يكون هذا جوابا عن ايراد المثال للمذكور على المنصوب بلا لكونه باحسن
معرفة مع انه ذكر في الحدان للمنصوب بلا النكرة **قوله** وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله
اعلم انه اذا عطف على اسم لا مع تكرير العامل جاز فيه خمسة اوجه الاول فتحهما
نحو لا حول ولا قوة الا بالله اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع
بانه مبتدا وبالله خبره وكذلك لا قوة في محل الرفع بانه مبتدا وبالله خبره فلا حول ولا قوة
الا بالله على هذا الوجه جملتان والثاني فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة الا
الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدا ولا في لا قوة زايدة لتاكيد النفي وقوة عطف
على لفظ لا حول وخبره بالله فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والثالث
فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدا ولا في
لا قوة زايدة لتاكيد النفي وقوة عطف على محل الرفع لا حول وبالله خبره فعلى هذا لا حول
ولا قوة الا بالله جملة واحدة والرابع رفع الاول والثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله
نحو مبتدا وقوة عطف عليه وبالله خبره ولا يكون لا عمل وهذا على عمل لا ههنا شيئان
احدهما ان يكون مطابقا للسوال هل رجل في الدار ام امراة والثاني انه لو فتح لتوهم
للتركيب مع وجود حرف العطف وهو غير جايز ولو فتح احدهما دون الاخر كان

ترجيحا

ترجيحا من غير مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول رفع
بانه اسم لا وخبره محذوف وهو بالله ولا بمعنى ليس وعمل لا بمعنى ليس شاذ ولاجل
هذا قال رفع الاول على ضعف ولا قوة مبني على الفتح في محل الرفع بانه مبتدا وبالله
خبره **قوله** واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل الخ اي اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي
الجنس لم يبطل عمل لا لانه لا يبطل عمل العامل بدخول همزة الاستفهام عليه سواء كان معنى
الهمزة مع لا للاستفهام نحو الا رجل في الدار او العرض نحو الا نزول عندنا او التمني نحو الا
ماء اشربه فيبنى رجل ونزول وماء في هذه المواضع مع لا على الفتح كما كان قبل دخول
الهمزة وليس الاحتراز للاستفهام لان القايل لا يقصد بقوله الا نزول الاستفهام
عن ترك النزول ولا بقوله الا ماء اشربه الاستفهام عن وجود الماء لانه عالم بعدمه
قوله ونعت المبني الاول الخ اي ونعت المبني مع لا على الفتح اذا كان نعتا اول
مفردا تاليا له جاز الوجهان البناء والاعراب اما البناء فلجعل الموصوف والصفة
شيئا واحدا نحو لا رجل ظريف واما الاعراب فظاهر وحينئذ يكون منصوبا حملا على
محل المبني نحو لا رجل ظريفا لان لا مع المبني في محل الرفع بالابتداء او مرفوعا
حملا على لفظ المبني نحو لا رجل ظريف وان لم يجز حمل توابع ساير المبنيات على لفظها
لمشابهة حركة هذا المبني حركة الاعراب كما مر في باب المنادى **قوله** والا فالاعراب

اي وان لم يكن النعت كما ذكرنا تغير الرفع او النصب وذلك بان لا يكون النعت
نعتا للمبني نحو لا غلام رجل ظريفا واما ان لا يكون النعت نعتا اول نحو لا رجل ظريف
عاقلا او لا تغير الاعراب لكراهتهم ان يجعلوا ثلثة اشيا شيا واحدا واما ان لا يكون النعت
مفردا نحو لا رجل ذا مال وانما تغير الاعراب لان اسم لا اذا كان مضافا لا يكون
له الا الاعراب فتابعه اذا كان مضافا كان اولى ان لا يكون له الا الاعراب ولو كان لا
يكون تاليا له نحو لا رجل في الدار ظريفا وانما تغير الاعراب لانه اذا حصل الفصل بين
الموصوف والصفة امتنع جعل الصفة شيا واحدا مع وجود الفصل ولهذا اخذ هذه
القيود في نعت المبني الاول مفردا يليه **قوله** والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز
اي والعطف من غير تكرير لا على المبني مع لا على الفتح جائز على لفظ المبني وعلى محله
نحو لا غلام وجارية برفع جارية على محل لا غلام ونصبها على لفظ لا غلام وحمل
على اللفظ من قال فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
قوله ومثل لا اباله ولا غلامي له جائز اي اعلم انه يجوز ان يقال في لا اب له ولا غلا
م له لا اباله ولا غلامي له اي ويجوز ان يعطى حكم الاضافة تشبيها له بالمضاف له
لمشاركته للمضاف في اصل المعنى لان المضاف وهو ابوه وغلاماه بمعنى اب له
وغلامان له ومن اجل ان جواز لا اباله ولا غلامي له من اجل التشبيه بالاضافة
من حيث

من حيث مشاركته له في اصل معناه لم يجز ان يقال لا ابا فيها لعدم مشاركته للمضاف في اصل
معناه وذلك لان الاضافة ههنا لا تكون بمعنى في **قوله** وليس بمضاف اي اي قولنا لا اباله ولا
غلامي له وليس بمضاف الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه فانه سيبويه ذهب الى ان ابا في قولنا
لا اباله مضاف الى الهاء واللام زائدة لتأكيد الاضافة وكذلك غلامي في قولنا لا غلامي له
مضاف الى الهاء واللام زائدة لتأكيد الاضافة فهو المصنف اشار الى بطلان مذهب سيبويه
وقال انه ليس بمضاف لانه لو كان مضافا لفسد معناه وذلك لان معنى لا اباله
لا اباه فيقع كالا خبر وهو غير جائز وعمل لا في المعارف وهو غير جائز **قوله** ويحذف في مثل لا عليك
اي اي ويحذف اسم لا في مثل لا عليك اي لا بأس عليك **قوله** خبر ما ولا المشبهتين بليس
قد ذكرنا حدهما ولا الليس فلا نعيدها لئلا يطول **قوله** هو المسند بعد دخولهما
اي خبر ما ولا هو المسند بعد دخولهما فقوله هو المسند شامل لخبر المبتدا وخبر كان
وخبر ان وغيرها فلما قال بعد دخولهما خرج عنه هذه الاشياء **قوله** وهي لغة اهل الحجاز
اي ولغة اعمالهما ولا عمل ليس لغة اهل الحجاز لان بني تميم لا يعملونها عمل ليس
لدخولها على القبيلتين اعني الاسم والفعل وقد مر هذا البحث فلا نعيده **قوله**
فاذا زيدت ان مع ما اي هذه الثلثة الاشياء تبطل عملها ولا احدها الآن اذا زيدت
بعدها فانه يبطل عملها لضعف عملها بالفصل بينها وبين معمولها نحو ما ان زيد قايم

وقوله وما انا طلبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا وكثار المصنف اليه بقوله فاذا زيدت ان مع ما وثانيهما انه اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم وانما يبطل عملها ح لانها انما تعمل بسبب المشابهة لليس لاجل النفي وقد بطل ح فيبطل عملها واشار اليه بقوله او انتقض النفي بالا وثالثها انه اذا تقدم خبرها على اسمها ابطل عملها نحو ما قائم زيد لضعفها في العمل فلم تقو في التصرف واذا عطف عليه بموجب فالرفع اي اذا عطف على خبرها ولا بحرف عطف موجب وهو بل ولكن بطل عملها البطلان ما هو سبب عملها وهو النفي فالرفع حملا على محل خبرها ولا من حيث انه خبر المبتدا في الاصل نحو ما زيد قائما بل قاعد او لكن قاعد

بحث المجرورات

هو ما اشتمل على علم المضاف اليه اي المجرور ما اشتمل على علم المضاف اليه هو الجر والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا فقوله اسم لان المضاف اليه لا يكون الا اسما لكنه يشكل بالجمل المضاف اليها كالمضاف اليه اذ واذا وحيث ولو وبين ويجاب عنه بان تلك الجمل في تاويل المفرد فاذا قلت اجلس حيث جلس زيد كان تقديره اجلس في مكان جلوس زيد فيكون اضافتها الى المفرد تحقيقا قوله نسب اليه شيء احتراز عما لم ينسب اليه شيء كخبر المبتدا مثلا قوله بواسطة حرف الجر احتراز به عن مثل الفاعل والمفعول به كضرب زيد عمرا قوله لفظا او تقديرا تفصيل حرف

الجر

لفظا نحو مررت بزيد وانا مار بزيد ومثال حرف الجر تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة قوله مرادا احتراز عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة لان يوم الجمعة نسب اليه شيء وهو صمت بواسطة حرف الجر وهو في وليس ذلك الحرف مرادا والا لكان يوم الجمعة مجرورا ويعلم منه ان المقصود من قوله مرادا المراد في العمل قوله وشرطه ان يكون المضاف اي وشرط التقدير للمضاف اليه الذي هو مجرور بواسطة حرف الجر تقديرا ان يكون مضافا اسما مجردا عن تنوينه او ما يقوم مقام التنوين لاجل الاضافة يعني انه ان كان فيه تنوين او ما يقوم مقامه حذف منه لاجل الاضافة وان لم يكن فيه كاحمد قدر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة نحو احمدكم وغلام زيد ومثلي زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة لان التنوين يوذن بتمام المضاف بدون المضاف اليه والاضافة توذن بعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه ولهذه العلة تحذف ما يقوم مقام التنوين كنون التثنية والجمع قوله وهي معنوية ولفظية اي الاضافة بتقدير حرف الجر على ضربين معنوية ولفظية والمراد بالاضافة المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف اما ان لا يكون صفة نحو غلام زيد واما ان يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها نحو مضارع مصر لان الشيء معمول المضارع فلاجل هذا لم يقتصر على قوله غير صفة وقال مضافة الى معمولها فان مضارع صفة غير مضافة الى معمولها ويعلم منه ان اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول اضافة معنوية لان المضاف ليس بصفة وان مثل قولنا هذا

فالتقدير | جل | فان مضارع صفة غير مضافة الى معمولها | من قوله ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها

مضروب زيدا اضافة معنوية لان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف وكذلك الاضافة
في مثل قولنا هذا زيدا ليس اضافة معنوية وكذا في زيدا افضل القوم لان المراد بالعمل هاهنا
ان يرفع المضاف المضاف اليه او ينصبه لو سلط عليه اذ ان المراد ان المضاف كان رافعا
او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة **قوله** وهي اما بمعنى اللام اح اي الاضافة المعنوية
على ثلث اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن جنسا للمضاف ولا ظرفا للمضاف كانت الاضافة
بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد فان زيدا ليس جنس الغلام ولا ظرف الغلام وان كان
المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصدق عليه اسم المضاف كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم
فضة اي خاتم من فضة وان كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافة
بمعنى في اي ضرب في اليوم **قوله** وهو قليل اي وجود الاضافة بمعنى في قليل **قوله** غلام زيد
مثال الاضافة بمعنى اللام **قوله** خاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من **قوله** ضرب اليوم مثال الاضافة
بمعنى في **قوله** وتفيد تعريفا اح اي الاضافة المعنوية ان كانت الى المعرفة نحو غلام زيد افادت
الاضافة تعريفا للمضاف الا انها عينته واوقعته غاية الايضاح الا اسماء توغلت في الابهام نحو
مثل وغير وشبه وغيرها اللهم الا اذا كانت اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه او مغايرته نحو
عليك بالحركة غير السكون وان كانت الى النكرة افادت تخصيصا للمضاف نحو غلام رجل
او غلام امراة **قوله** وشرطها تجريد المضاف من التعريف اي وشرط الاضافة المعنوية ان يكون
المضاف

المضاف خاليا عن حرف التعريف لانه لو كان فيه التعريف لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافة ولانه ان اضيف
الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وان اضيف الى النكرة لم تفد ويعلم منه انه لا يضاف العلم الا بعد
اتفاق الاشتراك فيه نحو زيدنا خير من زيدكم ولا المعرف باللام الا بعد حذف حرف اللام منه وان المضمر
والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف عنهما لوضعهما على العرفان واعلم ان لا
تجرده عن حرف النداء ليس بشرط في هذه الاضافة وان كان حرف النداء للتعريف لانه
ليس للتعريف على اطلاق بل هو مع القصد للتعريف لان الغرض الاكثري منه التنبيه والا
للتعريف **قوله** وما اجازه الكوفيون هذا جواب عن سوال وارد على ما ذكر من قبل وهو
ان شرط الاضافة تجريد المضاف من حرف التعريف والكوفيون يقولون الثلثة الاثواب
والاربعة الدراهم والخمسة الكتب واجاب عنه بانه ضعيف لمخالفته القياس والاستعمال
الفصحاء لان استعمال الفصحاء ثلثة الاثواب قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع وقال
الفرزدق فيها وادركت الاشبار **قوله** واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها
اي الاضافة اللفظية ان يكون المضاف صفة الى معمولها قوله صفة احتراز عن مثل غلام زيد قوله مضافة
الى معمولها احترازا عن مثل مصارع مصر لانها اضافة مثلها اضافة معنوية ومثال الاضافة اللفظية
زيد حسن الوجه وهي في تقدير الانفصال اي المجرور في اللفظ منصوب المعنى في المثال الاول
او مرفوع كما في المثال الثاني **قوله** ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في

لان زيدا ليس بمعمول هنا لانه لا يعمل الا اذا كان بمعنى الماضي

اول البيت ايتواني في سلام عليكما وهل ازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع

للفظ وهو حذف التنوين او شي قايم مقام التنوين لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها في تقدير الانفصال
قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه فلو افادت اي ومن اجل ان الاضافة اللفظية
لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ جاز ان يقال مررت برجل حسن الوجه فلو افادت هذه الاضافة تعريفا
لكان حسن الوجه معرفة فلم يجز جعله صفة لرجل لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة كما يجي في
التوابع ولاجل ان هذه الاضافة لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ يمتنع ان يقال مررت بزيد حسن الوجه
لان زيدا معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة صفة للمعرفة قوله وجاز الضاربا
زيد انما جاز الضاربا زيد والضاربو زيد لافادته التخفيف وهو حذف النون وامتنع
ان يقال الضارب زيد لعدم وجود التخفيف بهذه الاضافة والفراء جوز بناء
على ان الاضافة سابقة على الالف واللام او حملا على الضارب الرجل والضارب زيد وجواب
الاول ان اللام سابق على الاضافة لان التخفيف ذاتي للعلم والاضافة والتخفيف عارض
من عوارضه وهو التخفيف ومحقق الذات سابق على محقق [illegible] العينيات وجواب
حمله على الضارب الرجل والضارب زيد يجي عقيبه قوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها اعلم ان الاولى ان يكون مثل ممتنعا لان عبدها معطوف على المائة وحكم المعطوف
حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها وهو بمنزلة الضارب زيد فكما امتنع
الضارب زيد وجب ان يمتنع هذا الا انه جاز على ضعف لان المعطوف وان كان
حكمه

ايضا

حكمه حكم المعطوف عليه لكنه ليس حكمه مثل حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز ان يقال
يا زيد والحارث وان لم يجز يا الحارث وكذلك جاز رب شاة وسخلتها وان لم يجز رب سخلتها
فجوازه من حيث ان حكمه حكم المعطوف عليه من جميع الوجوه وضعفه من حيث ان
حكمه ليس من بعض الوجوه قوله وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن
الوجه هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان من الواجب ان يمتنع الضارب
الرجل بناء على ما ذكرتم لعدم افادته التخفيف فاجاب عن ذلك بان قال انما جاز
حملا على الحسن الوجه لمشابهته له من حيث ان المضاف في الصورتين صفة معرفة
بلام التعريف والمضاف اليه معرف بلام التعريف وللقايل ان يقول فالتخفيف حاصل
في الحسن الوجه حتى يكون للاضافة فيحمل مثل الضارب الرجل عليه وجوابه ان نقول التخفيف حاصل
في اضافة الحسن الوجه بحذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان اصله الحسن
الوجه منه او الحسن وجهه فاذا اضيف حذف الضمير من وجهه او الجار
والمجرور وهو منه وانما قال على المختار في الحسن الوجه لان فيه ست عشرة لغة ومن
مختارها الحسن الوجه وقد يعلم منه الجواب عن حمل الضارب زيد على الضارب
الرجل لان المضاف اليه غير معرف بلام التعريف في الضارب زيد فلم يمكن حمله
على الحسن الوجه فاعلم ان حكم المضاف اليه

الى المعرف باللام كحكم المعرف باللام حتى جاز الضارب ذي المال قوله والضاربك

وشبهه الى عطف على الضارب الرجل اي انما جاز الضاربك والضاربه وتثنيتهما

وجمعهما عند من يقول انه مضاف الى الكاف حملا على ضاربك مع ان المضاف فيه

الصورتين صفة والمضاف اليه ضمير متصل وانه يجب الاضافة في ضاربك من نكر

الى التخفيف لامتناع اجتماع التنوين والضمير المتصل لان التنوين يؤذن بالانفصال

بعده عما قبله والضمير المتصل يؤذن بالاتصال واذا لم ينظر الى التخفيف في ضاربك

لم ينظر في الضاربك ومن هذا يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد على الضاربك

لان المضاف اليه في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا فلم يمكن حمله على ضاربك

وانما قال فمن قال انه مضاف لان منهم من ذهب الى ان الضارب في

الضاربك ليس بمضاف والكاف ضمير منصوب متصل به على انه مفعول

الضارب ولم يحتج الى العذر وهو الحمل على ضاربك قوله ولا يضاف موصوف

الى صفة انما لا يضاف الموصوف الى صفته لان الصفة يجب مطابقتها

للموصوف في الاعراب قوله ولا صفة الى موصوفها ولا يضاف الصفة الى موصوفها

لان الصفة يجب ان يكون متأخرة عن الموصوف فلو اضيف الى الموصوف

لكانت متقدمة عليه هذا خلف قوله ومثل مسجد الجامع وجانب

الغربي وصلاة الاولى الى اخرهم هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان قولكم لا

يضاف الموصوف الى صفته منقوض بقول العرب مسجد الجامع وجانب الغربي

وصلاة الاولى وبقلة الحمقاء وذلك لان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة للجانب

والاولى صفة للصلوة والحمقاء صفة للبقلة لانه يقال للمسجد الجامع وللجانب

الغربي والصلاة الاولى والبقلة الحمقاء وجوابه انه متأول اي لما دل الدليل

على انه لا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة وجب تاويل هذه الاشياء

لئلا يلزم تحصيل ترك الدليل وتاويله ان تقديره هذه الاشياء مسجد الوقت

الجامع وجانب المكان الغربي وصلاة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء فانه

كما يوصف المسجد بالجامع فكذلك يوصف الوقت بالجامع وهكذا القول في

البواقي قوله ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متأول هذا جواب عن

سوال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لا يضاف الصفة الى موصوفها منقوض

بقولهم جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان جردا صفة قطيفة واخلاقا

صفة ثياب لانه يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق واجاب عنه بانه متأول

لانه لما دل الدليل على امتناع اضافة الصفة الى موصوفها وجب تاويل هذه الاشياء

لئلا يلزم تحصيل ترك الدليل وتاويلها ان هذه الاضافة بمعنى من وليس

الجرد صفة للقطيفة ولا الاخلاق صفة للثياب وان كان صفة في قطيفة جرد ده
وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف واستعمل الصفة مقام الموصوف
المستغني عن ايراد الموصوف ثم حصل الالتباس في بعض الاستعمالات وهو ان
الجرد من اي جنس هو والاخلاق بمعنى من اي جنس هي الى الموصو
فاتها واضافوها الى موصوفاتها بيانا لها لا نظرا الى انها اضافة الصفة الى
موصوفاتها فقالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب فهذه الاضافة بمعنى من قوله
ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه اي لا يضاف احد الاسمين المتماثلين في العموم
والخصوص الى الاخر لعدم الفايدة في هذه الاضافة نحو ليث واسد في الاعيان
وحبس ومنع في المعاني وانما قال اسم مماثل للمضاف اليه ولم يقل مرادف
للمضاف اليه ليدخل فيه مثل المترادفان الليث والاسد والمتساويان نحو الانسان
والناطق قوله بخلاف كل الدراهم وعين الشيء اي ليس المضاف والمضاف
اليه في كل الدراهم وعين الشيء من جنس المماثلة في العموم والخصوص
وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشيء اعم من العين فيكون اضافة العام
الى الخاص فلم يكن مما نحن فيه فيختص المضاف بالمضاف اليه فيفيد قوله ولعيد
كرز وكوه متاول هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال سعيد وكرز متماثلان

اخص في

متماثلان

متماثلان في العموم والخصوص لكونهما علمين لرجل واحد وجنيف احدهما الى الاخر
وانتم قلتم لا يجوز اضافة احد المتماثلين الى الاخر واجاب عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل
على انه لا يجوز وجب تاويله لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله ان المراد بالمضاف هو
المسمى وبالمدلول وبالمضاف اليه هو الاسم واللفظ فاذا اطلقت جاء في سعيد كرز فكانك
قلت جاء في مدلول هذا اللفظ ومسماه ولم يكن التاويل بالعكس لامتناع اسناد
المجيء وشبهه الى اللفظ ولم يختف القلب على الاسم فلم يقل كرز لسعيد لان القلب اوضح
من الاسم فاضافة الاسم الى القلب اولى من العكس قوله واذا اضيف الاسم
الصحيح والملحق به الخ المراد بالاسم الصحيح عند النحاة اسم لم يكن في اخره حرف علة
والمراد بالملحق به اسم في اخره واو او ياء قبلها ساكن نحو ظبي ودلو فاذا اضيفا الى
ياء المتكلم كسر ما قبل الياء لاجل الياء وياء الاضافة اما مفتوحة على الاصل او ساكنة
لاجل التخفيف فتقول غلامي وظبي ودلوي بفتح الياء وسكونها قوله فان
كان في اخره الف الخ اعلم ان الاسم اما ان يكون صحيحا او ملحقا به او لا يكون صحيحا
ولا ملحقا به وقد مر حكم الاولين وان لم يكن صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو من ان يكون
في اخره الف او ياء او واو فان كان في اخره الف تثبت الالف حالة الاضافة
الى الياء نحو عصاي وغلاماي لكن هذيل تقلب الالف ياء اذا كانت لغير

أي القلب

أي الاسم

التثنية فتقول في عصي ورحي عصاي وغلاماي ورحاعصي ورحي لان اصل
هذه الالف الواو والياء فان كان الواو يرد الالف الى الواو ثم تقلب الواو ياء ثم تدغم
الياء في الياء وان كان الياء تدغم الياء في الياء وان كانت الالف الف التثنية لم
تقلبها الى الياء لانه لا اصل لهذه الالف من الياء او من الواو فيجب الاثبات لئلا يلتبس
الرفع بالجر وان كان آخره ياء ادغمت الياء في الياء فيقال في الرامي والقاضي الرامي والقاضي
وان كانت الياء محذوفة للتنوين ردّت الياء وادغمت الياء في ياء الاضافة
وكذلك في المثنى والمجموع حالتي النصب والجر فيقال في قاض وغاز قاضيّ وغازيّ
وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وحركت الياء لالتقاء
الساكنين وفتحت للخفة فيقال في هؤلاء مسلمون هؤلاء مسلميّ لانه لما
حذفت النون لاجل الاضافة فصار مسلموي اجتمعت الواو والياء وسبقت
احداهما بالسكون على الاخرى فقلبت الواو ياء لما ثبت من قاعدتهم
وادغم الياء في الياء وفتحت الياء وكسر ما قبل الياء للتناسب فصار مسلميّ
وهذا لم يكن الا في جمع السلامة للمذكر حال الرفع قوله واما الاسماء الستة فاخي
وابي بهذا اشارة الى [illegible] ياء الاضافة بهذه الاسماء فيقال في اخ واب
اخي وابي كما يقال في دم ويد دمي ويدي ومعناه ان لام الفعل محذوف من اخ
واب كما

كما هو محذوف من يد ودم فكما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل
فكذلك يقال في اخي وابي من غير رد لام الفعل لكن المبرد اجاز رد لام الفعل في
اخ واب فيقال اخيّ وابيّ مع رد لام الفعل وادغامه في الياء متمسكا بقوله فيهما
وابيّ مالك ذو المجاز بدار ح واجيب بانا لا نسلم ان المضاف الى ياء المتكلم
هو الاب لجواز ان يكون ابي جمع الاب والذي يدل على ان الاب يجمع على ابين وان
كان نادرا قول الشاعر فلما تبيّن اصواتنا بكين وفدّيننا بالابينا ح
قوله ويقول حمي وهني اي يقال في حم وهن حمي وهني كما يقال في دم ويد
يدي ودمي من غير رد لام الفعل قوله ويقال فمي في الاكثر وفيّ اي اذا اضيف
فم الى ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما في الاكثر والاشهر فمي والوجه الثاني من
حيث انه الحق به ياء المتكلم من غير تغيير للمفرد والوجه الاول اكثر وافصح لان
قلب الواو ميما حالة الافراد انما هي لاجل الضرورة وهي مفقودة حالة الاضافة و
ذلك لان اصل فم فوه بسكون الواو فحذفت الهاء لخفائه فصار فو ولو لم تقلب الواو
ميما لقلبت الواو الفا لتحركها ح لكونها حرف اعراب وانفتاح ما قبلها فوجب
حذف الالف لالتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فيبقى الاسم المعرب على
حرف واحد وهذه العلة غير موجودة حالة الاضافة لانه اذا حذف الهاء واضيف

الى يا المتكلم كان مبنيا عند قوم ومعربا بالتقدير عند الآخرين منهم المص لكنه لم يبق على
حرف واحد لانه لم يحذف الواو عند الاضافة لعدم موجب الحذف وهو التقاء
الساكنين لانه اذا حذف الها عند الاضافة الى ياء المتكلم صار فوي فوجب قلب
الواو يا، وادغامها فيها وكسر الفا لاجل اليا في الاصول الثلاث قوله واذا
قطعت قيل الخ قوله اواي اذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة كان
اعرابها بالحركات فتقول هذا اخ واب وحم وهن وفم ورايت اخا وابا وحما
وهنا وفما ومررت باخ واب وحم وهن وفم بفتح الفاء وكسرها وضمها
في فم لكن الفتح افصح لما كون فتح الفا في فم فلكون الفاء مفتوحا في الاصل
واما ضم الفاء فليدل على الواو المبدل منها الميم واما كسر الفا فلانه لما
عوض الواو ميما لعلة ذكرناها فكانما عوضت الواو يا فكما انه اذا عوض
ياء كسر ما قبله فكذلك اذا عوض ميما قوله وجاء حم مثل يدا اي وقد
جاء في حم لغات غير ما ذكرناه احديها انه مثل يد مطلقا اي حال الافراد
والاضافة فتقول هذا حم ورايت حما ومررت بحم وتقول في الاضافة هذا
حمك ورايت حمك ومررت بحمك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال
الافراد وليست مثلها حال الاضافة واللغة الثانية انه مثل خبء
مطلقا

مطلقا اي حكمه حكم الهمزة حال الافراد والاضافة ويقال في الافراد هذا حمء ورايت
حمأ ومررت بحمء ويقال في الاضافة هذا حمؤك ورايت حمأك ومررت بحمئك
واللغة الثالثة ان حكمه مثل حكم دلو مطلقا فتقول هذا حمو ورايت حموا ومررت
بحمو وهذا حموك ورايت حموك ومررت بحموك والرابعة ان حكمه مثل حكم عصا
اي المقصور مطلقا فتقول هذا حما ورايت حما ومررت بحما وتقول هذا
حماك ورايت حماك ومررت بحماك فهذه اللغات الثلث الاخيرة مخالفة
للغة الاولى حالتي الافراد والاضافة قوله وجاء هن مثل يد مطلقا اي جاء في
هن لغة اخرى غير اللغة الاولى وهي ان يكون حكمه حكم يد مطلقا اي حال الافراد
والاضافة فتقول هذا هن ورايت هنا ومررت بهن ويقال هذا هنك
ورايت هنك ومررت بهنك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى في حال الافراد
وغيرها حال الاضافة قوله وذو لا يضاف الى مضمر اي ذو لا يضاف
الى مضمر ولا يقطع عن الاضافة لان ذو وضع لاجل ان يتوصل به الى جعل اسماء
الاجناس صفات للاسماء نحو جعل المال صفة لرجل فيقال جاءني رجل
ذو مال فوجب مراعات وضعه وان جاء بخلاف ذلك فشاذ كقوله
صل على محمد وذويه وكقوله انما يعرف ذو الفضل من الناس ذووه

واعلم ان الدليل المذكور يقتضي ان لا يضاف ذو الا غير ما فيه الجنس فلا فائدة
ح في التخصيص بانه لا يضاف الا مضمر قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه اي
التابع كل ثان للاول واعراب الثاني مثل اعراب سابقه من جهة واحدة فقوله
كل ثان شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا والمفعول الثاني لباب علمت
والمفعول الثالث لباب اعلمت فلما قال باعراب سابقه خرج عنه جميع ذلك
الاشياء لان اعراب خبر ما ليس مثل اعراب اسماء ما ولما قال من جهة
واحدة خرج عنه جميع خبر المبتدا والمفعول الثاني لباب علمت والمفعول
الثالث لباب اعلمت لكون اعراب التابع مثل اعراب متبوعه من جهة
واحدة واعراب الثاني فيما عداه ليس كذلك اما الاول فلان جاء في
قولنا جاءني زيد الطويل عمل فيهما باقتضائه الفاعل واما الثاني فلان عمل
الابتداء في المبتدا والخبر من جهتين اقتضائه المسند والمسند اليه وان عمل
علمت من جهتين اقتضائه للمنسوب والمنسوب اليه وان عمل اعلمت
في ثلثة مفاعيل من جهات اقتضائه لمن تعين الشخص عالما بالمنسوب
والمنسوب اليه ولا يشكل بمثل انت ان انت تابع ليس باعراب
سابقه لان المراد باعراب سابقه اعرابه لفظا او محلا مثل اعراب متبوعه لفظا

او محلا فان انت وان كان ضمير امرفوعا فهو في محل الجر باضافة تاكيد له قوله
النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا فقوله تابع شامل لجميع التوابع من
البدل والتاكيد وعطف البيان والعطف بالحرف والنعت فلما قال يدل
على معنى في متبوعه خرج عنه جميع التوابع سوى النعت لان جميعها لا تدل على
معنى في متبوعها لكن قد يتوهم انه يدخل فيه مثل ضربت زيدا قائما فان قائما
يتوهم انه تابع لمتبوعه يدل على معنى وهو ذو الحال فلما قال مطلقا خرج عنه
مثل لان مثل قائما وان توهم انه تابع دل على معنى في متبوعه لكن لا يدل
عليه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه واعلم انه لو قال تابع يدل على معنى
في متبوعه او متعلقه لكان اصوب ليشمل النوعين ولقايل ان يقول
انه منقوض بالنعت الواقع بعد الا التي للصفة كقوله تعالى لو كان فيهما الهة
الا الله فان الله تعالى نعت مع انه لا يدل على معنى في متبوعه وجوابه ان المراد
بالنعت ههنا هو النعت حقيقة وليس الاسم الواقع بعد الا الصفة نعتا
حقيقة لانه مضاف اليه للنعت من حيث المعنى تقديره في الاية لو كان الهة
غير الله لكن لما لم يكن اعراب الا او اضافته الى ما بعده لكونه حرفا اعرب
ما بعده اعراب المنعوت ضرورة اطلاقا للفظ واطلق اسم النعت عليه

مثل مررت برجل حسن غلامه فان حسنا يدل على معنى في متعلق الرجل وهو الغلام

مجازا قوله وفائدته تخصيص هذا الشأن الى اقام النعت منها انها يفيد التخصيص
وذلك اذا كان نعتا للنكرة نحو جاءني رجل طويل ومنها انه يفيد التوضيح وذلك
اذا كان نعتا للمعرفة نحو جاءني زيد الطويل ومنها ان تكون لمجرد الثناء نحو
بسم الله الرحمن الرحيم ومنها ان تكون لمجرد الذم نحو فعل زيد الجاهل الفاسق
اذا كان زيد معلوما قبل ذكر هذه الصفات ومنها ان يكون للتأكيد وذلك اذا
دل النعت على ما دل عليه [illegible] كقوله تعالى نفخة واحدة فان الواحدة
تدل على ما يدل عليه النفخة لان التاء في نفخة للواحدة فيدل على الواحدة وانما
قال في الثلثة الاخيرة وتكون لقلة استعمالها وكثرة استعمال الاولين
قوله ولا فصل بين ان تكون مشتقا الخ اعلم ان بعض النحاة اشترط في النعت
ان تكون مشتقا للمعنى اشار الى انه ليس بواجب ان تكون النعت مشتقا
وذلك لان المراد تابع يدل على متبوعه عموما اي في جميع استعمالاته مثل المنسوب
نحو تميمي وعلوي وذي مال وذات مال كما يقال جاءني رجل علوي او تميمي
وجاءني رجل ذو مال وامرأة ذات مال فان كل واحد منها يدل على معنى في
متبوعه دائما او تابع يدل على معنى في متبوعه في هذا الموضع وان لم يدل على
معنى في متبوعه في غير هذا الموضع نحو اي رجل عندك ويا ايها الرجل ونحو الرجل

الذميم
المنحوت
معنى في

في قولنا مررت بهذا الرجل فانه يدل على معنى في متبوعه وهو تعيين الذات في هذا
الموضع دون موضع آخر نحو جاءني الرجل نحو اسم الاشارة في قولنا مررت بزيد هذا
فان هذا يدل على معنى وهو الاشارة في متبوعه في هذه الصورة دون صورة
اخرى نحو هذا زيد قوله ويوصف النكرة بالجملة الخبرية اي ويوصف الموصوف
اذا كان نكرة بالجملة الخبرية وهي التي تحتمل الصدق والكذب وهي اربعة نحو
مررت برجل ابوه عالم ومررت برجل قام ابوه ومررت برجل ابوه قائم
ومررت برجل في الدار وانما جاز وصف النكرة بالجملة الخبرية لان الوصف في المعنى
خبر عن الموصوف وقد مر انه يخبر بالجملة كما يخبر بالمفرد وانما خص النكرة لامتناع
وصف المعرفة بالجملة لكون الجملة نكرة وقد وجب مطابقة الصفة للموصوف في
التعريف والتنكير قوله ويلزم الضمير اي ويلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة للنكرة
ليرتبط تلك الجملة بتلك النكرة كما في المثال المذكور الا ترى انك لو قلت
مررت برجل زيد قائم لم يفهم ارتباط زيد قائم برجل حتى يقال عنده او معه
او غير ذلك قوله ويوصف بحال الموصوف الخ اي ويوصف الموصوف
باعتبار حاله نحو مررت برجل عالم ويوصف باعتبار حال متعلقه نحو مررت
برجل حسن غلامه حسن وان كان صفة لرجل من حيث اللفظ لكنه صفة

ان قام
اللفظ

لمتعلقه وهو الكلام من حيث المعنى والحقيقة قوله فالاول يتبعه الخ اي النعت الذي
هو حال الموصوف يتبع الموصوف في عشرة اشياء وهي الرفع والنصب والجر عبر
عن هذه الثلثة بقوله في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث اي يجب موافقة الصفة للموصوف في هذه الاشياء لانها هي
الموصوف بالحقيقة فيلزم بالضرورة موافقتها له فيها قوله والثاني يتبعه في الخمسة
الاول الخ اي النعت الذي هو حال متعلق الموصوف يتبع الموصوف في الخمسة
الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير لانها لما جعلت صفة
للموصوف من حيث المجاز واللفظ جعلت تابعا له في هذه الاشياء مراعاة للفظ ولم
يكن تابعا للموصوف في الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث بل كان حكمها حكم الفعل لانها مسندة الى الظاهر الذي بعدها كالفعل
وكما ان الفعل مسند الى الظاهر الذي بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته والا جمعه
الا على ضعف فكذلك الصفة لانها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله وكما ان
الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا او يجب تانيثه
اذا كان مونثا حقيقيا ويجوز اذا كان مونثا غير حقيقي كما مر في موضعه فكذلك
الصفة فتقول مررت برجل قاعد غلامه وبرجال قاعد غلمانهم وبرجلين قائم غلمانهما

ومررت بامرأة قائم ابوها وسيجي هذا البحث وافيا قوله ومن ثم حسن الخ اي
ومن اجل ان حكم الصفة التي هي حال متعلق الموصوف حكم الفعل في الباقي
اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث حسن ان يقال قام رجل
قاعد غلمانه بافراد قاعد مع كون فاعله جمعا وضعف ان يقال قام رجل قاعدون
غلمانه لان قاعدون مثل يقعدون لفظا ومعنى فكما ضعف ان يقال قام رجل يقعدون
غلمانه ضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه ولكن يجوز من غير ضعف ان يقال
قام رجل قعود غلمانه بلفظ التكسير لان قعود ليس مثل يقعدون لفظا قوله المضمر
لا يوصف اي المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما الاول فلان بعض المضمرات وهو
مثل انا في غاية الوضوح فلم يحتج الى التوضيح فحمل الباقي عليه لاطراد الباب واما الثاني فلانه
لا يدل على معنى في متبوعه لانه لا يلزم من عدم وصف المضمر للتوضيح والتخصيص عدم
وصفه لغيره لانا نقول الاصل في الوصف للايضاح والتخصيص فلما لم يوصف
المضمر للاصل لم يوصف لغيره لئلا يلزم مزية غير الاصل على الاصل قوله و
الموصوف اخص او مساو اي والموصوف اخص يجب ان يكون اعرف من الصفة
او مساويا لها في التعريف والتنكير لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل في الدلالة على
الذات المرادة او يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها من حيث المفهوم

لا من حيث الخارج الا يرى ان الضاحك في قولنا مررت بالحيوان الضاحك
اخص من الحيوان من حيث الخارج لكنه اعم منه من حيث المفهوم لان مفهومه شيء له
ضحك وشي له ضحك اعم من ان يكون حيوانا او غيره ومن ثم يوصف ذو اللام
الا بمثله اي ومن اجل ان الموصوف اخص من الصفة او مساو لها لم يوصف الاسم
المعرف بلام التعريف الا بالاسم المعرف بلام نحو قام الرجل العالم او بالاسم المضاف الى الاسم
المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل ذو المال لا بالمبهمات ولم يجز وصفه بالاسم
المضاف الى العلم او المضمر او المبهم لانه اخص من المعرف بلام التعريف فلا يقال جاءني
الرجل صاحب زيد او صاحبه او صاحب هذا حملا على الصفة وانما التزم
وصف باب هذا بذي اللام هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان
يجوز وصف اسماء الاشارة بالاسم المضاف للمعرف بلام التعريف والمضاف الى مثله
لان اسم الاشارة اخص من الاسم المضاف للمعرف بلام التعريف [illegible] والمضاف الى
المبهم لكنه لم يجز بالاتفاق واجاب عن ذلك بانه التزم وصف باب هذا الاسم المعرف
بلام التعريف للابهام وتقريره ان المبهم يطلب صفة تعين ذاته وتدل على ذاته
والاسماء الدالة على الذات هي اسماء الاجناس وتعريفها باعتبار معناها انما هو باللام
اعلم انه اراد بباب هذا اسماء الاشارة التي لا تخلو عن الابهام ولذلك لا يوصف

ولاي

ولاي لان هنا ههنا وثمة لا يوصف وكذا الموصولات بل يوصف ببعض به
الموصولات واي لا يلزم وصفه ببعض بذي اللام لجواز وصف اي بهذا نحو يا
ايها الرجل وانما جاز وصف اي بهذا مع وجود العلة المذكورة في هذا الباب لما انه
وصف بهذا الموصوف بذي اللام فكانه وصف اي بذي اللام لان الموصوف
بالموصوف بذي اللام موصوف بذي اللام ومن ثم ضعف مررت بهذا
الابيض وحسن مررت بهذا العالم اي ومن اجل ان صفة اسماء الاشارة
يجب ان تدل على الذات والجنس على تعيين ذات المبهم ضعف ان يقال
مررت بهذا الابيض لان الابيض لا يدل على الذات والنوع لاحتمال ان يكون
رجلا وامرأة وكاغذا او ثلجا وغير ذلك ولدلالته على الجسم جاز على ضعف
وحسن ان يقال مررت بهذا العالم لانه يعلم منه انه انسان او رجل
العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه فقوله تابع يتناول التوابع كلها
وقوله مقصود بالنسبة يخرج كلها سوى البدل لان النعت والتاكيد وعطف
البيان ليست بمقصودة بالنسبة بل الى ما الغير وهو المتبوع وقوله
مع متبوعه يخرج البدل لان البدل وان كان مقصودا بالنسبة لكن متبوعه
ليس بمقصود بالنسبة كما يجي وقوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف

العشرة فاعلة للعطف بعد تمام الحد ومثال قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود
بالنسبة القيام اليه مع زيد قوله واذا عطف الخ اي اذا عطف على الضمير المرفوع
اسم اكد اولا بضمير منفصل ثم عطف عليه ذلك الاسم نحو ضربت انا وزيد لان
الضمير اذا كان مرفوعا متصلا اشتد اتصاله بالفعل حتى كان كانه جزء
من الفعل فكره عطف الاسم عليه الا بعد ان اكد بمنفصل حتى كان العطف
على المنفصل وانما قال المرفوع لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف
عليه بلا تاكيد بالمنفصل نحو ضربتك وزيدا لا يقال انما جاز العطف
في قولنا بك وبزيد لوجود الفصل وهو الباء الجارة فانه يجوز عطف الظاهر على
الضمير المرفوع مع الفصل لانا نقول المراد بالفصل المجوز لعطف الظاهر على
الضمير المرفوع هو الفاصل المستقل في اللفظ والجار ليس كذلك وانما
قال المتصل لانه لو كان منفصلا جاز العطف بلا تاكيد بمنفصل نحو انا
وزيد اما اذا وقع الفصل بين الضمير المتصل وبين المعطوف فيجوز العطف
بلا تاكيد بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف نحو ضربت
اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا قوله واذا عطف على المضمر
المجرور اعيد الخافض اي اذا عطف اسم على المجرور اعيد الجار نحو مررت بك
وبزيد

ضربتك وزيدا و — ضربتك وزيدا — المرفوع — عليه — على المضمر

وبزيد لكراهة عطف الاسم على الضمير المجرور الذي صار كالجزء من الجار
واما قوله تعالى تساءلون به والارحام فغير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال
كون الواو للقسم واما قوله فاذهب فما بك والايام من عجب فشاذ
ولا يقاس عليه ولا يمكن ان يقال لان اهل عصران هذا ليس بعجب منك ومن الايام
وانما ذكر الايام ههنا للذم ولا يقسم بها ويدل عليه اول البيت وهو قوله
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه اي حكم المعطوف
في حكم المعطوف عليه في كل ما جاز وامتنع ووجب للمعطوف عليه مثلا اذا وجب
ان يكون في المعطوف عليه كخبر المبتدا اذا كان جملة وصلة الذي يجب ان يكون
في المعطوف كذلك واعلم انه ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه في جميع الاشياء
فانه يجوز ان يقال يا زيد والحارث ورب شاة وسخلتها مع امتناع دخول حرف
النداء على ما فيه اللام وامتناع دخول رب على المعارف قوله ومن ثم لم يجز ما
زيد الخ اي ومن اجل ان حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في الجواز والامتناع
والوجوب لم يجز ان يقال ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب وكذلك
لم يجز ان يقال ما زيد قائما ولا ذاهبا عمرو الا الرفع في ذاهب لوجوب وجود الضمير في
المعطوف عليه وهو قائم وامتناع وجوده في المعطوف وهو ذاهب لكون عمرو فاعلا

ضميره — النداء

لم يرفع عمرو اذا رفع ذاهب بان يكون عمرو مبتدا او ذاهب خبرين مقدما عليه والجملة معطوفة على الجملة الاولى ولم يجز عطف ذاهب على لفظ قايم وعمرو على لفظ زيد عطف المفرد على المفرد ولانه يلزم تقديم الخبر على الاسم اذ هو ممتنع كما يمتنع في المعطوف عليه قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب الخ هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتموه ان يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب لان قولنا فيغضب زيد معطوف على يطير مثل الذي مع عدم الضمير في فيغضب زيد وجوب الضمير في يطير لكونه صلة الذي وجوابنا انا لا نم انه يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب وانما يمتنع ان لو كان الفا للعطف المحض لكنه ليس كذلك لكونها سببية ايضا لانه في التقدير الذي ان طار غضب زيد الذباب والذي لو كان كما قلنا امتناع الذي يطير ويغضب زيد الذباب فتبين انه جاز لسببية لا للعطف المحض

واذا عطف على عاملين مختلفين الخ اي اذا عطف شيئا ان على معمولي عاملين مختلفين على تقدير حذف المضاف لم يجز مطلقا عند سيبويه واجاز مطلقا عند الفراء وجاز عند الاعلم ومصنف الكتاب اذا كان المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه كقولنا في الدار زيد والحجرة عمرو فالحجرة عطف الدار والعامل في الدار هو في والعمرو معطوف على زيد والعامل

فيه

فيه الابتداء والمجرور مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه حجة سيبويه ان حرف العطف ضعيف من ان يقوم وينوب مناب العاملين وحجة الفراء الاستعمال وهو قولهم ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرة فسوداء معطوفة على بيضاء والعامل فيها كل وتمرة معطوفة على شحمة والعامل فيها ما وقول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا فالنار الاولى عطف على الامرء الاول والعامل كل والنار الثانية عطف على الامرء الثاني والعامل فيه تحسبين وحجة الاعلم النص في جواز العطف على عاملين فيما اذا كان المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه للاستعمال وفي امتناع العطف على عاملين فيما اذا لم يكن المجرور مقدما على المرفوع والمنصوب فيهما ما ذكره سيبويه مع عدم السماع الفصيح وانما قال على عاملين لجواز العطف على عامل واحد كقولنا ضرب زيد عمروا وبكر خالدا العدم المانع وهو قيام حرف العطف مقام العامل وانما قيد العاملين بالمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمروا وبكر خالدا من هذا الباب فلا يجوز العطف على زيد وعمرو فانه ليس من هذا الباب لكون الفعل الثاني تاكيدا للفعل الاول فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا بمعمولي عاملين

[illegible]

مختلفتين والمراد بالاختلاف هاهنا ان لا يكون الثاني تاكيدا للاول **قوله** التاكيد
تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول فقوله تابع يشمل جميع التوابع فلما
قال يقرر امر المتبوع خرج عنه العطف بالحرف والبدل لانهما لا يقرران امر المتبوع
ولما قال في النسبة خرج عنه النعت وعطف البيان لانهما وان كانا يقرران امر
المتبوع لكنهما لا يقرران امر المتبوع في النسبة الا يرى انك اذا قلت جاءني
زيد الطويل فلا يشك في نسبة المجيء الى زيد بل يشك في انه اي زيد من الزيود فلما
قيل الطويل علم انه اي زيد هو ولما قال او الشمول دخل فيه مثل كل واجمع ثم
وتوابعهما نحو جاءني القوم كلهم فان كلهم وان لم يقرر امر المتبوع في النسبة
لكنه يقرر امر المتبوع في الشمول فانطبق التعريف على التاكيد واعلم ان
الحد المذكور لا يتناول اجمع واخواته لانها لا يقرر امر المتبوع في النسبة ولا
في الشمول فلو قال التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول او يتبع
ما يقرر امره في النسبة او الشمول لكان اصوب ويشكل ايضا بجميع التاكيد
التي لم ينسب الى متبوعها شيء نحو ضربت ضرب زيد وان ان زيدا قايم فان
ضرب الثاني تاكيد الاول مع انه لا يقرر امر المتبوع في النسبة ولا في
الشمول

زيد زيد ضرب ضرب

جه ... الهنا هو

الشمول وكذا ان الثانية فان قيل المراد بالتاكيد الذي عرفه التاكيد المعنوي وح لم يرد
شيء قلنا لا نم ذلك لانه تقسيمه الى اللفظي والمعنوي بقوله وهو لفظي ومعنوي
ولا تخلص عنه الا ان يقال المراد بالتاكيد المعرف هو التاكيد المعنوي وبالمقسم
التاكيد في قوله وهو لفظي ومعنوي مطلق التاكيد لا المعرف ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بالتاكيد المعرف اعم من المعنوي واللفظي والمراد بالنسبة اعم من نسبة المتبوع
الى شيء او نسبة الشيء الى المتبوع او نسبة شيء غير المتبوع الى شيء غير المتبوع.
قوله وهو لفظي ومعنوي اي التاكيد على ضربين لفظي ومعنوي واللفظي ان يكرر
اللفظ الاول مكررا وهو يجري في الالفاظ كلها اي في الكلام نحو جاءني زيد زيد
وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفي الحرف نحو ان ان زيدا قايم وفي المفرد كما
ذكرنا وفي المركب نحو جاءني زيد جاءني زيدا علم انه يشكل بمثل ضربت انت وبك
انت فان انت تاكيد لفظي مع انه لم يكرر اللفظ الاول فان قلت ليس بلفظي قلنا
فيلزم الواسطة بين اللفظي والمعنوي وهي منتفية بالاتفاق فالاولى ان
يقال اللفظي تكرير اللفظ الاول او اتيان مرادفه كما في تاكيد الضمير المتصل
قوله والمعنوي بالفاظ محفوظة اي التاكيد المعنوي بالفاظ معدودة وهي النفس
والعين وكلاهما وكلتاهما والكل واجمع واكتع وابتع وابصع **قوله** فالاولان

كو ضرب ضرب زيد
وكو جاءني زيد زيد

اح اي النفس والعين بيان المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما
وضميرهما او باختلاف احدهما الا في المثنى المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف بينهما الا بالصيغة
ولا بالضمير تقول زيد نفسه والزيدان نفسهما او انفسهما وهو الاكثر والزيدون
انفسهم وهند نفسها والهندان نفسهما او انفسهما وهو الاكثر والهندات
انفسهن قوله والثاني للمثنى اي التاكيد الثاني وهو كلا وكلتا للمثنى تقول جاءني
الرجلان كلاهما للمذكر وجاءتني المرأتان كلتاهما للمؤنث قال الاخفش لم يكن حكم لا
يستقل الواحد به لا يجوز تاكيد التثنية فيه بكلا نحو الاختصام فانه لا يجوز اختصم الرجلان
كلاهما لعدم الاحتياج الى تاكيد لعدم الفائدة لامتناع صدور الاختصام من واحد
فقط بخلاف المجيء فانه يجوز جاءني الرجلان كلاهما لجواز صدور المجيء من واحد فقط
فان قيل لا حاجة ايضا الى تاكيد المثنى بكلا في مثل جاءني الرجلان لانه يعلم من لفظ المثنى ان
المراد منه الاثنان فلا يحتاج الى تاكيده بكلا كما لا يحتاج في مثل الاختصام قلنا لا نسلم
انه يعلم ان المراد من المثنى الاثنان لجواز اطلاق المثنى على الواحد مجازا بان كان
الواحد مباشر الفعل والاخر دالا عليه فكان لفظ المثنى لا يدل على ان المراد منه اثنان
في صورة الاختصام والمجيء وان احتمل غير ذلك الا انه لم يتأكد بذلك الظاهر في الاختصام
لامتناع صدوره عن الواحد وتأكد في نحو المجيء لامكان صدور المجيء عن الواحد فلم يحتج
الاول

الاول الى التاكيد دون الثاني ولقائل ان يقول كما ان المثنى يحتمل الواحد يحتمل
الجمع لان المجاز كما احتمل في جانب القلة احتمل في جانب الكثرة فاذا اكد بكلا حصلت
الفائدة وهي العلم بان الجمع ليس بمراد منه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يطلق
المثنى على الجمع عندهم اصلا واطلق الجمع على المثنى كثيرا واذا كان كذلك لم يحتج في مثل
الاختصام الى تاكيد المثنى بكلا لئلا يتوهم منه الجمع لانه لم يطلق لفظ المثنى على الجمع
في كلامهم قوله والباقي لغير المثنى اي الباقي بعد الثلثة وهو كل واجمع واخواته تقع تاكيدا
لغير المثنى سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا او مؤنثا لكن باختلاف الضمير في الكل تقول
جاءني القوم كلهم واشتريت العبد كله واشتريت الجارية كلها او جاءتني النساء كلهن
وباختلاف الصيغ في البواقي وهي اجمع وتوابعه تقول اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابتع
ابصع وجاءني القوم كلهم اجمعون واكتعون وابتعون وابصعون واشتريت الجارية كلها
جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجاءتني النساء كلهن جمع كتع بتع بصع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الخ
اي ولا يصح التاكيد بكل واجمع الا لشيء ذي اجزاء يصح افتراق تلك الاجزاء حسا
نحو جاءني القوم كلهم فان للقوم اجزاء يصح افتراقها حسا وهي زيد وعمرو وخالد
وغيرهم او حكما نحو اشتريت العبد كله فان العبد وان لم يكن له اجزاء يصح افتراقها حسا
لكن له اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يجوز ان يكون نصفه [illegible] او اكثره مشتركا

فان لم يكن لشيء اجزاء او كان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يجز تاكيده بكل واجمع
لانهما للشمول ولا فائدة في التاكيد بما فيه شمول لما ليس له اجزاء اصلا والاجزاء له لكن
لا يصح افتراقها حسا ولا حكما فاذا لا يصح ان يقال جاءني زيد كله لانه لا اجزاء لزيد يصح افترا قها
حسا وهو ظاهر ولا حكما لانه لا يمكن مجيء نصفه او ثلثه او ربعه **قوله** واذا اكد المضمر المرفوع
المتصل بالنفس او العين وجب تاكيده اي تاكيد ذلك المرفوع المتصل بالمضمر المنفصل اولا ثم تاكيده
بالنفس والعين لانه لو اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس او العين بلا تاكيد بالمضمر
المرفوع المنفصل اولا التبس التاكيد بالفاعل في بعض المواضع نحو زيد اكرمني هو نفسه
فانه لولا المرفوع المنفصل التبس التاكيد بالفاعل فحمل عليه ما لم يلتبس التاكيد فيه
بالفاعل نحو ضربت انت نفسك لاطراد الباب وانما قيد المضمر بالمرفوع لجواز تاكيد المضمر
المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت
بك نفسك وانما قيده بالمتصل لجواز تاكيد المضمر المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا
تاكيده بمنفصل آخر نحو انت نفسك فاعل وانما قال بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل
بالكل والاجمع بلا تاكيده بالمنفصل نحو القوم جاءوني كلهم اجمعون لعدم الالتباس
التاكيد بالفاعل ههنا لان الكل واجمعون يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين
فانهما يليان العوامل كثيرا **قوله** واكتع واخواته اتباع لاجمع لا احرم اعلم ان هذه
الالفاظ

اي اذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين ثم

الالفاظ المؤكدة بها لها ترتيب في الكلام العربي ولا يخالف الا لحن وذكر الترتيب
اولا بانه ان يذكر كل ثم اجمع ثم اكتع ثم ابتع ثم ابصع والثلث الاخيرة اعني اكتع وابتع وابصع
اتباع لاجمع كحسن بسن وشيطان ليطان وتابع اتباعا للحسن والشيطان وجائع نائع **قوله**
ولا يتقدم اي ولا يتقدم اكتع واخواته على اجمع لكونها توابع له خلافا لابن كيسان
فانه جوز الابتداء بكل واحد منها **قوله** وذكرها دونه ضعيف اي وذكر اكتع واخواته
بدون ذكر اجمع ضعيف لعدم دلالتها على معنى الجمعية دلالة ظاهرة ولانها اتباع
لا علم ان نحو بسن وليطان من التاكيد مع انه ليس تاكيدا لفظيا لعدم تكرر
الاول ولا تاكيدا معنويا لانه ليس من الالفاظ المحفوظة واجاب عنه بعضهم
بانه تكرار الاول الا انه غير حرف واحد من الاول لما يتجنبون عن التكرار في اكثر
كلامهم **قوله** البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه نحو سلب زيد ثوبه فان
المسلوب هو الثوب دون زيد فقوله تابع شامل لجميع التوابع وبقوله مقصود بما نسب
الى المتبوع خرج عنه النعت والتوكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة
بما نسب الى المتبوع وقوله دونه يخرج عنه العطف بالحروف لان العطف بالحروف
وان كان تابعا مقصودا بما نسب الى المتبوع لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة
قوله وهو بدل الكل اي هذا قسمة للبدل الى اقسامه فهي بدل الكل من الكل وبدل

اي لكن البدل تابع

الا ان يكون بعينه

البعض من الكل و بدل الاشتمال و بدل الغلط وذلك لان البدل مدلوله عين مدلول
المبدل منه او لا يكون والاول بدل الكل من الكل نحو جاءني زيد اخوك والثاني اما ان يكون
مدلوله بعض مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل البعض من الكل نحو ضربت
زيدا راسه والثاني اما ان يكون بينهما اي بين البدل والمبدل منه ملابسة اي تعلق
غير الكلية والجزئية او لا يكون والاول بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه والثاني بدل
الغلط نحو مررت برجل حمار ارشادا ان تقول الحمار فسبقك لسانك الى ان قلت برجل
ثم التدركته وقلت حمار والمراد بالغلط في قولنا بدل الغلط هو المبدل منه لان
البدل ليس بغلط بل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه بدل الشيء من الغلط
قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين اي المبدل والمبدل منه يكونان
معرفتين ونكرتين ويكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة وقد يكونان بالعكس
فهذا اربعة والبدل على ما ذكرنا اربعة فيصير المجموع ستة عشر وهو حاصل من
ضرب اربعة في ضرب اربعة مثال للابدال الاربعة اذا كانا معرفتين زيد اخوك
زيد راسه زيد علمه زيد الحماره مثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل غلام
لزيد رجل يد له رجل علم له رجل حماره ومثالها اذا كان المبدل منه
نكرة والبدل معرفة نحو رجل غلام زيد رجل راسه رجل علمه رجل حماره ومثالها
اذا

ا بدل صح

اذا كان المبدل منه معرفة والبدل نكرة زيد غلام له زيد يد له زيد علم له زيد
حمار له قوله واذا كان نكرة من معرفة فالنعت اي اذا كان النكرة من المعرفة
يجب النعت المنكرة لان البدل هو المقصود بالنسبة دون المبدل منه فكره ان
ان يكون مخطا عنه من كل الوجوه فاتى بالصفة لتلك النكرة ليكون كالجابر للنقصانات
الذي فيه كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة قوله ويكونان ظاهرين اي
البدل والمبدل منه يكونان ظاهرين ويكونان مضمرين ويكون المبدل منه ظاهرا
والبدل مضمرا ويكونان بالعكس فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة
فيكون المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة في
ابدال الظاهر من الظاهر زيد اخوك زيد راسه زيد علمه زيد الحماره ومثالها
في ابدال المضمر من المضمر زيد ضربته اياه ويد زيد قطعته اياها وجهل الزيدين
كرهتهما اياه وحمار الزيدين كرهتهما اياه ومثالها في ابدال المضمر من الظاهر
ضربت زيدا اياه يد زيد قطعت زيدا اياها جهل زيد اكرهت زيدا اياه
وحمار زيد كرهت زيدا اياه ومثالها في ابدال المظهر من المضمر ضربته زيدا
وزيد قطعته يده زيد كرهت جهله وزيد كرهته حماره قوله ولا يبدل الظاهر من
مضمر بدل الكل من الكل الا من الغايب اعلم ان المضمر الذي يبدل منه المظهر

اما متكلم او مخاطب او غايب والبدل ايضا اما بدل الكل من الكل او غيره فان كان
البدل بدل الكل من الكل لم يجز ابدال المظهر من المضمر المتكلم او المخاطب فلا يقال
بي المسكين كان الامر ولا عليك الكريم المعول لانه يلزم ان يكون المقصود
بالنسبة انقص دلالة من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا واما اذا كان البدل
غير بدل الكل من الكل فيجوز ابدال المظهر من المضمر المتكلم والمخاطب لعدم كون
مدلول الثاني عين مدلول الاول ولذا جاز ان يقال اشتريتك نصفك واشتريتني
نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار قال الشاعر
ذريني ان امرك لن يطاعا ٭ وما الفيتني حلمي مضاعا ٭ فحلمي بدل من الياء
واذا جاز في المتكلم فهو في المخاطب اجوز واما بدل الظاهر من الغايب فيجوز
سواء كان بدل الكل من الكل او غيره لوجود الاشتباه والابهام في الغايب
كما في الظاهر نحو ضربته زيدا وزيد ضربت غلامه وحماره ٭ عطف البيان تابع
غير صفة يوضح متبوعه فقوله تابع شامل لجميع التوابع وبقوله غير صفة خرج
عنه الصفة وبقوله يوضح متبوعه خرج عنه جميع التوابع الباقية لكونها
غير موضحة لمتبوعها نحو اقسم بالله ابو حفص عمر فعمر تابع غير
صفة يوضح متبوعه ٭ وفصله من البدل لفظا ٭ اعلم ان الفرق بين
عطف

عطف البيان والبدل لفظي ومعنوي اما اللفظي ففي مثل قول المرار ٭ انا ابن
التارك البكري بشر ٭ عليه الطير ترقبه وقوعا ٭ فان بشرا لو جعل بدلا من
البكري لم يجز لوجوب كون البدل بتكرير العامل فيكون تقديره انا ابن التارك
بشر وهو غير جايز كما مر في الاضافة واذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه
بتكرير العامل ولو نصب بشر حملا على محل البكري لم يحصل هذا الفرق لجواز ان
يكون بدلا لانتفاء المانع وانما قال في مثل ولم يقل في قوله انا ابن التارك لان هذا
الفرق جار في باب اسم الفاعل المفرد المعرف باللام اذا اضفته الى اسم المعرف
باللام واجريت على المضاف اليه اسما علما معطوفا عليه عطف البيان فانه يظهر
الفرق بينه وبين البدل في اللفظ نحو الضارب الرجل زيد وكذلك هذا الفرق
حاصل في النداء تقول يا هذا زيد بالرفع على اللفظ والنصب على المحل والتنوين
على تقدير ان تجعل عطف بيان وبالضم لا غير على تقدير ان تجعل بدلا
عنه واما الفرق المعنوي فلان البدل هو الذي يعتمد الحديث وذكر المبدل منه
للتوطية بخلاف عطف البيان فان المقصود هو الاول وذكر عطف
البيان انما هو للتوضيح للمتبوع ولهذا كان زيد في قولك مررت باخيك
زيد بدلا ان كان للمخاطب اخ واحد فقط وعطف بيان ان كان له اخوة

كثيرة قوله المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب اي المبني
ما ناسب مبني الاصل من مشابهة وغيرها او وقع غير مركب مع غيره
على سبيل منع الخلو دون الجمع والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي والحرف
والامر المخاطب وانما اختار في تعريفه احد الامرين لان الاسم لما كان معربا
بشرطين التركيب وعدم مشابهته مبني الاصل فالمبني هو الذي لا يوجد
فيه احد الامرين على سبيل منع الخلو فقط قوله وحكمه ان لا يختلف آخره لاختلاف
العوامل لعدم مقتضى اوله لفظا ولا تقديرا لكونه مقابلا للمعرب فيجعل حكمه مقابل
حكم المعرب قوله والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اي والقاب البناء ضم
كمنذ وفتح كأين وكسر كجير ووقف كمن اعلم انه جاء بعود الضمير
في القابه الى البناء وان لم يجز ذكره لفظا لانه مذكور معنى لدلالة المبني عليه
وانما قال في البناء القابه وفي الاعراب انواعه لان انواع الاعراب مختلفة
بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى بخلاف القاب البناء فانه لا يدل شيء
منها الا الالفاظ اعلم ان اضافة الالقاب الى الضمير العائد الى المبني اضافة لادنى
ملابسة وتقديره والقاب البناء في المبني قوله وهي المضمرات الخ اي
المبنيات المضمرات واسماء الاشارة الخ لكن يجب رفع الاصوات

لكونها

لكونها معطوفة على الاسماء في اسماء الافعال لا على الافعال لئلا انها ليست
بالاسماء بل لان لقب هذا النوع من الاسماء الاصوات وانما قيد الظروف
بالبعض لان بعضها معرب قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب الخ اي المضمر
اسم وضع للمتكلم او المخاطب كانت او للغايب كهو تقدم ذكره لفظا اما تحقيقا
كزيد ضربت غلامه واما تقديرا كضرب غلامه زيدا او معنى بان يذكر مشتقه
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب لدلالة اعدلوا عليه
او حكما اي ثابتا في الذهن في مثل ضمير الشان كهو زيد قائم وفي تنازع الفعلين
نحو ضربني واكرمت الزيدين وفي نحو ربه رجلا ونعم رجلا وفي قوله تعالى حتى
توارت بالحجاب قوله وقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس وانما بنيت
المضمرات لعدم احتياجها الى الاعراب لاختلاف المعاني الموجبة للاعراب فيها
كما كان في الاسماء الظاهرة للمرفوع لفظا والمنصوب لفظا وللمجرور لفظا قوله وهو
متصل ومنفصل اي المضمر اما متصل واما منفصل لانه اما ان يستقل بنفسه في التلفظ
اولا فالاول يسمى منفصلا والثاني المتصل قوله فالمنفصل المستقل بنفسه اي المنفصل
هو الضمير المستقل بنفسه في التلفظ والمتصل هو الضمير غير المستقل بنفسه في التلفظ
قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور اي المضمر اما مرفوع واما منصوب واما مجرور

لوقوع الضمير مقام الظاهر وكون الظاهر احد هذه الامور الثلثة **قوله** والاولان
متصل الخ اي الضمير المرفوع والضمير المنصوب اما متصل واما منفصل والضمير المجرور
متصل فقط اي لا منفصل له لامتناع الفصل بين الجار والمجرور **قوله** وذلك خمسة
انواع لازم لما ذكره اي فالضمير خمسة انواع لانه مرفوع ومنصوب ومجرور
والاولان ينقسمان الى قسمين فيكون المجموع خمسة **قوله** الاول ضربت وضربت الخ
اي مثال النوع الاول من هذه الخمسة وهو الضمير المرفوع المتصل نحو ضربت
ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا
ضربن وعلى هذا القياس المجهول واورد مثالين احدهما للمعلوم نحو ضربت والثاني
المجهول وهو ضربت **قوله** والثاني انا الى هن اي مثال النوع الثاني من الخمسة
وهو الضمير المرفوع المنفصل انا ونحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هن
قوله الثالث ضربني اي مثال النوع الثالث من الخمسة وهو الضمير المنصوب المتصل
ضربني ضربنا الى ضربهن واني واننا الى انهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال
الضمير المنصوب بالفعل والحرف **قوله** والرابع اياي الى اياهن اي مثال النوع الرابع
من الخمسة وهو الضمير المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك الى اياكن اياه الى اياهن
قوله الخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن اي مثال النوع الخامس

وهو

هي بها

المتصل به

وهو الضمير المجرور المتصل غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن
وانما اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المجرور بالاسم والحرف فجميع اللفظ الذي وضع
الفاظ الضمير تسعون والالفاظ الدالة عليها ستون لان الاول حصل من ضرب
الخمسة في ثمانية عشر لان الضمير اما المتكلم او المخاطب او الغايب وعلى
التقادير الثلثة اما مفرد او مثنى او مجموع فيصير تسعة وهو حاصل من ضرب الثلثة
في نفسها وكل واحد من هذه التسعة اما المذكر واما المونث فيصير حاصل الضرب
ثمانية عشر بضرب الاثنين في التسعة واذا ضربنا الخمسة في ثمانية عشر
بلغ تسعون والثاني حصل من ضرب الخمسة في اثني عشر لان الفاظ كل واحد من ثمانية
عشر معنى لا يزيد على اثني عشر لفظا لكون الالفاظ في الواحد المذكر والمونث
والمثنى المذكر والمونث والجمع المذكر والمونث في المتكلم اثنين فيسقط اربعة المثنى
المذكر والمونث في المتكلم والجمع المذكر والمونث والواحد المذكر والمونث وكون
المثنى المذكر والمونث في المخاطب والغايب واحدا فيسقط لفظان اخران فبقيه
الجموع ستة واذا سقطت ستة من ثمانية عشر بقي اثنى عشر واذا ضربنا الخمسة
في اثني عشر بلغ ستين وهو المطلوب **قوله** والمرفوع المتصل الخ اي الضمير المرفوع
المتصل خاصة مستتر في الفعل الماضي للواحد الغايب نحو زيد ضرب وللواحدة الغايبة

نحو هند ضربت دون اخواتها اي مثناهما او مجموعهما لدفع الالتباس في المفرد وانما قال
خاصة لان المنصوب والمجرور المتصلين لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل لشدة اتصاله
بالعامل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل في العامل لانفصاله عنه
قوله وفي المضارع للمتكلم مطلقا اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع للمتكلم سواء
كان للمفرد او للمثنى او للجمع او للمذكر او للمؤنث لوجود القرينة الدالة على من هو له واشار
بقوله مطلقا الى ما ذكرنا من الاقسام قوله والمخاطب اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل
في المضارع للمخاطب نحو تضرب دون المخاطبة والمخاطبين والمخاطبين والمخاطبات وللمخاطبتين صح
لدفع الالتباس والغايب والغايبة اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع
الغايب نحو زيد يضرب وفي الغايبة نحو هند تضرب ولا يستتر في الغايبتين والغايبين
والغايبتين والغايبات لدفع الالتباس قوله وفي الصفة مطلقا اي ويستتر
الضمير المرفوع المتصل في الصفة مطلقا اي مفردا كان او مثنى او مجموعا او مذكرا كان او
مونثا لانه لو ابرز لاجتمع الالف في المثنى والواو والنون في الجمع تقول زيد ضارب والزيدان
ضاربان وهند ضاربة والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات
ضاربات وليست الحروف فيها ضماير بل حروف اعراب لتغيرها بالعوامل
الداخلة على الصفة والمراد بالصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل
التفضيل صح

التفضيل قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل اي لا يجوز الاتيان بالضمير
المنفصل الا عند تعذر الضمير المتصل لكون المتصل اخصر من المنفصل وذلك التعذر بتقدم
قوله وذلك بالتقدم على عامله اي والتعذر المذكور اما بتقدم الضمير على
عامله نحو اياك ضربت واما بالفصل بين الضمير وبين عامله للفصل لغرض نحو ما ضربك
الا انا والتعذر ظاهر في الموضعين وانما قال لغرض لعدم جواز الفصل بينه و
وبين عامله لا لغرض لانه لا يلزم العدول عن المتصل بلا فايدة واما بحذف عامل الضمير
نحو اياك والشر لامتناع اتصال الملفوظ بغير الملفوظ واما بكون عامل الضمير معنويا
وهو الابتداء نحو انا زيد لما ذكرناه واما بكون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع نحو
ما انت قايما لوجوب استكنان الضمير المرفوع المتصل في الفعل اذا كان مفردا
غايبا نحو زيد ضرب وامتناع استكنان الضمير في الحرف لضعف عمل الحرف
في المتكلم والمخاطب والمثنى والمجموع في المفرد الغايب وان لم يجب
الاستكنان فيها والمراد بالباب وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا لانه صح
او مجرورا لجاز المتصل نحو انه وله لعدم وجوب استكنان الضمير المنصوب
والمجرور في العامل واما ان يكون الضمير المسند اليه صفة جارية على غير من
هي له نحو زيد هند ضاربته هي اصله فهند مبتداء وزيد مبتداء ثان وضاربته خبر مبتداء
هند

رب يسر ولا تعسر رب تمم بالخير رب يسر

ای فاعل ضاربته و ضاربته مسند الیه وهی جاریة علی غیر من هی له لان
ضاربته خبر زید وفاعلها بالحقیقة هند والجملة فی محل الرفع بانه خبر المبتدأ الاول
وانما وجب ابراز الضمیر فیه لکون الصفة اضعف من الفعل فی العمل ودفع
الالتباس فی نحو زید عمرو ضاربه هو فاذا ابرز الضمیر علم ان الضارب زید
واذا لم یبرز علم ان الضارب عمرو والتزموا ایضا ابرازه فیما لا یلتبس نحو هند
زید ضاربته هی اطرادا للباب ولا یلزم من ذکر وجوب الابراز فی نحو زید
عمرو ضاربه هو ونحو هند زید ضاربته هی لانه وان حصل الالتباس فی الصورة الاولی
لکن العامل فیه قوی لانه فعل وعلی وجوب الابراز فی مجموع الامرین
وهما ضعف العامل وحصول الالتباس فی بعض الصور وعلی الاولی
مختلف کما سنا فلا نزاع عن تعداد الاسباب الموجبة لضمیر الانفصال
الضمیر او رد امثلتها علی الترتیب المذکور وهو معطوف علی مثل ایاک ضربت
الا نحو هو وهند زید ضاربته هی قوله واذا اجتمع ضمیران ولیس
احدهما مرفوعا ای اذا اجتمع ضمیران ولا یکون شیء منهما مرفوعا فان کان احدهما
اعرف وقدمت الاعرف فلک الخیار فی اتصال الضمیر الثانی وانفصاله
تقول اعطیتکه وضربتکه واعطیتک اباه وضربتک ایاک وانما اورد مثالین للعلم

للتقید

ان الضمیرین یجوز ان یکونا منصوبین وان یکون احدهما منصوبا والآخر مجرورا
وانما قال ولیس احدهما مرفوعا لانه لو کان احد الضمیرین مرفوعا لم یجز الامران
لانه مع عدم الفصل یتعین الاتصال نحو ضربتک ومع الفصل یتعین الانفصال
نحو ما ضربک الا ایاک واعلم انه لو قال فان کان احدهما اعرف وقدمته من غیر
فاصل بینهما فلک الخیار لکان اصوب لیلا یشکل بنحو قولنا ما اعطیتک الا ایاه
وجوابه یعلم من قوله او بالفصل ومن قوله اذا اجتمع لامتناع الاجتماع مع
الفصل قوله والا فهو منفصل ای وان لم یکن مجموع ما ذکرنا وذلک بان
لا یکون احدهما اعرف نحو اعطیته اباه واعطیتک ایاک واعطیتنی ایای او بان
یکون احدهما اعرف لکن لا یکون الاعرف مقدما نحو اعطیته ایاک فالضمیر منفصل
فقط لکراهتهم تقدیم احد المتساویین من غیر مرجح علی الآخر وتقدیم الاضعف
علی الاقوی فیما هو کالکلمة الواحدة قوله والمختار فی خبر باب کان الانفصال
ای جاز الانفصال فی خبر باب کان وانفصاله تشبیها بالمفعول اذا کان ضمیرا نحو
کنته وکنت ایاه ولکن المختار هو الانفصال لانه فی الاصل خبر المبتدأ
وحق خبر المبتدأ الانفصال قوله والاکثر لولا انت الخ وعسیت الخ
ای الضمیر اذا وقع بعد لولا او بعد عسی فالاکثر انه بعد لولا ضمیر مرفوع
منفصل نحو لولا انت الخ لکونه مبتدأ او بعد عسی ضمیر مرفوع متصل نحو

ضمیران

عسيت اه لكونه فاعل عسى قوله وربما لولاك وعساك الى آخرهما اي وجاء قليلاً
بعد لولا ضمير مجرور و بعد عسى ضمير منصوب متصل نحو لولاك اه وعساك اه
فقال الاخفش ان الضمير بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع الضمير المرفوع لجواز
وقوع بعض الضماير موقع بعض نحو ما انا كانت ولا انت انا في محل الرفع
بالابتداء و بعد عسى ضمير منصوب واقع موقع الضمير المرفوع وقال سيبويه
الضمير بعد لولا في محل الجر ولولا حرف جر ههنا و بعد عسى في محل النصب
بعسى وهو بمعنى لعل ههنا قوله ونون الوقاية مع الياء لازمة اي نون
الوقاية تجيء بعد الاعراب نحو ضربني للحفظ الياء الضمير لازمة في الماضي مطلقا
نحو ضربني وضرباني وضربوني وفي المضارع العري عن نون الاعراب نحو يضربني
للتحفظ عن دخول الكسر ولهذا سمي هذا النون نون الوقاية قوله وانت
اي انت مع النون اي وانت مع نون الاعراب في المضارع نحو تضربانني وتضربونني
وتضربينني مخير في اثباته وحذفه اما اثباته فلاجرايه على القياس المتقدم واما
حذفه فلاستغنائه عنه بنون الاعراب وكذلك انت مع لدن مخير في
اثبات نون الوقاية لحفظ بنائه على السكون وفي حذفه لكونه اسماً
على بلية قوله وكذلك انت مع ان واخواتها مخير في اثبات نون
الوقاية لشبهها بالفعل وفي حذفها لكراهة اجتماع النونات

في الاربعة الاولى وحمل الاخوات على الاربعة الاولى قوله ويختار في ليت ومن
وعن وقد وقط اي ويختار اثبات النون في ليت لمشابهتها بالفعل وعدم
اجتماع النونات وفي من وعن لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما حرف
وجواز اتصال الياء بالحرف من غير نون الوقاية نحو ليتي ويختار ايضاً
في قد وقط اثبات النون لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما اسمي
وجواز اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامي قوله وعكسها
لعل اي وعكس ليت لعل فانه يختار في لعل حذف نون الوقاية لكونه حرفا
وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون على ان بعض لغاتها لعن فيلزم اجتماع
النونات فحذف النون اولى في بعض تحمل لعل عليها لكونها من لغاتها واما جواز
اثبات النون فللتشبيه بالفعل قوله ويتوسط بين المبتدا والخبر اي و
يتوسط بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليهما نحو زيد هو المنطلق
وبعد دخول العوامل اللفظية عليهما نحو كان زيد هو المنطلق صيغة ضمير مرفوع منفصل
مطابق للمبتدا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والخطاب والغيبة نحو
زيد هو القايم والزيدان هما القايمان والزيدون هم القايمون وهند هي القايمة وكنت
وكنت انت الرقيب وان ترن انا اقل وانما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع

لعدم تحقق كونه مميزا قوله ويسمى فصلا اي يسمى هذه الصيغة فصلا
لانها تفصل بين كون ما بعدها نعتا لما قبلها وخبرا عنه فانه اذا دخلت هذه الصيغة
علم ان ما بعدها خبر لا نعت لامتناع الفصل بين النعت والمنعوت قوله وشرطه
ان يكون الخبر معرفة اي وشرط اثبات هذه الصيغة ان يكون الخبر معرفة نحو
زيد هو القائم او يكون الخبر افعل من كذا اي يكون الخبر مشابها للمعرفة لفظا من
حيث انه مضاف كالاسماء المتوغلة في الابهام نحو مثل وغير وغيرهما وكالاسم
المضاف الى المعرفة اضافة لفظية نحو ضارب زيد الآن او غدا وكالاسم
المضاف الى النكرة نحو غلام رجل او مشابها لها في امتناع دخول لام التعريف
عليه نحو كان زيد هو افضل ولم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة وبما ذكرنا انه
من عمرو وزيد هو يقوم لانه اذا لم يكن معرفة ولا مشابها لها لم يحتج الى الفصل ولم يحمل على المعرفة
لعدم المشابهة وبما ذكرنا انه لو قال وشرطه ان يكون الخبر معرفة او مشابها لها لكان
اصوب اعلم ان كون المبتدا معرفة شرط له ايضا الا انه لم يذكره للعلم به لذكره ان شرط
كون الخبر المبتدا معرفة لانه لا يكون الخبر معرفة الا اذا يكون المبتدا معرفة غالبا قوله
ولا موضع له عند الخليل اي ولا موضع لهذا الضمير من الاعراب عند الخليل فقط بانه
اسم لانه انما دخل للفصل كالكاف في اولئك وانما وبعض العرب يجعله مبتدا

في انت فكما ان هذه لا محل لها من الاعراب لا يكون لهذا الضمير محل من الاعراب
قوله وبعض العرب يجعله مبتدا الخ اي وبعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدا
ويجعل ما بعده خبره وهو على هذا الوجه اسم بلا خلاف وعليه قراءة بعضهم في غير
السبعة وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل برفع الظالمين
واقل قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير الخ اي ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب للتعظيم و
الاجلال لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوقعه في النفس تعظيما واجلالا
وليعلم بهذا الكلام عن السامع ويسمى هذا الضمير ضمير الشان ان
لم يكن في الجملة مؤنث وضمير القصة ان كان فيها مؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى
الابصار وانما يجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هي المراد منه وذكر الضمير وانما
كان تفسير الضمير لوجوب كون مفسر الشيء بعده قوله ويكون متصلا ومنفصلا
اي ويكون هذا الضمير متصلا ان كان مبتدا نحو هو زيد قائم ويكون عاملا معنويا
ومنفصلا مستترا ان كان عاملا فعلا وهو مرفوع نحو كان زيد قائم لوجوب
استكنان الضمير الغائب المرفوع المفرد في الفعل بلا فصل ومتصلا بارزا
ان كان منصوبا سواء كان عاملا حرفا نحو انه زيد قائم لامتناع استكنانه في
الحرف او فعلا نحو ظننته زيد قائم لعدم استتار الضمير المنصوب والبيه

اشار بنعطف على حسب العوامل اى انفصاله واتصاله مستترا او بارزا انما
هو على حسب عواملها قوله وحذفه منصوبا ضعيف اى وحذف
هذا الضمير والحال انه منصوب ضعيف لانه مراد ليس عليه دلالة قوية مثاله
قولك انه يفصل الكيس يوما ... ولم يخبر بعامل منصوب
عند ... لان هذا الضمير اذا كان مرفوعا لم يحذف اما اذا كان مبتدا فلانه
يلزم نقض الغرض واما اذا كان اسم كان فلانه لا يجوز حذف الفاعل بل ذكره
لبيان ان حذفه منصوبا ضعيف جائز على ضعف لانه منصوب لا دلالة ظاهرة
عليه قوله الا مع ان اذا خففت فانه لازم اى حذف هذا الضمير منصوبا
مع ضعيف الا مع ان المفتوحة المخففة من الثقيلة فانه لازم حذفه ...
الضعف لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى وبيانه ان ان المفتوحة اكثر
مشابهة للفعل لفظا لكونها ... ومعنى لدلالتها
على معنى زايد على التاكيد وهو المصدر ... الا على التاكيد
الذى هو معنى ... المكسورة المخففة وجد ... وان كلا لما
... فيلزم ... ان تعمل المفتوحة المخففة لئلا يلزم مزية الاضعف على
الاقوى ولم يجدوا ... فقدروه فى الضمير ...

قد علموا قوله ان ما لكل كل منه يجىء ويتقل قوله ولفظه اه علم ان سيكون منكم
اى علم انه سيكون اعلم ان كل منه يجى مبتدا او ما لكل خبره مقدما عليه
والجملة خبر ان وان مع اسمها وخبرها فى موضع مفعول علموا وليس لكل فاعلا
... لئلا يلزم تفسير ضمير ان ... بالمفرد قوله اسماء الاشارة اى اسماء
الاشارة اسماء وضعت لمشار اليه ولم يلزم تعريف الشىء ...
... اسماء الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه
اللغوى المعلوم وانما ... لكونها ... من حيث احتياجها الى
ما يبين ذات المشار اليه قوله ومن ذا المذكور ... اشار الى ...
... ان المذكر عاقلا وغيره وذان الى المثنى المذكر حال الرفع وذين الى
حال النصب والجر ... وذه وذى وتى ... الى المونث
الواحدة عاقلا كانت او غيرها وتان الى مثنى المونثة حال الرفع وتين اليه حال النصب
والجر واولاء بالمد والقصر ... الى ... جمع المذكر والى جمع المونث
عاقلا وغيره قوله ويلحقها حرف التنبيه اى يلحق اوائل اسماء الاشارة ...
حرف التنبيه وهو ها ليدل على تنبيه المخاطب ... فيقال هذا وهذان وهاتا وها
تا ... قوله ويتصل به حرف الخطاب اى يتصل باواخر اسماء الاشارة

كونه

الخطاب

حرف الخطاب ليدل على حال من يخاطبه من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث قوله ومجموعه اي اسماء الاشارة خمسة
لان المشار اليه اما مذكر او مؤنث وعلى التقديرين اما مفرد او ما
مثنى واما مجموع وهو مشترك بين المذكر والمؤنث فيكون خمسة
الفاظ وكذلك المخاطب ايضا كذلك فالدالة على المخاطب خمسة ايضا والخمسة الاخيرة
تستعمل مع كل واحد من الخمسة الاولى فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا
حاصلا من ضرب خمسة في خمسة واما مجموع المثنى فيكون ستة
وثلثين حاصلا من ضرب ستة في ستة لان اسماء المثنى ستة نحو ان
ذاك ذانك تانك كذلك تاك وكذلك يعمل في الاربعة الباقية اعني ذي وتا
وتين واولا قوله ويقال ذا للقريب وذاك للمتوسط اشارة الى الفرق
بين ذا وذاك فذا للمشار اليه القريب وذاك للمشار اليه المتوسط في القرب
والبعد مع كونه حال المخاطب وذلك للمشار اليه البعيد وقيل اللام لبعد
المخاطب قوله وتلك وذانك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك
تعلقه بتلك وما عطف عليه مبتدا وقوله مثل ذلك خبره يعني كما ان ذلك
للبعيد فكذلك تلك وتانك وذانك مشددتين واولالك للبعيد

واما للقريب نحو ذا وذان وتان واولا واما للمتوسط فنحو تاك وذاك وذانك
وتانك غير مشددتين واولاك قوله واما ثم وهنا وهناك فللمكان خاصة
اي هذه الاسماء الثلاثة للاشارة الى المكان خاصة اي لا يشار بها الا الى المكان
فهنا يشار بها الى المكان القريب وهنا وهناك الى المتوسط وثم وهنا
مشددة وهنالك للبعيد وفي هنا ثلث لغات احدها الضم مع تخفيف النون
والاخيران فتحها او كسرها مع تشديد النون لكن الفتح اكثر قوله الموصول
ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد انما سمي الموصول موصولا لمشابهتها
الحرف من حيث احتياجها الى الغير وهو الصلة وحد الموصول اسم
لا يصير جزءا تاما من الكلام من مسند او مسند اليه الا مع صلة وعائد فقوله
اسم كالجنس وقوله لا يصير جزءا تاما الا مع صلة وعائد يخرج الاسماء
التي تصير جزءا تاما من الكلام بدونهما كزيد وعمرو ورجل وقوله وعائد يخرج الشرطية
مثل اذ واذا لانه وان لم يتم جزءا من الكلام مع الصلة فانه يتم بلا عائد
قال. قوله الا يتم جزءا ولم يقل لا يصير جزءا لانه يصير جزءا لكن لا يصير جزءا تاما
وصلته جملة خبرية انما احتاج الى تنويعها بقوله الا انه لم يكن مبينة وكانت
ما صدقها في تعريف للموصول فعرفها بان قال صلته جملة خبرية لئلا يلزم تعريف

التي بالموصولة المعرفة والجملة ادعا بها هو الجنس وانما وجب ان تكون
صلته جملة لان الذي والتي ومثناهما ومجموعهما وضعت لجعل الجمل
المعرفة بواسطتها محمولا خبرا بها عليها وانما وجب ان تكون خبرية
لان ما عداها كالامر والنهي غير محتمل لصحة الموصولية والصفة فوجب
ان تكون من صحة لا قوله والعايد ضمير له هذا في تعريف العايد
انا وجد لانه غير بين وما حذف في تعريف الموصول اي العايد الضمير
الذي في الصلة يعود الى الموصول وانما وجب ذكره لربط الصلة
بالموصول قوله وصلة الالف واللام اي صلة الالف
واللام الذي بمعنى الذي والتي لا تكون الا اسم فاعل او مفعول
لكراهتهم ان يدخل صيغة الالف واللام لكونه صيغة مثل لا صيغة
لام التعريف فسبكت الجملة بمفرد ليدخل عليه فلزم ان تكون تلك فعليه
حالكونه سبك المفرد منها وذلك المفرد هو اسم الفاعل او المفعول قوله
ومن الذي والتي نحو شروع في عدّها اي الموصولات الذي للمفرد المذكر
والتي للمفرد المؤنث واللذان بالالف للمثنى المذكر حال الرفع واللذين
بالياء حال النصب والجر واللتان بالالف للمثنى المؤنث حال الرفع

واللتين بالياء حال النصب والجر الاولى واللذين للمذكرين ونه
جمع المؤنث اللات اللاتي بكسر الهمزة مع الياء واللات واللواتي واللاء
بالمد والهمزة بلا ياء واللائي بالياء المكسورة او الساكنة من غير الهمزة وكلها
واما من بمعنى الاثنين الاسماء مشتركة بين اولي العلم وغيره الا الاولى
الذين فانه مخصوص باولي العلم بل ومن العجب ان المفرد والمثنى ومما
الذي واللذان لمن يعلم ولمن لا يعلم والجمع مخصوص باولي العلم ومن فيمن يعلم
غالبا وما فيما لا يعلم غالبا اعني حق وما يستعملان للمفرد والمثنى والجمع
والمذكر والمؤنث واي للمذكر بمعنى الذي وايه للمؤنث بمعنى التي
وذو الطائية اي ذو بمعنى الذي في لغة طي كقوله فان الماء ماء ابي
وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت وذا بعد ما للاستفهام خاصة
بمعنى الذي عند البصريين واما عند الكوفيين فيمنع ذا وغيره بمعناه مطلقا
والالف واللام في اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الذي والتي قوله والعايد
المفعول يجوز حذفه اي الضمير العايد من الصلة الى الموصول يجوز حذفه
اذا كان مفعولا كقوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء اي يشاؤه لحصول العلم به
مع كونه فضلة وانما خص العايد بالمفعول لان غيره وهو اما المرفوع او المجرور لم يجز

حذفه لكون المرفوع فاعلا وامتناع حذف الفاعل واستلزام المجرور كثيرة
الحذف اعني الجار والمجرور فيه نظر لجواز كون المرفوع مبتدأ او خبرا وجواز
حذفهما لكلامهم ولجواز حذف الخفض الجار والمجرور معا كقوله تعالى ايام
يرجعين فيوما كالذي كانوا اي كانوا عليه فالاصوب ان يقول والعايد المجرور
كثير حذفه لانه قل حذف غيره قوله واذا اخبرت بالذي الخ اي اذا اخبرت كالذي جه
باستعانة الذي عن شيء معلوم من وجه غير معلوم من وجه آخر صدرت الذي
اي جعلت الذي في صدر الجملة لكونه مخبرا عنه وجعلت موضع المخبر عنه
ضميرا يعود الى الذي للربط واوقعت المخبر عنه لكونه مخبرا به كاذا اخبرت
عن زيد في قولنا ضربت زيدا فقلت بما قولنا فلنا ه فقلت الذي ضربته زيد
قوله وكذلك تقول في الاخبار عنه باللام والالف الضاربه انا زيد لكن الاخبار
بالالف واللام مخصوص بالجملة الفعلية ليمكن بناء اسم الفاعل والمفعول منها ليصح
حصول الالف واللام واذا كان كذلك كان الذي اكثر بالا من الالف واللام
واعلم ان المراد بالذي هو فصلها واذا اخبرت بالذي هو الذي واللذان والذين
والتي واللتان اعلم انه يجب تقديم المبتدأ وتاخير الخبر لما مضى انه لم يذكر ههنا
مع انه يواضع وجوب تقديم المبتدأ ومواضع تاخير الخبر قوله فاذا تعدد امره

اي اذا تعدد امر من الامور المذكورة وهي تقديم الذي واقامة الضمير مقام المخبر عنه
ليعود الى الموصول وتاخير المخبر عنه خبرا تعذر الاخبار عنه بالذي لانتفاء الارتباط حينئذ
قوله ومن ثم امتنع في ضمير الشان اي ومن اجل انه اذا امتنع من امور الثلثة امتنع
الاخبار عن ضمير الشان في قولك هو زيد قايم لتعذر تقديم الجملة بالذي وتعذر تاخيره
وامتنع الاخبار ايضا عن الموصوف في نحو جاء ان زيد الظريف لامتناع جعل الضمير
مكانه لامتناع الضمير ~~وامتنع الاخبار ايضا عن الصفة لامتناع جعل الضمير~~ وامتنع
الاخبار عن المصدر العامل في نحو اعجبني ضربي زيدا لامتناع جعل الضمير مكانه ان اعمال الضمير
في معموله لان الضمير لا يعمل ولامتناع تاخيره ان اعملناه مع معموله لان المصدر لا يعمل
موخرا وانما قيد المصدر بالعامل لجواز الاخبار عن المصدر الغير العامل نحو ان يقال
في ضربك الذي رايته ضربك [redacted]
~~ا~~ [redacted]
... وامتنع الاخبار عن الحال نحو ضربت زيدا قايما لامتناع جعل الضمير مكانه
لامتناع وقوع الضمير حالا وكذا امتنع عن التمييز في طاب زيد نفسا وامتنع الضمير عن الغير
الاخبار للمستتر لان يعود الى غير الموصول في نحو زيدا ضربته لامتناع جعل الضمير
مكانه ليعود الى الموصول لاستحقاقه ان يعود الى غيره للموصول ولو عاد الى الموصول

بسم الله

بنحو ذلك الغير بلا عائد وامتنع الاخبار عن اللام الذي يشتمل على الغير المستحق لان
يعود الى الموصول في نحو زيد ضربت غلامه لعين ما ذكرناه قوله وما الاسمية
موصولة اي وما الاسمية انواع احدها موصولة وهي لغير العالم غالبا نحو اعجبني
ما صنعته وقد يكون للعالمين كقوله تعالى والسماء وما بناها والثاني شرطية كقوله تعالى
ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها والثالث استفهامية في غير العالمين
كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى والرابع موصوفة بمعنى شيء اما بالمفرد نحو مررت
بما معجب واي شيء معجب واما بالجملة كقوله شعر ربما تكره النفوس من الامر
له فرجة كحل العقال شعر والخامس تامة بمعنى شيء نحو دققته دقا نعما اي نعم شيئا
اي نعم الشيء الدق والسادس صفة نحو ضربته ضربا ما اي اي ضرب قوله
ومن كذلك اي انواع من كانواع ما الا في التام والصفة فان من لا يكون تامة ولا
صفة مثال الموصول نحو جاءني من ابوه طيب ومثال الاستفهامية من عندك ومثال
الموصوفة بالجملة كقوله شعر رب من انضجت غيظا صدره شعر قد تمنى لي موتا لم يطع
فانها بمعنى شخص وان ومثال الشرطية من يكرمني اكرمه وهي في جميع وجوهها
يختص باولي العلم وقد يستعمل لغير اولي العلم كقوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه
ويطلق على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وانما بني من وما الشرطيتين

والاستفهاميتين

والاستفهاميتين لتضمنهما معنى الحرف وهي همزة الاستفهام والشرط وبنيا موصوفتين
وموصولتين لاحتياجهما الى الصفة والصلة قوله واي وايه كما الا في التام
اي عدد انواع اي وايه كعدد انواع ما الا في التام فان ايا وايه لا يقعان تامتين
مثال الاستفهامية ايهم وايتهن عندك والشرطية ايهم يكرمني اكرمه والموصوفة
يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة والموصولة ايهم اشد على الرحمن عتيا والصفة نحو مررت
برجل اي رجل قوله وهي معربة اي واي واية معربة وحدها من بين اخواتها
في جميع الاقسام المذكورة الا اذا كانت موصولة وحذف صدر صلتها فانها تبنى
ح اما اعرابها مع قيام الموجب للبناء فللتنبيه على ان اصل اخواتها هو الاعراب
واما اختصاصها بالاعراب دون اخواتها فلوجود الاضافة المنافية للبناء فيها
وعدمها في اخواتها واما بناؤها اذا حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من
كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي ايهم هو اشد فلتاكد مشابهتها الحرف من حيث افتقارها
الى ذلك المحذوف قوله وفي ماذا صنعت وجهان اي فيما ذا صنعت وجهان عند
سيبويه احدهما ان ذا بمعنى الذي وما للاستفهام اي ما الذي صنعته فما مبتداء به
والموصول مع صلته خبره والعائد محذوف تقديره ما الذي صنعته وجوابه مرفوع
ليطابق السؤال وقد يجوز نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور في السؤال لكن الاول

وبعنا الى آخره سنى

اولى وثانيهما ان ماذا بمنزلة الاسم الواحد ويحكم على موضعه بحسب ما يقتضيه العامل ههنا
في محل النصب بانه مفعول صنعت وانما قدم لتضمنه معنى الاستفهام وعلى هذا الاكثر معنى
من الجملة موصولا وجوابه منصوب ليطابق السوال ويجوز الرفع ايضا على
تقدير خبر مبتدا محذوف لكن الاول اولى فصل اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر
او الماضي اي اسماء الافعال اسماء بمعنى امر المخاطب او بمعنى الماضي مثال الاول
رويد زيدا اي امهله ومثال الثاني هيهات اي بعد وانما بنيت لوقوعها موقع المبني وكونها
بمعناه وفعال بمعنى الامر اعلم ان فعال على انواع احدها ان يكون بمعنى الامر كنزال
بمعنى انزل وهو قياس من الثلاثي اي يجيء فعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثي قياسا
وهو مذهب سيبويه لكثرة مجيء فعال بمعنى الامر في الثلاثي دون الرباعي فقوله
فعال مبتدا وقوله قياس خبره والثاني ان يكون مصدرا معرفة اي علما للمعاني كفجار
علما للفجور او الفجور والثالث ان يكون صفة متعدد ولة كقوله يا فساق بمعنى فاسقة
مبني لمشابهتها فعال الذي بمعنى الامر من حيث وجود العدل في كل منهما
ومن حيث الزنة فقوله فعال مصدرا معرفة مبتدا ومصدرا منصوب على الحال
وصفة عطف على مصدرا وقوله مبني خبره فعال والرابع ان يكون علما للاعيان
مونثا كقطام وغلاب وهو مبني عند اهل الحجاز ومعرب عند بني تميم الا في ما في آخره
راء

راء كحضار فان اكثر بني تميم يوافقون الحجازيين في بنائه وانما بناه اهل الحجاز
قلت لمشابهته فعال الذي بمعنى الامر في العدل والزنة وانما اعربه ومنع صرفه بنو
تميم فلعدم علة البناء عندهم وكونه علما مونثا معدولا فوجب ان يعرب غير منصرف
قيل اي لحواته نحو عمر وزفر وانما بنوا ما في آخره راء عند اكثر بني تميم فلتحقق
موجب جواز الامالة فيه اذا بني على الكسر في الاحوال الثلاث وتقدير الكلام في الرابع
وفعال علما في الاعيان مونثا مبني فقوله مبني خبر فعال المقدر وعلما منصوب
بانه حال ومونثا صفة علما ولم يحترز بقوله مونثا عن شيء بل الغرض منه ذكر
ان فعال علما في الاعيان لا يكون الا مونثا ولهذا قال ان معنى ذلك لان
سفار اسم ماء وحضار اسم كوكب والماء والكوكب مذكران وجوابه ان سيبويه
قال سفار وحضار مونثان لان العرب يونث لبعض المياه فقول ذلك الماء يونث
بعض الكواكب فتقول الشعرى والزهرة فسفار اسم الماءة وحضار اسم الكوكبة في
التقدير فلا يرد عليه ذكر فصل الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به
اي الاصوات اسماء حكي بها عن اصوات نحو غاق فانها حكاية عن صوت
الغراب وصوت بها للبهائم كنخ لاناخة البعير وقاع لزجر الغنم وانما بنيت
لعدم موجب الاعراب وهو التركيب الذي يتعين فيه باجزاء المركب اللفظ والمعنى

فلان

لفظ

فان الثاني منتف هاهنا لانه لا يقال قلت غاق او كتبت غاق ولا يقال جاءني غاق او
قام غاق او غير ذلك مما يراد به معنى غاق قوله المركبات كل اسم من كلمتين آه
اي المركبات كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة والمراد بالمركبات المركب
المبني الذي سبب بنائه التركيب فقوله كل اسم كالجنس وبقوله من كلمتين خرج
الاسماء المفردة وبقوله ليس بينهما نسبة خرج عنه مثل تابط شرا وغلام زيد لوجود
النسبة بين كلمتيهما وانما يجب اخراج الاول لان سبب بناء اجزائه ليس
التركيب والثاني لكونه معربا وكلامنا في المبني وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل
فيه مثل سيبويه ونفطويه قوله فان تضمن الثاني حرفا بني اي فان تضمن الجزء الثاني
من المركب الذي سبب بنائه التركيب حرفا بني الجزءان كخمسة عشر وحادي
عشر الى تسعة عشر وتاسع عشر الا اثنى عشر اما بناء الجزء الاول فلكونه بمنزلة
الجزء الاول من الاسم المعرب واما بناء الثاني فلتضمنه الحرف لان اصل خمسة عشر
خمسة وعشرة وانما اورد مثالين وهما خمسة عشر وحادي عشر ليعلم
ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان للعدد او الواحد من المتعدد في
بناء المركب الذي يراد به واحد من المتعدد نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد
به حادي وعشر لان معناه حادي وعاشر كما ان معنى احد عشر احد وعشر
لانه

السين

لانه مركب من العدد

لانه مركب من المفردين من المتعدد احدهما الحادي والثاني العاشر فلما يقال احد عشر
كان ينبغي ان يقال حادي عشر الا انه بعد حذف الواو وغير لفظ العاشر الى لفظ العشر للتخفيف
وانما استثنى اثنى عشر من هذا الحكم لانه اعرب الجزء الاول منه وبني الثاني وانما لم يبني
الاول مع وجود علة البناء لتشبيهه بالمضاف في حذف النون منه لئلا يوذن
بالانفصال فشبه به ايضا في الاعراب لكونه حكما لفظيا مثل حذف النون قوله واعرب
الثاني اي وان لم يتضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنائه التركيب حرفا اعرب
اعراب الجزء الثاني منه لعدم علة بنائه وبني الاول لكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم
المفرد على الصحيح نحو بعلبك وانما قال في الافصح لان فيه ثلث لغات احديها المذكورة
وهي الفصيحة الكثيرة ولهذا قال في الافصح والثانية اعراب الجزئين معا واضافة الاول
الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه والثالثة اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف
الثاني اعلم انه لو قال والا اعرب الثاني ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا نحو عمرويه ونفطويه
لكان اصوب وجوابه ان كلامه في المركب الذي سبب بنائه التركيب وهاهنا ليس
كذلك قوله الكنايات والمراد بالكنايات هاهنا الكنايات المبنية وهي عبارة عن
الفاظ مبهمة يعبر بها عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم اما لجهله بها على التعيين او لنسيانه
فعلى هذا لا يكون كم كناية لانه غير معبر به عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم وانما

[illegible]

وانما ذكر مع ابهامها لكونه موافقا لكذي في كونه للعدد قوله وكم وكذا للعدد اي وكم وكذا كنايتا
عن العدد وانما بني كم الاستفهامية لتضمنها معنى همزة الاستفهام والخبرية لكونها مثل الاستفهامية
في الصيغة وانما بني كذا لكونه منقولا عن مبني لان اصله ذا فدخل عليه كاف التشبيه فبقي على
ما كان عليه في البناء ومميز كذا منصوب غالبا لكونه بمنزلة المضاف اليه في مثل
... لكنه قد يكون مجرورا بالاضافة كذا اليه لكونه بمنزلة ثلثة ومائة وقد يكون مرفوعا بانه
مبتدأ اما قبل خبر نحو له عندي كذا درهم فدرهم مبتدأ وله مقدم عليه خبر وكذا حال وكذا ار
فالوجه وفيه نظر لان المعنى لا شيء عدد والاولى عندي ان يكون كذا مبتدأ ودرهم بدل
او عطف بيان وله خبر وعندي ظرف لله قوله كيت وذيت للحديث اي كيت
وذيت كناية للحديث وانما بنيا لكونهما واقعين موقع المبني وهو الجمل قوله فكم الاستفهامية
مميزها منصوب اي مميز كم الاستفهامية منصوب مفرد لانه للعدد فجعل مميزها كمميز الاعداد
المتوسطة لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح قوله والخبرية مجرور اي ومميز كم الخبرية مجرور مفرد
ومجموع اما كونه مجرورا فلكونه مضافا اليها وجواز كونه مفردا او مجموعا فلكونه للعدد وجواز
كونه مميز الاعداد مفردا او مجموعا قوله وتدخل من فيهما اي تدخل من في مميز كم الاستفهامية
والخبرية نحو كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قوله ولهما صدر الكلام اي لكم
الاستفهامية ولكم الخبرية صدر الكلام لكونهما لانشاء الاستفهام وانشاء التكثير قوله

وكلاهما

كنايتان عن ...

وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اي كل واحد من كم الاستفهامية وكم الخبرية يقع مرفوعا
اي مبتدأ وخبرا ومنصوبا ومجرورا ولم يقع فاعلا لاقتضائهما صدر الكلام وعدم وقوع
الفاعل صدر الكلام قوله فكلما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره الى المواضع كونها منصوبا اي
اي كل موضع يكون ما بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره كان في محل
النصب بذلك الفعل على حسب ما يقتضيه يعني ان اقتضى مفعولا به نحو كم رجلا
ضربت وكم غلام ملكت وان اقتضى مفعولا مطلقا كان مفعولا مطلقا نحو كم ضربة
ضربت وكم ضربة ضربت وان اقتضى ظرفا كان ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت
قوله وكلما قبله حرف جر او مضاف فمجرور اشارة الى المواضع كونها مجرورين اي
كل موضع قبله حرف جر او اسم مضاف اليه يكون مجرورا نحو بكم رجل مررت وغلام كم
رجل ضربت قوله والا فمرفوع اشارة الى المواضع كونها مرفوعين ومعناه انه ان
لم يكن ما بعده فعل غير مشتغل عنه بشيء اخر ولا قبله حرف جر ولا اسم مضاف اليه
فكم مرفوع في ذلك الموضع بانه مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم يوما سفرك ويعلم كونه
ظرفا بالمميز فان كان المميز ظرفا كان كم ظرفا والا فلا قوله وكذلك اسماء الاستفهام
والشرط اي واعرابها اي الاستفهام والشرط نحو من وما الاستفهاميتين والشرطيتين مثل اعراب
كم فان كان بعدهما فعل مشتغل عنهما لشيء اخر كان محلهما النصب بانهما مفعولان

وذلك الفعل العامل

كان مفعولا به

ا ب ج ح د ر س ص ط ع و ی

له نحو من ضربت ومن تضرب اضرب وان كان قبلهما حرف جر او اسم مضاف
فمحلهما الجر نحو بمن مررت وبمن تمرر امرر وغلام من ضربت وغلام من تضرب اضرب
وان لم يكن بعدهما فعل كشانه ما ذكرناه لا قبلهما حرف جر ولا اسم مضاف ففي محل
الرفع بالابتداء نحو من ضربته ومن تضربه اضربه ومن قام قوله وفي مثل عنيتم كم عمة لك
يا جرير وخالة ثلثة اوجه اي وجاز في مثل هذا البيت كم الذي احتمل نصبه بالفعل الذي
بعده مع احتمال رفعه بالابتداء ثلثة اوجه النصب بان يكون كم للاستفهام فكانه غفل
عن اعداد خالاته وعماته والجر بان يكون للخبرية وكم مبتدا في الصورتين لان فعل
المشتغل عنه بضميره وليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف وهو ليس بظرف
وقوله قد حلبت على عشاري خبره والرفع بان يكون عمة مبتدا ولك صفة لها وقد حلبت
على عشاري خبره وكم تحتمل الاستفهامية والخبرية وعلى التقديرين في محل النصب على
الظرف ان كان المميز المقدر مرة او على المصدر ان كان المميز المقدر حلبة لانه بعد
فعل غير مشتغل عنه ومميزه ظرف او مصدر وهذا البيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه
قوله كم عمة لك يا جرير وخالة فدعا قد حلبت على عشاري فان نصبت عمة
نصبت خالة وفدعا وان رفعتهما رفعتهما وان جررتهما جررتهما لكونهما
معطوفين لها قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت اي وقد يحذف المميز اذا دل عليه
قرينة نحو

نكتة

نحو كم مالك في الاستفهامية اي كم درهما مالك لانه اذا سئل عن كمية ماله علم انه سئل عن
كمية دنانيره ودراهمه نحو كم ضربت في الخبرية اي كم ضربة ضربت فكم في المثال الاول مبتدا اما
فكم في المثال الثاني في محل النصب على المصدر او على الظرف وفي المثال الاول مبتدا اما
بعده خبره قوله الظروف منها ما قطع عن الاضافة نحو قبل وبعد وجميع الجهات
الست اذا قطع عن الاضافة فانه يبنى لكونه مشابها للحروف من حيث احتياجه
الى المضاف اليه المحذوف للمبني ويبنى على الحركة لكون بنائه عارضا وعلى الضمة
لتكون حركته حالة البناء مخالفة لحركته حالة الاعراب اما اذا لم يكن المحذوف
منويا كان معربا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
لانه جعل السامع ايسه من على التفات الى المضاف اليه فلم يحتج اليه فلم يشبه الحرف
والفرق بين هذه الاسماء مضافة وبينها مقطوعة عن الاضافة منوية مع احتياجها
الى المضاف اليه في الصورتين انها مذكورة بتمامها في الصورة الاولى فاعربت وبعضها
مذكور في الصورة الثانية فبنيت لان بعض الاسم لم يستحق الاعراب قوله واجري
مجراه لا غير لان لا غير [illegible] وليس غير وحسب اي اجري لا
غير وليس غير وحسب مجرى قبل وبعد في البناء على الضم للعلة المشتركة وانما قال
واجري مجراه لا غير لان لا غير وحسب ليس بظرف وكان مبنيا فادرج ههنا

لمشابهته قبل وبعد قوله ومنها حيث اي من الظروف المبنية حيث انما بني لمشابهته
الحرف من حيث احتياجه الى جملة موضحة ولا يضاف الا الى الجملة اي كثيرا لانه موضوع
للمكان يقع فيه النسبة واني قال في الاكثر لانه قد يضاف الى المفرد كقوله اما ترى حيث
سهيل طالعا نجم يضيء كالشهاب لامعا فالقياس اعراب حيث ح قوله ومنها
اذا وهي للمستقبل اي ومن الظروف المبنية اذا وبني لاحتياجه الى الغير وهو
المضاف اليه وهو للزمان المستقبل سواء دخل الماضي او غيره وفيه معنى الشرط
فلذلك اختير بعده الفعل ليضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط الفعل ولذلك يحتاج
الى الجواب في جوابه عامله ويعلم من قوله فلذلك اختير انه قد يضاف الى الجملة الاسمية
اذا كان للشرط نحو اذا زيد قام قمت قوله وقد يكون اذا للمفاجاة اي للظرف
المكان او للوقت المجرد عن معنى الشرط فيلزم المبتدا بعده اي يقع الجملة الاسمية بعد
فرقا بينه مثلا وبين اذا للشرط نحو خرجت فاذا السبع واقف فاذا معمول واقف
فكانك قلت فخرجت السبع واقف وهذا هي التي ينوب مناب الفاء في جواب الشرط
هكذا ذكر النحاة وقال المص انه ظرف معمول لما دل عليه من معنى المفاجات كانك قلت
فاجات زمان السبع واقف اعلم انه لو قال فيقع للمبتدا بعدها غالبا لكان اصوب
لانه لا يلزم المبتدا بعدها والا لكان الرفع بعدها واجبا لكنه ليس كذلك كما ذكر في نحو
باب

قد احمر عاملة على شريطة التفسير قوله ومنها اذ لما مضى اي ومن الظروف المبنية
اذ وهو للزمان الماضي دخل الماضي او غيره ويقع بعدها جملتان اسمية وفعلية نحو اذ قام
زيد واذ زيد قايم لعدم معنى الشرط فيه وعلة بنائه ما ذكرنا في اذا وحيث من معناهما
بغير قرب بينهما وقد يكون اذ للمفاجاة كاذا قوله نحو خرجت فاذ زيد قايم وعليه قول
الشاعر قوله بينا العسر اذ دارت مياسير قوله وبينا ظرف مكان وزمان ابتداء والعسر
مبتدا خبره محذوف اي هو موجود وهو العامل في بينا والتقدير مضاف الى جملة
تقديره بين ازمان العسر موجود والعامل في اذ دارت لانه ليس معمولا لما
دارت فيمنع عمله فيما قبله ولا يجوز ان يعمل دارت في بينا لكونه بين واذ ظرف المكان
وامتناع عمل عامل واحد في ظرفي مكان الا على سبيل البدل قوله ومنها اين واني
للمكان استفهاما وشرطا اي ومن الظروف المبنية اين واني وهما للمكان سواء كانا
للاستفهام او للشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تقعد اقعد وبنيا
لتضمنهما معنى الاستفهام او حرف الشرط قوله ومتى للزمان فيهما اي ومتى الظرف
الزمان في الاستفهام نحو متى القتال وفي الشرط نحو متى تاتني اكرمك والفرق بين
متى الشرطية واذا الشرطية ان متى للزمان المبهم ولما لا يتحقق وقوعه واذا للزمان
المعين ولما يتحقق وقوعه فلهذا لا يقال اتيك متى احمر البسر ويقال اتيك اذا احمر البسر

وبني متى لتضمنه همزة الاستفهام او حرف الشرط قوله وايان للزمان اي ومن الظروف
المبنية ايان وهو لظرف الزمان في الاستفهام كقوله تعالى ايان يوم الدين وبني
ايان لتضمنه همزة الاستفهام قوله وكيف للحال استفهاما اي ومن الظروف
المبنية كيف لزمان الحال تقول كيف زيد وبني لتضمنه همزة الاستفهام وهو من
الظروف الزمان عنده لانه سؤال عن حال المسؤل عنه في الحال قوله ومذ ومنذ
بمعنى المدة اول اي ومن الظروف المبنية مذ ومنذ وهما مشتركان احدهما بمعنى
اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وهو الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لمتى للسؤال
على اول المدة الذي هو المطلوب تقول ما رايته مذ يوم الجمعة والثاني بمعنى جميع المدة
فيليهما المقصود بالعدد لبيان جميع المدة التي هي المقصود وهي الزمان الذي
يصلح ان يكون جوابا لكم نحو ما رايته منذ يومان وانما بنيا لكونهما اسمين مثل كونهما
حرفين في اللفظ قوله وقد يقع المصدر او الفعل اي وقد يقع المصدر بعدهما نحو ما رايته
مذ سفره او الفعل نحو ما رايته مذ سافر او ان مخففة نحو ما رايته مذ ان سافر او
ان الثقيلة المفتوحة نحو منذ انه سافر قوله فيقدر زمان مضاف لازم لما ذكرنا اي
اذا وقع بعدهما احد الاشياء المذكورة وجب ان يقدر بعدهما زمان مضاف
اليه لكون المعنى مبنيا عليه اي ما رايت مذ زمان سفره وزمان ان سافر وزمان
انه

انه سافر وانما حذف للعلم به وصح بكونه زمان بمعنى اول المدة قوله وهو مبتدا [illegible] اي مذ ومنذ
مبتدا في مواضع اسميهما وما بعدهما خبر عنهما وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة
لانهما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا
ما بعدهما اي يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع تلك المدة وهو ضعيف لان المعنى لا
يساعده الا اذا جعل مذ ومنذ مبتدا او لا مانع عنه لانه يمتنع وقوع مثل يومان مبتدا في
مثل قولنا ما رايته منذ يومان لانه نكرة غير مخصصة بوجه واعلم انه لا موضع للجملة
التي هما صدرها الا عند السيرافي فانه يجعل موضعهما نصبا على الحال وهو ضعيف
لان المعنى لا يساعد ذلك قوله ومنها لدى ولدن اي ومن الظروف المبنية
لدى ولدن وفيهما لغات [illegible] وقد اشار المصنف بقوله وقد جاء لدن بفتح اللام
والدال وسكون النون ولدن بفتح الدال وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون
الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال وكذا بضم اللام وسكون الدال
ولد بفتح اللام وضم الدال وانما بنيت لدن ولدى لان من لغاتها لد الذي على صيغة
وضع الحروف مثل مذ ثم حمل عليه اخواته وحكمهما ان يجريا على الاضافة نحو
المال لدى زيد لكن نصبت العرب غدوة بلدن خاصة تشبيها لنونها
بالتنوين من حيث انه تثبت وتنزع والفرق بين عند ولدى انه اذا قيل المال لدى

بفتح اللام

زيد لم يصدق الا اذا كان المال حاضرا عنده واذا قيل المال عند زيد صدق ذلك
سواء كان المال حاضرا عنده او غائبا قوله وقط للماضي المنفي وعوض للمستقبل
المنفي اي ومن الظروف المبنية قط بتشديد الطاء للزمان الماضي المنفي على سبيل الاستغراق
نحو ما رايته قط وعوض للزمان المستقبل المنفي على سبيل الاستغراق نحو لا افعله
عوض اي لا افعله ابدا بنيا لتضمنهما معنى واختصا بالبناء من بين سائر الظروف
لعدم ظهور وجه فيهما لتضمنهما في او لتضمنهما لام التعريف قوله والظروف المضاف
الى الجملة واذ يجوز بناؤه على الفتح اي يجوز بناء الظرف المضاف الى الجملة على
الفتح نحو هذا يوم ينفع الصادقين والى اخره نحو من خزي يومئذ لاكتسابه البناء
من المضاف اليه فقيل والمراد بالجملة هو الفعلية لعدم جواز بنائها عند اضافتها
الى الجملة الاسمية وهو ممنوع عند الاولين لان الجملة مبنية سواء كانت فعلية او
اسمية فيجوز ان اكتساب المضاف اليها البناء ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اعرابها
ايضا لكونها اسماء مستحقا للاعراب لا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه
قوله وكذلك مثل وغير مع ما وان وان اي وكذلك يجوز بناء غير ومثل على الفتح
اذا اضيفا الى ما المصدرية نحو قيامي مثل ما يقوم او الى ان المصدرية نحو قيامي .ى
مثل ان تقوم او الى ان قيامي مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة
ثم

نحو اذ او حيث ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب وانما ذكرهما وان
لم يكونا من الظرف لكونهما مشابهين للظروف من حيث احتياجهما الى المضاف
اليه قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء معينة فقوله ما وضع لشيء شامل
للنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات لانها لم توضع لشيء بعينه وانواعها المضمرات
والاعلام والمبهمات اعني الموصولات واسماء الاشارة والمعرف بلام التعريف
والمعرف بالنداء والمضاف الى احدها معنى وقدم المضمرات والمبهمات والمعرف
بالنداء والمضاف الى احدها معنى وانما قال معنى لانه لو اضيف الى احدها لفظا
لم يتعرف المضاف فيشمل المضاف اليه نحو قوله المعرف محمولا على شيء بعينه والمادة
المعرف بلام التعريف فاللام فيه اما للتعريف الجنس نحو اهلك الناس الدينار والدرهم
واما التعريف الاستغراق الجنسي كقوله ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا
واما للعهد بان يكون مذكورا ثم يعاد للنكرة معرفا كقوله انا ارسلنا الى فرعون
رسولا فعصى فرعون الرسول او بان يكون معهودا في الذهن كقولك ادخل
السوق اذا كان السوق معهودا بينك وبين مخاطبك واما بمعنى الذي نحو الضارب
المضروب اقدمهما قوله والعلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع
واحد فقوله ما وضع لشيء بعينه شامل لجميع المعارف وبقوله غير متناول غيره

يخرج عنه سایر المعارف لكونه متناولا للغير فان انت وضع للمخاطب مع كونه
متناولا للغير وهو زيد او عمرو اذا خوطب وقوله بوضع واحد ليدخل فيه العلم
الذي وقع فيه الاشتراك كون زيدا اذ سمي به رجلا ثم سمي به اخر فانه وان كان متناولا
غير لكن ليس بوضع واحد بل باوضاع اعلم ان فيه نظر لان انت مثلا اما موضوع
لمخاطب معين او لمخاطب غير معين لاسبيل الى الاول لعدم فهم المخاطب المعين منه
ولاسبيل الى الثاني والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا لشي غير معين لان ذلك
الشي معين من حيث انه مخاطب لتميزه عن المتكلم والغايب لانا نقول لا يكفي
ذلك في كونه موضوعا لشي معين والا لكان مثل رجال معرفة لانه موضوع لواحد
من الرجال متميز عن واحد من غير الرجال فان مثل انت ورجال اشتركا
في انهما موضوعان لواحد لكن احدهما لواحد من المخاطبين والاخر لواحد
من الرجال لكن مثل رجال نكرة بلا خلاف فلا يكفي تميزه عن الغايب والمتكلم في كونه
موضوعا لمعين واعلم ان جوابه مبني على حرف واحد وهو ان مثل انت كلي
باعتبار ان معناه هو ما يمكن ان يخاطب به زيدا كان او عمرو وجزئي باعتبار عروض الجزئية
والتشخص له بسبب قصد كونه شخصا معينا واذا عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه
موضوع لشي معين انه هو باعتبار عروض الجزئية والتشخص ايا دوام
بقولهم

[illegible]

بقولهم انه متناول غيره انه يكون استعماله في شخص اخر غير الذي استعمله اولا لكونه موضوعا
كليا او نقول في الجواب المراد بالوضع الاستعمال فيكون معنى الحد العلم ما استعمل لشي غير
جاير استعماله في شي اخر لا بتوجه الاطلاق واعلم ايضا انه يكون حسب غير على الحال
فيكون معنى الحد العلم ما استعمل في شي بعينه غير جاير استعماله في غيره ويكون بدعوى بان
بان يكون خبرا بعد خبر ولا يجوز جر لان ذلك الشي الذي هو المعين لا يتناول غيره
لتنبيه حين يحتوي تاعت فايدة واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب واعرف المعارف
المضمر المتكلم لعدم امكان الشركة ثم المخاطب لجواز وقوع الشركة ثم المضمر الغايب
ثم الاعلام ثم المبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف والمنادى والمضاف الى احد
منها بحسب المضاف اليه وهو المشهور من مذهب سيبويه وفيه اختلافات
كثيرة وفايدة الخلاف تظهر في الوصف فقط فايدة النكرة ما وضع لشي لا بعينه فقوله
ما وضع شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة عنه نحو رجل
فانه وضع لواحد من هذه الحقيقة فيتناول الكل على سبيل البدل فايدة اسماء
الاعداد ما وضع لكمية احاد الاشيا اي اسماء الاعداد اسماء وضعت لتدل على
كمية احاد الاشيا الى المعدودات فالواحد والاثنان عدد لوقوعهما جوابا عن
عن سوال القايل كم عندك ولا ينتقض الحد بمثل الذراع مع كونه موضوعا لكمية احاد الاشيا

لانه عين موضوع الكمية اى جميع الاشياء لانه لا يمكن تقدير جميع الاشياء بالذراع وفيه نكتة
لانه لا يتقدر جميع الاشياء بجميع الاعداد والحق ان يقال الاعداد وضع للكمية الحادثة
للاشياء بالذات فلا يحتاج بالذراع لان الكمية عارضة له لانه عرض واحد واصول
الاعداد اثنتا عشرة كلمة وهى واحد الى العشرة ومائة والف ويتولد منها
اعداد غير متناهية لا تقف عند حد واما تثنيته كمائتين والفين واما — والمتولد
جمع كعشرين والوف ومآت واما العطف كواحد وعشرين واما بتركيب
احد عشر على سبيل منع الخلو قوله تقول واحد واثنان وواحدة واثنتان او
وثنتان لبيان استعمال هذه الاعداد اى تقول واحد واثنان للمذكر
وواحدة واثنتان للمونث وهو جار على القياس وتقول ثلثة للمذكر وثلث
للمونث كثلثة رجال وثلث نسوة الى عشرة رجال وعشر نسوة وهو
جار على غير القياس وانما لم يجر عليه لان المعدود المذكر جمع وهو فيكون مونثا
فيلزم لحوق التاء بعده واذا الحق بالمذكر لم يلحق للمونث فرقا بينهما ولم يكن
الامر بالعكس لكون المذكر اسبق فاحتيج الى تانيثه اولا واما قوله تعالى
من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فلان الامثال هى الحسنات اولانها
اكتسب التانيث من المضاف اليه واعلم انه يجوز ان يقال ثلثة دواب وثلثة فرس
اذا

اذا اريد به المذكر فمن قال ثلثة دواب اجرى على الاصل وهو ان الدابة فى الاصل صفة على
وزن فاعلة من دب يدب وليست باسم لكنها تستعمل استعمال الاسماء من حيث لا يذكر
الموصوف فيكون التقدير ثلثة اشياء دواب وح يكون المعدود مذكرا ومن قال ثلث
دواب حمل على الظاهر واجرى الدابة مجرى غرفة والمختار ثلثة بنات عرس
واربع بنات اوى لان الواحد ابن اوى وابن عرس وحكى المحققون من علماء
العربية ثلث طلحات سواء اريد بها رجال او نساء وقيل ثلثة طلحات ان اريد بها
الرجال وثلث طلحات ان اريد بها النساء فرقا بينهما قوله احد عشر اثنا عشر احدى
عشرة اثنتا عشرة اى اذا جاوزت العشرة قلت احد عشر رجلا واثنا عشر
رجلا للمذكر واحدى عشرة امراة واثنتا عشرة امرأة للمونث اما الجزء الاول فحكمه
جاء حال التركيب كحكمه حال الافراد الا انه غير لفظ الواحد الى الاحد والواحدة
الى الاحدى تخفيفا واما تانيث الجزء الثانى فى المونث وتذكيره فى المذكر فقد رجع الى القياس
المهجور بجملة على صواته لعلة تذكيرها فى اخواته قوله وتقول ثلثة عشر الى تسع عشرة
للمونث بسكون الشين عند اهل الحجاز وكسرها عند بنى تميم فالجزء الاول جار فى
التذكير والتانيث حال التركيب كحكمه حال الافراد فى تذكير المونث وتانيث المذكر
والجزء الثانى فقد رجع الى الاصل لانه لما وجب تذكيره للمونث للمذكر لئلا يلزم اجتماع التانيثين

فيما هو كالكلمة الواحدة وجب اثباتها للمونث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمونث
وكسر الشين في عشرة اولكسرها لئلا يلزم توالي اربع فتحات في كلمة واحدة مع
تركيبها مع ما قبلها الخمسة قوله عشرون واخواتها فيهما اي تقول عشرون وثلثون
واربعون الى التسعون في المذكر والمونث نحو عشرون رجلا وامراة الى التسعين رجلا وامراة
قوله احد وعشرون احدى وعشرون اي اذا عطفت العشرات اعني عشرين
الى التسعين على ما دون العشرة وهو من واحد الى تسعة يستعمل ما دون العشرة على ما
عرفت وتعطف عليه عشرين وانما اورد مثالين للتعليم وهو احد وعشرون
للمذكر واحدى وعشرون للمونث قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اي ياخذ احاد انت
والاحاد عشرة على ما عرفت من غير تغيير وتعطف عليه العشرات فتقول
اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة الى التسعة وتسعين رجلا
وتسع وتسعين امراة وانما لم يتركب الاحاد مع العشرات في العشرين واخواتها
كما تركبت الاحاد مع العشرة لان الواو والياء في العشرين واخواتها علامة
للاعراب والتركيب موجب البناء فالجمع بينهما متعذر قوله مائة والف ومائتان
والفان فيهما اي تقول في المذكر والمونث مائة ومائتان والف والفان من غير
تغيير نحو مائة رجل ومائة امراة والف رجل والف امراة قوله ثم بالعطف على ما
تقدم

تقدم اي اذا جاوزت مائة يستعمل ما فوقها زاد عليها على ما عرفت من واحد الى
تسعة وتسعين وتعطفه على مائة فتقول مائة وخمسة رجال ومائة وخمس نسوة
وهكذا الى ان يستعمل ما دون الخمسة على ما عرفت الى ان تصل الى مائتين ثم تستعمل
ما دون المائة وتعطفه على المائتين وهكذا الى الالف واذا وصلت الى الالف قوله
يستعمل ما دون الالف المائة على ما عرفت وتعطف المائة على الالف وما دون
المائة على المائة فتقول الف ومائة وواحد وعشرون رجلا والف ومائة واحدى
وعشرون امراة ولم يخرج هذه القاعدة في التواريخ لان الغرض منها معرفة
الاول لكون الاكثر فيها معلوما قوله وفي ثماني عشرة فتح الياء اي الفتح الشاذ
اي المخالفة لاخواته لان اخر الاسم الاول في المركبات اي احدى عشر الى تسعة عشر مبني
على الفتح للخفة الا اثنا عشر فانه معرب وثماني عشر مع كونه مبنيا جاء مخالفا
لاخواته من المبنيات لجواز فتح يائه قياسا على سائر المركبات والحاقها للتخفيف
وحذفها مع كسر النون لدلالة الكسرة على الياء وحذفها مع فتح النون وهو شاذ
قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض لما فرغ من كيفية استعمال الاعداد
شرع في حال المميزات اعني المعدودات فقال مميز الثلثة الى العشرة مخفوض
فقال لاضافة الاعداد اليه مجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة نفر نحو ثلثة

اث، عند الخليل وسيبويه فانه وان كان على وزن فعلا عندهما لكنه في المعنى جمع شيء
وانما اشترط الجمعية لفظا او معنى ليوافق العدد المعدود لكونه اياه في المعنى وانما ابتدئ
بمميز الثلثة لعدم جمع المميز لما دون الثلثة على الصحيح به قوله الا في ثلث مائة وتسع
مائة استثناء من قوله ومميز الثلثة الى العشرة مجموع لفظا او معنى وانما استثنى منه
لعدم اضافة الثلثة الى التسعة الى الجمع في ثلثمائة الى تسع مائة لا لفظا ولا معنى لكون
المائة موضوعة لعدد معين ولا شيء من الجمع كذلك وكان القياس ان يضاف المميز لما
اريد المذكر العاقل والحيا فلان اريد المذكر غير العاقل انما جوزوا اضافتها الى لفظ المذكر
المائة لوجود الكثرة فيها فاشبهت الجمع قوله ومميز احد عشر الى التسعة وتسعين
منصوب بمعنى اما نصبه فلتمام الاسم قبله بتقدير التنوين في احد عشر الى تسعة عشر
لكون الاعداد في تقدير التنوين لان كل تنوين حذف لغير اللام والاضافة فهو في
تقدير الثبوت وتمامه بتشبيه نون الجمع في عشرين واخواتها واما افراده فلحصول الغرض به
مع كونه اخف من الجمع قوله ومميز مائة والف الخ اي مميز المائة والالف ومميز تثنيتهما
المائة والالف ومميز جمع الالف مخفوض لاضافتها اليها ومفرد لحصول الغرض به
وانما لم يقل وجمعها كما قال وتثنيتهما لعدم استعمال جمع المائة فلا يقال ثلث مئات وتسع
مئات بخلاف التثنية فانه يقال مئتا رجل قوله واذا كان المعدود مونثا
واللفظ

الدال عليه
واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان اي اذا كان المعدود مونثا واللفظ مذكرا
فلك وجهان اي جاز لك تانيث العدد وتذكيره كالشخص المطلق على المرأة فانه
جاز ان يقال ثلثة اشخص وثلث اشخص مراعاة للمعنى وبالعكس اي اذا كان المعدود
مذكرا واللفظ الدال عليه مونثا فلك وجهان تذكير العدد مراعاة للمعنى وتانيثه
مراعاة للفظ كالنفس المطلقة على رجل تقول ثلثة انفس وثلث انفس والله اعلم
ان مراعاة اللفظ في الصورتين اولى عندهم مراعاة للمعنى قوله ولا يميز واحد
واثنان اي لا يستعمل الواحد والاثنان مع معدودهما للاستغناء بلفظ معدودهما
منهما فان رجلا يدل على الواحد ورجلين يدل على الاثنين بخلاف الجمع فانه لا يدل
على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء بالجمع الذي هو المعدود لعدم دلالته على التعين
ولا بالعدد في الجمع لعدم تعين المعدود فاحتيج الى ذكر العدد والمعدود اي المميز
واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فللتاكيد قوله وتقول في المفرد من
المتعدد باعتبار تصيير الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير اي مفعول
اي فتقول للواحد من الشيء الذي فيه تعدد باعتبار تصيير ذلك الواحد عددا
بمعنى الذي اشتق منه ذلك الواحد مثلا اشتق ذلك الواحد منه الثاني للمذكر
والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة وانما ابتدئ بالثاني لانه لا عدد اقل من الواحد

حتى يجعله الواحد واحدا كقوله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم اي الا هو مصير الثلثة
اربعة وانما لم يتجاوز العاشر بهذا المعنى لعدم فعل فوق العشرة بمعنى انه مصير
عددا مثل عدد بخلاف العشرة فما دونها فانه يوجد لها فعل مشتق من العدد
بهذا المعنى نحو ثلثت الاثنين وربعت الثلثة وعشرت التسعة قوله وباعتبار
حاله عطف على قوله باعتبار تصييره اي وتقول المفرد من المتعدد وباعتبار
حاله اي باعتبار انه واحد من المتعدد ومتصف بانه ثان او ثالث او غير ذلك
الاول والثاني للمذكر والاولى والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة تقول الاول
ثلثة او خامس خمسة عاشر عشرة وانما قال الاول ولم يقل الواحد للعدد
ولانه ليس من العدد بل العلة فيعني لفظ الواحد الى الاول كما عين لفظ الاثنين الى
الثاني ولم يجز تعقيبه بعد الحادي الى العاشر بهذا المعنى لكونه بمنزلة واحد من العدد
بخلاف الاعتبار الاول فانه لا يجوز ما بعده لكونه اسم فاعل بمعنى مصيّر قوله
والحادي عشر والحادية عشرة اي ابن ما جاوز العشرة تقول باعتبار حاله
الحادي عشر للمذكر بتذكير الجزئين لانه اسم المذكر بخلاف ثلثة عشر والحادية
عشرة للمؤنث بتانيث الجزئين ليكون مخالفا للمذكر من كل الوجوه وهكذا
تقول الى التاسع عشر للمذكر والتاسعة عشرة للمؤنث قوله ومن ثم قيل
في الاول

في الاول ثالث اثنين اي ومن اجل انه يقال الثاني والثالث باعتبارين قيل
باعتبار الاول اي باعتبار تصييره ثالث اثنين اي اضيف الى ما هو من
العدد الذي اشتق منه بواحد ليمكن ان تصيّره مثل المشتق منه ومعنى ثالث
اثنين مصيّر للاثنين ثلثة وهو اسم فاعل من ثلاثتهما وقيل باعتبار الثاني
باعتبار الثاني حاله ثالث ثلثة اي اضيف الى العدد مساويا للعدد الذي اشتق منه
ليكون له معنى وقيل يجوز اضافته الى ما هو اكثر نحو ثالث عشر لجواز ان يكون
واحدا من عشرة وله معنى اخر وهو اتصافه بالثالثية قوله وتقول حادي
عشر احد عشر على الثاني خاصة اي وتقول حادي عشر احد عشر الى تاسع
عشر تسعة عشر باعتبار الثاني لصحة المعنى ولم يقل باعتبار الاول لعدم فعل مشتق
منه اسم فاعل فوق العشرة لهذا المعنى ولهذا قال على الثاني خاصة قوله وان شئت
حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر اي وان شئت قلت بهذا المعنى بعبارة
اخرى حادي احد عشر بحذف عشر الاول اكتفاء عنه بذكره ثانيا وهكذا تقول
الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب
وتبنى الجزئين الباقيين لوجود موجب البناء فيهما قوله المذكر والمؤنث
المؤنث ما فيه علامة التانيث اي انما عرف المؤنث اولا لان للمؤنث وجودي

والتذكير عدمي ومعرفة الملكات سابقة على معرفة الاعدام فالمونث اسم فيه علامة
التانيث لفظا نحو ضاربة وحبلى وحمراء او تقديرا وهو التاء في ارض لردها في التصغير
نحو اريضة والمذكر بخلافه اي بخلاف المونث اي المذكر اسم ليس فيه علامة التانيث لا
لفظا ولا تقديرا قوله وعلامة التانيث التاء والالف ممدودة او مقصورة اي
وعلامة التانيث التي تلحق الاسم المونث ثلثة وهي التاء والالف الممدودة قوله
والالف المقصورة وقد مر امثلتها وانما احتاج الى عد علامة التانيث لانها اما
مطلوب معرفتها ولانها كانت ماخوذة في تعريف المونث وابنية المقصورة فعالى
فعالى كحبلى وفعلى كاجلى وفعلى كشبعى وفعلى كسبطى وفعلى كفيلى الثلثة الاولى مختصة
بالتانيث بخلاف الاخرين وابنية الممدودة صحراء ونفساء وكبرياء وخنفساء
وعاشوراء وغير ذلك قوله وهو حقيقي ولفظي اي والمونث اما حقيقي ولا
لفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كالمراة بازائها الرجل والناقة بازائها
الجمل والمونث اللفظي بخلاف المونث الحقيقي وهو المونث الذي لا يكون بازائها
ذكر من الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث كظلمة او لم يكن نحو عين
قال الجابردي وكل عضو زوج كالاذن او من المونث اللفظي المضاف الى المونث والمضاف جزء
منه كقوله تع يلتقطه بعض السيارة وكنحو اعجبني مشي هند او فعلية نحو اعجبني مشية
هندا

هند او صفة نحو اعجبني حسن هند ولا يكون ان يقال جاريتي غلام
هند لان الغلام ليس جزءا منها ولا فعلا ولا صفة والذي تعرف تانيثه
النوع الاخير الصفة او الاشارة كقوله تع هذه النار التي كنتم بها تكذبون
وعود الضمير اليه كقوله تع والشمس وضحها ولحوق علامة التانيث في
فعله كقوله تع والتفت الساق بالساق ووجود علامة التانيث فيه لفظا او تقديرا
او غير ذلك واعلم انه اراد باللفظي ههنا غير ما اراد به في باب ما لا ينصرف
لان اللفظي جعله مقابل الحقيقي سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد
ولم يتناول المونث الحقيقي وجعله في باب ما لا ينصرف مقابلا للمونث المعنوي سواء كان
حقيقيا او لم يكن قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء اي اذا اسند الى المونث
الحقيقي او الى ضمير المونث اللفظي الفعل يجب الحاق التاء الفعل اللهم الا اذا فصل
بين الفعل والمونث الحقيقي جاز التذكير اذا لم يلتبس كما اذا اسميت المراة بزيد
كقولهم حضر القاضي اليوم امراة وكقوله ولقد ولد الاخيطل ام سوء والذي
يدل على ان المراد من الغير في قوله واذا اسند الى المونث الذي ذكرناه قوله وانت في
ظاهر غير الحقيقي بالخيار اي انت مخير في تانيث الفعل المسند الى ظاهر المونث
غير الحقيقي في تذكيره تقول طلع الشمس وطلعت الشمس والفرق بين المسند

الفعل الى ظاهره وبين ما اسند الى مضمر لان الاول نحو جاءني موعظة علم ان الفعل
لما بعده وان الثاني نحو موعظة جاء من غير تاء تأنيث جاز ان يظن ان الفاعل ضمير المتقدم
او انه شيء آخر مستتر لان اصل الفعل ان يسند الى الظاهر الذي بعده فيجب الحاق
العلامة حتى يعلم ان الفاعل ضمير المتقدم والحق انه يلزم من قوله وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار ان يجب ان يقال الملحة جاريتي ويجوز ان يقال جاءتني طلحة
مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا لفظا وهو خلاف المشهور قوله وحكم ظاهر الجمع
مطلقا غير المذكر السالم اي وحكم الجمع غير المذكر السالم اذا كان فعله مسندا
الى الظاهر كحكم المؤنث الغير الحقيقي اذا كان الفعل مسندا الى ظاهره في جواز
تذكير الفعل وتأنيثه تقول قام الرجال وقامت الرجال قوله مطلقا اشار الى
انه لا فرق بين ان يكون هذا الجمع جمع المذكر وبين ان يكون جمع المؤنث حقيقيا كان
او غيره تقول جاء الرجال الزينبات وجاءت الرجال الزينبات فالتأنيث
لكون الجمع في معنى الجماعة والتذكير لكون تأنيث الجماعة في باب التأنيث اللفظي
وانما لم يعتبر بالتأنيث الحقيقي في لزوم تأنيث الفعل اجراء الباب الجمع مجرى ال
واحد او لم يفعل بالعكس لترجيح اعتبار التأنيث بحسب اللفظ على اعتبار
التأنيث بحسب المعنى او لان المذكر اصل والمؤنث فرع وانما قيد الجمع بغير المذكر
السالم

السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه لا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدين
جاءت لسلامة بنية المفرد لوجود المفرد فيه قوله وضمير العاقلين غير المذكر السالم اي تقول
اذا كان الفعل مسندا الى الضمير العائد الى الجمع العاقل غير المذكر السالم فعلت نظرا الى كونه
مسندا الى ضمير مؤنث وفعلوا نظرا الى كونه مسندا الى جمع مذكر عاقل وانما قيد الجمع
للعاقلين بغير السالم احترازا عن الزيدون فعلوا فانه لم يجز ان يقال الزيدون
فعلت كما مر قوله والنساء والايام فعلت وفعلن اي اذا كان الفعل مسندا الى
ضمير جمع مؤنث عاقلا كالنساء او غيره كالعيون او الى ضمير جمع مذكر غير عاقل كالايام
جاز الحاق تاء التأنيث بالفعل نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث والحاق نون الجمع به
نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع غير مذكر عاقل تقول النساء والعيون والايام فعلت وفعلن
قوله المثنى ما لحق باخره الف او ياء مفتوحة ما قبلها اي المثنى اسم الحق باخره
الف او ياء مفتوحة ما قبلها ونون مكسورة وقد ذكرنا الكلام فيه قوله ليدل على ان
معه مثله من حيث انه اشارة الى علة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه
لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار معنييه المختلفين فلا يقال قرءان ويراد به الطهر
والحيض بل يراد به الطهران او حيضان والمراد بالمثلية في قوله ليدل على ان معه
مثله المثلية في اللفظ والمعنى لكنه يشكل بمثل العمرين والقمرين وجوابه انا لا نسلم انه يشكل بمثل القمرين

والعمرين فانه لولا الالحاق عم على الي بكر والقمر على الشمس للمماثلة بلبينهما لم يقل العمران والقمران الا ان كون الشي مثل غيره في اللفظ مما يكون لا لاستحالة في ذلك اللفظ لعند التثنية وقد يكون الا لذلك **قوله** والمقصور ان كان الف عن واو اي اعلم ان الاسم الصحيح نحو زيد والملحق به نحو ظبي والمعتل الياء نحو القاضي الحق بآخره الف او ياء ونون من غير تغيير تقول جاءني الزيدان والظبيان والقاضيان ورايت الزيدين والظبيين والقاضيين وهكذا تقول في الجر والحق وفي المنقوص نحو قاضيان وعميان في قاص وعم لعدم موجب حذفه ولم يذكره هذه الانواع للعلم بحكمها من الحد للاكون الاسم المقصور ان كان الفه بدلا عن واو وهو ثلاثي قلبت الفه واوا لامتناع اجتماع الالفين وكون اصل هذه الالف الواو نحو عصوين في عصا وان لم يكن كذلك قلبت الالف ياء اما لكون الالف بدلا عن الياء واما لكون الياء اخف من الواو وذلك اما بان يكون ثلاثيا واما بان يكون ثلاثيا لكن لا يكون الفه بدلا عن واو والاول على ثلاثة اقسام احدها ان يكون الفه بدلا عن بدل عن واو تقول ملهيان في ملهى لكثرة حروف الكلمة وكون الياء اخف من الواو والثاني ان يكون الفه بدلا عن ياء تقول اعشيان في اعشى والثالث ان لا يكون بدلا عن ياء ولا واو نحو حباريان في حبارى والثاني قسمان احدهما ان يكون الفه بدلا عن ياء كقولنا فتيان في فتى

فتا والثاني ان يكون غير بدل عن حرف كقولنا متيان في المسمى بمتى **قوله** والممدود ان كانت همزته اصلية تثبت اي اعلم ان حكم الممدود اما اصلية واما للتانيث واما لا اصلية ولا للتانيث فان كانت اصلية تثبت بحالها لكونها اصلية تقول في القراء قراءان وان كانت للتانيث قلبت واوا لئلا تقع بين الفين او لقربها بينها وبين الاصلية تقول في صحراء صحراوان وسبب اختصاص القلب بالواو مناسبتها بالواو الكثير في الثقل وان كانت غير اصلية ولا للتانيث جاز الوجهان ردها الى اصلها وهو القلب واثباتها على حالها لشبهها بالاصلية من حيث كونها غير زائدة تقول في كساء وردا كساوان ورداوان وكساءان ورداءان اعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا او في حكمه فيدخل فيه همزة زائدة للالحاق نحو حرباء تقول حرباءان لكونها في حكم الهمزة الاصلية والحق وجهه حرباوان **قوله** وتحذف نونه للاضافة اي وتحذف نون المثنى للاضافة الى اسم لئلا يؤذن بالانفصال **قوله** وحذفت تاء التانيث في خصيتان والية اي وحذفت تاء التانيث في خصية والية عند تثنيتهما نحو خصيين واليين مع عدم سقوطها في غيرهما لاتصالهما بالالة وانما حذفت عنهما لانهما لما لم ينفك فكان للمثنى بمنزلة الكلمة التي لا يقع في وسط الكلمة

من هذا سببها الياء

نحو اخوان وابوان في

نا ان نيث لا يتبع في وسطه قوله الجمع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما
فخرج بقوله دل على آحاد اسما الحاصل بمعنى الجميع نحو رهط ونفر فانه مقصودة بحروف مفردة فخرج عنه
امثال ذلك لعدم دلالتها على آحاد بحروف مفردة وقوله بتغيير ما بنيه على ان التغيير
التقديري كاف ليدخل فيه مثل هجان فان لفظه حالة الافراد كلفظه حالة الجمع
تقول ناقة هجان ونوق هجان لكن حركته في الافراد مخالفة لحركته في الجمع
تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا كالحمار وحال كونه جمعا كرجال ومعنى الحد المذكور
اسم دال على آحاد تقصد تلك الآحاد بحروف مفردة كرجال فانه دال على آحاد
تقصد تلك الآحاد بالراء والجيم والالف واللام وانما قال بحروف مفردة ولم يقل بمفرده لان
صيغة المفرد لا يبقى حال الجمع في اكثر الامر فلم تقصد تلك الآحاد حال الجمع بمفرده بل تقصد
بحروف مفردة ولقائل ان يقول ان قوله مقصودة زائد فلو قال ما دل على آحاد بحروف
مفردة لكفى اللهم الا اذا وجدت الدلالة من غير القصد والارادة اعلم ان الاولى
ان يتعلق بحروف مفردة بدال لا بمقصودة قوله فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح
لازم من الحد المذكور اي يلزم من الحد المذكور ان لا يكون تمر ولا ركب جمعا لعدم دلالتهما
على آحاد مقصودة بحروف مفردهما الا ان التمر ليس بجمع لتمرة لجواز اطلاقه على القليل
وعدم جواز اطلاق الجمع على القليل والجواز ان يقال عندي تمر اي تمرا ولان الركب
ليس

ليس جمع راكب لانه لو كان جمعا له لكان جمع كثرة لانتفاء كونه للقلة و
لو كان جمع كثرة لم يكن تصغيره على لفظه لكن تصغيره على لفظه نحو ركيب فلم يكن
جمعا والا فاثرها الاصح لان فيه خلافا فقال بعضهم ان التمر جمع تمرة والركب جمع راكب
قوله ونحو فلك جمع اي ويلزم من تعريف الجمع المذكور ان يكون فلك جمعا له لا بتغيير
لان الفلك المفرد على وزن قفل والجمع على وزن اسد قوله وهو مصحح ومكسر اي
اي الجمع مصحح ومكسر لانه اما ان يبقى بناء واحده سالما او لا يبقى فان كان
الاول فهو مصحح وان كان الثاني فهو مكسر ونحو فلك من الثاني لانك [illegible] تعالى
والمصحح للمذكر وللمؤنث اي الجمع المصحح اما جمع لمذكر مثل زيدين في زيد واما جمع للمؤنث نحو زينبات
جمع زينب قوله المذكر الحق واوا مضموما ما قبلها او ياء مكسورا ما قبلها ونونا مفتوحة
ليدل على ان معه اكثر منه اي جمع المذكر اسم الحق باخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور
ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه غالبا من جنسه وانما قلنا من جنسه
ليعلم انه لا يقال الحمارون بان يكون بعض افراده اشيا وبعضها اتانا وبعضها له
مبنيا وانما قلنا غالبا لجواز اطلاق الجمع على الاثنين مجازا وانما لم يقل منها من جنسه
اكتفاء بما ذكره في المثنى والاسم ان كان صحيحا او ملحقا به يلحق اخره هذه الحروف
من غير تغيير قوله فان كان اخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون اي قاضيون

لكان آخر الاسم الذي يراد ان يجمع هذا الجمع ما قبلها كسرة نحو قاض فحذفت الياء نحو
جاءني قاضون فان اصله جاءني قاضيون نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد سلب
حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذلك في النصب
والجر اعلم انه لو قال مثل القاضون لكان اولى لان في آخر مفرده ياء وهو القاضي
بخلاف قاضون فانه ليس في آخر مفرده ياء وهو قاض لانه محذوف الياء
لالتقاء الساكنين فحمل ان يجمع على ما في الياء لانه لا يوجد الياء المحذوف
لوجود علة حذفها وان كان مقصورا اي وان كان آخر الاسم الذي يجمع هذا
الجمع اسما مقصورا نحو مصطفى حذفت الفه وبقي ما قبلها مفتوحا تقول في مصطفى
جاءني مصطفون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت الالف لالتقاء
الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحا لعدم موجب تغييره وشرطه ان كان
اسما مذكرا علما يعقل اعلم ان الاسم الذي يراد جمعه هذا الجمع اما اسم واما صفة فان كان اسما
فشرط صحة هذا الجمع فيه امور ثلثة وهي كونه مذكرا علما وعاقلا لكون هذا الجمع
اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العاقل العلم اشرف من غيره فاعطي
الاشرف للاشرف فان فقد فيه شرط من هذه الثلثة كالعين او اثنان منها كالخمرة
او واحد منها نحو اعوج علما للفرس لم يجمع هذا الجمع وان كان صفة فشرط صحة هذا الجمع

فيه

مصطفون اصله

واعلم انه لو قال مثل المصطفون لكان احسن مما ذكرنا

فيه امور ثلثة احدها ان يكون مذكرا والثاني ان يكون عاقلا والثالث ان لا يكون
من باب افعل الذي مؤنثه فعلاء نحو احمر حمراء فرقا بين افعل هذا وبين افعل التفضيل
لصحة جمع افعل التفضيل هذا الجمع نحو الافضلين والاكملين لا يجمع جمعا لانه ليس بصفة
وكلامنا في الصفة واشار اليه بقوله وان لا يكون افعل فعلاء وهو عطف على قوله
فمذكر والثالث بان لا يكون مؤنثه فعلى واخذ الذي مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى
للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان الذي ليس مؤنثه فعلى فان الاول لا يجمع هذا
الجمع والثاني نحو ندمان يجمع هذا الجمع نحو ندمانون في جمع ندمان واليه اشار بقوله ولا فعلان
فعلى وهو عطف على افعل فعلاء والرابع ان لا يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو جريح بمعنى
مفعول وصبور بمعنى فاعل لانهم لو جمعوا هذا الجمع لقيل جريحون في المذكر وجريحات
في المؤنث فلزم الاختلاف بين صيغتي الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتي
الواحدين في المذكر والمؤنث فلزم مزية الفرع على الاصل وانما قلنا في فعيل بمعنى
مفعول وفي مفعول بمعنى فاعل لانه لو كان الاول بمعنى فاعل والثاني بمعنى مفعول لجاز
جمعهما هذا الجمع لعدم استواء المذكر والمؤنث فيهما لدخول التاء للتأنيث عليهما في
المؤنث نحو امراة قتيلة بمعنى قاتلة وناقة حلوبة بمعنى محلوبة لعدم المانع وكذلك القول
في مفعال ومفعيل وفي كل ما تلحقه المبالغة بادخال التاء للتأنيث عليه نحو علامة

وراوية لمن يروي الشعر كثيرا او في دقة وضحكة وصحكة لانه يستوي فيه المذكر و
المؤنث والرابع اليه بقوله ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث وهو عطف على قوله
فعالى وللنا لا يكون المذكر مستويا فيه اللفظ مع المؤنث والخامس ان لا
يكون بتاء التانيث نحو علامة ونسابة لكونه مؤنثا ح واعلم انه لا يحتاج الى ذكر
هذا الشرط لاستغنائه عنه بقوله لمذكر يعقل لكن اذكر هنا لدفع وهم
من يتوهم ان المراد بالتذكير من جهة المعنى فقط او للتاكيد قوله ويحذف نونه بالاضافة
اي ويحذف نون الجمع بالاضافة لما ذكرنا في التثنية قوله وقد شذ نحو ارضين وسنين
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة والحرة والقلة والثبة
وما اشبهها جمعت هذا الجمع وهو الارضون والسنون والحرون والاوزون
والقلون والثبون مع انتفاء الشرائط المذكورة وهي كونه علما لمذكر العاقل فلا يخلو لكونه
الشروط المذكورة شروطا واجاب عنه المص بقوله وقد شذ نحو الارضين وقد
تكلف قوم في توجيهه بانه محله ان الواو والياء والنون فيها ليست للاعراب
بل عوض من تاء التانيث المقدرة كما في ارض او عن الاعلال والادغام كما في
سنة وحرة وغاية السماحة قوله والمؤنث بالحاق الف وتاء اي جمع المؤنث الصحيح
على التقدير حاصل بالحاق الف وتاء في اخره نحو قايمات ولا يتوجه عليه الاشكال بحذف
التاء

لان تاء التانيث زائدة ليست من نفس الكلمة قوله وشرطه ان كانت صفة اي
ان علامة المؤنث الذي يراد جمعه هذا الجمع ان كان صفة واما غير صفة فان كان صفة فاما ان يكون
لمذكر او لا فان كان فشرطه ان يكون مذكره جمعا بالواو والنون ليلا يلزم مزية
الفرع على الاصل ومن ثم لم يجمع مثل حمراء وسكرى وفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل
ومفعال ومفعيل هذا الجمع لامتناع جمع مذكره بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فشرطه
ان لا يكون مجردا عن حرف التانيث نحو حائض وطامث اذا لم يعتبر الحدوث
بل اعتبر انه اسم لحصول في الشي للفرق بين الصفة باعتبار الحدوث وبينها باعتبار
الثبوت فاذا اعتبر الثبوت قيل حائض وطامث وجمع حوائض وطوامث واذا
اعتبر الحدوث قيل حائضة وطامثة وجمع على حائضات وطامثات وان كان
اسما غير صفة يجمع بالالف والتاء مطلقا اي من غير اعتبار شرط لعدم الاحتياج
الى الشروط نحو بيعات وطلحات وزينبات في جمع بيعة وطلحة وزينب وكذا جمع
بالالف والتاء مذكر غير عاقل نحو حمامات وسرادقات قوله جمع التكسير ما تغير
بناء واحده كرجال وافراس جمع التكسير ما تغير واحده حقيقة كرجال وافراس في جمع
رجل وفرس او تقديرا نحو فلك وهجان فان الفلك مفرد كقفل وجمع كاسد وان الهجان
مفرد كحمار وجمع كرجال قوله جمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة هذا القسم جمع باعتبار

لعله بناء واحده

اعني جمع القلة وجمع الكثرة وجمع القلة هو الذي يطلق على العشرة فما دونها من
غير قرينة ويطلق على فوقها بقرينة وجمع الكثرة عكس جمع القلة ويستعار كل واحد منهما
للآخر كقوله تعالى ثلثة قروء في موضع اقراء واوزان جمع القلة افعل كأكلب وافعال
كأجمال وافعلة كأرغفة وفعلة كغلمة والصحيح اي جمع المذكر السالم كزيدون وجمع
المؤنث السالم كمسلمات وما عدا جمع القلة الذي ذكرناه جمع الكثرة قوله المصدر
اسم الحدث الجاري على الفعل لما احتاج الى تعريف المصدر ههنا مع تقدم تعريف المفعول
المطلق لان المراد بالمصدر ههنا هو المصدر العام والفرق بينهما ظاهر لان كل مصدر
لابد له من فعل من لفظه وليس كل مفعول مطلق كذلك نحو ويله وويحه فالمفعول
المطلق اعم من المصدر فقوله اسم الحدث شامل لغيره نحو ويله وبقوله الجاري على الفعل
يخرج عنه لانه لا فعل له يجري عليه والمراد بالجاري ان يكون له فعل يذكر المصدر بيانا له
لمدلوله قوله وهو من الثلاثي سماع اي المصدر من الفعل الثلاثي سماعي يبلغ الى اثنين
وثلثين بناء وفي غير الثلاثي قياسي وهو من افعل افعال ومن فعّل تفعيل وتفعلة
وتفعال وفعّال نحو كلّم تكليما وبصّر تبصيرا وكرّر تكرارا وكذّب كذابا كقوله تعالى
وكذبوا باياتنا كذابا ومن افتعل افتعال نحو اكتسب اكتسابا ومن انفعل انفعال نحو
انطلق انطلاقا ومن استفعل استفعال ومن تفعّل تفعّل وتفعال نحو تملّق تملّقا وتملاقا

ومن

ومن فاعل مفاعلة وفعال نحو قاتل مقاتلة وقتالا واهل اليمن يقولون قيتالا ومن فعلل
فعللة وفعلال مثل دحرج دحرجة ودحراجا ومن افعلّ افعلال نحو احمرّ احمرارا ومن
افعالّ افعيلال نحو احمارّ احميرارا ومن افعوعل افعيعال نحو اعدودن اعديدانا
ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اي المصدر يعمل عمل فعله سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى
غيره اعني الحال والاستقبال لان عمله لكونه في تقدير ان مع الفعل والفعل المقدر اما
ماض او حال او مستقبل فاذن يعمل كل واحد منها وانما قيد عمله بقوله اذا لم يكن مفعولا
مطلقا لانه اذا كان مفعولا مطلقا فحكمه غير ما ذكرناه ههنا قوله ولا يتقدم معموله عليه اي
ولا يتقدم معمول المصدر عليه فلا يقال اعجبني زيدا ضرب عمرو لكونه في تقدير الموصول
والفعل فكما لا يتقدم ما في حيز صلته ان عليها كذلك لا يتقدم ما في حيز صلة المصدر عليه
قوله ولا يضمر فيه اي لا يضمر الفاعل في المصدر لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا
على الواحد لكن لا يجوز اضماره في المثنى والمجموع لانه يستلزم اجتماع التثنيتين في المثنى وهما
تثنية المصدر وتثنية الفاعل واجتماع الجمعين في المجموع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل قوله
ولا يلزم ذكر الفاعل اي ولا يلزم ذكر فاعل المصدر نحو اعجبني ضرب زيدا والا لزم الاضمار
فيه اذا كان مسندا الى مضمر وقد تبين انه لا يجوز قوله ويجوز اضافته الى الفاعل اي يجوز
اضافة المصدر العامل الى الفاعل كقوله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض واضافته قليلا الى

بلغ

المفعول محذوفا كان الفاعل كقوله تعالى من دعاء الخير كقوله امن رسم دار مربع ومصيف
لكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول لاحتياج الفعل وشبهه الى الفاعل
اكثر من اضافته الى المفعول ولهذا قال قد يضاف فيه لفائدة التعليل ويعلم من قوله
ويكون اضافته الى الفاعل ان عمله منونا وعليه انه اكثر مشابهة للفعل لكونه نكرة ح
كالفعل قوله واعماله باللام قليل اي واعمال المصدر المعرف بلام التعريف قليل وعليه تعذر
تقديره بان مع الفعل ح لانه لا يدخل اللام على ان مع الفعل كذلك لا يدخل على المصدر المقدر
بها وقد جاء في الشعر   ضعيف النكاية اعداءه   يخال الفرار يراخي الاجل قوله
فان كان مطلقا اي فان كان المصدر مفعولا مطلقا فهو اما غير بدل او بدل فان كان
غير بدل فالعمل للفعل سواء كان مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او لم يكن كقولك ضربا زيدا
لمن رفع السوط وان كان بدلا فالعمل وذلك بان يكون لازم الحذف نحو سقيا زيدا
نحوها اي جاز ان يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون المصدر عاملا من حيث انه
نائب عن الفعل لكن ان قال ان معناه جاز ان يكون المصدر من حيث انه هو
مصدر عاملا وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل من الفعل عاملا قوله
اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث اي اسم الفاعل اسم
اشتق لمن قام به الفعل فقوله ما اشتق من فعل احتراز به عن غير المشتق فانه لا يسمى
اسم

اسم الفاعل وشامل لغيره من المشتقات من الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة
واسماء الزمان والمكان والالة واسم التفضيل وبقوله لمن قام به يخرج عنه اسماء الزمان
والمكان والالة والمفعول لكون الفعل غير قائم بها وبقوله بمعنى الحدوث يخرج عنه الصفة
المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث   وصيغته من الثلاثي
المجرد على فاعل اي وصيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن فاعل والذي لم يكن
الثلاثي ومن غير الثلاثي على صيغة مضارعه بميم مضمومة في اوله وبكسر ما قبل الاخر
لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومعتد سواء كان ما قبل الاخر مكسورا او لم يكن نحو مدخل
من ادخل ومدحل او متذكر من تذكر الا ما شذ نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن والفج
فهو ملفج واعشب المكان فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع
ويعمل عمل فعله بشرط الحال او الاستقبال اي ويعمل اسم الفاعل عمل فعله الا اذا كان
او معتمدا لكونه مشابها له من حيث الزنة ودلالته على المصدر كالفعل واحتماله احد
الزمانين كالفعل ودخول لام التاكيد فان ضاربا مثل يضرب من حيث الزنة ودال
على المصدر واحد الزمانين ويمكن دخول لام التاكيد عليه لكن هذا العمل عمل فعله مشروط
كونه للحال او الاستقبال لان الفعل الذي يعمل اسم الفاعل عمله هو المضارع ليس بمعنى
الماضي وانما لم يعمل عمل الفعل الماضي لانتفاء المشابهة بينهما من حيث الزنة فان ضاربا.

مثل يعجبني الا مثل ضرب وبشرط الاعتماد على صاحبه اي الاعتماد على المبتدا او على ذي الحال او
على الموصوف او بشرط الاعتماد على الهمزة او حرف النفي لانه صرح بتوقف ذلك على العمل اما في
الصور الثلث الاول فلانه يستعمل في اصل وضعه لانه صفة في اللغة فلا بد من شيء محكوم
عليه وهو مذكور فيها واما في الصورتين الاخيرتين فلوقوعه بعدهما بالفعل اولى اعلم انه لو كان
وبشرط عدم وصفه قبله وبعدم تصغيره لكان اولى لخروجه بالوصف او التصغير
عن مشابهة الفعل اما خروجه بالوصف فظاهر واما بالتصغير فلانه صفة في المعنى وا
مثلة هذه الشرايط زيد قايم ابوه وجاءني زيد قايما ابوه ومررت برجل قايم ابوه
وما قايم زيد واقايم زيد والمراد بقوله يعمل عمل فعله ان فعله ان كان لازما كان هو
لازما وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا وان كان الى اثنين كان
كذلك وكان فعله متعديا الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه
والى الفضلات كذلك يتعدى هو اليها والمراد بالحال والاستقبال الحال والاستقبال
تحقيقا او حكاية حتى لا يكون مشكلا بمثل قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد به حكاية الحال فان كان للماضي
وجبت الاضافة اي فان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت الاضافة الى مفعوله
اضافة معنوية لانه غير عامل لان الانتفاء شرط عمله ذكر مفعوله وانما قال معنى لانه [illegible]
الاضافة

الاضافة ليست في تقدير الانفصال والذي يصحح جواز مررت بزيد ضارب عمرو امس
خلافا للكسائي يعني اي وجبت اضافته خلافا للكسائي فانه قال لا يجب اضافته
لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى الاستقبال وقد عرفت ضعفه ودليله
جواز قولهم زيد معطي عمرو درهما امس وعمل المعرف باللام بمعنى الماضي نحو
جاءني الضارب زيدا امس وانت تعرف الجواب عنهما عقيبه
فان كان له معمول اخر اي فان كان الاسم الذي بمعنى الماضي معمول اخر غير الذي اضيف
اليه ينصبه بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فان درهما
منصوب باعطى المقدر وكذلك ان كان له معمولان غير نصبهما بتقدير الفعل نحو زيد
معلم عمرو اياه ابخل العلماء امس وكذلك ان كان له ساير الفضلات
فان دخلت اللام اي ان دخلت اللام على اسم الفاعل استوى الجميع اي الماضي
والحال والاستقبال في عمله لانه فعل بالحقيقة ح عدل عن صيغة الفعل الى صيغة ح الاسم لكراهتهم
ادخال اللام عليه بقوله مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا او امس
وما وضع منه للمبالغة في العمل مثل الشرايط المذكورة وانما عمل مع زوال المشابهة
اللفظية لقيام المبالغة مقام تلك اللفظية تقول زيد ضراب ابوه عمرا
الان او غدا او امس وزيد الضراب ابوه عمرا الان او غدا او امس

قوا

واشلة ما وضع للمبالغة مذكورة في الكتاب فتقول اما ومنع مبتداء وقوله مثله حيلى الثيني
والجموع مثله اي يثنى اسم الفاعل ويجمع مثل مفرده في العمل تقول الزيدان ضاربان
عمروا او الزيدون الضاربون عمروا الان او غدا تقول الهندات هما الضاربان عمروا او
الزيدون هم الضاربون عمروا الان او غدا او امس وانما احتاج الى ذكر التثنية
والجموع لانها قد لا يكونان على وزن الفعل نحو ضاربين وضاربات ومرابع مضروب
زيدا وانما عملا وان لم يكونا على وزن الفعل لاطراد كتاب التثني والجموع ويكون
خلاف النعت مع الكراهية العمل اي ويجوز حذف نون تثنية اسم الفاعل وجمعه
السالم المعرفين بلام التعريف مع العمل اي نصب ما بعدهما تخفيفا لاستطالته بالصلة
لكون اللام بمعنى الموصول كبيت الكتاب الى قطعوت العشيرة لا يأتيهم من
وراءكم منطف وانما لم يتعرض لحذف النون عند الاضافة لانه معلوم في باب المثنى
والجموع ويعلم انه لا يجوز حذف النون مع العمل من غير التعريف تخفيفا لانه ليس
بطويل اسم المفعول المشتق من فعل لمن وقع عليه اي اسم المفعول اسم
المشتق من فعل كائنه لمن وقع عليه ذلك الفعل فقوله المشتق من فعل احترازه عن
غير المشتق من فعل فانه لا يسمى اسم المفعول وشامل لغيره من المشتقات المذكورة فقد
تعريف اسم الفاعل وقوله لمن وقع عليه خرج غيره وصيغته من الثلاثي على
مفعول

مفعول اي وصيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد على صيغة اسم فاعله بفتح ما
قبل الاخر اي بضم ميمه وفتح ما قبل الاخر لفظا نحو مدخل من يدخل او تقديرا نحو مختار
ومحرم وامره في العمل والاشتراط اه اي وامر اسم المفعول في عمله عمل
فعله والشرط لعمله كامر اسم الفاعل في عمله واشتراط عمله من كونه بمعنى الحال او الاستقبال
والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما ومن عدم الاشتراط كونه بمعنى الحال والاستقبال
مع الالف واللام وعلته نحو نصب بفعل عمل يضرب ومعطى يعمل عمل يعطى نحو زيد
مضروب غلامه ومعطى ابوه درهما الان او غدا او امس في عمله شرائط عمله ان لا يكون موصوفا
ولا مصغرا لما ذكرنا في باب اسم الفاعل الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن
قام ولك الفعل به على معنى الثبوت اي الصفة المشبهة اسم مشتق من فعل لازم لمن قام
ولك الفعل به على معنى الثبوت فقوله ما اشتق من فعل احترازه عن غير المشتق من فعل فانه
لا يسمى صفة مشبهة وبقوله لازم يخرج عنه اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول وافعل التفضيل
المشتق من المتعدي وبقوله لمن قام به يخرج عنه اسماء الزمان والمكان والالة وبقوله
على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل اللازم وافعل التفضيل المشتق من اللازم كقائم
وافضل وللقائل ان يقول لا نسلم انه يخرج بهذا القيد افعل التفضيل المشتق من اللازم
لانه لم يدل على زيادة الثبوت فيدل على نفس الثبوت فلو زاد في الحد قيدا اخر

وهو قولنا فقط لخروج عنه اسم التفضيل   وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اي
وصيغة الصفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل ومختلفة بينها على حسب السماع في
حسن وفي صعب صعب وظرف ظريف   ويعمل عمل فعلها اي تعمل الصفة المشبهة
عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط الزمان لعدم اعتبار الزمان في مدلولها لان المراد
من قولنا زيد حسن ثبوت الحسن لا حدوثه لكن بشرط اعتمادها على صاحبها
او الهمزة او ما لما ذكرنا في اسم الفاعل   وتقسيم مسائلها اي وتقسيم مسائل
الصفة المشبهة ان يكون الصفة المشبهة بلام التعريف او مجردة عنها فهذه ستة اقسام
حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة وعلى كل واحد من التقادير الستة معمولها اما مرفوع واما
منصوب واما مجرور فيصير المجموع ثمانية عشر مسئلة حاصلة من ضرب ستة في ثلثة ه
والمرفوع منها ستة والمنصوب ستة والمجرور ستة فالرفع في المرفوعات على الفاعلية والنصب
في المعارف من المنصوبات الست على التشبيه بالمفعول وفي النكرات منها على التميز
والجر في المجرورات الست على الاضافة   وتفصيلها حسن وجهه الى اي تفصيل
مسائل الصفة المشبهة الثماني عشرة حسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره وحسن الوجه
برفع الوجه ونصبه وجره والحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره والحسن وجهه وحسن وجه
وجه ونصبه وجره   اثنان منها ممتنعان اي اثنان من هذه الوجوه مختلفان
الثانية

او بغير اللام وعلى التقديرين فهو كما اما مضاف واما معرف بلام التعريف ه

الثانية عشر ممتنعان احدهما الحسن وجهه بجر وجهه والثاني الحسن
وجه بجر وجه لعدم افادة الاضافة فيهما خفة لامتناع اضافة ما فيه اللام الى النكرة
واختلف في حسن وجهه اي واختلف في صحة مسئلة واحدة منها وهي
حسن وجهه فقال قوم انها لا تصح لاستلزامها اضافة الشيء الى نفسه لان الوجه
هو الحسن وقال قوم انها تصح ومنعوا الاستلزام [illegible] والباقي احسن اي البواقي
من الثماني عشرة بعد اسقاط مسئلتين منها او ثلث اقسام ثلثة احدها ما هو
احسن وهو ما كان فيه ضمير واحد لتحقق ما يحتاج اليه من غير زيادة ومسائله
حسن وجهه برفع وجهه وحسن الوجه بالاضافة وحسن الوجه والحسن وجه
ونصب الوجه وحسن وجها والحسن وجها والحسن وجهه والحسن الوجه بالجر والنصب
والحسن وجها وحسن وجه باضافة وثانيها حسن وليس باحسن وهو ما
كان فيه ضميران اما حسنه فلوجود المحتاج اليه واما عدم احسنيته فلوجود الزائد على
المحتاج اليه ومسائله حسن وجهه بنصب الوجه وجره والحسن وجهه بنصب الوجه وثالثها
قبيح وهو ما لا ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير ومسائله الحسن الوجه برفع الوجه وحسن الوجه
برفع الوجه وحسن وجه برفع وجه والحسن وجه برفع وجه   ومتى رفعت بها فلا
ضمير فيها لانه رفع الى ظاهر ليعرف ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران وما لا ضمير فيه وتقديرها

اضافة الشيء الى نفسه لكون
الحسن اعم من الوجه ه
والبواقي ما كان فيه ه

ان الضمير المذكور في الوجه مذكر باعتبار الحسن الوجه لكونه بارزا واذا عرفت ذلك فنقول
متى رفعت بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها لامتناع وجود فاعلين لعامل واحد ح
تكون الصفة كالفعل لا تثنى ولا تجمع تكون تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر
وان لم ترفع بالصفة ما بعدها كان فيها ضمير الموصوف سواء نصبت ما بعدها او جررته
لاحتياج الصفة الى الفاعل فتؤنث وتثنى وتجمع اذا تحقق وجود الضمير فيها
اذا كان ما بعدها منصوبا او مجرورا تؤنث الصفة وتثنى وتجمع بحسب الضماير المستكنة
فيها الراجعة الى موصوفها تقول مررت بالمراة الحسنة الوجه ومررت برجلين
حسني الوجهين وبرجال حسان الوجوه لوجوب مطابقة الضمير العايد الى الظاهر
واذا عرفت هذا فاذا كان ما بعد الصفة مرفوعا لم يكن في الصفة ضمير وانه اذا كان
منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير فنقول اذا كان ما بعدها مرفوعا فاما ان يكون فيها
بعدها اي في الوجه في مثالنا ضمير او لا يكون فان كان كان فيها ضمير واحد وان لم
يكن لم يكن فيها ضمير وان كان ما بعدها منصوبا او مجرورا فلا يخلو من ان يكون فيها
بعدها ضمير او لا يكون فان كان كان فيها ضميران وان كان الثاني كان فيها ضمير واحد
واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر اي اسم الفاعل الغير
المتعدي الى مفعولين مثل الصفة المشبهة في جواز المسائل الست عشرة المذكورة في

الاسم المفعول الغير المتعدي

في الصفة المشبهة لان جواز هذه المسائل في الصفة المشبهة انما هو لشبهها باسم
الفاعل والمفعول فجوازها فيهما بالطريق الاولى تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب
وبرفع الاب وبنصبه وجره وهكذا الى اخر المسائل وانما قيد اسمي الفاعل والمفعول بغير
المتعديين لانهما لو كانا متعديين لم تجز فيهما هذه المسائل للالتباس الا يرى انهما لو
كانا متعديين وجوزنا تلك المسائل وقولنا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه
فلا يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول لضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول
وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل نصب
تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذا اذا قلنا زيد ضارب ابيه وزيد معطى ابيه
لم يعلم ان ابيه في المثال الاول مفعول ضارب او فاعل له اضيف اليه وان ابيه في المثال
الثاني مفعول اول لمعطى اقيم مقام الفاعل او مفعول ثان له ثم اضيف واليست الصفة
واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين كذلك اذ لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس
اسم التفضيل اسم اشتق من فعل لموصوف مع زيادة على غيره فقوله اشتق من
فعل شامل لغيره من المشتقات من الفعل وقوله لموصوف يخرج عنه اسماء الزمان
والمكان والآلة لانها ليست لموصوف وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لانها ليست بزيادة على غيرها وانما قال اسم التفضيل ولم يقل افعل

ليبنا ولحذا ونزا اعلم ان الحد المذكور يشكل بمثل احمد الساتين وابلق الختام لانهما غير
مشتقين من فعل قوله وهو افعل اي اسم التفضيل على وزن افعل غالبا قوله
وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن بناء افعل منه الا ترى انك لو اردت بناءه من التخرج
فان لم تحذف منه شيئا لم يمكن وان حذفت الزوائد حتى قلت هو اخرج لم يعلم ان المراد
منه كثير الخروج او كثير الاستخراج اعلم انه يشكل بمثل افلس واولى واعطى واحدى لانه
ليس مبنيا من ثلاثي مجرد فاذن لو قال وشرطه غالبا لكان اصوب قوله ليس بلون
ولا عيب وشرطه ايضا مع كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا لان من
اللون والعيب افعل لغير التفضيل كاحمر واعور فلو بني منهما افعل التفضيل التبس
احدهما بالاخر الا ترى انك لو قلت احمر لم يعلم ان المراد منه ذو حمرة ام زايد في الحمرة
اعلم ان المراد من العيب هو العيب الظاهر حتى لا يشكل بمثل اجهل واضل سبيلا قوله فان
قصد غيره اي فان قصد تفضيل غير الثلاثي المذكور وهو الرباعي كدحرج وغير المجرد
من الزوايد كاستخرج والالوان والعيوب كالحمرة والعور توصل الى تفضيله بثلاثي
ليس بلون ولا عيب وهو اشد واقبح واكثر مما كان مناسبا له فتقول هو اشد استخراجا
واكثر بياضا واقبح عورا فالمثال الاول لغير المجرد والثاني للون والثالث للعيب
قوله وقياسه للفاعل اي وقياس اسم التفضيل للفاعل غالبا لا للمفعول لانه لو بني لكل
واحد

منهما لحصل الالتباس لو جرح الفاعل المفعول على الفاعل لانه اكثر الافعال بلا تفضيل
لانه في اكثر الامر للفعل اللازم ولان المبالغة في الفاعل اليق منها للمفعول ولان الفاعل
اكثر من المفعول وقد جاء للمفعول اي قد جاء اسم التفضيل مبنيا للمفعول لكنه نادر
قليل كقولهم هو اعذر واليوم واشغل واعرف واشهر وغيرها ويستعمل على احد ثلثة اي
ويستعمل اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه وهو ان يكون مضافا كقولك زيد افضل القوم او مع من
نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل وانما يستعمل بهذه الثلثة ليعلم المفضل
والمفضل عليه فلا يجوز ان يقال زيد الافضل من عمرو لحصول الاستغناء بكل واحد من
اللام ومن عن الاخر لدلالة كل واحد منهما على تعيين المفضل والمفضل عليه الا بمثل قولك لست
بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر للكون من تعجيز زيد كانه قال ولست بالاكثر منهم كقولهم زيد
الافضل من بين الرجال ولا يجوز ايضا ان يقال زيد افضل لعدم تعين المفضل عليه الا
ان يعلم نحو يعني احد هذه الامور كقولك الله يعلم السر واخفى اي يعلم اخفى من السر
واذا اضيف فله معنيان اي فاذا استعمل اسم التفضيل مضافا كان له معنيان احدهما وهو
الاكثر ان يقصد زيادته على من اضيف اليه ويشترط فيه ان يكون من جملة ما اضيف اليه
وداخلا فيه لمشاركته للمضاف اليه ولهذا لا يقال الملائكة افضل البشر وبالعكس الا الجن ليس
الكلام بل يقال افضل من البشر والجن من الملائكة ولا يلزم من دخوله في المضاف اليه

التناقض ولانه داخل فيه من جهة الشركة وعينه داخل فيه من جهة التفضيل قوله

فلا يجوز يوسف احسن اخوته اي فلا اجل انه يشترط ان يكون داخلا في المضاف اليهم كيف ان

يقال يوسف احسن اخوته لاستلزامه اجتماع النقيضين لانه بتقديره اضافة الاخوة الى الضمير العايد

الى يوسف يلزم ان يكون خارجا عنهم وبتقدير انه يشترط فيه انه من جملة المضاف اليهم يكون داخلا

فيهم فيلزم ان يكون داخلا فيهم وخارجا عنهم وهو اجتماع النقيضين . والثاني

ان يقصد زيادة مطلقة اي المعنى الثاني الذي يقصد به حين كونه مضافا هو ان يقصد به

تفضيل وزيادة مطلقة لا على ما يضاف اليه فيكون هذه الاضافة للتخصيص والتوضيح كو نحب

اشرف من جاوزه فيجوز يوسف احسن اخوته اي الاجل انه يقصد به تفضيل وزيادة

مطلقة ولا يقصد به تفضيل على ما يضاف اليه يجوز ان يقال يوسف احسن اخوته لانه لم يلزم

اجتماع النقيضين لعدم دخوله في المضاف اليه فيجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له

اي يجوز في المضاف بالمعنى الاول الافراد في جميع الاحوال كزيد افضل القوم الزيدان افضل

القوم الزيدون افضل القوم لكونه مشابها بالافعل من من حيث انه ذكر المفضل عليه في كل

واحد منهما ويجوز المطابقة كزيد افضل القوم الزيدان افضلا القوم الزيدون افضلوا

القوم هند فضلى الهندان فضليا القوم الهندات فضليات القوم لكونه مثالا لافعل

من حيث وجود الاضافة فيه وعدمها في افعل من . واما الثاني والمعرف باللام

فلا

يوسف نه

فلا بد من المطابقة اي اما المضاف بالمعنى الثاني وهو المضاف لمجرد التوضيح والتخصيص

والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة لكونهما مستحقين للمطابقة وعدم المطابقة

وهو مطابقتهما افعل من لعدم ذكر المفضل عليه فيهما واشتغالهما ظاهرة والذين قوله

مفرد مذكر لا غير اي اسم التفضيل الذي مع من لا يستعمل الا مفرد مذكر لعينه واشتغاله

كالحيثية وح لا يمكن تثنية اسم التفضيل لا جمعه ولا تانيثه قبل ذكر من واللازم لحاق

علامة التثنية والجمع والتانيث قبل مضي الكلم بتمامه ولا يعد لعدم جواز الفصل

بين الكلم وبين علامات تثنيته وجمعه وتانيثه . ولا يعمل في مظهر الا اذا

كان لشي وهو في المعنى لشي مفضل الي اخره اي افعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان

جاريا على شي وهو في المعنى صفة لمسبب ذلك الشي مفضل باعتبار ذلك الشي

مفضل على نفسه باعتبار غيره ذلك الشي حال كون هذا التفضيل منفيا كقولهم ما رايت

رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن جار على رجل وهو في المعنى

صفة لسببه وهو الكحل والكحل مفضل باعتبار الرجل مفضل على نفسه باعتبار غيره

الرجل يعني زيد حال كون هذا التفضيل منفيا وانما لم يعمل في المظهر الا لم يوجد الشرط

المذكور لعدم دلالة الفعل على التفضيل ودلالته على التفضيل قال ولا يعمل في مظهر لانه

يعمل في المظهر غير هذا الشرط لان العامل في الظاهر قوي يحتاج الى الشرط

لانه بمعنى حسن الى اخر ما ذكر اشارة الى علة عمل اسم الفاعل التفضيل عند حصول الشرط
المذكور انما عمل لانه بمعنى حسن لانه بمعنى قولك رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد هو معنى قولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في
عين زيد بخلاف ما اذا لم يوجد هذا الشرط لانه لم يكن بمعنى حسن مع انهم لو لم يعملوا التفضيل
الرفع ولو رفعوا اسم التفضيل في مثالنا المذكور هو احسن لكان حينئذ مبتدا والكحل
مبتدا فيلزم الفصل بين احسن ومعموله الذي هو منه باجنبي هو الكحل الذي هو غير
جابنه   ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد اي يجوز لك ان
تقول فيه بعبارة اخرى اخصر من الاول مع كون معناهما واحدا وهي ان تقول
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد   فان قدمت ذكر العين
العين الى اخره اي فان قدمت ذكر العين على اسم التفضيل جاز فيه عبارة اخرى
من عينه فتقول كما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل اي ما رايت
كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وهو مثل ما انشده سيبويه مررت على وادي
السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تاية واخوف الا
ما وقى الله ساريا لانه قدم المفضل عليه هو وادي السباع على افعل التفضيل
اقل من عينه فتقول من كوادي السباع منفعلان لقوله ولا ارى ولا في

٩

لقوله

كل في النصب بانه حال وعامله مررت وحين جملة ظرفية حال عن وادي السباع
وواديا منصوب بانه مفعول اول لا ارى وان جعلنا ارى بمعنى العلم
كان كوادي السباع حالا من واديا ومتعلقا بلا ارى واقل صفة لواديا
وركب فاعل اقل وتاية تمييز عن اقل واخوف عطف على اقل وما في قوله الا
بمعنى من وساريا منصوب بانه حال عن ضمير اخوف او تمييز بمعنى سرى فيكون
صفة واقعة موقع المصدر **قوله الفعل ما دل** ما دل على معنى في نفسه مقترن
باحد الازمنة الثلاثة فقوله ما دل على معنى شامل للكلم الثلث وقوله في نفسه يخرج الحرف
وقوله مقترن باحد الازمنة الثلث يخرج الاسم وينبغي ان يراد بالكلمة بالدلالة الدلالة
الاولية وبالاقتران الاقتران بحسب الوضع حتى لا يتوجه عليه النقوض المذكورة في حد الاسم فصل
فصل ومن خواصه الخ فقطعه من خواصه اشارة الى انه ذكر بعض خواصه لكونه اشهر
واكثر استعمالا والاربعة الاول مخصوصة باول الفعل والاخيران باخره وانما اختص قد
بالفعل لانه لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل وهما لا يوجدان الا في الفعل وانما اختص
سوف والسين بالفعل لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال
وذلك لا يوجد الا في الفعل وانما اختص الجوازم بالفعل لاختصاص الجزم به لكونه
في الفعل عوضا عن الجر في الاسم وانما اختص تاء التانيث الساكنة بالفعل لان وضعها

لتدل على ان فاعل الفعل مؤنث وانما قيد التاء بالساكنة لان المتحركة داخلة على الاسم
وانما اختص كم نا بقلت بالفعل المراد به الضمائر المرفوعة البارزة المتصلة لامتناع
ثبوت الضمائر المرفوعة المتصلة البارزة في الاسماء والحروف اما في الحرف فظاهر
واما في الاسم فلانها لو اتصلت بالاسم لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين في الجمع
فلم يتصل به في الواو لاتحاد الباب   الماضي ما دل على زمان قبل زمانك الذي انت فيه
فخرج ما دل على زمان قبل زمان انت فيه وهو زمان الان فقوله دل على زمان يشمل جميع
الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالدلالة انما هو بحسب اصل الوضع
لئلا ينتقض بمثل ان ضرب ولم يضرب حذفه للعلم به   مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك
والواو جزء بعد جزء اي الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى او
خبر مبتدا محذوف اي هو مبني وانما بني على الحركة لوقوعه موقع الاسم وبني على الفتح لفظا
لكونه اخف وانما قال مع غير الضمير المرفوع لانه لو كان مع هذا الضمير وجب سكونه نحو
ضربت لكراهتهم اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة
اتصال الفعل بفاعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا وانما قال
مع غير الواو لانه لو كان مع الواو وجب ضمه للمناسبة نحو ضربوا   المضارع
ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت ليخرج الماضي والباء فيه للسببية فنحو لما اشبه
الاسم

والمراد بما هو الفعل الذي لا ينتقض بمثل ان ضربت [illegible]
اي ضرب [illegible]

الاسم شامل للماضي لكونه مشابها له لوقوعه موقعه وقوله باحد حروف نأيت يخرج الماضي
والباء فيه للسببية او للمصاحبة وقوله لوقوعه مشتركا تنبيه على الجهة التي تشبه الاسم بسببه
احد حروف نأيت معه وهي وقوع كل واحد منهما مشتركا ومختصا اما اشتراك الاسم فكرجل
واما تخصيصه فنحو هذا الرجل واما اشتراك الفعل المضارع فنحو يضرب لكونه مشتركا بين
الحال والاستقبال واما تخصيصه فبالسين او سوف نحو سيضرب وسوف يضرب
فالهمزة للمتكلم بيان لمعاني حروف نأيت فالهمزة علامة للمتكلم المفرد مذكرا كان او
مؤنثا نحو اضرب ليوافق لفظ انا والنون للمتكلم مع غيره نحو نضرب ليوافق نحن
مذكرين كانا او مؤنثين او احدهما مذكر والاخر مؤنثا او مجموعا كان او مثنى وقد تستعمل
للواحد للتعظيم نحو قوله تعالى نحن نقص عليك احسن القصص والتاء للمذكر المخاطب
ومثناه وجمعه نحو تضرب يا زيد وتضربان وتضربون يا زيدون وللمخاطبة المؤنث
ومثناه وجمعه نحو تضربين يا هند وتضربان يا هندان وتضربن يا هندات ليوافق
لفظ انت وللمؤنث الغائبة والغائبتين نحو هند تضرب والهندان تضربان
والياء للغائب غير المؤنث والمؤنثين وهو المفرد المذكر ومثناه ومجموعه ومجموع المؤنث
الغائبة تقول زيد يضرب الزيدان يضربان الزيدون يضربون   وحرف المضارعة   والنساء يضربن
مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه بيان لحركات هذه الحروف والاصل فيها الفتح لكونه

اخف الحركات وانما ضمت في مضارع الرباعي وهو ما كان على اربعة احرف نحو اكرم
ودحرج وقاتل وكرم فرقا بينه وبين الثلاثي الا يرى انك لو قلت من اضرب
وضرب اضرب بفتح الهمزة في مضارعهما حصل الالتباس ولم يتميز الحكم لكون الرباعي اقل
فيدخل في غير الرباعي نحو اقتتل وانفعل واستفعل وغير ذلك   ولا يعرب من الفعل غيره
ما لم يتصل به نون التاكيد ولا نون جمع المؤنث وانما لم يعرب غير المضارع من الافعال
لعدم علة الاعراب فيه وانما اعرب هذا النوع لمشابهة الاسم على ما مر وانما لم يعرب
هذا النوع اذا اتصل به نون التاكيد لانه لو اعرب على ما قبلها يلزم انه مسند الى الواحد
او الى غيره حينئذ في مثل تضربن ولو اعرب عليه يلزم الاعراب على ما يشبه التنوين وهو
غير جائز وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل به نون جمع المؤنث لان هذا النون اوجب
تسكين ما قبلها قياسا على فعلت وفعلن وعند حصول السكون يتعذر الاعراب وفي
عبارة الكتاب نظر لانه يدل على ان غير المضارع لا يعرب اذا لم يتصل به النون المذكورة ويعرب
اذا اتصل به النون واذا كان كذلك يحمل نحو لا اذا لم يتصل به قيدا احترازيا عن المفهوم من
كلامه هو ان المضارع يعرب الا يحمل قيدا في المذكور وهو لا يعرب غير المضارع اذا لم
يتصل به النون   واعرابه بحسب وجوه اي اعراب الفعل المضارع رفع ونصب وجزم
وليس له جر لئلا يلزم مزية اعرابه على اعراب الاسم   فالصحيح عن ضمير مرفوع بارز نا
بيان

بيان لتفصيل اصناف اعراب المضارع فانها تختلف في الاعراب ليعطي كل صنف ما يستحقه
من الاعراب فالصحيح عن الضمير البارز المرفوع الذي للتثنية والجمع مؤنثا كان او مذكرا
والمخاطبة المؤنثة اعرابه بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب وبالسكون حال الجزم
تقول هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب المراد بالصحيح الفعل المضارع الذي لا يكون في اخره
الف ولا واو ولا ياء   والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اي اعراب المضارع الفعل
بالضمير البارز المرفوع لاحد الامور المذكورة ثبوت النون حال الرفع وحذفها حالت
الجزم والنصب وهي في خمسة امثلة وهي هما يضربان وانتما تضربان وهم يضربون
وانتم تضربون وانت تضربين ولن ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي ولن تضربا
ولن تضربوا ولم تضربي وانما جعل اعرابها بالحروف لمشابهتها صورة المثنى والمجموع في
الاسماء وانما سقط النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد فكما اسقط الحركة حال
الجزم فكذلك النون وانما اسقط النون حال النصب لكون الجزم في الافعال بمنزلة الجر
في الاسماء فكما يتبع النصب الجر في الاسماء يتبع النصب الجزم في الافعال   والمعتل
بالواو والياء الى اخره اي واعراب المعتل الاخر بالواو والياء نحو يغزو ويرمي بالضمة
تقديرا حال الرفع لاستثقال الضمة على الياء والواو والفتحة لفظا حال النصب تقول
تقول هو يغزو ويرمي ولن يغزو ولن يرمي لخفة الفتحة وبحذف حال الجزم

نحو لم يغز ولم يخش لانه اذا دخل الجازم يحذف الحركة حذف الحرف   والمعتل
بالالف اى اعراب المعتل بالالف نحو يخشى بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب
تقديرا نحو يخشى ولن يخشى لعدم قبول الالف الحركة وبحذف الحرف حال الجزم
لفقدان الحركة   ويرفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد
اشارة الى عامل المضارع وهو كونه مجردا عن العامل اللفظية اعني ناصب
المضارع وجازمه نحو يقوم زيد   وينتصب بان مظهرة ولن وكي واذن ذلك
اشارة الى نواصب الفعل المضارع وهي ان ولن وكي واذن وان المقدرة
بعد الحروف الخمسة المذكورة فيما فرغ عنه عقيبه ما قال فان نحو ازيد ان تحسن
الي وان تصوموا خير لكم ومن ظاهر ان منها في المثالين المذكورين منصوبين لان
يكون ناصب المضارع ولا يجوز ان يكون مخففة من المثقلة لوجوب ذكر سوف
او السين او قد او حرف النفي مع ان المخففة لاختصاصها بالافعال اتفقوا اجماعا
على المبتدا والخبر الا ان النصب في المثال الاول بالفتحة لفظا وفي المثال الثاني بحذف
النون   والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه اي هي التي
وان التي تقع بعد العلم نحو علمت ان سيقوم هي ان المخففة من المثقلة وليست ان
الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون ان الناصبة

للرجاء والطمع الواقعين على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على ان ما
بعده معلوم التحقق والمراد بالعلم كل ما هو بمعنى العلم واعلم ايضا وقيل ان المخففة من
المثقلة مع المضارع لا بد ان يكون المضارع مع السين او مع سوف او قد او حرف
النفي ولهذا اورد مثالين لكونها كالعوض من المحذوف للتخفيف والفرق بين ان
الناصبة والمخففة   والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان اي ان التي تقع بعد الافعال
الدالة على الظن فيها وجهان اي جاز فيه ان يكون ناصبة وجاز ان يكون مخففة من
المثقلة نحو ظننت ان يقوم زيد وان سيقوم لجواز وقوع كل واحد بعد الظن   ولن نحو لن
ابرح اي مثال لن الناصبة قوله تعالى لن ابرح ومعنى لن نفي الاستقبال ولهذا لا يستعمل الا في الفعل
المستقبل وهو اكد من لا في نفي الاستقبال وقيل انها للتأبيد   واذا اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
اي اذا انما ينصب الفعل المضارع بشرطين احدهما ان لا يكون ما بعدها معتمدا على ما قبلها اي لا يكون ما بعدها
معمولا لما قبلها لئلا يلزم توارد العاملين على معمول واحد وهما اذن وما قبلها والثاني ان يكون الفعل
مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال كقولك لمن قال اسلمت اذن تدخل
الجنة فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن اكرمك كقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا
او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اظنك كاذبا وجب الرفع   واذا وقعت بعد الفاء او الواو فالوجهان
اي اذا وقعت اذن بعد الفاء كقولك لمن قال انا اتيك فاذن اكرمك او بعد الواو وعطف

كقوله واذن لا يلبثوا جاز الرفع لاعتماد ما بعدها على ما قبلها وجاز النصب لان الفعل مع
الفاعل لما كان مفيدا استقلالا من حيث النظر الى حرف العطف فكأنه غير معتمد على ما قبلها
وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي مثاله اسلمت كي ادخل
الجنة ومعناها السببية اي تكون ما قبلها سببا لما بعدها فان الاسلام سبب لدخول
الجنة وهي ناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين وهذا اختيار للمصنف وليست
بحرف جر وليس النصب بعدها باضمار ان كما هو مذهب البصريين لدخول
اللام عليه كقوله تعالى لكيلا يكون على المؤمنين حرج وحتى اذا كان
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها اي ينصب ما بعد حتى باضمار ان بعدها بشرط ان يكون
ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن لجواز
قولك اليوم سرت امس حتى ادخل البلد بالنصب اذ الغرض من الاخبار عن الدخول
الترقب عند ذكر السير منه غير نظر الى حصوله وحتى يكون بمعنى كي اي للسببية وهو غالب
نحو اسلمت حتى ادخل الجنة بمعنى كي ادخل الجنة وقد يكون بمعنى الى اي بمعنى انتهاء
الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس بمعنى الى ان تغيب الشمس لان السير ليس
سببا لغيبوبة الشمس وانما يضمر ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر
الفعل فاضمر ان ليكون في تقدير الاسم وحتى في المثال الاول من الامثلة المذكورة في الكتاب
ما بعدها

بمعنى كي وما بعدها مستقبل تحقيقا وفي المثال الثاني يحتمل ان بمعنى كي او بمعنى الى وما بعدها
غير مستقبل تحقيقا بل بالنظر الى ما قبلها وفي المثال الثالث بمعنى الى وما بعدها مستقبل
تحقيقا فان اردت الحال تحقيقا او حكاية اي فان قصدت كون ما بعدها
بالنسبة الى ما قبلها وذكر بارادة تلك الحال تحقيقا نحو سرت اليوم حتى ادخل البلد
وانت تخبر عن السير حال الدخول او تقديرا كقولك اليوم سرت حتى ادخل البلد امس
وانت سرت ودخلت امس وقصدت الاخبار اليوم عن تلك الحالة كانك
حرف ابتداء فيرفع ما بعدها وانما لم ينصب ح لكون حتى حرف ابتداء لا حرف
جر وانما لم يجز ان يكون حرف جر لامتناع تقدير ان بعدها لكون ان الداخل على المضارع
للطمع والرجاء الدالين على الاستقبال وتحقق المنافاة بين الحال والاستقبال
ويجب السببية اذا كانت حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه
لما بطل الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها وجب تحقق الاتصال المعنوي
ليبقى الغاية التي هي مدلولها كقولهم مرض فلان حتى لا يرجونه فالمرض هو سبب
عدم الرجاء ومن ثم امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة
اي من اجل ان حتى يكون حرف الابتداء يمتنع ان يقال كان سيري حتى ادخلها بالرفع
اذا كان الناقصة لانه على تقدير الرفع كان ما بعدها جملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها

فيبقى كان الناقصة بلا جزء وهو غير جائز ولو تعني ومن اجل لزوما قبلها سببا لما بعد
حتى امتنع ايضا ان يقال اسرت حتى تدخلها بالرفع لانه يكون جزءا مستقلا مقطوعا عن قوله
لا تعلق له بما قبلها وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم
الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وانه محال   وجاز في كان سيري حتى
ادخلها في التامة اي اذا كان تامة جاز ان يقال كان سيري حتى ادخلها بالرفع لعدم
المانع وهو لزوم المحال وهو بقاء كان الناقصة بلا جزء وفاعل جاز ضمير عائد الى الرفع
اي وجاز الرفع في كان سيري   وايهم سار حتى تدخلها بالرفع اي واذا كان
الاستفهام على تعيين الفاعل نحو ايهم سار حتى تدخلها جاز الرفع لعدم لزوم المحال وهو
الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب لان سبب الدخول هو السير لان
السائل للتعيين وههنا لم يقع الشك في السير وانما وقع في تعيين القائم   ولام كي
نحو اسلمت كي ادخل الجنة اي مثال لام كي اسلمت لادخل الجنة والنصب بعدها باضمار
ان وانما سميت لام كي لانه بمعنى كي انما يجب تقدير ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول
حرف الجر الفعل وقدرت ان لتكون ما بعدها في تقدير الاسم   ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي
لكان اي لام الجحود التي تنصب بعدها بتقدير ان هي لام زائدة لتاكيد النفي الداخل على كان
كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم والفرق بين هذه اللام ولام كي ان لام كي للتعليل كما
بهذه

ا ب ا ت ا ل ث ث ج ح ه د ذ

بهذه وما يلزم اختلاف المعنى لحذفهما بخلاف مثل لكونها زائدة وانما وجب تقدير ان بعدها لما ذكرنا
في لام كي   والفاء بشرطين احدهما ان ينصب ما بعد الفاء باضمار ان بشرطين احدهما ان يكون
ما قبلها سببا لما بعدها لانه انما عدل عن الرفع الى النصب ليدل عليه والثاني ان يكون قبلها احد الامور
المذكورة في الكتاب لانه قبلها السبب بسبب ما بعدها الا عند تحقق احد هذه الامور ولذا لم يجز
في الموجب الا في الضرورة كقوله ساترك منزلي لبني تميم   والحق بالحجاز فاستريحا   واراد بها ان
الحق استريح مثال الامر زرني فاكرمك ومثال النهي لا تشتم فاضربك ومثال النفي لا يقضى عليهم
فيموتوا ومثال الاستفهام هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومثال التمني يا ليتني كنت معهم فافوز
فوزا عظيما ومثال العرض الا تنزل بنا فتصيب خيرا وتقدير الاول ليكن منك زيارة فاكرام
مني وتقدير الثاني لا يكن منك شتم فضرب مني وتقدير الثالث لا يكون قضاء عليهم فموتهم
وتقدير الرابع هل حصول شفعاء فشفاعة لنا وتقدير الخامس ليت لي كونا معهم ففوزا
عظيما وتقدير السادس الا نزول منك فاصابة خير وتقدير الكل ليكن منك زيارة فاكرام مني وانما كان تقديرها كذا لانه لما قصد الى
السببية وجب اضمار ان ليعلم انه كذا ولما اضمر ان كان ما بعد الفاء في تقدير المصدر
وهو معطوف فوجب ان يجعل ما قبله ايضا في تقدير المصدر لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل
واذا انتفى ذلك فيتعين الرفع فاكرمك جملة واحدة لانه في تقدير ليكن منك اتيان فاكرام
مني واذا كان كذلك لم يكن الجزاء بمنزلة الشرط والجزاء على الحقيقة وانما سماه النحاة

جوابا نظرا الى المعنى   والواو يشترط بين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اي ينصب بعد
الواو بشرطين احدهما الجمعية والثاني ان يكون قبلها احد الامور الستة المذكورة فالفعل
في اشتراط الشرطين هي العلة المذكورة في الفاء والاحكام كالاحكام فيها لان الواو
للعطف كالفاء فاضمر ان بعده ليعلم الجمعية ويلزم منه جعل الفعل الذي قبله في تقدير المصدر
ليكون عطف الاسم على الاسم مثال النفي لا اخذ منك وتحبوني فان المراد نفي اجتماع الامرين
ومثال الاستفهام هل تعطيني واكرمك فان السؤال عن اجتماع الامرين اعني الاهانة والاكرام
ومثال النهي قوله لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم   فالنهي
عنه هٰهنا هو النهي عن الشيء مع طلب مثله ومثال الامر زرني واكرمك فالمطلوب مع الزيادة
مع الاكرام ومثال التمني ليت لي مالا وانفق فالمتمنى هو حصول المال مع الانفاق ومثال
العرض الا تنزل بصيب خيرا فالمعروض هو النزول مع اصابة الخير وهذا معنى الجمعية
في كل واحد منها تقدير الاول لا يكون منك خدمة وجفاء منك وتقدير الثاني هل حصول
اعانة منك واكرام لكي مني وتقدير الثالث لا يكن منك النهي عن خلق واتيان
مثله وتقدير الرابع ليكن منك زيارة لي واكرام كذا مني وتقدير الخامس ليت لي
حصول مال وانفاق منه وتقدير السادس الا يكون منك نزول واصابة الخير لك مني
واو بمعنى الى ان اي ينصب الفعل بعد او باضمار ان لانه بمعنى الى او حتى او الا وايا
ما كان

ما كان يلزم تقديره ان بعدها حتى يكون الفعل بعدها في تقدير المصدر لاختصاص هذه الاشياء
بالاسماء تقول لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي هذا ما ذكره المص في الشرح
والذي ذكره غيره ان او حرف العطف كالواو والا انها للشك والواو للجمع وانما اضمر ان بعدها
ليعلم ان التابع لم يدخل في الاول بل المراد ان المعتقد في اللزوم لاجل الاعطاء ولما قدرنا   لزوم اوله
في تقدير المصدر فدرجل او كذلك ليكون عطف الاسم على الاسم فيكون تقديره ليكن مني علي
منك وهو في قوة قولنا لالزمنك الى ان تعطيني حقي او حتى ان تعطيني او الا ان تعطيني
والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما اي ينصب بعد الحروف العاطفة الفعل المضارع
بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم كقول
الشاعر للبس عباءة وتقر عيني   احب الي من لبس الشفوف
ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة اي يجوز اظهار ان مع لام كي ومع
الحروف العاطفة على الاسم اما لام كي فللفرق بين لام كي ولام الجحود وهم يفعل بالعكس
لكون لام الجحد زائدة ولام كي غير زائدة واما مع الحروف العاطفة فلكراهية عطف
الفعل على الاسم ظاهرا   ويجب مع لا في اللام اي ويجب اظهار ان مع لا اذا
كان قبلها اللام لئلا يتوالى اللامان واعلم انه يجب اظهار ان مع غير لام كي والعاطفة
لدلالة القرينة عليها وكون الحذف اصغر فالنه مواخذ فيها فهذه الحروف التي

ا ب ت ث

ثم بعدها ان على ثلثة اقسام قسم يمتنع اظهاران بعده وقسم يجب وقسم يجوز

وتجزم بلم ولما ح اي وتجزم الفعل المضارع بهذه الكلمات وهي اشارة الى جوازم

الفعل وهي قسمان احدهما جوازم فعل واحد والاخر جوازم الفعلين الاول اربعة

وهي لم ولما ولام الامر ولا في النهي وكلم المجازة عطف على لم وهو القسم الثاني

من القسمين المذكورين في الكتاب يعني جوازم الفعلين وهو ضربان ضرب حرف

وهو ان وضرب اسم يتضمن معنى ان للايجاز والاختصار وهو ضربان ظرف وغير

ظرف والظرف اما ان لا يستعمل الا مع ما وهو حيث واذ لمنعهما عن الاضافة للانعقاد عن

الانجزام لان المضاف اليه مرفوع لوقوعه موقع الاسم والرفع والجزم متنافيان واما

ان يستعمل مع ما ومجردا عنها وهو اين في المكان ومتى في الزمان كقوله تعالى اينما تكونوا

يدرككم الموت وكقوله اين تصرف بنا العداة تجد نا نصرف العيش نحوها للتلاق

وكقوله متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا وكقوله متى تاته تعشوا

الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد واما ان لا يستعمل مع ما وهو اي كقوله

فاصبحت انى تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر وغير الظرف

ما ومن واي ومهما وامثلة قوله ارى العمر كنزا ناقصا كل ليلة وما ينقص الايام

والدهر ينفد ومن يكرم منكم اكرمه وكقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وكقوله عز

وجل

ا ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ

وجل مهما تاتنا به من اية ولا اصل في مهما عل وجهين احدهما ما على ان ما الثانية

زايدة وهو بمنزلة ما ثم ابدل من الالف الهاء لتحسين اللفظ والثاني ان يكون مه

واقعا قبل فعلان قايلا حال النهي افعل لا تقدر عليه فقال المخاطب مه ما تفعل افعل ثم جرى

مجرى كلمة واحدة ويجزم بها كما يجزم بما وانما لم يتضمن هذه الاسماء معنى لو مع انها

حرف الشرط ايضا لان اصل حرف الشرط ان يكون للاستقبال ولو ليس كذلك لانه

للمضي واما مع كيفما واذا فذ اي الجزم بكيفما واذا شاذ لمخالفة المعنى في كيفما

لان من المستعمل ان يكون على اي حال هو عليها وللمنافاة بين اذا وان الشرطية لان

اذا للتخصيص وان الشرطية للعموم وقد يجزم باذا في ضرورة الشعر كقوله واذا

تصبك خصاصة من الحوادث نكبة فاصبر لكل عناية فتنجلي والكوفيون يجوزون

الجزم بكيف مع ما وبدونها وبان مقدرة عطف على قوله لم اي وتجزم الفعل بان

مقدرة وقد مر بيانه فلم لقلب المضارع ماضيا ح لما فرغ عن تعداد الجوازم

شرع في تبيين معانيها فقال لم لقلب المضارع الى معنى الماضي والنفية لا مثلها اي ولما

مثل لم في قلب المضارع الى معنى الماضي والنفي وتختص بالاستغراق وجواز حذف

الفعل اشارة الى الفرق بين لما ولم بعد اشتراكهما فيما ذكر اي وتختص لما باستغراق نفي الفعل

في الزمان الماضي الى زمان الحال فلم لنفي فعل و لما لنفي قد فعل تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم

اي عقيب الندم ولم يلزم الاستمرار الى وقت الاخبار وتقول ندم زيد ولما ينفعه الندم لنوم
استمرار عدم نفي النفع من الماضي الى وقت الاخبار   معناها بزيادة ما وتختص
ايضا لما بجواز حذف فعلها نحو ندم زيد ولما اي ولما ينفعه لان اعمال لم زيدت عليها فناب
مناب الفعل وقد جاء حذف الفعل مع لم ايضا كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم
الاغارب ان وصلت وان لم تكن اي ان لم وصلت واعلم انه قد يفصل بين لم
والفعل حملا على المجازم في ضرورة الشعر فاصبحت معانيها قفارا رسومها كان لم سوى
اهل من الوحش توهل   ولما مشترك بين كونه اسما وبين كونه حرفا الا انه
اذا كان اسما فهو مخصوص بالماضي وان كان حرفا فهو مخصوص بالمضارع قوله
ولام الامر هو اللام المطلوب بها الفعل وهي اي ولام الامر لام يطلب بها الفعل فان كان الفعل
مبنيا للمفعول لزمته مطلقا اي وان كان مبنيا للفاعل لزمته مسندا الى المتكلم والغائب
واما في غيرهما فنادر كقوله عم فبذلك فليفرحوا   ولا للنهي ضدها اي ولا التي للنهي ضد لام
الامر وهو الذي يطلب به ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للمفعول
والفاعل غائبا كان او غايبا او متكلما   وكلم المجازاة تدخل على الفعلين اعلم ان
كلم المجازاة وهي المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لتدل على ان الاول سبب للثاني فالاول
مسبب والثاني الاول منهما شرطا والثاني جزاء اعلم المراد هو السبب في العقل لا في الخارج   بالسببية

لئلا

ان كان

لئلا يشكل بمثل ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة مع ان الثاني سبب للاول في الخارج لا حصول الاول
في العقل بسبب حصول الثاني فيه ثم ان الشرط والجزاء ان كانا مضارعين كقولك ان تكرم اكرم
فالجزم في كل واحد منهما واجب لكون كل واحد منهما معربا والجازم موجودا وان كان الشرط
مضارعا والجزاء ماضيا نحو ان تضرب ضربت فالجزم ايضا واجب في الاول
لكونه معربا ووجود الجازم فيه واشار اليه بقوله وان كانا مضارعين او الاول فالجزم
اي فالجزم واجب فان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو ان ضربت اضربك فالوجهان
في الجزاء الرفع والجزم اما الرفع فلان حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط الذي هو اقرب اليه
فلان لا يعمل في الجزاء الذي هو ابعد عنه اولى واما الجزم فلكونه معربا ووجود الجازم
ومثال الجزم كثير ومثال الرفع قول زهير   واذا اتاه خليل يوم مسغبة يقول
لا غايب مالي ولا حرم   واشار اليه بقوله وان كان الثاني اي وان كان
الجزاء مضارعا واللغة الاولى ضعيفة لان المقتضي للجازم موجود وان كانا
ماضيين كقولك ان قمت قمت فلا جزم في كل واحد منهما لكونهما مبنيين   واذا
كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى الى اخره اشارة الى بيان الجزاء الذي يمتنع
دخول الفاء عليه والجزاء الذي يجوز والذي يجب الضابط فيه انه اذا اثر
حرف الشرط في الجزاء معنى قطعا لم يجز دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج الى ان الحكم

تاثيره وعدم تاثيره فيه جاز الامران وان لم يوثر قطعاً يجب دخول الفاء عليه ليدل
على انه جواب الشرط فاشار الى الاول بقوله اذا كان الجزاء ماضياً بغير قد لفظاً او معنى
اي اذا كان الجزاء ماضياً لفظاً كقولك ان ضربت ضربت او معنى كقولك ان ضربت لم اضرب
لم يقترن به قد لفظاً ولا معنى الخ دخول الفاء عليه لتحقق تاثير حرف الشرط فيه ح
وهو جعله للاستقبال وانما قال بغير قد لفظاً او معنى لانه لو كان مع قد لفظاً كقوله تع ان
يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنى كقوله تع ان كان قميصه قد من قبل
فصدقت وجب دخول الفاء عليه لانتفاء تاثير حرف الشرط فيه لان الغرض منه الماضي
المحقق واشار الى الثاني بقوله وان كان مضارعاً مثبتاً او منفياً بلا فالوجهان
اي وان كان الجزاء مضارعاً مثبتاً جاز الامران دخول الفاء من حيث انه خبر
مبتدا محذوف فلم يوثر فيه حرف الشرط كقولك ان قمت فيقوم اي فهو يقوم وترك
الفاء من حيث انه يجعل جزء مستقبل جواب الشرط وهو اولى لان عدم الحذف
اولى من الحذف كقولك ان قمت يقوم وكذلك اذا كان الجزاء مضارعاً منفياً بلا
جاز الوجهان دخول الفاء كقوله تع فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا
رهقاً ان حمل لا النفي للاستقبال فلم يكن لحرف الشرط تاثير فيه لامتناع اجتماع
العاملين على اثر واحد وجاز ترك الفاء ان حمل لا لمجرد النفي فكان لحرف الشرط
تاثير

والله خير حافظاً وهو
ارحم الراحمين

تاثير فيه لجعله للاستقبال وانما قيد المنفي بلا لان المنفي بما او لن يجب دخول الفاء عليه
لامتناع تاثير حرف الشرط فيه لان المراد بالمنفي بما هو الحال مع كونه جواباً للشرط
وبالمنفي بلن هو الاستقبال واشار الى الثالث بقوله والا فالفاء يعني اذا لم يكن الجزاء
ماضياً بغير قد لفظاً او معنى ولم يكن المضارع مثبتاً ولا منفياً بلا وجب دخول الفاء لا
لامتناع تاثير حرف الشرط فيه سواء كان جملة اسمية كقوله تعالى افان مت فهم
الخالدون او امراً كقوله تع ان كنتم تحبون الله فاتبعوني او نهياً كقوله تعالى
فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار او التنبيه كقولك ان تكرمنا
فمن يرحمنا او دعاء كقولك ان اكرمتنا فرحمك الله او كان ماضياً متحققاً بقد
لفظاً او معنى كما مر او منفياً بما او لن كما مر الى غير ذلك   ويجي اذا مع الجملة
الاسمية موضع الفاء كقوله تع وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
وانما جاز مع الجملة الاسمية موضع الفاء لدلالتها على التعقيب كالفاء ولانها للمفاجاة
وانما يجي موضع الفاء في الجملة الاسمية لان اذا التي للمفاجاة لا تدخل الا على
الجملة الاسمية الا نادراً   وان مقدرة بعد الافعال الخمسة التي هي الامر والنهي
والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد ان الاول سبب للثاني نحو اسلم تدخل
الجنة اي ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة وايت

بنيك ان تركت اي ان لو عرفت بنيك ان تركت وليته عندنا تحدثنا ولا تنزل تصيب خيرا
اي ان تنزل تصيب خيرا واللعن في الجميع وقع الاول وقع الثاني لان الطلب الحكمي كونه
يتضمن معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض فيكون في ضمن هذه الطلب الحكمي مسببات المسببات
وهو ما بعدها وليس الجنة كذلك فانه ليس للطلب ولهذا الا يجزم في النفي اعلم ان المراد
من الامر هاهنا هو الامر حقيقيا او حكما ليدخل فيه نحو حسبك ينم الناس فان حسبك
منزل منزلة اكتف كانه قال اكتف ينم الناس وامتنع لا تكفر تدخل النار لان المعتبر
بحسب لينه يكون من حيث المظهر فتقديره ان لا تكفر تدخل النار وهو محال خلافا
للكسائي فانه جوز نفعا منه حاملا على وضوح المعنى

صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة هذا التعريف لامر
المخاطب المبني للفاعل وليس بتعريف لمطلق الامر لخروج الامر الغائب وامر
المخاطب المبني للمفعول فقوله صيغة يطلب بها الفعل كالمعنى من امر الغائب وامر
المخاطب المبني للمفعول وقوله من الفاعل المخاطب يخرج الغائب والمتكلم نحو ليضرب زيد
ولاضرب انا وامر المخاطب المبني للمفعول نحو لتضرب انت وقوله بحذف حرف المضارعة
يخرج مثل قوله تع فبذلك فلتفرحوا في القراءات ... ومثل لما تضرب بحيلا لانه ليس
بحذف حرف المضارعة وحكم اخره حكم المجزوم اي وحكم اخر هذا الامر حكم
اخ

اخر المجزوم تقول اضرب واغز وارم واخش بحذف الواو والياء والالف كما تقول
لم يغز ولم يرم ولم يخش وفي التثنية اغزوا واروميا واخشيا بحذف النون كما تقول
لم يغزوا ولم يرميا ولم يخشيا انما كان حكمه حكم المجزوم تشبيها له بما فيه لام الامر من حيث
ان كل واحد منهما لطلب الفعل وانما قال حكم اخره حكم المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه
مبنيا لعدم علة الاعراب وعدم مشابهته الاسم كما تقرر في موضعه فان
كان بعده ساكن اشارة الى كيفية اخذ الامر من الفعل المضارع وهي ان يحذف
حرف المضارعة ثم ان كان بعد حرف المضارعة متحركا اسكن اخره وحصل باقيه
امرا تقول في تعد وتضارب عد وضارب والضمير في قوله بعده عائد الى حرف
المضارعة ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده ساكن وهو
ليس برباعي زدت عليه همزة وصل متحركة ليمكن النطق به وتلك الهمزة
مضمومة ان كان بعد الضمة الساكن ضمة للاتباع ومكسورة فيما سواه سواء كان
بعده كسرة نحو اضرب من تضرب او فتحة نحو اعلم من تعلم لتعذر الضم والفتح
لحصول الالتباس الا ترى انك لو قلت من تضرب بضم الهمزة لالتبس
بالماضي الرباعي المبني للمفعول او بمضارع الرباعي للمتكلم ولو قلت اضرب بفتح الهمزة
التبس بماضي الرباعي ولو قلت من تعلم اعلم بفتح الهمزة لالتبس بمضارع المتكلم من فاعله



للمتكلم او وقلت من تعلم اعلم يتبع الهمزة التي بالملحقين الرباعي ولما فرغ عن كيفية
بناء الامر الثلاثي اورد امثلة وهي تقتل واضرب واعلم فالاول مثال ان يكون بعد
الحرف الساكن مضموم والثاني مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مكسورا والثالث مثال
ان يكون بعد الحرف الساكن مفتوحا وان تعديه ساكن الهمزة يا في زدت الهمزة المحذوفة
من المضارع لانتفاء موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه
اجتماع الهمزتين وتكون مفتوحة مقطوعة لكونها اصلية مفتوحة في الاصل تقول
في اكرم اكرم وانما حذفت الهمزة من المضارع لكراهة اجتماع الهمزتين في المتكلم
نحو اكرم وحذفت في البواقي كونها يكرم وتكرم ونكرم اطرادا للباب
وهو ما حذف فاعله اي فعل ما لم يسم فاعله فعل حذف فاعله واقيم
المفعول مقام الفاعل للاختصار او للابهام او للجهل بالفاعل او غيرهما والغرض
من ذكره ههنا كيفية بنائه فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره
للتمييز بين بناء الفاعل وبين بناء المفعول ولم يقتصر على ضم الاول لئلا يلتبس
مضارع ما لم يسم فاعله في اعلم ولا على كسر ما قبل اخره لانه لم يتميز في مثل علم هذا
اذا لم يكن في اول الفعل همزة وصل ولا تاء واما اذا كان في اوله همزة وصل فضم الحرف
الثالث مع ضم الهمزة لدفع الالتباس تقول في انطلق واقتدر واستخرج انطلق
واقتدر

واقتدر واستخرج بضم الهمزة والحرف الثالث والتاء لم يقتصر على ضم الهمزة لحصول الالتباس بالامر
عند سقوط ضم الهمزة في الدرج في قولك الانطلق والاستخرج ولا اقتدر واما
اذا كان فيه التاء كما في باب تفعل وتفاعل يضم التاء مع ضم الحرف الثاني تقول في
تعلم وتجاهل تعلم وتجوهل بضم التاء والحرف الثاني لئلا يلتبس بمضارع علم وجاهل
والثاني في قوله والثاء مع التاء عطف على الثالث وقوله خوف اللبس اشارة
الى علة جميع ما ذكره من قبل ومعتل العين الافصح قيل وبيع اعلم ان في بناء ما لم
يسم فاعله في الماضي للمعتل العين ثلث لغات احدها قيل وبيع واشار اليه بقوله
الافصح قيل وبيع واصله قول وبيع نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلها بعد سلب حركته
فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار قيل وبيع والثانية قيل وبيع بالاشمام
وهي تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير التلفظ به ولا يدركه الا البصير وهو
فصيح ليؤذن بان اصل ما قبلهما الضم واشار اليه بقوله وجاء الاشمام والثالث
قول وبوع بالواو الساكنة والضم الاول وهو قليل ووجهه انه حذفت الحركة
من الواو والياء للاستثقال ثم قلبت الياء واوا في بيع والضم ما قبلها واشار اليه بهذه
اللغة بقوله والواو وهو عطف على الاشمام اي وجاء الواو واعلم ان قوله
ومعتل العين الافصح قيل وبيع على الاطلاق ليس بجيد لان عور وصيد ليس كذلك

بل الاصوب ان يقول معتل العين المقلوبة الفا   ومثله باب ضيق وانقيد

دون باب استخير واقيم اي كما ان ما لم يسم فاعله من الماضي المعتل العين   مثل

من الثلاثي ما لم يسم فاعله من باب احتيق وانقيد في انه يجوز فيه ثلاث

لغات دون باب استخير واقيم اما الاول فلان اصل اختير وانقيد اختير وانقود

فان تأتي فيه مثل بيع وقول في وقوع الضمة على التاء وفي وقوع الكسرة

ما بعدها على الواو والياء جاز فيه ما جاز في بيع وقيل واما الثاني فلان استخير واقيم

بمنزلة استخير واقيم وهما البناء مثل بيع وقول في وقوع الضمة على الفاء والكسرة

بعدها على الواو والياء فلم يلزم ان يجوز فيه ما جاز في قيل وبيع   وان كان

مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره اي ان كان الفعل الذي يراد ان يبنى منه ما لم

فاعله مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ليتميز عن بناء الفاعل ولم يجز الاقتصار

على احدهما لان الاقتصار على فتح ما قبل الآخر يفيد في مثل يعلم وعلى الضم في مثل

يخرج تقول في يضرب يضرب   ومعتل العين ينقلب عينه الفا اي ان كان

المضارع الذي يبنى منه ما لم يسم فاعله معتل العين ينقلب عينه الفا واوا كانت

او ياء تقول في يقول ويبيع يقال ويباع لان اصلهما يقول ويبيع فنقلت حركة

الواو والياء الى ما قبلهما فلما كانتا في موضع الحركة مع انفتاح ما قبلهما قلبتا الفا

مختار

فيقال ويباع   وغير المتعدي ربع الفعل اما متعد واما غير متعد لانه اما

ان يتوقف فهمه على متعلق او لا يتوقف فالاول هو المتعدي نحو ضرب فان فهمه يتوقف على شيء

يتعلق به وهو المضروب والثاني غير المتعدي نحو قعد فان فهمه لا يتوقف على شيء يتعلق به

نحو القاعد وغير المتعدي يصير متعديا بالهمزة ... وهي الهمزة نحو اذهبت زيدا

وبتضعيف العين نحو فرحت زيدا وحرف الجر نحو ذهبت بزيد   والمتعدي يتعدى الى

واحد واثنين اي المتعدي يتعدى الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا والى اثنين لا اقتصار اي

معناه ايا هما وهو على ضربين احدهما ان لا يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول فيجوز

الاقتصار على احدهما كاعطى وكسى نحو اعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا جبة والثاني ان

يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول ولا يجوز الاقتصار على احدهما كعلم نحو علمت زيدا فاضلا

ويتعدى الى ثلاثة مفاعيل كاعلم واري وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث الا ان اعلم واري

تعديتهما الى ثلاثة مفاعيل بالاصالة بلا خلاف فان علم يتعدى الى مفعولين فاذا دخل عليه

الهمزة يتعدى الى ثلاثة مفاعيل لزيادة الهمزة للفعل معنى يزيد بسببه مفعول فاذا قلت اعلمت

زيدا عمرا جاهلا كان معناه صيرت زيدا عالما بان عمرا جاهل وكذلك اريت واما

البواقي فتعديتها بنفسها الى واحد والى الآخر بواسطة حرف الجر تقول انبأتك عن زيد

وقد يحذف حرف الجر لكنها لما كانت قريبا من الاعلام اجريت مجراه في تعديتها الى ثلاثة

[illegible]

مفاعيل   وهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اي هذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل
حكم مفعولها الاول كمفعول اعطيت مع انه يجوز حذف مفعولها الاول كما يجوز حذف كل واحد من
مفعولي اعطيت يجوز ان تذكره مقتصرا من غير ذكر المفعولين الاخيرين ويجوز ان تذكره مع
مع ذكر المفعولين الاخيرين كما يجوز ان تذكر المفعول الاول لاعطيت مقتصرا على الثاني
ويجوز ان تذكره مع ذكر الثاني   والثاني والثالث كمفعولي علمت اي حكم مفعول
هذه الافعال الثاني والثالث كحكم مفعولي علمت بمعنى انه يجوز ترك مفعوليها الثاني والثالث
معا ولا تقتصر على احدهما كما لا تقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال الثاني
والثالث هو مفعولا باب علمت على الحقيقة تقول اعلمت زيدا عمروا خير الناس واعلمت
زيدا من غير ذكر الثاني والثالث واعلمت عمروا خير الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا
تقول اعلمت زيدا عمروا من غير ذكر الثالث ولا اعلمت زيدا خير الناس من غير ذكر الثاني
ظننت وحسبت الخ اعلم ان افعال القلوب سبعة وهي
تدخل على الجملة الاسمية اعني المبتدا والخبر لبيان ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من ظن او علم فان
الثلثة الاول للظن والثلثة الاخيرة للعلم وزعمت للدعوى والاعتقاد تجيء للعلم وتجيء
للظن مثلا اذا كان زيد قائم عبارة من علم قلت زعمت زيدا قائما وان كان عبارة
من ظن قلت ظننت زيدا قائما وتنصب الجزئين اي المبتدا والخبر بها الا عند ما
نذكرها

وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لانها لا يحتاج في صدورها الى الجوارح والاعضاء
الظاهرة بل يكفي فيها القوة العقلية   ومن خصائصها انه لا تقتصر على احدهما الخصائص
جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يشاركه فيه غيره من ذلك الشيء اي من خصائص
افعال القلوب انه لا تقتصر على احد مفعوليها وان جاز ان لا تذكرهما معا كقوله تعالى ويوم يقول
نادوا شركائي الذين زعمتم اي زعمتموهم اياهم لكن هذه الافعال داخلة على المبتدا
والخبر فكما انه لا بد للمبتدا من الخبر وبالعكس لا بد لاحد المفعولين من الاخر بخلاف باب
اعطيت كما ذكر لانه غير داخل على المبتدا والخبر وفيه نظر لجواز حذف كل واحد من المبتدا والخبر
كما مر على خلاف ان احد مفعولي باب حسبت واقع في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون
بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة من قرا بالياء اي ولا يحسبن الذين
يبخلون بما اتاهم الله من فضله البخل هو خيرا لهم   ومنها جواز الالغاء الى اخره
اي من خصائص هذه الافعال الالغاء وهو اذا توسطت هذه الافعال بين المفعولين
نحو زيد ظننت مقيم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت يبطل عملها لكونهما
مبتدا وخبرا على تقدير الغائها مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر واعلم ان تقدم
معمول احد مفعوليها عليها كتقدم احد مفعوليها عليها في جواز الالغاء نحو متى تظن
زيد منطلق لان تقدم معمول المفعول كتقدم المفعول ولم يكن الالغاء في باب اعطيت

اذا تاخرا او توسط لعدم استقلال معمولها كلاما والمراد بالالغاء ابطال العمل العارض
وهو المتوسط او المتاخر مع جواز العمل ويعلم من قوله جواز الالغاء جواز العمل اذا
تاخرا او توسط ويعلم من قوله اذا تاخرت او توسطت انه لا يجوز الالغاء اذا تقدمت
وينبغي ان يعلم ان الالغاء اولى اذا توسطت والالغاء اولى اذا تاخرت وهذه الافعال
يكون في معنى الظرف نحو زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني   ومنها انها تعلق
قبل الاستفهام والنفي واللام اي ومن خصائص هذه الافعال تعليقها وهو وجوب
ابطال العمل لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل الاستفهام او النفي او لام الابتداء
تقول علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد في الدار وعلمت لزيد قائم لاقتضاء
كل واحد من هذه الثلثة صدر الكلام فلو اعملت لم يكن هذه الاشياء في صدر الكلام
لكن الجزء بين الاولين نحو قولك علمت ازيد عندك ام عمرو في موضع المفعولين لان العلم
وقع عليهما بالحقيقة وعدك عنه محافظة للفظ من حيث اللفظ رعاية للاستفهام
والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى رعاية هذه الافعال ومعناه ان علمت
احدهما بعينه عندك لان معنى علمت جواب ذلك جوابا بالتعيين وانما قال للاستفهام ولم
يقل حرف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وانما قال قبل
الاستفهام لانه لو كان بعد الاستفهام لم يتعلق كقولك ايهم علمت زيدا   ومنها انه
يجوز ان

يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد اي ومن خصائص هذه الافعال
جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد كقولك علمتني وعلمتك وعلمته تنبيه
وعلمت نفسك ام لحيته في سائر اخواتها الافعال فلا يقال ضربتني لان الغالب في سائر الافعال
تعلق فعل الفاعل بغيره فلو صح بينهما لسبق الفهم الى المغايرة بينهما فلو قيل ضربتني
لسبق الفهم الى ضربت انت فلو قلت هذا الفهم عدل الى ايراد النفس فقيل ضربت نفسي والالغاء
حركة للفظ هذا الالتباس مع قيام هذا الغالب لكون هذا الغالب قويا ولجواز الالتباس وهذه
الحركة بغيرها عند غفلة السامع وليس كذلك الافعال لانها تتعلق بالاعتقادات رد
والقلوب مع الظن والعلم ولا اشكال ان علم الانسان وظنه يتعلقان بصفات نفسه
لتباس   اكثر من صفات غيره فان لم يصح فيها بايراد النفس لان تعاد للمتفقين لا يراد وهو الا
اعلم ان افعال القلوب في غيرها الثلثة كان في انه لا يجوز فاعلها ضميرا يعود الى المفعول
المتقدم فلا يصح زيدا ظن منطلقا ولا زيدا ضرب على ان يكون فاعل ضرب وظن ضميرا عايدا
الى زيد لان المفعول فضلة فلا يجوز ان يصير عمدة وكذا لم يجز غلام هند ضربت على
ان يكون فاعل ضربت ضمير هند   ولبعضها معنى اخر يتعدى به الى واحد اي
ولبعض هذه الافعال معنى يتعدى به الى اكثر من مفعول واحد وهو لغة من الثلثة
بمعنى الثلثة فانه لا يتعدى الا الى مفعول واحد ومنه قوله نعم وما هو على نطقين اي بمتهم
الغيب

اي المراد

وعلمت بمعنى عرفت كقوله ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت اي عرفتم ووجدتم
من وجدان بمعنى الاصابة تقول وجدت نافتي اي اصبتها ورايت من روية العين
تقول رايت زيدا اي ابصرته   الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على
صفة اي الافعال الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو كان زيد
عالما فكان جعل زيدا على صفة مخصوصة كونه عالما في الزمان الماضي ولعلك ان تقول
ان سائر الافعال يقرر الفاعل على صفة بان ضرب مثلا في ضرب زيد يقرر زيدا على صفة
الضاربية وجوابه انه يقرر فاعله على صفة غير صفة مصدره فان كان في قولنا كان زيد قائما
تقرر زيدا على صفة قيام في الزمان الماضي والقيام غير مصدره وليس ضرب في قولنا
ضرب زيد كذلك انما سميت هذه ناقصة لنقصانها عن سائر الافعال من حيث انها لا
تدل على الحدث ومن حيث انها لا تتم بالاسم المرفوع بها   وهي كان وصار اح اي الالفاظ الافعال
كان وصار واصبح الى قوله وليس في قوله وقد جاء ما جاءت حاجتك اي وقد جاء
ما جاءت حاجتك بمعنى تقرير الفاعل على صفة كما في قوله ما جاءت حاجتك ان ما يحتمل
ان تكون للنفي وح كان جاءت مسندا الى ضمير يعود الى حركه مثلا او الى شيء حالة
شيء كالعوار مثلا ولم يحصل لك الشيء بل حصل شيء اخر دون حاجتك كالقليل
مثلا فمعناه ما جاءت حاجتك مثلا على هذا حاجتك واحتمل ان تكون للاستفهام
وح

وح كان معناه اي شيء جاءت حاجتك واسمه ضمير يعود الى ما وانما جاز تانيثه لكون
ما عبارة في المعنى عن الحاجة وقيل ان هذه الكلمة اول ما اشتهرت من قول الخوارج لابن
عباس رضي حين اتاهم من قبل علي كرم الله وجهه يسئلهم عن مرامهم الرجوع الى الحق   وقعدت
كانها حربة اي وقد جاء قعدت بمعنى تقرير الشيء على الصفة اي بمعنى صار في قول
الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت شفرته حربة والظاهر
انه مخصوص بهذه ولم يعرف في غيره فلا يقال قعد زيد كاتبا بمعنى صار كاتبا
تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها اي هذه الافعال تدخل على الجملة
الاسمية وهي المبتدا والخبر لاعطائها اسناد الخبر الى المبتدا حكم معناها ويحتمل ان
يراد بالخبر الجملة الاسمية لانها خبرية فيكون معناه لاعطاء هذه الافعال الجملة
الاسمية حكم معناها واعلم انه لم يعرف فائدة الحكم في قوله حكم معناها فيرفع الجزء
الاول اعني المبتدا بانه اسمها وينصب الجزء الثاني اعني الخبر بانه خبرها تشبيها بالفاعل
والمفعول نحو كان زيد قائما فكان افاد معناها وهو الزمان الماضي في زيد قائم وهكذا
في الكل   وكان يكون ناقصة الى اخره اي كان على ثلثة انواع احدها ناقصة وهي
تثبت خبرها للمبتدا على صفة الخبر في الزمان الماضي فقط سواء كان ح اي نحو كان
الله قادرا او منقطعا نحو كان زيد غنيا واشار اليه بقوله لثبوت خبرها دائما ماضيا

اي او منتقلا وثانيها ان يكون بمعنى صار كقوله بتيهاء قفر والمطي كانها
قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت واشار اليه بقوله وبمعنى صار
وهو معطوف على قوله لثبوت خبرها وثالثها ان يكون فيها ضمير الشان وح يقع بعدها
جملة تفسر ذلك الضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر
مثن بالذي كنت اصنع فان قيل اذا كان الامر كذلك كان الواجب عليه ان يقول
وكان تكون ناقصة وتامة وزائدة والناقصة ثلث لامتناع كون الشيء قسيمة
لانقسام حصص الاول بالناقصة مع ان الاخيرين كذلك قلنا انما عدل عن ذلك
لئلا يطول الكلام وانما خص الاول بالناقصة دون الاخيرين لوجود اسم عينية
اسم الناقصة للاخيرين دون الاول والثاني ان يكون تامة واشار اليه بقوله
ويكون تامة وهو عطف على قوله ويكون ناقصة والتامة حقيقية بمعنى وقع وحدث
وثبت يرتفع ما بعدها بالفاعلية كما يرتفع ما بعد الفعل الحقيقي كقوله كانت الكائنة
والمقدر كائن والثالث ان يكون زائدة واشار اليها بقوله وزائدة الا
ويكون زائدة وهي قسمان احدهما ان يكون زائدة في اللفظ دون المعنى
نحو زيد كان قايم لافادتها الزمان الماضي والقاء هيا في اللفظ والاخر ر
ناحيتها ح وثانيهما ان يكون زائدة في اللفظ والمعنى كقوله كيف نكلم من

اقسام ه

كان

كان في المهد صبيا وانما دخلت تحسينا للكلام وتاكيدا له ونصب صبيا على
الحال وانما ذكر هذين القسمين وان لم يكن ناقصة منها لكونها الموافقة
للناقصة في اللفظ وصار للانتقال اي صار للانتقال من شيء الى شيء اما
باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيا او صار زيد الى عمرو واما باعتبار الحقايق
نحو صار الماء هواء واصبح وامسى واضحى لها اعلم ان هذه الافعال
الثلاثة يجيء لثلاثة معان احدها اقتران مضمون الجملة باوقاتها الخاصة
التي هي الصباح والمساء والضحى نحو اصبح زيد عالما واضحى زيد اميرا وامسى
زيد عارفا وثانيها ان يكون بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اي صار وليس
الاول لانه صار في الصبح على هذه الصفة وثالثها ان يكون تامة وهي ح
تفيد معنى الدخول في هذه الاوقات نحو اصبح زيد اي دخل في الصباح
وظل وبات لها اعلم ان ظل وبات يجيئان لمعنيين احدهما الاقتران
مضمون الجملة باوقاتهما اي ظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار وبات
لاقتران مضمون الجملة بالليل نحو ظل زيد معلما وبات زيد مكريا والثاني
بمعنى صار كقوله ظل وجهه مسودا فانه لا يختص بزمان دون زمان
وما زال وما برح وما فتئ وما انفك اعلم ان هذه الافعال الاربعة لدلالة استمرار

اما باعتبار المكان نحو

خبرها لاسمها منذ قبلها اي في زمان يمكن في العادة نحو ما زال زيد اميرا اي منذ
كان قابلا للامارة لا في حال كونه طفلا فما عل قيل في قوله قبلها ضمير يعود الى فاعلها
وضمير للمعقول يعود الى خبرها   ويلزمها النفي اي ويلزم هذه الافعال حرف
النفي ليدل على استمرار خبرها لفاعلها فيكون هذه الافعال حينئذ كان لدخول
النفي على النفي المستلزم للاثبات لكون هذه الافعال للنفي ودخول حرف النفي
عليها ولذا لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما كما لم يجز ان يقال كان زيد الا عالما
متر   وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها اي ما دام للدلالة توقيت
فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس دوام
جلوس زيد يعني زمان دوام جلوسه بناء على تقدير حذف المضاف من اجل ان
معناه كذا احتاج الى كلام اخر لانه ظرف الظرف يحتاج الى كلام لانه فضلة والفضلة
لا تجئ الا بعد المسند والمسند اليه   وليس لنفي مضمون الجملة اي وليس
لنفي مضمون الجملة الاسمية في اكثرهم لاستعمال العرب كذلك تقول ليس زيد قائما
الان او لا تقول غدا وقيل لنفيه مطلقا اي حالا كان او غيره عند بعضهم
قال الله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فهذا نفي لكون العذاب مصروفا
عنهم يوم القيمة فهو لنفي المستقبل ويمكن ان يجاب عن الاية بان زعم لما اخبر ان العذاب
يوم

يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فكانه ثابت محقق في الحال للتيقن وجوده اخبره
الله تعالى وللمستدل بهذه الاية ان يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر والاصل خلافه وجوابه
ان مخالفة الظاهر لاستعمال العرب اعلم انه يوضع ليس موضع لا كقولك ليس زيد اماره
يجري النفي ليس الحال اي لا الحال   ويجوز تقديم اخبارها كلها اعلم ان تقديم
اخبار هذه الافعال على افعالها واسمائها جائزة بالاتفاق في الكل لكونها افعالا
وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال القوية واما تقديم اخبارها على انفسها
فعلى ثلثة اقسام واشار اليه في قوله وهي في تقديمها عليها اي هذه الافعال في
تقديم اخبارها على نفسها ثلثة اقسام احدها انه يجوز وهو من كان الى راح
على الترتيب المذكور في الكتاب لكونها افعالا صريحة والمانع من التقديم منتف
والثاني انه لا يجوز وهو الذي في اوله ما وهو على ضربين احدهما ان يكون ما
نافية والثاني ان يكون مصدرية بمعنى الدوام وعلى التقديرين لا يجوز تقديم اخبارها على
انفسها اما اذا كانت ما نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي على النفي واما اذا كانت
مصدرية فلامتناع تقدم معمول المصدر عليه بنفس للصدارة كما لا في امتناع
تقديم اخبار هذه القسم عليها الا ابن كيسان واتباعه في غير ما دام ووجهه
قوله ما النافية لما دخلت على الافعال الدالة على النفي صار للاثبات بمنزلة

لكان لكما جاز تقديم خبر كان على نفسها جاز تقديم خبر هذه الافعال على انفسها
وان ذال هذا القسم بقوله وقسم لا يكون الا قوله في عقيبها دام والقسم الثالث
مختلف فيه وهو ليس فذهب بعضهم الا انه لا يجوز تقديم خبره على نفسه لكونه للنفي الا
وامتناع تقديم معمول النفي عليه وذهب اكثر البصريين الى انه يجوز لكونه فعلا وجواز
تقديم معمول الفعل على نفسه واحتج دليل الاولين بان يمنع امتناع تقديم معمول النفي
عليه مطلقا وانما يمتنع ان لو كان حرفا واما اذا كان فلا يمتنع ويدل عليه قوله تعالى الا
يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ووجه الاستدلال به ان يوم ياتيهم معمول المصروفا
الذي خبر ليس فلو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس لم يجز تقديم معمول خبر ليس على ليس
لامتناع وقوع المعمول الا حيث يصح وقوع العامل فيه وللقائل ان يقول لكان من الواجب
على المصنف ان يجعل ليس وما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه ويمكن
ان يجاب عنه بانه لم يعتد بمخالفة ابن كيسان واعتد بالمخالفة في ليس لان
طائفة كثيرة منهم من المعتبرين على امتناع تقديم خبرها على نفسه

المقاربة اعلم ان هذه الافعال من اخوات كان لكونها لتقرير الفاعل
على صفة الا انه افردها بالذكر لاختصاص خبرها بالفعل المضارع وامتناع تقديم
خبرها عليها وهو ان تقديم خبرها كان عليها وعرفها بانها افعال وضعت لدلالة
على

على دنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه فالاول عسى اي الاول لدنو الخبر
رجاء عسى وهو غير متصرف بمعنى انه لا ياتي منه المضارع واسم الفاعل والامر والنهي
حملا على لعل لتضمنها معنى الانشاء فالشبه على كون كل واحد منهما للطمع لحصول الانشاء في
والله لا يستعمل في كل الحالات فلا يقال عسى زيدان يطير وتقول عسى زيد ان
يقوم وعسى ان يخرج امثلة الى انه يجوز فيها لغتان احدهما ان يكون لها مرفوع
ومنصوب لكن يلزم ان يكون منصوبا الفعل المضارع مع ان لتدل على المقاربة في الترجي
وتقوية لانه ان اصلا ان يكون اسما قياسا على خبر كان الا انه صار متروكا وقد
يجيء صريحا كقوله عسى الغوير ابوسا وهو جمع البوس او الباس اي الشر والشدة
واشار الى هذه اللغة بقوله وتقول عسى زيد ان يقوم فزيد اسم عسى وان يقوم
في محل النصب بانه خبر اي عسى زيد القيام اي ذا القيام على تقدير حذف المضاف واللغة
الثانية ان يكون لها مرفوع فقط وهو كان مفعولا في اللغة الاولى فلم يستغن عن الخبر
لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول
الاخر كما تقرر في سمعت لانه لما كان مفعوله الاول مما يصح ان يقتصر عليه وان كان ما لا يصح
لم يقتصر عليه ويتعدى الى المفعولين مثل القتد على هذه اللغة ايضا واشار اليه
بقوله عسى ان يخرج زيد اعلم انه يحتمل هاهنا شيئين احدهما ان يكون زيد مرفوعا بانه

اسم عسى و في يقوم ضمير يعود الى زيد وان يقوم في محل النصب على انه خبر عسى فعلى
هذا يكون من اللغة الاولى و يلزم من هذا التجويز تقديم خبرها على اسمها فعلى الوجه
الاول تقول عسى الزيدان و الزيدون و عسى ان يقوم الهندات واما قوله
عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فلم يحتمل الا الوجه الاول والا لزم الفصل
بين اجزاء الصلة باجنبي ومنهم من جعل عسى في اللغة الاولى ناقصة و في
اللغة الثانية تامة اعلم انه اذا قيل زيد عسى ان يقوم جاز ان يضمر في عسى وجاز اللغة
ان لا يضمر استغناء بالضمير الموجود في ان يقوم العائد الى زيد على التقديرين
فزيد مبتدأ وما بعده خبره فتقول على الثاني الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى
ان يقوموا والهند عسى ان تقوم والهندان عسى ان تقوما والهندات
عسى ان يقمن على الوجه الاول والزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا
والهند عست ان تقوم والهندان عستا ان تقوما والهندات عسين ان يقمن
و قد يحذف ان اي وقد يحذف عن الفعل المضارع في اللغة الاولى تشبيها
بكاد كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب دون اللغة
الثانية لامتناع وقوع الفعل فاعلا والثاني كاد اي القسم الثالث
كاد و هو الذي وضع لمقاربة حصول الخبر لا على رجاء و هو خبر
محض

محض فلذلك تصرف فاعمله اسم محض وخبره فعل مضارع ليدل على تقرير حصول الخبر في الحال
من غير ان لا لانه على الاستقبال المنافي الحال نحو كاد زيد يجيء و قد يدخل ان على خبره
تشبيها بعسى كقوله قد كاد من طول البلى يمصحا واذا دخل النفي على كاد
فهو كالافعال على الاصح اي اذا دخل النفي على كاد يكون كاد للنفي كما ان الافعال المثبتة اذا دخل
دخل عليها النفي كانت للنفي لان من شان حرف النفي ان ينفي ما يدخل عليه ايجابا
كان او سلبا وانما قال على الاصح لاختلاف فيه كما صرح به بعد ذلك وقيل يكون للاثبات
اي وقال بعضهم ان النفي اذا دخل على كاد كان للاثبات ماضيا كان او مستقبلا اما
اذا كان ماضيا فكقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون و قد ذكروا ان الذبح يدل
على قربهم من الفعل وما كادوا يدل على الاثبات واما اذا كان مضارعا فلتخطئة
الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية
يبرح و وجه الاستدلال به انهم لحنوه من قوله لم يكد رسيس الهوى للاثبات وهو
زوال رسيس الهوى من حب مية والا لم تكن لتخطئتهم وجه واذا فهموا منه الاثبات
كان للاثبات والجواب عن الاول انا لا نسلم ان ذبحهم في ثاني الحال دليل على الاثبات
وهو مقاربتهم الذبح في اول الزمان لما لا اختلاف الوقتين ويدل عليه تعنتهم كانكارهم
في قوله تعالى اتتخذنا هزوا و ادع لنا ربك يبين لنا ما هي و غير ذلك واعلم الكوفي في مثل

قوله ما كاد زيد يسعى فنفهم منه الاثبات فان المفهوم منه انه سعى بعد ان لم يكد يقارب السعي
وهو الذي حملهم على الحكم بانه للاثبات وعن الثاني انا لا نسلم ان يفهم الاثبات في قيل
على انه للاثبات ثم ان ان يكون مذهب من خطاهم ومذهب قال انه للاثبات
والصواب انه لا يحمل على الغلط بل يحمل على ان مرادهم ان الماضي اذا اجتمع معه المحبين لم ينفها رب
حتى يتغير وهو ابلغ من نفي نفس التغير   وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي
المستقبل كالافعال اي وقال بعضهم ان كاد اذا دخل حرف النفي عليه يكون في
الماضي للاثبات كقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد خرجوا وقد عرفت الجواب
عنه في المستقبل كالافعال اي يكون للنفي كقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم اكد
البيت   والثاني لمقاربة وكرب واخذ اي والثالث وهو الذي للاخذ في
اخذ فيه جعل وطفق وكرب واخذ واوشك فانه من الافعال الناقصة ايضا مع ان الثلاثة
والثاني والمصدر المشروع فيه لكن الاربعة الاولى تستعمل استعمال كاد لعدم ما
من معنى كاد تقول طفق زيد يفعل وجعل زيد يفعل قال الله تعالى وطفقا يخصفان
واوشك يستعمل استعمال عسى تارة على القلتين تقول واوشك زيد ان يجيء واوشك
ان يخرج زيد وتارة استعمال كاد كقوله اوشك زيد يخرج   فعلا التعجب ما وضع لانشاء
التعجب اي فعلا التعجب وهو ما افعله وافعل به فعلان وضعا لانشاء التعجب ثم يدخل فيه
تعجبت

تعجبت وعجبت لانهما ليسا للانشاء بل للخبر افعال التعجب عنده وبه ما خرج حيه
وخرج عن تعاريفه قوله وله صيغتان اي وللتعجب صيغتان احدهما ما افعله والثانية
افعل به وهو غير متصرفة بمعنى انه لا يكون منهما مضارع ولا امر لا نهي ولا تثنية ولا
جمع لكونهما شابهة للحرف لكونه للانشاء الذي اصله ان يكون من الحرف كقولك ما احسن
زيدا واحسن بزيد   ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل اي فعلا التعجب
لا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل منه لكون كل واحد منهما للمبالغة والتاكيد كيد
فلا يبنيان الا من ثلاثي ليس بلون ولا عيب ويتوصل في تعجب ما يمتنع بناء فعل
التعجب منه بمثل ما يتوصل به في التفضيل وهو مثل ما اشد تقول ما اشده استخراجا واكثر
حمرته وما اقبح عورة واشدد باستخراجه واكثر بحمرته واقبح بعوره   ولا يتصرف
فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل اي ولا يتصرف في صيغتي التعجب بتقديم ولا تاخير ولا
بفصل لتضمنه معنى الانشاء الموضوع لعدم التصرف فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيدا ما احسن
ولا يقال بزيد احسن ولا يقال ايضا ما احسن اليوم زيدا بفصل الظرف وهو
اليوم بين ما احسن ومعموله لما ذكرناه واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع
من العرب ما احسن بالرجل ان يصدق لكن ضعف الاتساع في الظرف لما لم يتسعوا
في غيرها   وما مبتدا نكرة عند سيبويه ... فما مبتدا

نكرة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل واصله شيء احسن زيدا والجملة التي بعدها اعني
الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع بانه خبر وما موصولة عند الاخفش والجملة
التي بعدها صلتها وهي مع الصلة في محل الرفع بانه مبتدا خبره محذوف تقديره الذي
احسن زيدا شيء وما استفهامية عند قوم فهي مبتدا وما بعدها خبرها وتقديره
اي شيء احسن زيدا وهذه التقديرات باعتبار الاصل لا انها معناها الان
وبه فاعل عند سيبويه لما اشار الى بيان اعرابه في افعل به فاعل الفعل
عند سيبويه والباء زائدة كما في قوله تعالى وكفى بالله الا انها لازمة ههنا ليدل على
الانشاء واصل افعل به زيدا افعل زيد بمعنى صار زيد ذا فعل كاغد البعير اذا صار ذا غدة
فالهمزة للصيرورة لا تغير عن لفظ الخبر الى لفظ الامر وليس بامر اذ لا معنى للامر ههنا
ولا فرق بين قولنا ما احسن زيدا وبين قولنا احسن بزيد اذا كان الامر على
ذكرنا فلم يكن فيه ضمير لان الاسم المذكور بعده فاعله ولذا التزم صورة واحدة
ومفعول عند الاخفش عطف على قوله فاعل وهو اشارة الى اعرابه عند الاخفش
اي وبه مفعول به عند الاخفش لانه هو المتعين كما كان معنا افعل [illegible]
لا اخبار فيكون فيه ضمير مرفوع بانه فاعله لكن الضمير للمصدر عند بعضهم كانه قال يا
حسن احسن لزيد وضمير للمخاطب عند بعضهم اي انه امر لكل واحد منا ان يجعل
زيدا

زيدا حسنا بان تصفه بالحسن هذا اصله ثم اجري مجرى الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد
تقول يا رجل ويا رجلان ويا رجال احسن بزيد فالباء زائدة عند الاخفش اما
للتعدية او زائدة اذا كانت الهمزة في احسن بزيد للصيرورة لا للتعدية احسن بواسطة الباء
متعديا واما للزيادة للتاكيد مثلها في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وذلك اذا
لم تكن الهمزة للصيرورة ويكون احسن متعديا
وضع لانشاء مدح او ذم اي افعال المدح التي تجري كما في النحو افعال وضعت لانشاء
مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته او ذممته وشرف وكرم وقبح وعوز من افعال المدح
والذم لانها لم توضع للانشاء فمنها نعم وبئس اي فمن افعال المدح نعم ومن
افعال الذم بئس وشرطهما ان يكون الفاعل الخ وشرط هذه الافعال ان يكون فاعلها
احد الامور الثلاثة وهو ان يكون معرفا بلام التعريف للجنس نحو نعم الرجل زيد او يكون
مضافا الى المعرف باللام تعريف العهد نحو نعم صاحب الرجل زيد او يكون مضمرا او ذلك
المضمر اما مميز بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد اي نعم الرجل رجلا زيد واما مميز بما بمعنى
شيء غير موصوفة كقوله تعالى فنعما هي فما ههنا نكرة بمعنى الشيء وموضعها النصب
على التمييز وهي المميزة للفاعل نعم اي نعم شيئا هي اي نعم الشيء الشيء هي
الصدقات وهي المخصوصة بالمدح وبعد ذلك المخصوص وبعد ذكر الفاعل

بذكر المخصوص بالمدح او الذم لان ذكر الشي مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس تعظيما
وهو مبتدا وما قبله خبره اشارة الى اعراب المخصوص بالمدح او الذم مبتدا والجملة التي قبله
خبره ولم يحتج الى الضمير للمبتدا لقيام لام التعريف العهد مقامه او خبر مبتدا محذوف
على تقدير سوال وهو انه لما قيل نعم الرجل فكانه قيل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى
الوجه الاول يكون نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتين   وشرطه
مطابقة الفاعل اي وشرط المخصوص بالمدح او الذم ان يكون مطابقا للفاعل في
الجنس والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان
زيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة هند ونعمت المراتان هندان ع انما وجب
المطابقة لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى   وبيس مثل القوم الذين كذبوا
شبهة مثال وجواب عن سوال مقدر وهو ان يقال شرط المخصوص مطابقة
الفاعل في الجنس وليس كذلك في الاية لان المكذبين من جنس مثل القوم الذين
كذبوا باياتنا وبان الذين صفة القوم والمخصوص محذوف وهو مثلهم اي بيس
مثل القوم المكذبين مثلهم   وقد يحذف المخصوص اذا علم اي وقد يحذف
المخصوص بالمدح او الذم اذا دلت عليه القرينة كقوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد
ايوب وكقوله فنعم الماهدون اي فنعم الماهدون نحن يدل عليه سياق الاية الا
قوله تعالى

وساء مثل بيس لكن ساء يستعمل استعمال بيس في جميع احكامها وبكونه بمعناها وان
استعمل في الاخبار كقولك ساءني هذا الامر يقتضي سرني كقولك ساءت المراة هند اي بيست المراة
هند وكقوله تعالى ساء مثل القوم الذين كذبوا باياتنا اي بيس والتقدير ساء مثلا مثل القوم الذين
كذبوا على تقدير حذف المضاف ليكون المخصوص من جنس الفاعل   ومنها
حبذا وفاعله ذا اي من افعال المدح حبذا وهو مركب من حب الشي وحيث اذا صار
محبوبا ومن ذا وهو فاعله واريد به المشار اليه في الذهن كما يراد بالرجل في نعم الرجل
زيد وذا لا يتغير عن هذا اللفظ سواء كان المخصوص مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا او
مونثا تقول حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات
وبعده ذا يكون المخصوص بالمدح وانما لا يتغير عن هذا اللفظ لانهم جعلوا الفعل والفاعل
كالكلمة الواحدة فكل ما التصرف فيه ولهذا قال بعضهم حبذا مبتدا وما بعده خبره او
لانهم عاملوه معاملة المثل في نعم واعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم في كون المخصوص
مبتدا وما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف   ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده اي يجوز
ان يقع قبل ذكر المخصوص حبذا تمييز على وفق المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث كحبذا رجلا زيد وبعده كحبذا زيد رجلا لكون فاعله مبهما وانما لم يجب
بخلاف نعم اذا كان فاعله مضمرا لتمييز الفاعل المضمر على الفاعل الظاهر الملفوظ فجوز انتفيا

ان يقع قيدا ذكره مخصوص حال موافق له فيما ذكرناه نحو حبذا راكبا زيد وبعيده نحو حبذا
زيد راكبا والعامل في التمييز والحال الظرف حبذا من معنى الفعلية ونحو الحال بل قوله الا زيد
لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح لفظا او تقديرا والمدح بالركوب
فيكون راكبا حالا عن الفاعل لا عن المخصوص قوله الحرف ما دل
على معنى في غيره فقوله دل على معنى كالجنس لانه يشترك فيه الثلثة وبقوله
في غيره يخرج الاسم والفعل قوله ومن ثم احتاج في جزئيته لاسم او فعل اي من اجل
ان الحرف دل على معنى في غيره احتاج الى الاسم والفعل في ان يصير جزءا من الكلام من مسند
او مسند اليه لا لانه على معناه الافرادي شرط ذكر متعلقه قوله حروف الجر وضع
للافضاء بالفعل او معناه الى ما يليه هذا تعريف حروف الجر اي حروف الجر وضعت
لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه نحو مررت بزيد وانا مار بزيد ولهذا سميت حروف
الافضاء وسميت ايضا حروف الجر تسمية باعتبار معمولها وانما قال الى ما يليه لم
يقل الى الاسم ليتناول مثل قوله بما رحبت فانه ليس باسم لكنه في تقدير الاسم والمراد
بمعنى الفعل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور
وكل شيء استنبط منه معنى الفعل قوله وهي من والى وحتى الى قوله وحاشا وعدا وخلا
اشارة الى عددها وهي ثمانية عشر على ما ذكرناه قوله من للابتداء شروع لبيان معانيها

والفرق بين التبعيض والتبيين هنا
انما قيل هنا اذا كان للتبعيض يكون ما قبلها
اكثر من ما بعدها كقوله نفعها رجل
مؤمن من آل فرعون واذا كان
للتبيين يكون ما قبلها اكثر من ما بعدها
كقوله … فاجتنبوا …

هذه الحروف ومعانيها من كيشط ذكرناه اربعة احدها ابتداء الغاية ويعرف بصحة مجيء
الى الانتهاء نحو سرت من البصرة وثانيها التبيين ويعرف بصحة وضع الذي مكانه كقوله
تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وثالثها التبعيض ويعرف بصحة وضع البعض
مكانه نحو اخذت من الدراهم ورابعها الزيادة ويعرف بانها لو اسقطت لم يختل المعنى
والزائدة لا تكون الا في غير الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءني من احد ولا تضرب من احد
خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يزيدون في الموجب ايضا قوله وقد كان من
مطر وشبهه متاول اشارة الى دليلهم وهو انهم يزيدون في الموجب نحو قولهم وقد كان من
مطر وشبهه كقوله تعالى يغفر لكم من خطاياكم اي ذنوبكم اي قد كان مطر ويغفر لكم ذنوبكم واجاب
عنه انه متاول وتاويل قولهم قد كان من مطر محمول على انه اريد به الحكاية كانه سمع من
يقول هل كان من مطر فحكى كلامه وقال مجيبا له كان من مطر ومحمول على التبعيض اي
قد كان شيء من مطر وتاويل الاية ان من للتبعيض لانهم لا يغفر جميع الذنوب
الا انه في قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد عليه السلام
وقوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح عليه السلام ولا يلزم من غفرانه جميع ذنوب
امة محمد غفرانه جميع ذنوب امة نوح على ان قولهم غير باق على عمومه بسوى الشرك
والى لمعنى الانتهاء وبمعنى مع قليلا اعلم ان الى لها معنيان احدهما انتهاء الغاية

ان

نعم

ودبالي من بمعنى البدل كقوله تعالى
ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة
اي بدل الآخرة

يغفر الذنوب جميعا

نحو متابل بلي نحو سرت من البصرة الى الكوفة والثاني ان يكون بمعنى مع وهو قليل كقو
له تعالى من انصاري الى الله وحتى كذلك اي وحتى لانتهاء الغاية كالى لا بمعنى مع
كثيرا والاشبه حتى بالغ انتهاء الغاية دون كونه بمعنى مع لان الى بمعنى مع قليل وحتى
بمعنى مع كثير وموالحها بحقيق بالنظر اشارة الى ان الفرق اللفظي بين الى وحتى وهو ان
تحقيق بالنظر الشفا وعنه بالي ولئلا يختلط الغاية بعضها ببعض لجواز وقوع المرفوع
والمنصوب والمجرور بعد حتى خلافا للي فانه جوز دخوله على المضمر ... لا يختص
... الحلال ... قوله ازيد ... الله لا يليه
اياس منه حتى ... يا ابن ابي زياد وهو شاذ عند الاولين   وفي للظرفية وبمعنى
على قليلا اعلم ان في لمعنيين احدهما الظرفية وهي حلول الشيء في غيره حقيقة نحو
الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وثانيهما ان يكون بمعنى على كقوله
ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل   والباء للالصاق اي الباء
يستعمل لمعان احدها الالصاق نحو مررت بزيد اي التصق مروري بمكان يقرب
منه زيد ونحو اعتصمت بالله وثانيها للاستعانة نحو كتبت بالقلم اي باستعانة القلم
وثالثها للمصاحبة نحو خرج زيد بعشيرته ورابعها للمقابلة نحو بعت هذا بذاك
وخامسها التعدية نحو ذهبت بزيد وسادسها الظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد

الزائدة

فان قلت البست للتعدية
في احدهما الاخر قلنا ...
الاخر ... التعدية ...
الاخر ... ذهبت بزيد لم ...
... هذا ...
... ويكون ... نحو كتبت بالقلم
ويسمى ايضا اداة وصلة ... وتكملة ...
ودخلت عليه بثياب السفر اي مع الثوب ...
... المصاحبة ...
السفر وتبله وبلاه ومع ... السفر الرحمن

الزائدة قياسا كما في الخبر في النفي نحو ما زيد بقائم وكما في الاستفهام نحو هل زيد بقائم او غيره
قياس كما في غير النفي والاستفهام وهو ما في المرفوع نحو بحسبك زيد وما في المنصوب نحو   الى
بيده   واللام للاختصاص اي اللام يستعمل لمعان احدها للاختصاص نحو الجل
للفرس والمال لزيد والثاني للتعليل نحو ضربته للتأديب والثالث للزيادة كقوله
ردف لكم اي ردفكم والرابع ان يكون بمعنى عن اذا استعمل مع القول كقوله تعالى وقال
الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وليس بمعنى الام لان الكافرين
خاطبوا المؤمنين لانه لو كان كذلك لوجب ان يقال ما سبقتمونا اليه فعلم ان معناه قال الذين
كفروا عن الذين امنوا وفيه نظر لانه ذكر في الكشاف من التفاسير ان هذا كلام الكفار
فانهم قالوا للمؤمنين لو كان ما اتى به محمد عليه السلام خيرا ما سبقنا اليه اعني المؤمنين
الا ... كان كذلك لقالوا ما سبقتمونا الا انا نقول ... فذلك ... انهم خاطبوا بعض المسلمين   لو
... ابراهيم مثلا واراد وابقوا هم ما سبقونا البعض الاخر منهم كما هو عزيهم مثلا وخاطب
بعض الكفار بعضهم بان ما اتى محمد لو كان خيرا ما سبقونا المؤمنون اليه والخامس
ان يكون بمعنى واو القسم في موضع التعجب في اسم الله تعالى لله يبقى على الايام ذو   كقول الهذلي
حيد بمشمخر به الظيان والآس اي الله لا يبقى فيتعجب من فنا العالم حتى لا يبقى
كبش ... صفة ... الجبل ... في قرن الوعل ...

كل بنو في الوزن او الجيد او غيرها و يجمع علي صيود و جيدة كبدرة وبدور والثليات
نبث طيب لا لحية وتيار ياسين البن   قوله ورب للتقليل الخ اعلم ان رب
للتقليل كما ان كم للتكثير ولها احكام احدها ان لها صدر الكلام للكونها لانشا
التقليل والثاني اختصاصها بالنكرة موصوفة بمفرد كورب رجل كريم لقيتا وجملة
اسمية كورب رجل ابوه عالم او جملة فعلية كورب رجل عرف ابوه العلم اجتمعت
به اما اختصاصها بالنكرة فلعدم الاحتياج الي المعرفة واما وصف النكرة فلتحقق
التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشي صار احص عالم الوصيف
وانما قال علي الاصح لان في وجوب وصف النكرة خلافا والاصح وجوب وصفها او
الثالث ان تكون فعلها اي جوابها وعاملها فعلا ماضيا لوصفها للتقليل
المتحقق وانما قال محذوف غالبا لجواز حذفها غالبا لحصول العلم به فاذا قلت
رب رجل اكرم منع فاكرم منع صفة لرجل وجوابه محذوف وانما قيد الحذف بالغالب
لانه قد يظهر كورب رجل كريم اجتمعت به   وقد يدخل علي مضمر مبهم مميز الي
وقد يدخل رب علي مضمر مميز الي المضمر منكرة منصوبة كورب رجلا وهذه الضمير
ان يكون مفردا مذكرا ابدا عند البصريين تقول ربه رجلا ورجلين ورجالا
وربه امراة وامراتين ون الكوفيين اجازوا المطابقة لانه الي الشي الكلام
ذكره

ذكره لعجيب مطابقة خلافا للكوفيين فانهم قالوا بمطابقة هذا الضمير التمييز في
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث   وتلحقها ما فيدخل علي الجمل اي
وتلحق رب الكافة وتدخل علي الجملة اذا قصد والتقليل النسبة المفهومة من
الجمل نحو ربما زيد قايم وربما قام زيد ولا يقال ربما يقوم زيد الان رب للزمان الماضي
واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو محمول بمنزلة الماضي لصحة
الوعد وتحققه فهو اذا بمنزلة الموجود الي صار فيه بمنزلة وجد ويوكد ما قلناه
قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم الي باذ وهو للماضي وجي بلية وبلين
سوف التي هي للاستقبال لانه بمنزلة الموجود لتعريفه من الريب   واو ربما اي
واو رب وهي الواو التي يبتدا بها في اول الكلام بمعنى رب والتداخل علي النكرة رر
الموصوفة ويحتاج الي جواب مذكور او محذوف حين   كقوله وبلدة ليس
بها انيس   اي ورب بلدة   واو القسم الي اخره اعلم ان الواو
بدل في القسم من الباء في اقسمت بالله عند حذف الفعل لغير السوال ولهذا
لا يقال اقسمت والله ولا والله اخبرني او لا تخبرني وهي اي الواو القسم مختصة
بالظاهر فلا يقال وك استغنا بالباء عنها   والتا مثلها اي التاء مثل الواو
في انها لا تستعمل في الفعل والسوال وكتعين الظاهر لكنها مختصة باسم الله تع



اي لا استعمل في غير اسم الله تعالى لنقصانها عن الواو الذي انقص من الباء   والباء اعم
منهما في الجميع اي والباء اعم استعمالا من الواو والتاء لاستعمالها في الجميع كما مع الفعل
وحذفه ومع السؤال وغيره ومع المظهر والمضمر بخلاف الواو والتاء ثم الواو اعم
استعمالا من التاء لاستعمالها في جميع الظواهر دون غير السؤال بخلاف التاء
ويتلقى القسم باللام وان اي ويتلقى القسم بحرف منها اي بها ان اذا كان مثبتا وبحرف
النفي ان كان منفيا وتفصيلات الجواب اما جملة اسمية واما جملة فعلية فان
كان جملة اسمية ~~فلا يخلو اما ان يكون مثبتة او منفية~~ فان كانت مثبتة لزمها
ان نحو والله ان زيدا قائم او اللام نحو والله لزيد قائم وقد يجمع بينهما نحو
والله ان زيدا لقائم وذلك للتاكيد ولربط الجواب بالقسم وان كانت منفية
لزمها ما او لا نحو والله ما زيد بقائم او قائما ووالله لا زيد في الدار ولا عمرو وان كانت جملة
فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا لزمها اللام مع قد نحو والله لقد قام زيد ولنا
نحو والله لقام زيد وقد يكون قد وحدها نحو قد افلح من زكيها وان كان فعلها مضارعا
لزمها اللام مع نون التاكيد وبه وبنا ورد نحو والله لاخرجن او لاقومن وان
كانت منفية فان كان فعلها ماضيا لزمها ما او لا نحو والله ما قام زيد او لا قام
زيد وان كان فعلها مضارعا لزمها ما او لا مع نون التاكيد وبه وبنا نحو والله
لا

او لا افعلن ثم

لا افعلن اي لا افعل او ما افعل ولكن يجوز حذف حرف النفي اذا كان فعلها مضارعا منفيا
لدلالة الحال عليه كقوله تعالى تالله تفتؤا تذكر يوسف اي لا تفتؤا   ويحذف جوابه
اذا اعترض او تقدم اي ويحذف جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم نحو زيد
والله قائم او تقدم على القسم ما يدل عليه نحو زيد عالم والله لانه يغني من اعادته
وعن للبعد وعلى للاستعلاء اي عن للبعد وان اذا كان حرفا نحو زيد على السطح
رميت عن القوس وعلى للاستعلاء اذا كان حرفا نحو زيد على السطح وقد يكونان
وعلى اسمين اما عن فبمعنى الجانب كقوله ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني
مرة وامامي   واما على فبمعنى فوق كقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها اي من فوقه
وهما اسمان ههنا لدخول من عليهما   والكاف للتشبيه اعلم ان الكاف للتشبيه في
اكثر الامر نحو زيد كالاسد وقد يكون زائدة كقوله ليس كمثله شيء والذي يدل على زيادته
انه لولاه لزم تشبيه لانه نفي مثل مثله وهو مثل مثله لان للمماثلة من الجانبين وقد
يكون اسما كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي يضحكن عن مثل البرد والذي يدل على اسميته
ههنا دخول عن عليه ويختص الكاف بالظاهر استغناء عنه بالمثل وقد يدخل على المضمر
كقوله كها او وعال او اقربا   ومذ ومنذ للزمان للابتداء اي مذ ومنذ لابتداء
الغاية في الزمان للماضي كما ان من لابتداء الغاية في المكان نحو ما رايته مذ [illegible] كذا سنة

اي ابتداء عدم الرؤية من مدة كذا وكيان للظرفية في الزمان الحاضر اذا كانا بمعنى في نحو
ما رأيته منذ شهرنا او منذ يومنا هذا اي في شهرنا وفي يومنا وقد تقدم احكامهما في الظروف
والاحتمال ان يكون المراد بالمثال الاول في الجار لابتداء الغاية وبالمثال الثاني الظرفية
لان العرب لا تريد بهما اذا دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه الا الظرفية
وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي هذه الثلثة تجيء بمعنى الاستثناء اذا جررت بها ما
بعدها يكون حرفا واذا نصبت ما بعدها يكون فعلا فاعلها مضمر نحو من عدا العدو
وخلا من خلا يخلو وحاشا بمعنى جانب والتقييد هذه الثلثة بقوله للاستثناء لانه
اذا لم يكن للاستثناء لم يكن حروفا لكن ليس ردكما كانت للاستثناء كانت حرف جر
للشبهة بالفعل ان وان ح اي انما سميت هذه الحروف حروف المشبهة
بالفعل لكونها مشابهة للفعل من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا وفتح اواخرها ولزو
مها الاسم ووجود معنى الفعل في كل واحد منها على ما يجيء وهي ستة ان وان وكان
ولكن وليت ولعل   ولها صدر الكلام اي ولهذه الحروف صدر الكلام لدلالة
كل واحد منها على نوع من انواع الكلام وذلك يقتضي تقديمها ليحصل العلم
في اول الامر بان الكلام من اي نوع من انواع الكلام من نفي او تمن او استدراك
او غير ذلك   سوى ان وهي بكسرها اي لهذه الحروف صدر الكلام سوى
ان

ان فانها بعكسها اي بعكس هذه الحروف اي لا يكون لها صدر الكلام نحو ما بعدها معمولا لعامل وحق المعمول
ان يكون متأخرا في الذات عن عاملها   وتلحقها ما اي وتلحق هذه الحروف ما الكافة ح
فتلغى عن العمل على الوجه الافصح لتغيير وجه المشابهة الفعل لفظا وهي فتح اواخرها
العدم لزومها الاسم ويعلم من قوله على الافصح انه لا يجوز اعمالها وقد جاء قول الشاعر
قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد اي بالوجهين والغرض من
الحاق ما بهذه الحروف للحصر والتأكيد والمبالغة في انما وانما ح معناها في الجملة
الاسمية والفعلية في الكلام   وتدخل ح اي وتدخل هذه الحروف ح على الافعال
ح اعتبار ما لها المفيد معانيها في الجملة الفعلية كما افادت في الجملة الاسمية فتقول
انما قام زيد وانما يقوم   فان لا تغير معنى الجملة شروع في بيان احوال كل واحد منها
على التفصيل والاشارة الى الفرق بين ان المكسورة وان المفتوحة فقال ان لا
تغير معنى الجملة بل تؤكدها فاذا قلت ان زيدا قائم افدت به ما افدت بقولك زيد قائم
مع زيادة التأكيد والمفتوحة وان تغير معنى الجملة لانها مع الجملة التي بعدها في حكم
المفرد   ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد اي ومن اجل
ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وتبقى الجملة على حالها مع زيادة التأكيد وجب
الكسر ابتداء وحكاية في كل موضع تبقى الجملة على حالها ومن اجل ان ان المفتوحة تغير معنى الجملة

وتجعلها في حكم المفرد وجب الفتح لفظا او محلا في كل موضع يكون مع ما بعدها في محل المفرد واذا
كان كذلك تعين موضع كل واحد من المفتوحة والمكسورة   فكسرت ابتداء وبعد القول
لازم من الفرق المذكور اي كسرت بناء على الفرق المذكور اذا وقعت ابتداء لكونه
موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول نحو قال ان زيدا قائم لان مقول
القول جملة وكسرت ايضا بعد الموصول نحو جاءني الذي ان اباه عالم لان اصل الموصول
لا يكون الا جملة وكذلك اذا دخل على خبرها اللام كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله واذا وقعت
جواب القسم نحو والله ان زيدا قائم فموضع الجملة لان جواب القسم لا يكون الا جملة
وفتحت ان كانت مع ما بعدها فاعلة نحو بلغني ان زيدا قائم اي ثبت لوجوب كون الفاعل مفردا وفتحت
ايضا ان مفعوله نحو كرهت ان زيدا جاهل لوجوب كون المفعول مفردا وفتحت ايضا اذا
كانت مع ما بعدها مبتدأ نحو عندي انك عالم لوجوب كون المبتدأ مفردا وكذلك اذا وقعت
خبر مبتدأ كقولك العجب انك عزيز لان محل الخبر ان يكون مفردا وفتحت ايضا اذا كانت
مضافا اليها اي اذا وقعت مع ما بعدها مضافا اليها نحو عجبت من انك عالم والمجيء للاشتهار
انك فاضل لوجوب كون المضاف اليه مفردا ولا يكون جملة اذا كان المضاف اليه جملة نحو اكتب
حيث انك جالس لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا فاعتبر المضاف اليه الاصل حيث
فتح بعدها   وقالوا لولا انك اشارة الى وجوب الفتح بعد لولا الابتدائية نحو لولا انك

انك منطلق انطلقت لان ما بعد لولا مبتدأ خبره محذوف وجوب كون المبتدأ مفردا و
كذلك يجب الفتح بعد لو التي للتحضيض لانه فاعل او مفعول لان لو التي للتحضيض
يجب دخولها على الفعل لفظا او تقديرا نحو لو ان زيدا قائم ولو انك ضربته بمعنى هلا
ولو انك اشارة الى وجوب فتحها بعد لو نحو لو انك قائم لوقوعه موقع المفرد لكونه
فاعل الفعل المحذوف اي لو وقع قيامك   فان جاز التقديران جاز الامران اي فان
كان موضع جاز فيه التقديران تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر نحو من
يكرمني فاني اكرمه فان جعلت تقديره فانا اكرمه وجب الكسر لكونها واقعة مبتدأ وان
جعلت تقديره يكرمني فجزاؤه الاكرام وجب الفتح لوقوعها خبر المبتدأ وهو موضع المفرد
كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم   فان كان المراد
اذا هو عبد القفاء وجب الكسر لوقوعها ابتداء وان كان المراد فاذا عبوديته حاصلة
وجب الفتح لوقوعها مبتدأ خبرها حاصلة   ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا
او محلا بالرفع دون المفتوحة اي ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيرها جاز
العطف على محل اسم المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو وعلى اسم المكسورة حكما
نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو فعمرو معطوف على محل زيدا لان المكسورة مع الاسم والخبر
في تأويل الجملة لكونها قائمة مقام المفعولين ومنه قوله ان الله بريء من المشركين

وشرط

ورسوله بالرفع ای ورسوله ولم يجز العطف علی اسم المفتوحة بالرفع لتغيره معنی الجملة بالكلية
مع الخبر لفظا او تقديرا ای وشرط في العطف المذكور مضی الخبر لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو او
تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قائم ای ان زيدا قائم وعمرو قائم فلا يقال ان زيدا وعمرو
ذاهبان لاستلزامه كون الشیء الواحد معمولا لعاملين مختلفين لان ذاهبان من حيث
انه خبر ان معمول ان ومن حيث انه خبر عمرو معمول الابتداء خلافا للكوفيين فانهم جوزوا
العطف المذكور قبل مضی الخبر لفظا او تقديرا لان خبر ان مرفوع عندهم بما ارتفع به قبل دخول
ان فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد وهو ضعيف لان نسبة ان الی المسند والمسند اليه
علی السوية فلو عمل فی احدهما دون الاخر لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال ولا يبتنی عليه قولهم
ان الزيدين والعمرون ذاهبون بمعنی الخبر ههنا حكما تقديره ان الزيدين
ذاهبون والعمرون ذاهبون لكن حذف خبر ان للعلم به ولا اثر لكونه مبنيا
خلافا للمبرد والكسائی لان لا اثر لبطلان قول الكسائي في المبنية فانهما ذهبا الی ان الاسم
المكسورة اذا كان مبنيا جاز العطف علی محله قبل مضی الخبر لفظا او حكما نحو انك وزيد
ذاهبان لاستعمال بعض العرب ذلك فاشار الی بطلانه بقوله ولا اثر لكون الاسم مبنيا لان
المانع المذكور موجود ههنا وعدم استعمال الفصحاء ذلك ولكن كـان ای لكن
مثل ان المكسورة في انها لا تغير معنی الجملة وفي جواز العطف علی محل الاسم بعد مضی
الخبر

واما قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا فلم يجز مع

وان بيان الجمهور

الخبر لفظا او حكما نحو ما خرج زيد لكن بكرا خارج وعمرو ولان لكن للاستدراك وهو لا
ينافي معنی الابتداء كان مثل ان في التاكيد واما سائر الحروف فلم يجز العطف علی محل
اسمها لزوال الابتداء ولذلك دخلت اللام مع المكسورة ای لاجل
ان ان المكسورة لا تغير معنی الابتداء وسائر هذه الحروف تغيره دخلت
لام الابتداء مع المكسورة ولم تدخل مع غير المكسورة علی الخبر نحو ان زيدا
لقائم او علی الاسم اذا فصل بين الاسم وبين المكسورة نحو ان في الدار
لزيدا او علی ما بين الاسم وبين الخبر وهو معمول الخبر نحو ان زيدا لطعامك آكل
في دخول اللام علی الاسم الفصل بين ان وبين الاسم لانه يمنع دخول
لام الابتداء علی الاسم اذا لم يفصل نحو ان لزيدا قائم لكراهتهم اجتماع
حرفين متفقين في المعنی ولهذا لم تدخل هذه اللام علی ان وفي لكن
ضعيف ای دخول اللام مع لكن علی الخبر او علی الاسم اذا فصل
او علی ما بينهما ضعيف وان لم يزل معنی الابتداء لان وجود اللام يؤذن
بالانفصال ولكن يؤذن بالاتصال لكونها للاستدراك وقد جاء
مع ضعفه في قوله ولكنني من حبها لعميد واجيب عنه بان اصله ولكن
اني فنقلت حركة الهمزة الی النون وحذفت ثم حذفت النون الاولی لكراهتهم

اجتماع النونات ثم ادغمت النون في النون   وتخفف المكسورة فيلزمها اللام اي وتخفف
ان المكسورة فيلزمها اللام فارقة بينها وبين النافية في مثل ان زيد لقائم وما زيد قائم
ولازمها هذه اللام انما عند عملها وان لم تشتبه بالنافية لظهور المراد وقال بعضهم عند العمل لا تحتاج
الى اللام   ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا اي ويجوز دخول المكسورة المخففة على الافعال
الداخلة في المبتدا والخبر نحو باب كان وظننت لبطلان عملها ح والمقصود تاكيد الجملة الابتدائية
ح التي مقتضيا بها ولذا اختصت بهذه الافعال كقوله تم وان كنت لمن الكاذبين وان وجدنا
اكثرهم لفاسقين خلافا للكوفيين في التعميم فانهم جوزوا دخولها على الافعال سواء كانت عاملة
في المبتدا والخبر او غير عاملة   وانشدوا بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد
وهو خارج عن القياس في الشعر لا يصح عند البصريين فلا اعتبار به   وتخفف المفتوحة
فتعمل في ضمير شان مقدر وتخفف المفتوحة كما تخفف المكسورة فتعمل عند التخفيف على
سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر ليتحقق مقتضاها وهو انها دخلت معنا ما في جملة اسمية لان
المفتوحة اكثر مشابهة من ان المكسورة وعملت المكسورة المخففة كقولهم وان كلا
لما ليوفينهم ولم تعمل المفتوحة المخففة في الظاهر فقدروا عملها في ضمير الشان المقدر لئلا يلزم
الاقوى من الاضعف كما مر من قبل   فيدخل على الجمل مطلقا اي فتدخل المفتوحة
المخففة على الجمل مطلقا اسمية كانت او فعلية [illegible] فلا يلي الفعل الجزء [illegible]

للجملة الاسمية حاصل ح   ولذا اهمالها اي وشذ اعمال ان المفتوحة المخففة في غير الضمير
ان المقدر ولكنه جاء كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت
صديق   ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي اي ويلزم ان
المفتوحة المخففة اذا دخلت على الافعال احد الامور المذكورة دلالة على التحقيق
ان الفعل ان كان ماضيا منفيا فلا بد من حرف النفي نحو علمت ان لا خرج زيد ولا
يشكل بقولهم وان ليس للانسان الا ما سعى لان ليس لما كان جامدا وكانه
ليس بعد ما فعل لانه متضمن معنى النفي مع الفعل لانه في قولنا وان ما حصل للانسان
الا ما سعى وان كان مثبتا فلا بد من قد للتقريب الى الحال نحو علمت ان قد خرج
زيد وان كان الفعل مضارعا مثبتا فلا بد من السين او سوف معه كقوله تم علم ان
سيكون منكم مرضى وان كان مضارعا منفيا فلا بد من حرف النفي كقوله تم افلا يرون
الا يرجع اليهم وكقوله ايحسب ان لم يره احد وعلمت ان لن يخرج زيد وانما يلزمه ذلك ليكون
كالعوض من تخفيفها وايضا لئلا يلتبس بان المصدرية وانما قال مع الفعل لانها لو
كانت مع الاسم كبيت الخارجية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى
وينتعل لم يلزمها احد هذه الحروف لانه لا اشتباه بان المصدرية ولم يحتج الى العوض
لان التعويض مع الفعل [illegible] الاسم [illegible] كان التعويض مع الفعل اكثر [illegible] عوض

مع الفعل لم يعوض منه الهم   وكأن للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح اي كان للتشبيه نحو
كان زيدا الاسد بمعنى زيد كالاسد ثم انما تخفف ح قد تعمل وتلغى على الوجه الافصح لكونها اضعف
من ان وبعدها بخبر مشرق اللون كأن ثدييه حقان   ولكن للاستدراك
الى اخره معنى لكن للاستدراك وهو متوسط بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات
معنى سواء كان التغاير لفظيا او لم يكن فيستدرك بها النفي بالايجاب كما جاءني
زيد لكن عمرو لم يجئ او الايجاب بالنفي كما جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وجاءني زيد لكن
عمرو ذاهب وتخفف وتلغى كاخواتها ويجوز ذكر الواو معها كقوله تعالى وما كفر سليمان
ولكن الشياطين كفروا بتخفيف لكن ورفع الشياطين في بعض قراءة السبع فرقا بينهما
وبين لكن الذي هو حرف العطف وقال بعضهم انه لا يجوز معها ذكر الواو لانها اذا
خففت كانت حرف عطف فلم يجز معها لامتناع دخول حرف العطف على مثله
وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما اي ليت يستعمل للتمني كقوله تعالى يا
ليتنا نرد وجوز الفراء ليت زيدا قائما اجراء له مجرى التمني وجوزه الكسائي ايضا
لكن بتقدير كان اي ليت زيدا كان قائما فقائما في المثال المذكور هو حال عند الفراء
وخبر كان عند الكسائي والذي حملهما على ذلك قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا
منصوب على الحال من الضمير المقدر في الخبر المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا

رواجعا والذي يدل على ضعف قول الفراء عدم جواز نصب الجزئين في كان ولكن ولعل
وعلى ضعف قول الكسائي عدم جواز ان زيدا قائما على تقدير كان   ولعل للترجي
وشذ الجر بها اي لعل للترجي وهو توقع امر كقوله لعل الساعة قريب قيل ترجي للعباد والفرق
بين التمني والترجي ان الترجي لا يكون الا في الممكنات والتمني في الممكنات والمستحيلات فان
الانسان يتمنى الطيران الى السماء ولا يترجاه والجر بلعل شاذ ومثاله كما روى
ابو سعيد السيرافي في شرح الكتاب عن ابن زيد   وهو وداع دعا يا من يجيب الى الندا
فلم يستجبه عند ذاك مجيب   فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار
منك قريب   قال لعل جارة هنا وهي مع المجرور في محل الرفع بانه مبتدأ وما بعدها خبره لكن
لولا الكلام وقال الاحتياج الى العامل كما في بحسبك [illegible] في الدار وقال ابن الحاجب ما على
سبيل الحكاية اي يحتمل انه وقع ابو المغوار مجرورا في موضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان
مجرورا او انه بمعنى انه سمى الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى بالياء في الاحوال الثلث
وهذا التاويل انما يحتاج اليه ان لم يكن الجر بها لغة قبيلة لكنه لغة عقيلية فلم يكن بهذا القول شيئا
الحروف العاطفة الواو والفاء الخ اعلم ان حروف العاطفة عشرة على الاصح وهو ذكر ما لا
وتشرك الجميع في امر واحد وهو اول ... في الامر الاول   فالاربعة الاولى اعلم ان
الاربعة الاولى وهي الواو والفاء وثم وحتى تشترك في الجمع بين الاول والثاني في الحكم الى اخر

الحاجب

للاول واشار اليه بقوله فالاربعة للجمع ليفرق كل واحد منها بشيء مختص به فالواو للجمع المطلق
من غير اعتبار ترتيب سواء كان ترتيب او لم يكن نحو جاءني زيد وعمرو فانه لم يعلم معه مجيئهما
معا ولا تقدم احدهما على الاخر والذي يدل عليه قوله تع ما هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيا
والقائلون منكرون للبعث فالموت بعد الحيوة مع انه قدم عليها وقولنا المال بين
زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو فانه لم يعلم والفاء للجمع مع الترتيب من غير مهلة عرفا
نحو مررت بزيد فعمرو وكقوله تع فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا
العظام لحما وثم مثل الفاء في كونها للجمع مع الترتيب الا انها مع المهلة والتراخي تقول مررت
بزيد ثم عمرو فهنا مروران وحتى مثلها في كونها للجمع مع الترتيب والمهلة لكن زمان
مهلتها اقل من زمان مهلة ثم فحتى واسطة بين الفاء وثم   ومعطوفها جزء من متبوعه
اي معطوف حتى اشترط ان يكون جزءا من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا ليتحقق الغاية
التي هي معنى حتى ولا يحصل الغاية الا بذكر الاقوى والاضعف بعد حتى بالنسبة الى
قبلها كقولك مات الناس حتى الملوك والانبياء وفي الضعف قدم الحجاج حتى المشاة
ولو قلت بالعكس فيهما لم يجز واو واما وام لاحد الامرين مبهما اي هذه الثلثة تشترك
في ان التعليق للحكم بالمعطوف او للمعطوف عليه مبهما اي لا على التعيين   وام المتصلة
لازمة لهمزة الاستفهام اي اشارة الى تحقيق معنى ام والفرق بينها وبين او واما ا
فان ا

فان ام اما متصلة واما منقطعة فان كانت متصلة فللاشتراك في الامر وغيرهما يلزم ان يكون
استعمالها مع همزة الاستفهام يليها احد الامرين المستويين ويلي المستوي الاخر الهمزة بعد ثبوت
العلم بحصول احدهما مبهما عنده لا على التعيين لطلب التعيين والمراد بقوله احد المستويين انه لو كان
يلي ام المتصلة اسم مفرد او فعل او جملة اسمية او جملة فعلية يلي الهمزة ذلك لكن او واما فانه لا يلزم
ان يليهما احد المستويين والاخر الهمزة تقول اضربت زيدا او عمرا اذا لم يكن السائل يعلم بعد ثبوت
العلم بحصول احدهما عنده لطلب التعيين   ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا الكلام في
اجزاء ام المتصلة يليها احد المستويين ويلي المستوي الاخر الهمزة لم يجز ان يقال ارايت
زيدا ام عمرا لانه شذ وذلك ان ما يلي احدهما الاسم وما يلي الاخر الفعل اعلم انه وجدت نسخة قرئت   عمرا
قرئت على المصنف وفيها خطه كان فيها على الاصح بعد قوله ... والاخر الهمزة وكان
فيها بدل قوله ومن ثم لم يجز ومن ثم ضعف وهو قريب من الاول لكن شرح المصنف
يوافق ما ذكرناه   ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا اي ومن اجل ان   اولام
والانسب الطالب مع ام لاحد الامرين بعد ثبوت احدهما من غير تعيين لطلب التعيين كان الجواب
باحدهما بالتعيين لا بلا او نعم لانه لا يتعين المسؤول عنه مثلا اذا قيل ازيد عندك ام عمرو كان
الجواب زيدا او عمرو بخلاف او واما لان المسؤول معهما السؤال عن احدهما لا على التعيين فجوابه
لا او نعم فان اجيب بالتعيين كان الجواب زائدا عن السؤال عنه   والمنقطعة كبل والهمزة



ان زيد ام المنقطعة والفرق بينها وبين او واما ومعناها بل مع الهمزة وهي لا تستعمل
الا في الخبر والاستفهام اما الخبر فكقولك للشبح رأيته انه لابل قطعا فاذا حصل الشك
في انه ابل قلت ام شاة قاصدا الى الاضراب عن الاخبار الاول والاستيناف كأنك
قلت فكأنك قلت بل اهي شاة واما الاستفهام فكقولك اعندك زيد ام عمرو سالت اولا عن حصول زيد ثم
اضربت عن ذلك السؤال الى السؤال عن حصول عمرو وجوابه لا او نعم واذا عرفت معناها عرفت
بينها وبين الفرق بين او واما قبل المعطوف عليه لانه مع اما جازمه ابتداء او اشارة الى الفرق
بين او واما وهو ان اما العاطفة تلزم ان يكون المعطوف عليه لانها اما ازي ليعلم في اول
الامر كون الكلام مبنيا على الشك نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولم يلزم ذلك في او بل جاز الاقران
الاتيان بها والترك ولا وبل ولكن لاحدهما معينا اي هذه الثلاثة يشترك في اثبات
الحكم لاحد الامرين معينا فلا لنفي ما وجب للاول عن الثاني نقول جاءني زيد لا عمرو وبل للاضراب
عن الاول مثبتا كان او موجبا نقول جاءني زيد بل عمرو واذا وقع الاخبار عن زيد غلطا او تقول
ما جاءني زيد بل عمرو وهو محتمل امرين احدهما ان يكون معناه بل جاءني عمرو وهو صحيح للاضراب
عن نفي مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو وثانيهما ان يكون معناه بل ما جاءني عمرو وهذا بيان ما نسب
اليه علم المعنى ولكن للاستدراك لازمة النفي لانها للمغايرة بين المعطوف وبين المعطوف
عليه معنى وههنا تفصيل وهو ان يقال انها ان عطفت المفرد على المفرد او الجملة على الجملة فان
كان

كان الاول كان قبلها النفي ليتحقق التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه تقول ما جاءني زيد
لكن عمرو اي لكن جاءني عمرو وان كان الثاني لزم ان يكون قبلها او بعدها النفي لما ذكرناه تقول
لم يقم زيد لكن قام عمرو وقام زيد لكن لم يقم عمرو حروف التنبيه الا واما وها انما
سميت حروف التنبيه لتنبيه المخاطب بها والا واما لا يجيء بها في اول الكلام الا لئلا يفوت الغرض على
تقدير ان يكون غافلا ولهذا اختصت بأوائل الكلام واعلم ان الا واما تختصان بالجملات
تقول اما الا انهم هم المفسدون وكقوله اما والذي اضحك وابكى والذي امات واحيا والذي
امره الامر وان ها تدخل على المفردات التي هي اسماء الاشارة فقط نحو هذا وها انا وتدخل
على المركبات كقوله ها ان تا عذرة ان لم يكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد
حروف النداء اعلم ان حروف النداء خمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة وهي لتنبيه المدعو اي لاجابة
التنبيه ليجيب ما يريد وانما جعل لها باب اخر سوى التنبيه لخصوصها بشيء زائد على حرف
وهو طلب اقبال المدعو يا اعمها اي يا اعم هذه الحروف استعمالا لانها تستعمل في القريب
والبعيد والمتوسط وفي غيرها ترتيب وهو ان هيا وايا للمنادى البعيد واي والهمزة للقريب
لكن الهمزة للمنادى الاقرب حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل وجير وان انما سميت
الهمزة وحروف التصديق والايجاب لانها مصدقة لما سبقها فنعم مصدقة لما سبقها من
الكلام مثبتا كان او منفيا استفهاما كان او خبرا تقول لمن قال قام زيد او ما قام زيد او اقام

زيدا او لم يقم زيد نعم تصديقا لما قبله هذا بحسب اللغة دون العرف الا يرى انه لو قيل لك
اليس لي عندك كذا فقلت نعم لالزمك القاضي تغليبا للعرف على اللغة   وبلى
ذلك المنفي
مختصة بالايجاب المنفي اي بلى مختصة بالجواب بعد النفي استفهاما كان او خبرا تقول في جواب
من قال لم يقم زيد او الم يقم زيد بلى اي بلى قد قام زيد ومنه قوله تعالى الست بربكم قالوا
لكان
بلى اي بلى انت ربنا ولو قيل في جوابه نعم كفر الا ان نعم مقرر لما قبلها نفيا كان او ايجابا
الا ان يحمل على العرف   واي للاثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم اي واي
بعد الاستفهام
للاثبات ويلزمها القسم تقول لمن قال اقام زيد اي والله   واجل وجير
وان تصديق للمخبر اي هذه الثلثة تصديق للمخبر كقولك في جواب من يقول قام زيد اجل
وجير   وكقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وصاحبها
قوله
والمراد بالمخبر في تصديق المخبر هو المتكلم بالكلام الذي هو خبر الا انه يقع تصديقا للايجاب
حروف الزيادة ان وما وان ولا ومن والباء واللام انما سميت هذه الحروف حروف الزيادة لانها
قد تقع زائدة لا انها زائدة ابدا والغرض من زيادة هذه الحروف التأكيد او الفصاحة
او غيرهما ولما فرغ عن عدها شرع في بيان مواضع زيادتها فقال فان مع النافية اي
فان المكسورة تزاد بعد ما النافية لتأكيد النفي كقوله   وما ان طبنا جبن ولكن
منايانا ودولة آخرينا وقلت زيادة المكسورة بعد ما المصدرية نحو اجلس ما ان
جلس

جلس القاضي اي مدة جلوسه وبعد لما نحو لما قمت قمت   وان مع لما اي يزاد ان
المفتوحة بعد لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير ويزاد ايضا بين لو والقسم نحو والله ان
كقوله
لو قمت قمت وقلت زيادتها بعد الكاف اي بعد الكاف كان ظبية تعطو الى ناضر السلم
على تقدير جر ظبية   وما مع اذا ومتى ولم اي يزاد ما بعد اذا شرطا نحو اذا ما اكرمتني
اكرمتك وبعد متى شرطا نحو متى ما تكرمني اكرمك وبعد اين شرطا نحو اينما تكن اكن وبعد
اي شرطا كقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وبعد ان شرطا كقوله تعالى فاما نذهبن
بك وينبغي ان يعلم ان ما اذا زيدت بعد ان شرطا ادخلت نون التأكيد على
فعلها في الاكثر لان ما اكدت حرف الشرط كان تأكيد الفعل اولى فقوله شرطا بدل مما
كقوله تعالى
ذكرنا من نحو اذا الى ان ويزاد ايضا بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله ومما خطاياهم
وانما قال بعد بعض حروف الجر لانها لا تزاد مع كل حروف الجر وقلت زيادتها بين المضاف
والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم اي من غير جرم   ولا مع الواو ولما اي ويزاد
لا بعد الواو الواقعة بعد النفي تأكيدا له نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ويزاد ايضا بعد ان
المصدرية كقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وما منعك الا تسجد   وقلت زيادتها اي
وقلت زيادة لا قبل القسم كقوله تعالى لا اقسم   وشذت مع المضاف اي شذت زيادة
لا مع المضاف والمضاف اليه كقوله في بير لا حور سرى وما شعر اي في بير حور والحور جمع حائر

من احار اذا اهلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها اي زائدة من واللام وقد
ذكرها في باب حروف الجر على التفصيل فلا نعيدها ولكنا نريد ان نقول ان الكاف تزاد ايضا وقد
مر ايضا وقد وجب عليه ذكرها وعدم ذكر من والباء واللام ويمكن ان يجاب بانه
انما خص الباء واللام ومن بالذكر ههنا دون الكاف لكثرة زيادتها وندرة زيادة
الكاف حرفا التفسير اي وان انما سميت تفسير لوقوعهما تفسيرا لمقولها
في قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه وكقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم
وان مختصة بما في معنى القول اي ان يكون مفسرة لكلام فيه معنى القول لا صريحه
نحو كتبت اليه ان قم بخلاف قلت له ان قم لعدم جواز وقوع تفسير المقول
فاي اعم استعمالا من ان لجواز ان يفسر بها ما يقع في قول او ما هو في معنى قول صح
صريح او غير صريح ولا يفسر بان الا ما هو في معنى القول غير الصريح حروف
المصدر ما وان وان انما سميت هذه الحروف مصدرية لانها تجعل ما بعدها
في حكم المصدر والاولان اي ما وان المخففة مختصتان بالجملة الفعلية فانهما تدخلان
الجملة الفعلية فتجعلانها في حكم المفرد الذي هو المصدر نحو اعجبني ما صنعت اي
صنعك وكقوله تعالى فما كان جواب قومه الا ان قالوا اي الا القول والثالث هو
ان المثقلة المفتوحة مختصة بالجملة الاسمية كما عرفت انها تدخل على المبتدا

والخبر

والخبر وتجعلهما في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك
وما في معناها نحو اعجبني ان زيدا اي كونه زيدا حروف التحضيض هلا والا ولولا
ولوما اعلم ان هذه الحروف تدل على اللوم على الترك اذا دخلت على الماضي نحو هلا
قرات وعلى الحث والطلب على الفعل اذا دخلت على المضارع كقوله تعالى لوما تاتينا
بالملائكة ولها صدر الكلام اي لهذه الحروف صدر الكلام لكونها دالة على نوع
من انواع الكلام فوجب تقديمها ويلزمها الفعل لفظا او تقديرا اي يلزم
دخول هذه الحروف الفعل لفظا [illegible] نحو هلا ضربت زيدا او تقديرا نحو هلا
زيدا ضربته اي هلا ضربت زيدا لكونها لطلب الفعل حروف التوقع قد وهي في
المضارع للتقليل وانما سميت حرف التوقع لانها يكون لاثبات ما يتوقع الاخبار به في
اذا دخلت الماضي فتقربه الى الحال نحو قد قامت الصلاة ولهذا الاعتبار يسمى حرف
التقريب واذا دخلت المضارع كانت للتقليل كقولهم ان الكذوب قد يصدق وان
الجواد قد يعثر ويجوز الفصل بينه وبين فعله بالقسم نحو قد والله فعلت وقد يراد بها
كقوله التحقيق في المضارع نحو قد يعلم الله المعوقين ويجوز حذف الفعل بعدها كقوله ازف الترحل
غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت الركاب الجمال الذي
للاستفهام يركب عليها حرفا الاستفهام الهمزة وهل ولهما صدر الكلام

اي للتفهم ٢ هل صدر الكلام لكونه لنوع من انواع الكلام فوجب تقديمها لما عرفتها
يدخلان الجملتين الاسمية نحو ازيد قايم وهل زيد قايم والفعلية نحو اقام زيد وهل
قام زيد الا اذا كان الخبر في الجملة فعلا جاز استعمال الهمزة ولم يحسن استعمال هل الا على للجملة الاسمية
بعد وقوعه فلا يقال هل زيد قام لان اصل هل بمعنى قد كقوله تعالى هل اتى على الانسان اي
قد اتى لا يقال قد زيد خرج لا يقال هل زيد خرج فان قيل يقتضي ما ذكرتم ان لا يقال هل نظام
زيد خارج لامتناع ان يقال قد زيد خارج قلنا انما جاز حملها على اختها وهي
أزيد خارج واما لا يحمل على اختها في مثل هل زيد خرج لان هذه الجملة اقرب بباب
هل فاعتبارها في نفسها اولى من حملها على اختها   والهمزة اعم تصرفا اي الهمزة
اكثر تصرفا في الاستعمال من هل تقول ازيدا ضربت دون هل وتقول اتضرب زيدا
وهو اخوك منكرا للضرب على صفة الاخوة دون هل وتقول ازيد عندك
ام عمرو دون هل وتختص ام المتصلة بالهمزة دون هل وتقول افمن اثم اذا ما وقع
واثم كان ومن كان اي تدخل الهمزة على حرف العطف ولم يدخل هل عليها
كل ذلك لكون الهمزة اصلا في الاستفهام بخلاف هل والا لما اختص بمزيد تصرفه دون
هل فرق لقوله تعالى ازيدا ضربته بهو ... الكل   حروف الشرط ان ولو واما
اعلم ان هذه الثلاثة حروف الشرط لها صدر الكلام لانها لنوع من انواع الكلام فلها
سيار

للاستقبال وان دخل الماضي اي فان تحيل الفعل الذي تدخل عليه بمعنى الاستقبال سواء كان
الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او مضارعا نحو ان تضرب اضرب ولو عكسه اي لو بمعنى
فان دخل المضارع اي تحيل الفعل بمعنى الماضي سواء دخل الماضي نحو لو ضربت ضربت او
المضارع نحو لو تضرب اضرب وتحذف بمعنى ان كقوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة
ولو اعجبتكم وقد يكون بمعنى ان الناصبة كقوله تعالى ودوا لو تكفرون فتكونون وكقوله تعالى ودوا لو تدهن
فيدهنون وكقوله يود المجرم لو يفتدي ولا يجوز ان يكون هنا للامتناع لانه لا جواب
لها   ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا اي ان ولو يلزم دخولهما الفعل لفظا نحو ان
ضربت ضربت ولو ضربت ضربت او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون فاحد وانتم فوقعا ههنا
فاعلين لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر ولما كانا فاعلين لا فعال بعدهما او بعد
ذلك انك لا تقول ان تو... لم يضرب زيدا بل تقول ان تو... لتضربوا وينبغي ان يعلم ان
مع المحذوف مجزوم ان كان مضارعا نحو ان زيد يقم ليطابق المحذوف وان الاسماء
المتضمنة معنى ان لا تحذف افعالها في حال الاختيار لكونها فروع ان فلا تتصرف فيها مثل
تصرف فيه نعم يجوز حذفها عند الضرورة كقوله   فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن
ومن لم تجره يمس منا مروعا   ومن اجل انها للزمان

الفعل لفظا او تقديرا قيل لو انك لتشح ان لانه فاعل فعل محذوف لاجل انهم اذا حذفوا الفعل
مفسرة ويفسر بعلم التفسير وه هنا التزموا ههنا ان يكون خبران فعلا ليكون كالعوض عن
الفعل المحذوف فقالوا لو انك انطلقت ولم يقولوا لو انك منطلق هذا اذا امكن تقديره
الفعل اما اذا تعذر ذلك بان يكون الخبر جامدا جاز كونه لو انه حجر الكان جاء التعذر الاتيان
بالفعل واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزم اي اذا تقدم القسم في اول
الكلام على الشرط لزم ان يدخل حرف الشرط الفعل الماضي لفظا او معنى نحو والله ان
اتيتني او لم تأتني لاكرمنك لانه لما بطل عمل حرف الشرط في الجواب لكونه جوابا للقسم
فلذلك لا يعمل في الشرط الذي يليه فوجب ان يكون ماضيا وكان الجواب للقسم لفظا
ومعنى لكونه اهم لتقدمه على الشرط والشرط يعني لكونه مشروطا ومعلقا بالشرط ولم يتعرض
لكونه معلوما والشك في اللفظ وان توسط اي ان توسط القسم بتقدم الشرط للمعنى
عليه وتقدم غير الشرط عليه جاز ان يعتبر القسم وجاز ان يلغى اي جاز ان يجعل الجواب
جوابا للقسم لفظا ولزم حرف الشرط الماضي وجاز ان يجعل الجواب جوابا للشرط ولم يلزم
حرف الشرط الماضي ويصير القسم ملغى اما اعتبار القسم مع تقدم الشرط عليه نحو ان
اتيتني او ان لم تأتني فوالله لاكرمنك فلتوفر مقتضى كل واحد من الشرط والقسم
بان يكون الجواب للقسم والقسم مع ما بعده جواب الشرط ولذلك يلزم دخول الفاء على القسم

او يجعل القسم

واما اعتباره مع تقدم غير الشرط نحو انا والله ان اتيتني او لم تأتني لاكرمنك فجوابه ههنا
لاكرمنك ساد مسد جواب الشرط وجعل المجموع خبرا للمبتدأ فترجح الالغاء وقع القسم اول
الكلام متقدما على الشرط واما الالغاء مع تقدم الشرط عليه نحو ان تأتني والله آتك
ملحق فلكون العناية بالشرط لتقدمه فالشرط مع الجزاء وسد جواب القسم واما الالغاء
مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله ان تأتني آتك فلجعل الشرط والجزاء خبر المبتدأ
يجعل المجموع للمبتدأ او الخبر وسد جواب القسم وتقدير القسم كاللفظ اي وتقدير
القسم قبل الشرط اول الكلام كاللفظ قبل الشرط في كون الجواب للقسم لفظا
ومعنى لزوم الشرط الماضي كقوله لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وكقوله تعالى وان
اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير القسم قبل الشرط فيهما لوجب جزم لا يخرجون
ووجود الفاء في انكم لمشركون واما للتفصيل اي اما وضعت لتفصيل الشيء
لكنهم ح اما زيد فعالم واما بكر فجاهل لم يلتزموا اي لم يلتزموا اما كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ لنه
فيتبعون ما تشابه منه ولم يذكر بعده اما اخرى لكونه معلوما من الاول ويدل على
كونه للشرط لزوم الفاء في جوابه والقصد بانه مستلزم للثاني والتزم حذف
فعلها اي والتزم حذف الفعل الداخل عليه اما لان المقصود هو الاسم الواقع بعدها دون
الفعل ولما حذف الفعل جعل الجزاء مما في حيزها بين اما وبينه فائيا عوضا عنه
الذي

من الفعل المحذوف وهو الاسم الواقع بعدها ما كرالها ان يلي الفاء اما لكلا يلتقم ان يلي
الة الجزاء آلة الشرط الا ترى ان معنى قولك اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق
فزيد جزء جوابها والمراد من قوله مطلقا ان الاسم الواقع بعدها وهو مما في حيز جوابها جزا
سواء كان مرفوعا او منصوبا وسواء كان بعده فا الجزاء ما يمنع التقدم او لم يكن
وقال بعضهم ان الاسم الواقع بعدها ما ليس جزا مما في حيز الفاء لامتناع تخلل الفا
في حيز الجزاء فيما قبله بل هو معمول الفعل محذوف مطلقا اي سواء كان ما بعد الفاء
مما يمنع التقديم وسواء كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق او منصوبا نحو اما يوم
الجمعة فزيد منطلق اي مهما ذكر زيد في يوم الجمعة انطلاقه فهو منطلق في الاول
ومهما ذكر يوم الجمعة فزيد منطلق في الثاني وهو ضعيف ولا احتياج الى التعسف في
الاول بتقدير يذكر والرفع في الثاني بتقدير حصل او ذكر لكنه لم يجز بالاتفاق
وقال بعضهم ان كان الاسم الواقع بعدها اما جائز التقديم على جوابها اي ان
لم يكن ما بعد الفاء ما يمنع التقديم من الاول يعني انه جزء مما في حيز جوابها فهو مبتدا
نحو اما زيد فمنطلق واما معمول الذي في جوابها نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فانه جائز
ان يكون ظرفا لمنطلق متقدما عليه وان لم يكن جائز التقدم على جوابها اي ان
كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم من الثاني يعني انه ليس جزءا مما في حيز جوابها
بل

بل هو معمول الفعل محذوف نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق لامتناع عمل ما بعد ان
فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام والحق ان الباب كله واحد فانه كما لا يجوز ان يعمل
ما بعد ان فيما قبلها كذلك لا يجوز ان يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها وان جاز ذكره هو
للعمود متقدما على فاء الجزاء الغرض فليجز الغيا في ان لذلك الغرض وفيه نظر لوجود
المانعين في احدى الصورتين ووجود مانع في الصورة الاخرى وجوابه لما
ضعيفان عن عمل ما بعدهما فيما قبلهما الغرض ولا احتياج الى نحو اما زيدا فانه منطلق بتقدير يذكر
وجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق بنصب يوم الجمعة بتقدير او بذكر لكنه لا يجوز بلا خلاف
حرف الردع كلا بمعنى حقا ابن حرف للردع كلا لانه وضع للردع والتنبيه على الخطأ وانما
يستعمل اذا اسمع محالا او تقول قولا على الامر مثلا اذا قيل فلان يشتمك فقلت كلا اي ارتدع
عن هذا وتنبه وقد جاء كلا بمعنى حقا وهو حرف عند اكثر النحاة لكونها لتحقيق الجملة
كان وقيل انه ظرف في قوله نعم كلا ان الانسان ليطغى بمعنى حقا والاسم عند بعضهم
لكنه مبني لموافقتها الكلام الذي للردع — تاء التانيث الساكنة تلحق الماضي الخ
اي تاء تلحق تاء التانيث الساكنة آخر الماضي لتدل على تانيث الفاعل اي الجملة انه مسند
فاعل مؤنث نحو ضربت هند وانما قيد التاء بالساكنة احترازا عن المتحركة نحو تائية
فانها تلحق الاسم والمراد بالساكنة هو الساكنة بالذات لئلا يلزم اشتراك متحركة

لموافقته

الفعل

[illegible]

ساكنة بالذات ومتحركة بالعارض وهو التقاء الساكنين انما قال الباقي لان هذه التاء لا تلحق
غيرها من الافعال فان كان الفاعل ظاهرا غير حقيقي فمخير انت في الحاق التاء وعدمه
تقول طلعت الشمس وطلع الشمس واعلم ان قوله فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير مكرر
لانه ذكر من قبل   واما الحاق علامة التثنية فضعيف اي واما الحاق علامة
التثنية وعلامة الجمع اي المذكر والمؤنث عند اسناد الفعل الى الظاهر فضعيف
لعدم احتياجها الى هذه العلامات بخلاف الحاق علامة التانيث بالفعل عند اسناده
الى مؤنث غير حقيقي فلا تقال قاما   الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن النساء
وعلى تقدير الحاقها نحو اكلوني البراغيث ليست بضمائر لئلا يلزم اضمار قبل الذكر
من غير فائدة بل علامات الحقت بالفعل ليدل على حال الفاعل كتاء التانيث
والفرق بين علامة التانيث وبين علامتي التثنية والجمع ان يعلم التثنية والجمع
من لفظ المثنى والجمع قطعا واما وقد لا يعلم التانيث من لفظ المؤنث
التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتاكيد الفعل فقوله نون ساكنة احتراز
به عن المتحركة والمراد بالساكنة هو الساكنة بحسب الذات لئلا ينتقض بالتنوين
المتحركة لالتقاء الساكنين فانها ساكنة بحسب الذات وقوله تتبع حركة الاخر احتراز
عن نون ساكنة في غير الاخر فانه لا يسمى تنوينا   لا لتاكيد الفعل احتراز عن نون
التاكيد

كذا خمسة وهو خمسة انواع احدها تنوين التمكن وهو تنوين يلحق الاسم ليدل على ان
له مكانة في الاسمية نحو زيد ورجل والثاني تنوين التنكير وهو تنوين يدل على كون الاسم الذي
هو عليه نكرة وهو الفارق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويه والثالث تنوين
العوض وهو الذي يلحق الاسم عوضا اما عن الياء او اعلاله نحو جوار واما عن المضاف
اليه نحو يومئذ اي يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه وهو كان كذا عوض التنوين
عن المضاف اليه والرابع تنوين المقابلة وهو الذي يقابل نون جمع المذكر السالم ولا
يوجد الا في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات فان التنوين فيها بمنزلة النون التي في مسلمين
وانما قلنا نحو ذلك لانه لا يمكن ان يكون احدى هذه التنوينات اما بيان انه ليس بتنوين
التمكن والتنكير فلوجوده فيه على تقدير منفرع واما بيان انه ليس بعوض عن المضاف
اليه فلان المعنى غير موافق له واما بيان انه ليس بتنوين الترنم فلوجوده في غير
اواخر الابيات والخامس تنوين الترنم وهو الذي يلحق اواخر الابيات والاشعار
المرعة لتحسين الالحان كقوله يا ابتا علك او عساكا   ويحذف من العلم
اي ويحذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو
لكثرة استعماله موصوفا بالعلم وقد مر البحث عنه ويعلم منه انه لو كان صفة لغير العلم
او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن ظالم وجاءني زيد ابن اخي لم يحذف

التنوين في اللفظ ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن صفة نحو زيد ابن عمرو لعدم
شدة الامتزاج واعلم ان وجوب التنوين في الموصوف بالابن في اللفظ وهمزة ابن في الخط
مثلا زمان ما سقط التنوين لفظا سقط الهمزة خطا واذا ثبت التنوين لفظا ثبت
الهمزة خطا فلانهم قصدوا الى تخفيفها خطا كما قصدوا الى تخفيفها لفظا والتزام الخفيف
اللفظ في المثنى وان وقع صفة لعلم مضافا الى علم او لا لانه لم يكثر كثرة المفرد واعلم ان حكم
الابنة كحكم الابن في جميع ما ذكرناه   نون التاكيد خفيفة ساكنة ومشددة
مفتوحة اي نون التاكيد نوعان احدهما خفيفة ساكنة والاخرى ثقيلة مفتوحة
مع غير الالف واعلم ان الثقيلة ابلغ في التاكيد من الخفيفة ومجيء الخفيفة ساكنة
على الاصل لكونها مبنية ومجيء المشددة متحركة لالتقاء الساكنين ومجيئها مفتوحة
لخفة الفتحة وانما قيد كونها مفتوحة بقوله مع غير الالف لانها لو كانت مع الالف
لكانت مكسورة وهي في المثنى والمجموع المؤنث نحو اضربان واضربنان لكونها
شبيهة بنون المثنى فيها نحو اضربن اضربان اضربن اضربن اضربان اضربنان
وتختص بالفعل المستقبل اي تختص نون التاكيد خفيفة كانت
او ثقيلة بالفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب كالامر والنهي والقسم والاستفهام
والعرض والتمني وغير ذلك نحو اضربن ولا تضربن والله لاضربن وهل تضربن والا
تضربن

ا انشم يوبه احمد فاطمه انفن

تضربن وليتك تضربن وانما اختص هذه النون بما فيه معنى الطلب لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا
ويعلم من قولنا بالفعل المستقبل انه لا يدخل الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما فيه طلب والمطلوب لا
يكون الا في المستقبل وقلت في النفي اي وقلت زيادة نون التاكيد في النفي لا يقال
زيد لا يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جازت قليلا لتشبيهه بالنهي
ولزمت في مثبت القسم اي ولزمت نون التاكيد في جواب القسم المثبت
لان القسم موضع التاكيد ويعلم من قوله لزمت في مثبت القسم انها لا تلزم في
غيره   وكثرت في مثل اما تفعلن اي وكثرت زيادة نون التاكيد في مثل اما تفعلن
اي كثرت زيادة نون التاكيد على الفعل اذا زيدت ما على حرف الشرط لانه لما اكدوا حرف
الشرط بما اكدوا الفعل بالنون ايضا لئلا يختلط المقصود بالذات وهو الفعل من غير المقصود
بالذات وهو ان   وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم اي وما قبل نون التاكيد مضموم
مع ضمير المذكرين وهو الواو في جمع المذكر لان الضمة تدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين
نحو اضربن   ومع المخاطبة مكسور اي وما قبل هذه النون في المخاطبة ليدل
الكسرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين نحو انت اضربن وهل تضربن في
اضربي وهل تضربين   وفيما عداه مفتوح وما قبل نون التاكيد فيما عدا ضمير المذكرين
والمخاطبة مفتوح لطلب الخفة وهو في الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا وفي المؤنث

مكسور م



وفي المؤنث الغائبة لتواضربن يا زيد وزيد ليضربن وهند هل تضربن ولا يريد
بقوله فيما عدا التثنية والجمع واجتماعه لظاهر اللفظ لانه يذكر بعد احكامها
وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان اي وتقول في المثنى اضربان
باثبات الالف لئلا يلتبس بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف
بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات ولا
يدخلها الخفيفة خلافا ليونس اي ولا يدخل نون التاكيد الخفيفة المثنى وجمع المؤنث
خلافا لاضربان واضربنان لانه يستلزم اما تحريك النون واما حذفها لالتقاء
الساكنين على غير حده وهما متعذران خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين
على غير حده وهو التقاء الساكنين على غير حده الذين لا يكون اولهما حرف مد وثانيهما
حرف مدغم فافهم والتقاء الساكنين الذي يجوز لكونه التقاء الساكنين على حده نحو
نحو الثوب وتحاجوني ولا الضالين وكذا اضربان واضربنان انما جوزوا التقاء الساكنين
على حده ولم يجوزوه على غير حده لان الساكن الاول لما كان مدغما في مثله فكانه متحرك
وان وجود حرف المد كالعدم وهما مع غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل ح
اي ونون التاكيد الخفيفة والمشددة مع غير المثنى وجمع المؤنث لا تخلو من ان يكونا
مع ضمير بارز او لا يكونا فان كانا مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المنفصلة فتقول في اضربوا
اضربن

اضربن كما تقول في الكلمة المنفصلة اضربوا القوم وتقول في اضربي اضربن بحذف الياء
كما تقول اضربي القوم بحذف الياء وان لم يكونا مع ضمير بارز كانتا كالمتصلة فتقول
في اضربي اضربن وانما قال في غيرهما لانه ذكر كيفية لحوق نون التاكيد بالمثنى وجمع
المؤنث وليس المراد بيان اتصال النون بالافعال الصحيحة لكونه ظاهرا بل المراد
اتصال النون بالافعال المعتلة ومن ثم قيل هل ترين وارمن واغزن اي ومن
اجل ان النون مع الضمير البارز في غير المثنى وجمع المؤنث كالكلمة المنفصلة ومع غير
الضمير البارز كالمتصلة تقول في ترين هل ترين بكسر الياء كما كسرت اذا اتصلت
بالكلمة المنفصلة تقول لم ترى الناس وتقول في ترمون ترمن بضم الواو كما
تقول في الكلمة المنفصلة كقوله ولا تنسوا الفضل بينكم وتقول في ترى وارمي واغزي ارمين
واغزون بفتح الياء والواو كالمتصل لانه لما اتصل به نون التاكيد وجب رد
لعلم علة حذفه ح وجب فتح الياء والواو كما يجب فتح اخر الكلمة المتصلة
بالكلمة الاخرى وتقول في اغزوا الجمع المذكر من المخاطب اغزن بحذف الواو وضم
الزاي وفي اغزي الامر للمخاطبة اغزن بحذف الياء وكسر الزاي كما تقول في الكلمة المنفصلة
اغزوا القوم بحذف الواو وضم الزاي واغزي القوم بحذف الياء وكسر الزاي فالمثالان الاولان
لكون النون مع الضمير البارز اعني الياء للمخاطبة والواو الجمع للمذكر المخاطبين

والمثال المتوسط [illegible] لكون النون مع الضمير البارز من الامثال الافراد لكون النون
مع الضمير البارز [illegible] الواو وعلامة الجمع المذكر [illegible] التي لمثنين والياء [illegible] للامر المخاطب
والمخففة تحذف للساكنين والوقف اي نون التاكيد المخففة تحذف
لاجل الامرين وهو اما التقاء الساكنين كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع
يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن [illegible] او الذي يدل على ان تقدير
كذلك لانه لولاه لقيل لا تهين لانه لا يكون مجزوما [illegible] واما الوقف اذا لم يكن ما
قبلها مفتوح فتشبيها بالتنوين [illegible] حذف نون التاكيد لعدم موجب
حذفه وهو نون التاكيد مفتوح في اضربن [illegible] الواو وا اضربن بالياء
[illegible] هل تخشون يا قوم [illegible] هل تخشون
باعادة نون الاعراب [illegible] موجب [illegible] بخلاف التنوين فانه
تحذفه في الوقف لا لوجوب [illegible] المحذوف عند الفصحاء تقول في جاءني قاض
[illegible] قاض [illegible] الفرق ان التنوين لازم للاسم المنصرف لانه علامة
[illegible] ونون التاكيد ليس بلازم للفعل فجاز ان لا يعاد النون المحذوف
كالمعدوم [illegible] الاصل [illegible] ان [illegible] التنوين المحذوف
[illegible] المفتوح ما قبلها تقلب

القا

الفا ونون التاكيد التي تكون ما قبلها مفتوحا تقلب الفا
عند الوقف تقول في اضربن يا رجل اضربا قياسا على الوقف
في الاسم ليكون علامة التاكيد باقية بوجه مع كون الفتحة
مناسبة للالف ولا يقلب ياء اذا كان مكسورا وواوا
اذا كان مضموما قياسا على الوقف في الاسم لانه لم يعلم بقاء
علامة التاكيد فانك اذا قلت في يا زيدون اضربن اضربوا
في الوقف وفي يا امرأة اضربن اضربي
في الوقف لم يعلم انه يدل عنه
النون او المحذوف
المردود تمت
وهو نعم المولى
ونعم المعين
بالله
يا كريم
م م
م

